لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب الثامن

٨ – ١١

الجزء الأول:

نهوض الجمهورية الرابعة

١٩٦٨ – ١٩٨٠

الدكتور كاظم حبيب

لمحات من

عراق القرن العشرين

العراق في العهد الجمهوري

الكتاب الثامن

٨ – ١١

الجزء الأول:

نهوض الجمهورية الرابعة

١٩٦٨ – ١٩٨٠

دار اراس للطباعة والنشر

أربيل – اقليم كردستان العراق

جميع الحقوق محفوظة ©
دار اراس للطباعة والنشر
شارع گولان – اربيل
اقليم كردستان العراق
البريد الألكتروني aras@araspress.com
الموقع على الانترنيت www.araspublishers.com
تأسست دار اراس في (٢٨) تشرين (٢) ١٩٩٨

الدكتور كاظم حبيب
لمحات من عراق القرن العشرين – الكتاب الثامن
منشورات اراس رقم: ١٣٦٦
الطبعة الأولى ٢٠١٣
كمية الطبع: ٦٠٠ نسخة
مطبعة اراس – أربيل
رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات العامة ٥٥ /٢٠١٣
الاخراج الداخلي والغلاف: آراس أكرم

المحتويات

نهوض وسقوط الجمهورية الرابعة في العراق	١
الجزء الأول	٤
المحتويات	٥
الفصل الأول	٧
حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة ثانية	٧
المبحث الأول:	٧
قوى وحكومة انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨	٧
واقع التطور الاقتصادي خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٨٠/١٩٧٩	٤٧
المدخل	٤٧
أولاً: الموقف من عملية التنمية الاقتصادية في البلاد	٤٩
وعملية التأميم	٦٣
ثالثاً: الموقف من قطاع الدولة واتجاهات تطوره	٧٠
رابعاً: الموقف من قطاع التجارة الخارجية	٧٧
سادساً: الموقف من القطاع الصناعي	٩٨
المرحلة الثانية ١٩٧٥/١٩٧٦–١٩٧٩/١٩٨٠	١٠٣
مؤشرات الخطة ذات المدى البعيد	١٠٩
1. اتجاهات التنمية الانفجارية	١١٢
2. خطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠	١١٦
3. نتائج النشاط الاقتصادي في الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠	١٢٥
المبحث الرابع: قطاع التجارة	١٤٤
المبحث الخامس: اتجاهات تطور قطاع الدولة	١٤٦
خلال فترة السبعينات من القرن العشرين	١٥٢
المقاولون العراقيون	١٦٢
البنية الاجتماعية للمقاولين العراقيين	١٦٧

الذهنية التوسعية والعسكرية للبعث وسياسة العسكرة ١٧١
والتسلح في العراق ١٧١
السكان والبنية الطبقية للمجتمع العراق خلال عقد السبعينات ١٨٠
الفصل السادس ١٨٣
سياسات القوى والأحزاب السياسية إزاء حزب وحكم البعث ١٨٣
في عقد السبعينات في العراق ١٨٣
سياسات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي إزاء حزب البعث ١٨٥
وحكمه وسياساته في العراق ١٨٥
سياسات ومواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني إزاء حزب البعث ٢١٨
وحكمه وسياساته في العراق ٢١٨
الملحق رقم ١ : أسئلة وأجوبة ٢٤٣
الملحق رقم ٢ : اتفاقية اقتصادية بين العرق والاتحاد السوفييتي ٢٥٩
المصادر ٢٦٨
المصادر العربية ٢٦٨
الجرائد والمجلات ٢٦٩
المجموعة الإحصائية والتقارير ٢٧٠

الفصل الأول

حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة ثانية

المبحث الأول:

قوى وحكومة انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨

أدركت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق المرتبطة بجناح ميشيل عفلق اليميني للقيادة القومية، وبسبب تشابك علاقاتها بقوى النظام، بأن الحكم العارفي يعاني من اهتزاز في الثقة وضعف في القدرة على مواجهة التعقيدات التي يمر بها المجتمع والصراعات التي تخوضها القوى السياسية داخل قوى النظام، إضافة إلى عدم إخلاص القوى التي يفترض أن تقوم بحماية النظام وأن تدافع عن وجوده. كما أنها كانت تشهد وجود قوى أخرى تعمل من أجل الإطاحة بالنظام العارفي المتهرئ الذي يحمل أوزار حكم البعث السابق وحكم عبد السلام محمد عارف، ومنها الحزب الشيوعي العراقي وقوى البعث اليسار وقوى أخرى من داخل الحكم وقوى الحرس الجمهوري المشرفة على حماية القصر ورئيس الجمهورية.

وكانت كل التقديرات تشير إلى أن النظام العارفي لم يكن قادراً ولا راغباً في إجراء أي تغيير في سياسات الحكم الداخلية، وأن عبد الرحمن محمد عارف، رئيس الجمهورية، كان يعيش حيرة الصراعات بين القوى المساندة لوجوده في السلطة وعاجزاً عن إيجاد حلول لها تجنبه السقوط المحتمل، إذ كان يرى ويدرك وجود قوى تسعى للخلاص منه من قوى قريبة منه. ولهذا كان النظام يسعى إلى إدخال جماعات بعثية وقومية في حوارات يدريها في القصر لتحقيق هدفين في واحد، وهما:

* التحري عن حلول وسطية للمشكلات المتراكمة ومحاولة الاتفاق مع الجميع لدعم تلك الحلول.

* التعرف على وجهات نظر الأطراف المحيطة به، سواء الساعية إلى إزاحته من السلطة أم المساندة لنظام حكمه والداعمة لاستمرار وجوده في الحكم، وبالتالي التفتيش عن طريق يساعده على إنها الاحتقان الذي كان يعيشه النظام.

وقد ساعدت اجتماعات التشاور، التي دعي لها وشارك فيها بعض أقطاب البعث العسكريين، قيادة حزب البعث المدنية والعسكرية في التعرف الأكثر قرباً على المصاعب التي كان يواجهها النظام من جهة، والقوى التي كانت تريد الخلاص من الحكم من جهة أخرى. وبالتالي فُتح لها الباب واسعاً للبدء بتنظيم الاحتكاك وإقامة علاقات مع القوى الأخرى، سواء تلك التي يمكن أن تتعاون معها أم تلك التي ترفض ذلك أو تلك التي يمكن أن تقف ضدها. فمعرفة جوانب الضعف في النظام القائم والخشية من تسلم السلطة من جانب قوى مناهضة لها، أو معرفة مدى إمكانية الحصول على حلفاء لها يقفون غير بعيد عن مواقع السلطة الفعلية والمباشرة، هي التي دفعت بالقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح ميشيل عفلق) إلى البحث عن حلفاء مؤقتين يشاركونهم عملية الخلاص من حكم عبد الرحمن محمد عارف ولوصول إلى الحكم عبرهم. وقد عملت القيادة القومية ومعها القيادة القطرية لحزب البعث في العراق باتجاهين، وهما:

* التحري عن حليف قريب من الحكم وقريب منهم في الفكر والممارسة والأهداف ولو لفترة مؤقتة.

* التحري عن حليف بعيد عنهم، ولكنه يسعى إلى السلطة أيضاً، بهدف الاستفادة من قواه، ولكن بهدف العمل، في مثل هذه الحالة، على تبويش مواقع الحليف المؤقت أو الكشف عن إمكانياته في القوات المسلحة من أجل عرقلة جهوده الخاصة للسيطرة على السلطة.

ومن الجدير بالإشارة هنا إلى مسألة مركزية كانت ترافق عمل البعث منذ تأسيسه وعبّر عنها قائد البعث المؤسس ميشيل عفلق بصراحة بالغة ودون أي لف أو دوران حين كان يؤكد باستمرار: أن حزب البعث لا يتحرى عن حليف إستراتيجي، إذ لا يوجد لحزب البعث مثيل هذا الحليف الاستراتيجي وينبغي أن لا يكون، إذ أن حزب البعث يتحرى عن حليف

مؤقت فقط، أي أن قيادة حزب البعث كانت تريد الوصول إلى حليف يساعدها في الوصول إلى السلطة من جهة، ولا يخرج في ذلك عن موقفه المبدئي في رفض إقامة تحالفات إستراتيجية بعيدة المدى، وبتعبير آخر يريد حزب البعث ضمان ما يلي:

١ . عندما يكون حزب البعث عاجزاً عن تحقيق المهمة التي يسعى إليها بمفرده، عندها يفكر بحليف يسانده في الوصول إلى هذا الهدف، وهو السلطة السياسية، أو الخلاص من قوة ثالثة عندما يكون في السلطة.

٢ . أن يكون التحالف الذي يسعى إليه مؤقتاً في كل الأحوال، وأن يحقق هدفاً معيناً في صالح حزب البعث. على أن ينتهي هذا التحالف حال تحقيق الهدف المحدد.

٣ . أن يكون الهدف بعد الوصول إلى الغاية المنشودة هو إنهاء التحالف القائم وضمان الهيمنة الكاملة من جانب قيادة حزب البعث على الحكم، والإجهاز على الحليف والعمل على إنهاء وجوده السياسي أو اجتثاث الحزب من جذوره، إذ يعتبر وجوده ونشاطه السياسي منافساً فعلياً له على السلطة.

وفي ضوء ذلك قامت القيادة القطرية لحزب البعث في العراق بإجراء الحوار مع الحزب الشيوعي العراقي عبر وسطاء ووجدت الطريق للوصول إلى قيادة الحزب، ولكنها في الوقت نفسه مدت يدها للتعاون مع أطراف مهمة في الحكم القائم، ومنهم رئيس الحرس الجمهوري والمسؤول عن حماية القصر الجمهوري، الفريق الركن إبراهيم عبد الرحمن الداوود، ومعاون مدير جهاز الاستخبارات العسكرية العراقية، عبد الرزاق النايف.

ونتيجة الاتصالات التي أجرتها قيادة حزب البعث مع بعض الأطراف كان الرفض جاهزاً من جانب قيادة الحزب الشيوعي العراقي لأي تفكير في التعاون والتحالف أصلاً مع حزب البعث (جناح عفلق). وقد استندت قيادة الحزب الشيوعي العراقي في هذا الموقف إلى عدد من المسائل المهمة التي كانت تحرك قواعد وكوادر الحزب والشارع العراقي حينذاك، ومنها:

** لا يمكن لحزب شيوعي أن يتحالف مع حزب سياسي آخر قام بمحاولات جادة ومكثفة ومتواصلة لتصفية وجود الحزب وقيادته قبل سنوات قليلة وحقق الكثير في هذا

الصدد، إذ دمرت سلطة البعث السياسية وأجهزته الحزبية والأمنية وحرسه القومي تنظيمات الحزب الشيوعي وقتلت المئات من كوادر وأعضاء الحزب ومجموعة من خيرة قياديه وأغلب أعضاء المكتب السياسي، إضافة إلى جمهرة كبيرة من أصدقاء ومؤيدي الحزب وقوى اليسار الديمقراطي والمنظمات المهنية وغير الحكومية.

** أن القاعدة الحزبية والجماهير المحيطة بالحزب الشيوعي كانت ترفض مثل هذا التحالف بأي حال لأنها كانت ترى في حزب البعث مثالاً للروح العدوانية والعنف والشوفينية.

** وأن القوى السياسية الديمقراطية واليسارية في البلاد كانت ترفض هي الأخرى أي تحالف مع قيادة البعث العفلقي التي أذاقتها مر العذاب والتعذيب، والتي تسببت عملياً، ومع الحكومة المصرية بقيادة جمال عبد الناصر، في ضياع جمهورية ١٤ تموز وفي الإجهاز على الكثير من مكاسبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

** وأن الحزب الشيوعي كان قد بدأ لتوه حواراً سياسياً جديداً مع قيادة حزب البعث "اليساري"، أي الجناح المرتبط بسوريا، ودخل مع قواعده وكوادره بأشكال بسيطة من التعاون على الساحة السياسية اليومية في العراق، وخاصة في بغداد.

** ولم تكن لدى قيادة الحزب الشيوعي قناعة فعلية بقدرة حزب البعث العفلقي على تحقيق النجاح في انقلاب عسكري يعد له من أجل الوصول إلى السلطة.

كانت الجماعات القومية الصغيرة الأخرى التي بدأ الحوار معها من جانب حزب البعث العفلقي مستعدة لتحقيق التحالف معه. وكان، كما بدا واضحاً، أن كلاً منها كان يفكر في الخلاص من الثاني حال توفر الفرصة المناسبة، وهو ما تحقق في أعقاب نجاح الانقلاب بأقل من أسبوعين، وهو ما سنأتي على ذكره لاحقاً.

لم يكن صعباً على قوى الاستخبارات العسكرية والحرس الجمهوري المتحالفة مع بعض العسكريين الآخرين، لا بصفتهم البعثية، بل بصفتهم العسكرية التي تريد الوصول إلى السلطة، احتجاز رئيس الجمهورية وفرض التنازل عن الحكم عليه في داخل القصر، إذ كان الرجل مستعداً إلى تنفيذ ما أرادت منه المجموعة العسكرية التي دخلت القصر بمعونة قائد

الحرس الجمهوري المشارك في مؤامرة الانقلاب دون أي مقاومة، بل، وكما بدا واضحاً، أن عبد الرحمن محمد عارف قد ارتاح كثيراً من الخلاص من عبء مهمة الحكم التي لم يكن قادراً على تحمل ثقل السلطة وأوزار الحكم وتركته الثقيلة التي ساهم فيها، وأنه لم يصل إلى السلطة إلا بفعل تضافر مجموعة من العوامل التي ساعدت على وصوله على قيادة السلطة.

ففي صبيحة اليوم السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٨ كانت المجموعة القيادية للانقلاب والمكونة من:

إبراهيم عبد الرحمن الداوود، أحمد حسن البكر، صالح مهدي عماش، حردان التكريتي، عبد الرزاق النايف، حماد شهاب وسعدون غيدان، وهم جميعاً من العسكريين البعثيين والقوميين المستقلين، قد وزعت المهمات في ما بينها بحيث يتسنى لها السيطرة السريعة والسهلة على المواقع الحساسة في العاصمة بغداد وفرض القبول بالتنازل على عبد الرحمن ممد عارف والقبول بتغيير قيادة البلاد. لقد تم الاستيلاء على القصر الجمهوري بمساعدة اللواء المدرع العاشر الذي كان مكلفاً بحماية القصر الجمهوري ورئيس الجمهورية. وكان العقيد سعدون غيدان يقود هذا اللواء المدرع العاشر. وقد ساهم بالاستيلاء على القصر الجمهوري كل من سعدون غيدان وأحمد حسن البكر وصالح مهدي عماش. أما المجموعة الثانية فقد سيطرت على وزارة الدفاع من خلال معان مدير الاستخبارات العسكرية، عبد الرزاق النايف، وكان مقره في وزارة الدفاع ذاتها وبالتعاون مع مجموعة من الضباط البعثيين وآخرين من أتباعه في مديرية الاستخبارات العسكرية. أما المجموعة الثالثة فكانت مهمتها السيطرة على دار الإذاعة، وكانت بقيادة الفريق الركن إبراهيم عبد الرحمن الداوود، قائد الحرس الجمهوري، مع شلة من الضباط البعثيين وزمرة من مجموعته أيضاً.

وحال استيعاب عبد الرحمن محمد عارف للموقف وللإجراءات المتخذة ، وافق على العرض الذي قدم له بمغادرة البلاد، دون أن يتعرض بأي سوء. وتشير أغلب المعلومات إلى أن عبد الرحمن محمد عارف كان قد أحس بعبء المسؤولية التي كانت في عنقه من

جهة، والفرحة التي غمرته في الخلاص منها دون أن يجهز عليه أحدهم، كما حصل للكثير ممن حكموا العراق في تاريخه الطويل من جهة ثانية. سفر رئيس الجمهورية، بعد أن وافق على التخلي عن رئاسة الجمهورية،إلى تركيا ومنح راتباً تقاعدياً، إذ كانت تجمعه مع المجموعة علاقات اعتيادية، إضافة إلى أنه كان يقوم باستشارتهم في شؤون الإجراءات السياسية التي يريد اتخاذها بين الحين والآخر. وكان عبد الرحمن محمد عارف يسعى قبل ذاك إلى تشكيل تحالف قومي– بعثي من قادة الجيش لتولي زمام السلطة في البلاد قبل استقالة وزارة طاهر يحيى بفترة وجيزة.

وهكذا تسلمت مجموعة مختلطة من العسكريين القوميين المستقلين والبعثيين الحزبيين الحكم. وتجلى ذلك في عدم بروز اسم حزب البعث في واجهة الانقلاب ولا في تكوين مجلس قيادة الثورة أو في البيان الأول للانقلاب الذي أذيع من راديو بغداد. يشير إبراهيم عبد الرحمن الداوود إلى أن أحمد حسن البكر قد أقسم له بأنه غير مرتبط بتنظيم حزب البعث ولا بأي تنظيم آخر، بل أنه مستقل عنهم جميعاً، ولهذا، كما يقول الداوود، قد وافقت على التعاون معه[1].

تم الاستيلاء على السلطة السياسية في وقت كانت القوى السياسية الأخرى المعارضة لنظام الحكم العارفي تسعى إلى إقامة تحالف سياسي واسع في ما بينها يهدف إلى إقامة البديل الديمقراطي في البلاد. وقبل أن يتحقق أي تحالف فعلي في ما بينها، تم تنفيذ انقلاب البعث والمتحالفين معه في غفلة منها أو في معرفة تقريبية منها دون أن تكون قد اقتنعت بقدرة البعث على تنفيذ انقلاب عسكري والوصول إلى السلطة ثانية، بعد المجازر التي ارتكبها في فترة حكمه الأولى وبعد الأزمة الحادة التي عاش فيها حينذاك.

---

١ شربل، غسان. شربل في حوار مع وزير الدفاع العراقي الأسبق إبراهيم الداوود: صدام حسين كان مخبراً في جهاز أمن عبد السلام عارف. جاء في نص الحديث ما يلي: " – ألم تكن تعرف ان البكر يدير حزب البعث في الوقت نفسه؟

ـ كان ينفي علاقته بالحزب. اقسموا بالقرآن فصدقتهم". القسم الأول. العراق في الصحافة الدولية.

لقد صدر البيان الأول عن قادة الانقلاب تم فيه الإعلان عن تشكيل مجلس قيادة الثورة، كما أعلن عن تشكيل أول مجلس للوزراء. وفي أدناه قائمة بأسماء أعضاء المجلسين، وهي على النحو التالي:

١. مجلس قيادة الثورة

مجلس قيادة الثورة الأول الذي أعلن عنه في ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٨

الاسم	الهوية الحزبية والقرابية	المنصب المدني	المنصب العسكري
أحمد حسن البكر	حزب البعث /تكريت	رئيس الجمهورية	رئيس مجلس قيادة الثورة والقائد العام للقوات المسلحة
صالح مهدي عماش	حزب البعث/بغداد	وزير الداخلية	–
حردان التكريتي	حزب البعث/ تكريت	–	قائد القوة الجوية ورئيس الأركان
عبد الرزاق النايف	قومي مستقل/الرمادي	رئيس الوزراء	معاون مدير الاستخبارات سابقاً
إبراهيم عبد الرحمن الداوود	قومي متدين/ هيت	وزير الدفاع	نائب القائد العام للقوات المسلحة
حماد شهاب	حزب البعث/تكريت	–	نائب القائد العام للقوات المسلحة
سعدون غيدان	حزب البعث/ تكريت	–	قائد الحرس الجمهوري الجديد

قارن: سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. منشورات الجمل. ٢٠٠٣. ص ١٥٨.

يستدل من الجدول على بعض الملاحظات المثيرة للاهتمام والمعبرة عن واقع العراق حينذاك، ومنها:

١. أن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة الأول هم من العسكريين، وليس فيهم أي مدني.

٢. وأنهم جميعاً ينحدرون من منطقة غرب بغداد، أي من محافظة الأنبار (الدليم سابقا)، في ما عدا صالح مهدي عماش المولود في بغداد، ولكن في الأصل ينحدر من نفس المنطقة، كما أن أربعة منهم من تكريت من مجموع سبعة أعضاء (٥٧,١٤ ٪).

٣. إن خمسة منهم من أعضاء حزب البعث، في ما عدا النايف والداوود، وهما قوميان مستقلان ويرتبطان بعلاقات خاصة مع أجنحة قومية، وغالباً ما اتهما من جانب قيادة حزب البعث بعلاقاتهما المباشر والمشبوهة بوكالة المخابرات المركزية CIA .

٤. إن جميع أعضاء مجلس قيادة الثورة هم من أتباع المذهب السني الحنفي. وهو بخلاف المجلس الوطني لقيادة الثورة الذي تشكل في عام ١٩٦٣ في أعقاب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، إذ كان يضم خمسة من الشيعة و١٢ من السنة. وهذا يعني أن المجموعة العسكرية كانت قد قررت منذ البدء إبعاد البعثيين والقوميين من الشيعة عن مركز نشاطها وعملها التآمري ضد الحكم العارفي. وعلينا أن نتذكر هنا أيضاً بأن القيادة القطرية لحزب البعث التي قادت انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ كانت مكونة من ثمانية أشخاص، خمسة منهم من الشيعة وثلاثة من السنة، في حين كانت بنية القيادة القطرية لحزب البعث في انقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ قد خلت من الشيعة تماماً.

٥. وأن عدداً مهماً منهم كان يرتبط بعلاقات قرابة، إضافة إلى المنطقة المشتركة.

٢. مجلس الوزراء

أما مجلس الوزراء فقد تشكل على النحو التالي:

الاسم	المنصب	مكان الولادة
١ – عبد الرزاق النايف	رئيساً للوزراء	الرمادي/ سني
٢ – إبراهيم عبد الرحمن الداوود	وزيراً للدفاع	هيت/ سني
٣ – ناصر الحاني	وزيراً للخارجية	/ سني
٤ – صالح مهدي عماش	وزيراً للداخلية	بغداد/ سني
٥ – عزت مصطفى	وزيراً للصحة	عانة/ سني
٦– مهدي حنتوش	وزيراً للنفط	/شيعي
٧ – جاسم العزاوي	وزيراً للوحدة	النجف/ شيعي
٨ – إحسان شيرزاد	وزيراً للأشغال	السليمانية/ سني
٩ – صائب مولود مخلص	وزيراً للمواصلات	تكريت/ سني
١٠ – ذياب العلكاوي	وزيراً للشباب	تكريت/ سني
١١– صالح كبة	وزيراً للمالية	بغداد/ شيعي
١٢– محمد يعقوب السعيدي	وزيراً للتخطيط	بغداد/ شيعي
١٣ – طه الحاج الياس	وزيراً للإرشاد	الموصل/ سني
١٤ـ عبد المجيد الدجيلي	وزير الإصلاح الزراعي	الدجيل/ شيعي
١٥ ـ خالد مكي الهاشمي	وزيراً للصناعة	بغداد/ سني
١٦ ـ محمود شيت خطاب	وزيراً للبلديات	الموصل/ سني
١٧ ـ عبد الله النقشبندي	وزيراً للاقتصاد	السليمانية/ سني
١٨ ـ عبد الكريم زيدان	وزيراً للأوقاف	بغداد/ سني
١٩ ـ أحمد عبد الستار الجواري	وزيراً للتربية	الأنبار/ سني
٢٠ ـ أنور الحديثي	وزيراً للشؤون الاجتماعية	حديثة/ سني
٢١ ـ محسن القزويني	وزيراً للزراعة	النجف/ شيعي

٢٢ ـ رشيد الرفاعي	وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية	ألأنبار/ سني
٢٣ ـ محسن دزئي	وزيراً بلا وزارة	أربيل/ سني
٢٤ ـ كاظم معلة	وزيراً بلا وزارة	النجف/ شيعي
٢٥ ـ ناجي خلف	وزيراً بلا وزارة	

تشير تشكيلة مجلس الوزراء إلى الأمور التالية:

١ . جرى توزيع المناصب على عدة قوى سياسية، وهي:

- حزب البعث العربي الاشتراكي
- مجموعة ضباط القصر والمؤيدين لهم
- مجموع من القوميين العرب المستقلين
- مجموعة من الكرد المستقلين
- مجموعة من الأخوان المسلمين.

وكانت الحصص قد وزعت على النحو التالي:

حزب البعث: وله ثماني حقائب وزارية شغلت من: الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، أنور عبد القادر الحديثي، الدكتور عزت مصطفى، خالد مكي الهاشمي، ذياب العلقاوي، الدكتور غالب مولود مخلص، رشيد الرفاعي، وصالح مهدي عماش.

ضباط القصر: ولهم سبع حقائب وزارية شغلت من أجنحة عديدة ومن: عبد الرزاق النايف، إبراهيم عبد الرحمن الداوود، طه الحاج إلياس، محسن القزويني، عبد المجيد الجميلي، وناجي خلف وكاظم معلة.

الكرد: ولهم ثلاث حقائب وزارية شغلت من قبل: مصلح النقشبندي، إحسان شيرزاد وعبد الله النقشبندي.

القوميون المستقلون: ولهم حقيبة واحدة شغلت من جاسم العزاوي.

الأخوان المسلمون وإسلاميون: ولهم حقيبتان شغلت من قبل عبد الكريم زيدان (رئيس الديوان)، ومحمود شيت خطاب.

المحافظون: ولهم ثلاث حقائب وزارية شغلت من قبل: صالح كبة، الدكتور محمد يعقوب السعيدي، الدكتور مهدي حنتوش.

وكانت حصة البعث هي الأكبر بين الحصص، إلا أن القوة الأساسية كانت بيد مجلس قيادة الثورة الذي سيطر عليه البعثيون بشكل واسع جداً.

٢. وفي الوقت الذي حظي العرب بـ ٢٢ حقيبة وزارية، كانت حصة الكرد ثلاث حقائب وزارية فقط، أي بنسبة ١٢٪ كرد : ٨٨٪ عرب.

٣. كانت تركيبة مجلس الوزراء تضم ٢٨٪ شيعة من إجمالي مجلس الوزراء، في حين كانت النسبة الباقية ٧٢٪ من الوزراء من السنة الحنفية العرب والشافعية الكرد.

٤. وجدير بالإشارة إلى أن أغلب الوزراء البعثيين والقوميين العرب من أتباع المذهب السني ينحدرون من مدن مختلفة من محافظة الأنبار.

٥. لم يحظ أتباع القوميات والأديان والمذاهب الأخرى بأي تمثيل في مجلس الوزراء أو في مجلس قيادة الثورة، كما لم يكن هناك من يمثلهم في القيادة القطرية لحزب البعث حينذاك.

٦. لم تحظ المرأة بأي حقيبة وزارية رغم تشكيلها نصف المجتمع ووجود نسبة لا بأس بها من المثقفات والسياسيات العاملات في الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية والجماهيرية العراقية المرتبطة بحزب البعث ومنها اتحاد نساء العراق ، وفي صفوف القوميين والبعثيين أيضاً.

إلا أن هذه التركيبة لمجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء لم تكن مناسبة لقيادة حزب البعث القطرية ولا لقيادة البعث القومية، ولهذا كانت قد قررت ابتداءً أن تنهي بسرعة الصراع المحتمل بين أتباع القصر الجمهوري، الذين شكلوا حجر الزاوية في التغيير الناجح الذي تم في بغداد، وبين قيادة البعث، وذلك بالتخلص من رئيس الوزراء عبد الرزاق النايف ووزير الدفاع إبراهيم عبد الرحمن الداوود بشكل خاص، عبر حركة التفافية، إذ كان الأول في زيارة للقطعات العسكرية العراقية الموجودة في الأردن، وكان الثاني مدعواً إلى مائدة غداء لدى رئيس الجمهورية أحمد حسن البكر حيث اعتقل حال خروجه من مأدبة الغداء

وفرض عليه القبول بمنصب سفير خارج العراق، تماماً كما حصل مع عبد الرحمن محمد عارف الذي خرج براتب تقاعدي لا غير، في حين أعلم النايف بضرورة عدم العودة إلى بغداد، وحين أصر على العودة أبلغ بأن طائرته ستضرب بصاروخ حال وصولها الأجواء العراقية، فعدل عن العودة واختار مكاناً للإقامة في الخارج. وهكذا استطاع البعث الهيمنة الكاملة على السلطة في الثلاثين من شهر تموز/يوليو ١٩٦٨، أي بعد ١٣ يوماً فقط من الانقلاب الأول وأنهى التحالف الذي كان قد أقامه قبل فترة وجيزة من وقوع الانقلاب.

ومنذ حصول الانقلاب ضد النظام العارفي في السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٨ ومن ثم وصول حزب البعث العربي الاشتراكي –جناح عفلق– في الثلاثين من تموز/يوليو ١٩٦٨ حتى سقوط النظام في التاسع من نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أي ما يقرب من ٣٥ عاما، شهد العراق خلالها الكثير من المحن والحروب الداخلية والخارجية والكثير من الكوارث الإنسانية غير الطبيعية، شهد فترة الوفرة المالية والفورة النفطية في منتصف السبعينات وفترة الحروب والشحة المالية في الثمانيات، وفترة الغزو والحصار والمجاعات والمزيد من الموت في التسعينات وأوائل القرن الحادي والعشرين، وشهد المجتمع والقوى السياسية المعارضة للنظام على امتداد العقود الثلاثة المنصرمة، ودون أي توقف، حكماً شمولياً مطلقاً مارس سياسات الملاحقة والسجن والتعذيب والموت تحت التعذيب والقبور الجماعية وسياسات شوفينية عنصرية واستخدام السلاح الكيماوي في حلبجه وعمليات مجازر الأنفال ضد الشعب الكردي، وسياسات طائفية سياسية مقيتة، قادت كلها الملايين من البشر من الكرد والعرب والكرد الفيلية والتركمان والكلدان والآشوريين إما إلى الموت أو إلى السجن أو إلى الهجرة القسرية إلى خارج البلاد. هذه المرحلة المعقدة والمريرة من حياة الشعب العراقي هي التي ستكون مدار بحث في هذا الكتاب السباع وفي الكتاب الثامن من سلسلة الكتب الثمانية التي بدأت بكتابتها منذ العام ١٩٩٨ تحت عنوان "لمحات من عراق القرن العشرين" والتي أتوقع إنجازها حتى نهاية عام ٢٠٠٧. وفي ربيع عام ٢٠٠٦ بدأ العمل بطبع الكتاب الأول منها من مؤسسة حمدي للطباعة والنشر في مدينة السليمانية في كردستان العراق على أن يتسمر العمل لطبع كل الأجزاء.

مر الشعب العراقي بكل مكوناته القومية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–٢٠٠٣ بخمس مراحل من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية. وهي من حيث المبدأ متداخلة في ما بينها ومتجانسة في بعض أبرز معالمها ومتباينة في بعضها الأخر. يدرس الكتاب السابع الفترة الواقعة بين ١٩٦٨– ٢٩٨٠، أي حتى إشعال النظام الدكتاتوري الحرب ضد الجارة إيران، في حين يبحث الكتاب الثامن في الفترة الوقعة بين بداية الحرب العراقية – الإيرانية حتى سقوط النظام مع رؤية سريعة لمستقبل العراق بعد خلع النظام عبر الحرب التي خاضتها قوى التحالف الدولي ضد نظام صدام حسين الدكتاتوري. أي سيتضمن الكتاب السابع مرحلتين من المراحل الخمس، وهي:

المرحلة الأولى: بدأت مع هيمنة البعث على سلطة الدولة في العراق في الثلاثين من تموز/يوليو ١٩٦٨ وامتدت فشملت حصول شعب كردستان على الحكم الذاتي في عام ١٩٧٠ وعمليات تأميم نشاط شركات النفط الخام في العراق في العام ١٩٧٢ وإقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في عام ١٩٧٣ حتى حصول الفورة في أسعار النفط الخام في عام ١٩٧٤ والانتهاء من خطة التنمية الخمسية ١٩٧٠–١٩٧٤.

المرحلة الثانية: وبدأت مع المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي وصدور قرار "الحزب القائد والرائد" واعتماد أسلوب "التنمية الانفجارية" والتخلي العملي عن أسلوب التخطيط ووضع البرامج الاستثمارية، بالرغم من وضع الخطة الخمسية ١٩٧٦– ١٩٨٠ بصورة شكلية وصدور قانون بشأنها. واقترنت نهاية هذه المرحلة بهيمنة صدام حسين على السلطة المطلقة في العام ١٩٧٩ وإنهاء دور أحمد حسن البكر وإعدام مجموعة كبيرة من أعضاء وكوادر القيادة القطرية لحزب البعث والإجهاز الفعلي على دور حزب البعث وبداية التحضير للحرب العراقية–الإيرانية في العام ١٩٨٠.

أما الكتاب الثامن فسيتضمن المراحل الثلاث الأخرى، وهي:

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة مع عملية التصفية الدراماتيكية والفعلية لدور حزب البعث السياسي ولدور مجلس قيادة الثورة لصالح السلطة المطلقة لشخص صدام حسين وإعلان الحرب ضد إيران واستمرارها حتى العام ١٩٨٨.

المرحلة الرابعة: وبدأت هذه المرحلة مع نهاية الحرب العراقية – الإيرانية وبدء التحضير لغزو الكويت حتى نهاية حرب الخليج الثانية وضرب الانتفاضة الشعبية في عام ١٩٩١.

المرحلة الخامسة: وتتضمن الفترة التي بدأت مع العمليات العسكرية لضرب الانتفاضة الشعبية وخلاص كردستان من هيمنة النظام المباشرة وإعلان الفيدرالية، ثم صدور القرار السياسي بتحرير العراق عن الكونغرس الأمريكي في العام ١٩٩٨، ثم بدء التحضير الفكري والسياسي والشعبي لخوض حرب الخليج الثالثة في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، ثم بدء الحرب ضد النظام العراقي وسقوطه في عام ٢٠٠٣. وهي المرحلة الأخيرة من وجود البعث في السلطة وانهيار نظامه وهروب صدام حسين وصدور قرار مجس الأمن الدولي بفرض الاحتلال على العراق وبدء العمليات الإرهابية في البلاد.

المبحث الثاني:

حزب البعث العربي الاشتراكي في السلطة ثانية (أو) الجمهورية الرابعة

أثار استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة السياسية في العراق عبر انقلاب أبيض وبمشاركة أساسية من داخل القصر الجمهوري والاستخبارات العراقية، موجة غضب واستياء كبيرين في صفوف الغالبية العظمى من سكان العراق ومن مختلف القوميات وأتباع الأديان والمذاهب المختلفة والاتجاهات الفكرية والسياسية الديمقراطية. إذ أن ذاكرة المجتمع العراقي كانت ما تزال طرية بما مارسه البعثيون وحرسهم القومي وبعض القادة القوميين في أول استيلاء لهم على السلطة في شباط/فبراير ١٩٦٣ من أعمال بربرية يندى لها جبين البشرية بالخزي والعار. ولهذا كان استقبال الناس للانقلاب مقرن بمشاعر جسدت مزيجاً من التوتر والغضب، وكانت تفصح عن جزع المجتمع من حزب البعث القادم مرة أخرى إلى مواقع السلطة أولاً، وخشية من مستقبل أصبح مجهولاً بوجود هؤلاء على رأس السلطة ثانياً، وعجز عن فعل شيء مناهض للانقلابيين الجدد ثالثاً، رغم بروز بعض الارتياح من الخلاص من حكم عبد الرحمن محمد عارف، الذي تميز هو الآخر بالشوفينية والطائفية والفساد المالي والإداري الواسعين وبعجز الحكومة عن اتخاذ قرارات تفيد البلاد وتدفع اقتصادها نحو مواقع أفضل.

ورغم محاولة قيادة البعث إخفاء هويتها الفعلية في بداية الأمر، إلا أن الجماهير الواسعة والأحزاب السياسية كانت تدرك حقيقة أن البعث كان وراء تنظيم عملية الانقلاب مستعيناً بأشخاص قوميين وبعثيين غير مكشوفين لكونهم كانوا يعملون في التنظيمات الحزبية السرية أو كانا بصلة خاص، كما في حالة كل من حمادي شهاب وسعدون غيدان. ولم يكن هذا الموقف غير الودي من الانقلابيين قد اقتصر على الأوساط الواسعة من الشعب فحسب، بل شمل معه موقف جميع الأحزاب والكتل السياسية في البلاد، رغم الوعود الجذابة التي طرحها البيان الأول الذي أصدره الانقلابيون، إذ وعدوا الشعب بالحريات الديمقراطية وحل المسألة الكردية بالطرق السلمية والاستجابة لحقوق الشعب الكردي وتصحيح الأوضاع الشاذة التي كانت البلاد تمر بها فعلاً. وادعى البعثيون أن الانقلاب جاء كرد فعل لهزيمة الخامس من حزيران ١٩٦٧ والسعي من أجل تصحيح الأوضاع العراقية والمساهمة بتعزيز حركة التحرر العربية!

ومن أجل الهيمنة المطلقة على السلطة من جانب قيادة البعث قامت الجماعات البعثية العسكرية والمدنية بتدبير انقلاب ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ وتسلم السلطة وإبعاد تدريجي للقوى التي لا تركن قيادة حزب البعث إليها تماماً. وفي ضوء ذلك شكل البعثيون مجلساً جديداً لقيادة الثورة ضم البعض من أعضاء القيادة التي تشكلت في أعقاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ وأضيف إليهم البعض الآخر من البعثيين، كما أجريت تعديلات واسعة على مجلس الوزراء. وكانت التغييرات في مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء على النحو الآتي:

تشكيلة مجلس قيادة الثورة في أعقاب انقلاب ١٩٦٨/٧/٣٠

الاسم	المنصب	مكان الولادة والمذهب	الأصل الطبقي	المهنة أو التعليم
أحمد حسن البكر	الرئيس/عسكري	تكريت/سني	صغار الملاك	ضابط في الجيش
صدام حسين التكريتي	نائب الرئيس/مدني	تكريت/ سني	عائلة فلاحية	حقوقي/متفرغ حزبي
صالح مهدي عماش	عضو/ عسكري	بغداد/ سني	صغار الموظفين	ضابط في الجيش
حماد شهاب	عضو/عسكري	تكريت/ سني	صغار الملاك	ضابط في الجيش
سعدون غيدان	عضو/عسكري	بغداد/ الرمادي/ سني	موظف متوسط	ضابط في الجيش
حردان التكريتي	عضو/عسكري	تكريت/ سني	برجوازية صغيرة	ضابط في الجيش
عزت الدوري	عضو/مدني	سامراء/الدور	عائلة كادحة	بائع ثلج
عزت مصطفى العاني	عضو/مدني	عانة/ سني	صغار الملاك	طبيب
طه ياسين رمضان	عضو/عسكري	الموصل/ سني	عائلة فلاحية	نائب ضابط سابق
عبد الكريم الشيخلي	عضو/مدني	السليمانية/بغداد/سني	برجوازية صغيرة	طالب/ متفرغ حزب
عبد الله سلوم السامرائي	عضو/مدني	سامراء/ سني	صغار الموظفين	معلم
عبد الخالق السامرائي	عضو/مدني	سامراء/ سني	عائلة عمالية	طالب/ متفرغ حزبي
شفيق الكمالي	عضو/مدني	ألبو كمال/ سني	صغار التجار	معلم
مرتضى الحديثي	عضو/مدني	حديثة/ سني	صغار الملاك	معلم/متفرغ حزبي
صلاح عمر العلي	عضو/مدني	تكريت/ سني	صغار الملاك	موظف بلدية

كيف نقرأ تفاصيل هذا الجدول؟ إنه يشير إلى ما يلي:

١. لا يضم مجلس قيادة الثورة سوى بعثيين من مختلف المستويات القيادية، سواء أكانوا أعضاءً في القيادة القطرية أم القيادة القومية أم في القيادتين.

٢. كانوا جميعاً ينحدرون من منطقة واحدة تقريباً هي لواء الدليم (الأنبار).

٣. وتجمع بين العديد منهم علاقات قربى عائلية وعشائرية. وكان أربعة منهم ينحدرون من تكريت، أي حوالي ٢٧٪.

٤. وكان جميع أعضاء المجلس ينتمون إلى المذهب السني الحنفي السائد في صفوف المسلمين العرب السنة في العرق.

٥. وكان المجلس يتكون في عام ١٩٧٠ من ١٥ عضواً، ستة أعضاء منهم من العسكريين وتسعة أعضاء منهم من المدنيين، أي ٤٠: ٦٠٪.

أما مجلس الوزراء الجديد فقد ضم، في أعقاب ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، (٢٦) وزيراً توزعوا على النحو التالي:[٢]

---

٢ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. منشورات الجمل. ٢٠٠٣. ص ١٦٠.

بنية مجلس الوزراء في أعقاب ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨

الاسم	المنصب	مكان الولادة والمذهب
١ – أحمد حسن البكر	ـ رئيساً للوزراء	تكريت/ سني
٢ – حردان عبد الغفار التكريتي	ـ نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للدفاع	تكريت/ سني
٣ – صالح مهدي عماش	ـ نائب لرئيس الوزراء ووزيراً للداخلية	بغداد/ سني
٤ – عبد الكريم عبد الستار الشيخلي	– وزيراً للخارجية	بغداد/ سني
٥ – أمين عبد الكريم	– وزيراً للمالية	بغداد/ سني
٦ – مهدي الدولعي	– وزيراً للعدل	الحلة/ شيعي
٧– أحمد عبد الستار الجواري	ـ وزيراً للتربية	الأنبار/ سني
٨ – أنور عبد الغفار الحديثي	ـ وزيراً للشؤون الاجتماعية	حديثة/ سني
٩ – عزت مصطفى	ـ وزيراً للصحة	عانة/ سني
١٠– عبد الله سلوم السامرائي	– وزيراً للثقافة والإعلام	سامراء/ سني
١١ – محمود شيت خطاب	– وزيراً للمواصلات	الموصل/ سني
١٢ – عبد الحسين وداء العطية	– وزيراً للزراعة	الديوانية/ شيعي
١٣ – جاسم كاظم العزاوي	– وزيراً للإصلاح الزراعي	النجف/ شيعي
١٤ – إحسان شيرزاد	– وزيراً للأشغال والإسكان	السليمانية/ سني
١٥ – الدكتور جواد هاشم	– وزيراً للتخطيط	شثاثة/ شيعي
١٦– الدكتور فخري ياسين قدوري	– وزيراً للاقتصاد	عانة/ سني
١٧ – خالد مكي الهاشمي	ـ وزيراً للصناعة	بغداد/ سني
١٨ – الدكتور رشيد الرفاعي	– وزيراً للنفط والمعادن	بغداد/ سني
١٩ – غالب مولود مخلص	ـ وزيراً للمواصلات	تكريت/ سني
٢٠ – شفيق الكمالي	– وزيراً للشباب	ألبو كمال/ سني

٢١ – محسن ديزئي	ـ وزيراً لشؤون الشمال	أربيل/ سني
٢٢ – الدكتور عبد الله الخضير	– وزيراً للوحدة	بغداد/ سني
٢٣ – عدنان أيوب صبري	– وزيراً للدولة	تكريت/ سني
٢٤ – حامد الجبوري	– وزيراً للدولة	بغداد/ سني
٢٥ – طه محي الدين معروف	– وزيراً للدول	السليمانية/ سني
٢٦ – الدكتور حمد دلي الكربولي	– وزيراً للدولة والأوقاف	بغداد/ سني

ومنه يستدل على أن مجلس الوزراء الجديد قد ضم أليه:

– ١٤ وزيراً بعثياً، بضمنهم رئيس مجلس الوزراء، وكان عشرة منهم أعضاء في وزارة عبد الرزاق النايف.

– ٩ وزراء من الجماعات القومية المستقلة وبعضهم من القوى الإسلامية.

– ٣ حقائب وزارية للكرد من مجموع ٢٦ وزارة كانوا محسوبين على الحزب الديمقراطي الكردستاني وعلى مجموعة المكتب السياسي بقيادة السيدين إبراهيم أحمد وجلال الطالباني (طه محي الدين معروف)، أي ١١,٥ : ٨٨,٥ ٪.

– ٢١ عضواً في الوزارة من أتباع المذهب السني وخمس وزارات فقط لأتباع المذهب الشيعي، كما لم يحصل المسيحيون أو الصابئة أو غيرهم على حقائب وزارية. أي بنسبة ٨٤,٦ : ١٥,٤ ٪. ومنه يتبين تقلصاً في عدد المواطنين من المناطق التي أكثرية سكانها من الشيعة من ٢٨ ٪ إلى ١٥,٤ ٪ فقط، في حين تشكل المناطق العربية التي أكثرية سكانها من الشيعة نسبة أعلى من السكان بالمقارنة مع المناطق العربية التي أكثرية سكانها من السنة.

– لم تحظ المرأة بأي منصب وزاري يساعد نساء العراق على الدفاع عن مصالحهم.

المبحث الثالث:

الممارسات السياسية الفعلية لحزب البعث في العراق

جوبه الانقلابيون الجدد بموقف اتسم بدهشة القوى الأخرى بسبب سرعة عودة البعثيين إلى السلطة من جهة، وعدم استعداد وقدرة القوى السياسية الديمقراطية العراقية على تحقيق التعاون في ما بينها والوصول إلى السلطة رغم تشكيلها أكثرية بالمقارنة مع البعثيين والقوميين في الساحة السياسية العراقية وفي التأييد الجماهيري، بسبب طبيعة هذا الحزب العنفية وسياساته الشوفينية والتجربة القاسية الدموية التي عاشتها القوى الديمقراطية في ظل انقلاب البعث الأول في شباط/فبراير ١٩٦٣. واتخذت عموما إما موقف المراقب لاتجاه تطور الأحداث، كما في موقف الحزب الوطني الديمقراطي وقوى اليسار الديمقراطي، وإما في طرح شروط على النظام الجديد يفترض فيه الاستجابة لها أن كان يسعى فعلا إلى تحقيق التعاون مع القوى السياسية الأخرى في البلاد، كما في موقف الحزب الشيوعي العراقي.

لم ينتظر حزب البعث طويلا. فقد بدأ بممارسة سياسة "الجزرة والعصا" في مواجهة جميع القوى السياسية دون استثناء. وقد بدأ ذلك بإجراءات متعارضة، ولكنها تصب في مضمون سياسة "الجزرة والعصا"، الترغيب والتهديد ما يلي:

- تنظيم حملة اعتقال واسعة في صفوف القوى القومية الناصرية وبقية القوى القومية التي كانت ترى فيها خطراً على نظامها أو تريد الانتقام منها ومن أقطاب الحكم العارفي البارزين أو الذين ساهموا بالتنكيل ببعض العناصر البعثية أو الذين اعتبروا خونة لحزب البعث لأنهم شاركوا في التآمر على نظام البعث في عام ١٩٦٣.
- التخلص من المجموعة القومية العسكرية التي تعاونت معهم في إسقاط الحكم العارفي، أي التخلص من أبرز عنصرين ساهما في عملية الانقلاب باعتبارهما من "التيار القومي المستقل"، وأن اتهموا بالعمالة للأجنبي.
- اعتقال مجموعة مهمة من حزب البعث (قيادة قطر العراق) الذي يشكل جزءاً من القيادة القومية التي يقودها حزب البعث في سوريا.

- إطلاق سراح مجموعة غير قليلة من السجناء السياسيين، وأغلبهم من الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين، واستثنى القرار المجموعة العسكرية المسجونة وأغلب عناصرها من الشيوعيين والديمقراطيين التقدميين.
- إعادة الكثير من الموظفين المفصولين إلى الخدمة ثانية.

وبهذا انفرد حزب البعث بالسلطة السياسية وبدأ بممارسة سياساته وفق استراتيج واضح وتكتيكات متحركة في المجالات السياسية والاقتصادية والعربية والدولية محاولاً الاستفادة من تجربة المرة الأولى في الحكم لا في انتهاج سياسة ديمقراطية، بل في ممارسة سياسة ذات طبيعة شمولية ولكن بأدوات أخرى لتكريس حكمه.

لم يحظ الحكم الجديد بتأييد الجماهير الواسعة، سواء أكان ذلك في كردستان العراق أم في مناطق الوسط والجنوب بشكل خاص، ولكنه واجه عدم ارتياح كبير أيضاً من جانب سكان بغداد العاصمة أو بعض الجماعات القومية في الموصل ومدن غرب بغداد. فقد عبرت الحكومة في بنيتها الوزارية عن أشخاص انحدروا من مدن تابعة لمحافظة الأنبار بشكل خاص، إذ حصلت هذه المنطقة على عشرة وزارات، أي ما نسبته ٣٨,٥٪ من مجموع الحقائب الوزارية في حين كان نصيب كردستان ثلاث حقائب فقط وبغداد خمس حقائب، علماً أن بعضهم ينحدر من منطقة غرب بغداد أيضاً، ونصيب الوسط والجنوب ٤ حقائب فقط. وهو توزيع غير عادل من حيث عدد المحافظات وعدد السكان، دع عنك الحساسيات التي نشأت بسبب استمرار هذا التركيز الطائفي العربي في إعطاء النصيب الأكبر للمنحدرين من مناطق غرب بغداد والسنة بشكل خاص. وكان الناس يدركون هذا التوزيع غير العادل ويرفضونه، ولكن لم يكن في مقدورهم تغيير هذه الحالة السلبية التي تكرس التمييز الطائفي في المجتمع والذي تجلى في تشكيل الوزارات، كأحد مظاهر التمييز، والذي نشأ مع بداية تكوين الدولة العراقية الحديثة. واقتصرت المشاركة في الحكومة على البعثيين العرب وبعض القوميين والإسلاميين الذين يسيرون نظام البعث، إضافة إلى الكرد الثلاثة فقط.

لم يتعرض الحكم الجديد مباشرة إلى القوى السياسية التي لم تكن في دست الحكم العارفي، ولكن القوى الجديدة التي سيطرت على جهاز الأمن قد بدأت بتنفيذ حملة اعتقالات

واسعة جداً في صفوف القوى القومية التي كانت في السلطة أو التي ساندت الحكام في انقلابهم ضد البعث أو التي كانت على رأس أجهزة الحكم الاقتصادية وجمهرة من مثقفي القوميين من مختلف الكتل. وتبلورت مهمة حملة الاعتقالات في عدة أهداف، وهي:

١. قطع الطريق على أي محاولة يسعى إليها القوميون من مختلف التيارات والولاءات لاستعادة السلطة من أيدي البعثيين.

٢. التخلص من الحليف القومي الذي شارك مع البعثيين في إقصاء عبد الرحمن عارف عن رئاسة الجمهورية والحكم. وقد اتهمت السلطة هذه المجموعة بالعمالة للأجنبي. وقد ورد ما يماثل هذه التهمة في التقرير الذي قدمه عزيز محمد إلى المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي في أيلول ١٩٧٠ حين جاء فيه "لقد كان الحكم الجديد منذ اللحظات الأولى، ينطوي على تناقضات وصراعات حادة بين حزب البعث وجناح العسكريين الذين تحالوا معه في عملية الانقلاب. ولقد استنفذ هذا التحالف أغراضه سريعاً، فأطاح البعث في عملية تكميلية في ١٩٦٨/٧/٣٠ بكتلة النايف – الداوود المشبوهة، الأمر الذي أتاح لحزب البعث أن يطبع الحكم بطابعه الحزبي، سواء في تراكيبه الفوقية أو سياسته"[٣]. ولم يطرح الحزب أي وثيقة استند إليها تؤكد حقه في ترديد ما طرحه حزب البعث حول تهمة العمالة لهذه الكتلة العسكرية.

٣. إقناع القوى السياسية الأخرى بأنها ستعرض نفسها إلى مصير مماثل أن فكرت أصلاً بالقيام بحركة انقلابية ضد الحكم البعثي الجديد أو بنشاط سياسي خارج الرقابة البعثية. ومن أجل تأكيد هذا الموقف وجه النظام الجديد ضربة مباشرة إلى الحزب الشيوعي العراقي حين قرر الاحتفال بالذكرى الخمسين لثورة أكتوبر الاشتراكية في ساحة السباع ببغداد، رغم كون الاحتفال كان سلمياً وهادئاً ومحصوراً في بغداد. وتم فيها إصابة البعض بجراح واعتقال البعض الآخر. وكان المشرف على هذه العملية

---

٣ محمد، عزيز. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أمام المؤتمر الوطني الثاني، ألقاه الرفيق عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية. وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول ١٩٧٠. ص ٣٧.

المجموعة العاملة في مكتب العلاقات العامة التابع لصدام حسين مباشرة والمسؤول عن التحقيق مع المعتقلين السياسيين من مختلف الأحزاب السياسية. وكان البعث يريد بذلك إعلام الشيوعيين بأنه لن يتسامح إزاء أي نشاط سياسي تقوم به القوى السياسية الأخرى وخارج علمه ومساهمته.

٤. الانتقام من أولئك الذين نظموا عملية الانقلاب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ضد البعثيين أو ساندوهم. وكان بين المعتقلين جماعات قومية ناصرية وأخرى ترتبط بحركة القوميين العرب أو بجماعات قومية أخرى، كما شملت مجموعة من بعثيي اليسار التي ارتبطت بالقيادة القطرية في سوريا وشكلت لها "قيادة قطر العراق".

ما هي الممارسات السياسة الفعلية لحزب البعث في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–١٩٧٤؟

سنحاول الإجابة عن هذا السؤال من زوايا عدة، منها السياسة الأمنية القمعية، ومنها السياسة الاقتصادية، ومنها السياسة الاجتماعية، والموقف من القضية الكردية على نحو خاص.

انتهج مجلس قيادة الثورة، باعتباره السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في آن واحد، سياسة اتسمت بعدة أبعاد تمارس في آن واحد وبصورة تدريجية، إلا أن الهدف المركزي في المحصلة النهائية كان واحداً هو الانفراد بالسلطة كاملة ودون مشاركة أحد. وقد استوجب التدرج في تنفيذ هذه المهمة على مراحل. ووضعت لذلك أدوات واضحة:

١. تأمين أجهزة الأمن الضرورية والقادرة على توجيه الضربات إلى:

أ. من أطلق عليه بجواسيس وعملاء القوى الإمبريالية العالمية والصهيونية!

ب. القوى السياسية العراقية التي رفضت التعاون مع حزب البعث.

٢. الهيمنة على السلطة من خلال تسليم جميع المراكز الحساسة في أجهزة الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إضافة إلى العسكرية إلى البعثيين أو أقرب الناس إليهم في حالة تعذر وجود بعثي لهذا المركز أو ذاك.

٣. ممارسة سياسة عربية ودولية تتميز بالتنوع والتباين والمخاتلة لكسب الرأي العام والحكومات المختلفة على جانب النظام.

٤. ممارسة سياسة اقتصادية تسمح بالحصول على تأييد أكبر من جانب المجتمع لتبديل الموقف الرافض للحكم.

ولهذا الغرض شكل مجلس قيادة الثورة "مكتب العلاقات العامة" الذي حل محل جهاز "حنين" الذي كان يضم المجموعة العاملة في مجال الأمن والتابعة لقيادة حزب البعث. ومارس النظام عبر مكتب العلاقات العامة التابع للقصر الجمهوري والجهاز التابع له، الذي كان قد سلمت مسؤوليته لصدام حسين مباشرة وتعمل فيه نخبة من البعثيين الأكثر شراسة وعدوانية واستعداداً لممارسة أبشع أساليب التعذيب ضد المعتقلين والأكثر إخلاصاً وارتباطاً بصدام حسين، أساليب تعذيب قاسية جداً ومتوحشة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين أثناء التحقيق وفي فترة الاعتقال الطويلة. وقد تعرض الكثير من المعتقلين من قوميين وبعثيين يساريين وشيوعيين، وخاصة من أعضاء القيادة المركزية التي تم اعتقالها في عام ١٩٦٩ وبعض قياديي وكوادر وأعضاء الحزب الشيوعي العراقي منذ عام ١٩٦٩ وما بعده، إلى عمليات تعذيب جسدي ونفسي وأخلاقي يصعب وصفها. وقد حصل البعثيون على معلومات غير قليلة عبر التعذيب، إذ كان التعذيب فوق طاقة البشر، وبعضهم الآخر قد انهار بسرعة أمام أجهزة التحقيق الأمنية، ولكنه لم ينج من التعذيب والإهانات اليومية التي كانت توجه لكل المعتقلين دون استثناء. كما أن البعض وقع على اعترافات لم ينطق بها، بل كان يريد الخلاص من التعذيب ولم ينج منه أيضاً. ومات البعض الآخر منهم تحت التعذيب. وكانت حصة القوميين من التعذيب والإهانة كبيرة جداً في الفترة الأولى من المرحلة الأولى من مجيء البعثيين إلى السلطة. وسنتحدث عن أساليب التعذيب في مكان آخر من هذا الكتاب.

كانت قيادة حزب البعث تدرك مجموعة من الأمور التي استوجبت منها التعامل السريع، وأبرزها:

- أنها لا تملك أي مصداقية في أوساط الشعب الواسعة، كما لا توجد ثقة بما تصدره من بيانات وما تطرحه من سياسات. وكانت تدرك بأن القناعة السائدة لدى أوسع الناس بأن قيادة البعث الحاكم تريد بتلك الإجراءات شراء ثقة الشعب لتنزل الضربات بالآخرين وتكرس نظامها الجديد. وهي سياسة الضحك على الذقون.
- وأن الأحزاب السياسية العراقية، التي ما تزال لا تمتلك الشرعية وتعمل في السرية، غير مستعدة للتعامل والتعاون مع حزب البعث وقيادته، وهي تتمنى الخلاص من الحكم الجديد، لأنه لا يستند إلى الشرعية ولأنه جاء ليمارس سياسات قمعية ضد الشعب. وكانت القناعة صارخة في أوساط واسعة من الشعب كون هذا الحزب هو الأداة الفعلية للسياسات الأمريكية في العراق والمنطقة، وكانت قيادة البعث تعرف هذه القناعة والمخاوف جيداً.
- وأن الشعب الكردي الذي عانى من حرب البعثيين والقوميين ضده لا يثق بأقوال النظام الجديد، وأن قيادته تتوقع في أي لحظة شن الحرب ضد قوات البيشمركه. ولهذا لم تكف قيادة القوات الكردية المسلحة عن الاستعداد لمواجهة أي طارئ متوقع.
- وأن الأوضاع الاقتصادية للغالبية العظمى من السكان متدهورة، إضافة إلى تنامي الفجوة بين أصحاب الدخل الضعيف وأصحاب الدخل العالي وتنعكس هذه الحالة بوضوح في مستوى معيشة الغالبية العظمى من السكان وفي العلاقات الاجتماعية.
- وكان البعث يدرك بأنه يمارس سياسة حرمان الجماهير الواسعة وقواها السياسية المختلفة من التمتع بحقوقها الطبيعية، من التمتع بالحرية والحياة الديمقراطية، ولكنه كان يرى ذلك طبيعياً، إذ كان يخشى من إطلاق الحريات الديمقراطية على نظامه السياسي، ولأنه كان يرى الحرية والحياة الديمقراطية له وليس لغيره من القوى السياسية، وهي إشكالية لم يصب بها حزب البعث وحده، بل كان مرضاً ابتلت به وبصورة متفاوتة جميع القوى والأحزاب السياسية العراقية، وهي ناجمة عن التخلف في الوعي السياسي والتشبع الواعي بمفاهيم ومضامين الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات. لقد كان البعث منذ التأسيس الأول يستند إلى رؤية شمولية في الحكم وفي دوره في الدولة والمجتمع.

إلا أن إدراك وتحديد معالم الوضع لا يعني بأي حال أن قيادة البعث كانت قادرة على اتخاذ الخطوات اللازمة لتغيير الوضع والسير باتجاه ديمقراطي، إذ أن ذلك كان يتعارض مع طبيعة حزب البعث وطبيعة القوى التي كانت في السلطة والنهج الذي تسير عليه والوجهة التي تسعى إليها، وبالتالي فهي من حيث المبدأ لم تتغير عن طبيعتها في عام ١٩٦٣، بل مارست تكتيكات جديدة تختلف عن تلك التي مورست في استيلائها الأول على السلطة لكي تواصل مسيرتها بذات الوجهة السابقة والأهداف القديمة. وسنحاول متابعة النهج الذي مارسه البعث طيلة وجوده في السلطة وممارساته اليومية إزاء مختلف القضايا والتحري عن الأسباب الكامنة وراء ذلك خلال السنوات الطويلة التي حكم حزب البعث فيها العراق، ربما ستساعدنا على تقديم ما يفترض أن يلغي هذا الأسلوب في الحكم لا في الأوساط الحاكمة، بل وفي صفوف الناس، إذ من بينهم ينشأ هؤلاء الحكام تحديداً.

كانت نية حزب البعث منذ البدء تصفية حساباتها مع مجموعات كبيرة من القوى السياسية العراقية، وكانت لا تستطيع تحقيق ذلك دفعة واحدة وإزاء جميع القوى، ولهذا فضلت التريث والتصفية التدريجية لتلك القوى. وقد أشار التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن إلى هذه النية منذ البدء بوضوح لا لبس فيه مستفيداً في ذلك من تجربة ١٩٦٣ حين قتل المئات من البشر وخلق ضجة دولية ضده. أي أن الفائدة من تجربة ١٩٦٣ لم تكن باتجاه التخلي عن سياسة القتل والانتقام والدكتاتورية، بل بتكتيك ممارسة ذات السياسات بما يجنبها الضجة الدولية. فقد ورد بهذا الصدد ما يلي: "وكما أشرنا سابقاً، فأن المزاج النفسي العام في البلاد وأثار تجربة ٨ شباط لم تكن تحتمل المباشرة فوراً بتصفية واسعة النطاق، وبأسلوب الضجيج العالي للعناصر المشبوهة والرجعية والفاسدة بل حتى المتآمرة في الجيش وأجهزة الأمن ومؤسسات الدولة الحساسة. وكان لا بد من إتباع مختلف الأساليب والصيغ المرنة لتحقيق هذا الهدف، من غير استعمال مفتعل، مع الحرص الدائم على إجراء دراسة دقيقة لتوازن القوى في البلاد واحتمالات الموقف.."[٤].

---

٤ حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. بغداد. كانون الثاني/يناير ١٩٧٤. ص ٥٢.

لقد بدأ حكم البعث بتصفية تنظيمات القوميين العرب من أتباع مساندي حكم عبد الرحمن محمد عارف، الذين شكلوا في حينها الاتحاد الاشتراكي المماثل للقائم في مصر، ثم مجموعة الاشتراكيين العرب بقيادة عبد الإله النصراوي، إذ كانت تنظيماتهم هذه القوى مكشوفة لحزب البعث بسبب التداخل في ما بينها. ثم واصل المسيرة القمعية إزاء قوى البعث اليساري وإزاء القيادة المركزية أي التنظيمات التي انشقت عن الحزب الشيوعي العراقي وشكلت "الحزب الشيوعي العراقي – القيادة المركزية"، وأسفرت عن اعتقال سكرتير هذا الحزب، عزيز الحاج، وتصفية تنظيماته وفرض الكف عن العمل السياسي على عدد من كوادره في الداخل وفرض التعاون علي أفراده مع حزب البعث وقتل البعض الآخر منهم بأساليب مختلفة[٥]. ثم توجهت بضربة قاسية إلى قوى سياسية ليبرالية عديدة بتهمة التجسس وخيانة الوطن والعمالة للولايات المتحدة الأمريكية والصهيونية العالمية. كان ذلك في عام ١٩٦٩ حيث تم إعدام ٥٣ عراقياً شنقاً،[٦] علقت جثثهم في ساحة التحرير ببغداد حيث كان الناس يتطلعون إلى تلك الجثث المعلقة والتي تحمل أسماؤهم وكلمة جاسوس. وهي واحدة من أبشع الجرائم التي ارتكبها البعثيون في بداية مجيئهم الثاني إلى السلطة. وكان الهدف من وراء ذلك ترويع الناس وإشعارهم بقسوة حزب البعث ومجلس قيادة الثورة في معاقبة من تعتقد بكونه مخالفاً لحزب البعث. ولم تكن المحاكمات شرعية كما لم تكن الأحكام عادلة أو شرعية. لقد حاول البعث أن يحول من هذه المأساة والمجزرة الإنسانية عرساً بعثياً في العراق، إذ جاء في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن وبعد مرور خمس سنوات على عمليات الإعدام الجماعية ما يلي:

---

٥ أصدر عزيز الحاج مجموعة من الكتب ولكن أكثرها أهمية في هذا الصدد كتابه المسوم شهادة للتاريخ. الحاج، عزيز. شهادة للتاريخ (أوراق في السيرة الذاتية السياسية). ط ١. لندن. مؤسسة الرافد. ٢٠٠١. ص ٣١١–٣٤٧.

٦ بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ترجمة عفيف البزري. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ١. ١٩٩٢. ص ٤٠٥.

"لقد كانت تصفية شبكات التجسس بصورة علنية بمثابة تظاهرة وطنية كبرى وتأكيد علني وملموس على تحرر الإرادة الوطنية من كل قيد، فالشعب الذي كان يحز في نفسه أن تعج بلاده بالجواسيس والعملاء لم يكن يثق بسبب سياسات وأوضاع الأنظمة السابقة، بأن الإرادة الوطنية تمتلك الحرية والقدرة ما يمكنها من تصفيتهم تصفية حقيقية جذرية وشاملة وكان ذلك يخلق حالة نفسية سلبية خطرة في صفوف الجماهير تنعكس انعكاساً مباشراً على مواقعها السياسية وعلى حماستها في تأدية المهام الوطنية والقومية بما تشترطه من مصاعب وتضحيات"[٧]. وإذ أشاعت هذه العملية العدوانية الرعب في صفوف الشعب العراقي على قسوة البعثيين وشراستهم، رأي فيها حزب البعث ما يخالف ذلك وكأن عمليات الإعدام قد أثلجت صدور الشعب، إذ جاء في التقرير نفسه ما يلي:

"وإذا كان البعض يشير إلى أن الحزب والثورة قد خسرا على صعيد الرأي العام العربي والدولي من جراء الإعلان السافر عن تصفية الجواسيس، فأن الحقيقة الملموسة هي أن الحزب والثورة كسبا بهذا الإعلان أول تأييد حقيقي وشامل من جانب الجماهير في القطر العراقي التي شعرت، ولأول مرة في حياتها، أن سلطة وطنية حقيقية وحازمة ومقتدرة قد تولت مقادير الأمور في البلاد".[٨] لا شك في أن هذا التقدير لم يكن خاطئاً فقط، بل كان كاذباً ومتجاوزاً حقائق الوضع في العراق، إذ أن الجماهير كانت تدرك بأن الجماعات التي أعدمت لم تكن مجموعة من الجواسيس، بل مجموعة من غير الراغبين بالبعث مناهضين لسياساته في العراق ومن مختلف الاتجاهات اللبرالية والديمقراطية العراقية. ولقد اتهموا بالعمالة للولايات المتحدة وبريطانيا وإيران وإسرائيل في آن واحد.[٩]

ولم تنقضي فترة طويلة إلا ووجهت الاتهامات إلى مجموعات من القوى السياسية اليمينية بكونها ضالعة في محاولة انقلاب فاشلة لنظام الحكم البعثي. كان ذلك في عام

---

٧ حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن. مصدر سابق. ص ٦٣.

٨ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

٩ المصدر السابق نفسه. ص ٦٢.

١٩٧٠ حيث أعدم البعثيون على إثرها شنقاً أو رمياً بالرصاص اثنا عشر مدنياً وتسعة وعشرين عسكرياً بين ضابط ونائب ضابط.[١٠]

وفي الربع الأخير من عام ١٩٧٠، أي بعد الانتهاء من المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي الذي عقد في أيلول من نفس العام، وجه البعثيون ضربة قاسية جداً لتنظيمات الحزب الشيوعي العراقي في بغداد بعد أن اعتقل مسؤول منطقة بغداد وعضو اللجنة المركزية توفيق أحمد والاعترافات التي انتزعت منه. إذ استمرت هذه الحملة بقية عام ١٩٧٠ والنصف الأول من العام ١٩٧١، حيث تعرض للتعذيب الوحشي عدد كبير من الشيوعيين من مختلف المستويات الحزبية وأصدقاء الحزب. وكان الهدف من وراء ذلك إضعاف الحزب الشيوعي العراقي، كأحد عوامل فرض التحالف على الحزب الشيوعي مع الحكم القائم مؤقتاً.

وفي عام ١٩٧٣ فشلت مجموعة من البعثيين، الذين لا يختلفون عن طبيعة قيادتهم، بمحاولة انقلاب فاشلة ضد أحمد حسن البكر وصدام حسين بقيادة الجلاد الشرس مدير الأمن العام حينذاك ناظم كزار. ونتيجة لفشلها قامت السلطة بإعدام ٣٦ شخصاً وأغلبهم من العاملين في أجهزة الأمن.

وخلال ذات الفترة من المرحلة الأولى قامت أجهزة الأمن البعثية باغتيال عدد غير قليل من الشيوعيين العراقيين إما بالاختطاف من الشارع والقتل ورمي الجثة على قارعة الطريق

---

١٠ بطاطو، حنا. العراق. الجزء الكتاب الثالث. مصدر سابق. ص ٤٠٥.

راجع أيضاً: هاشم، جواد د. مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام حسين. مصدر سابق. كتب الدكتور جواد هاشم يقول: " صدرت الأحكام يوم ٢١ كانون الثاني (يناير) العام ١٩٧٠ ونُفذت في اليوم نفسه، وحكم بإعدام ١٨ عسكرياً و٤ مدنيين . وفي اليوم التالي أُعدم ٨ عسكريين و٤ مدنيين. وهكذا بلغ مجموع الذين أعدموا ٣٤ شخصاً، من ضمنهم اللواء رشيد مصلح التكريتي والعقيد مدحت الحاج سري. وبعد يوم من إصدار تلك الأحكام صرح طه الجزراوي، متلذذاً: لقد أكملت المهمة التي كلفني بها مجلس قيادة الثورة، وقد كانت القيادة تعلم بالمؤامرة قبل سنة من سحقها، لكنها فضلت الانتظار وجمع المعلومات والوثائق الثبوتية لتسهيل المحاكمة والإسراع بها حتى لا يكسب المتآمرون عطف الجماهير في حال تم القبض عليهم مبكراً". ص ٥٢.

أم بالدهس بالسيارات أو إلقاء القبض عليه وتصفيته جسدياً. وقد حصل هذا للكادر الحزبي المتقدم محمد الخضري في أعقاب التوقيع على بيان أذار للحكم الذاتي في العام ١٩٧٠ أو لعضو اللجنة المركزية ومسؤول في اللجنة العسكرية للحزب ستار خضير أو لعضو اللجنة المركزية شاكر محمود وعضو منطقة بغداد عبد الأمير سعيد وغيرهم من المناضلين الشيوعيين.

لقد كان مجلس قيادة الثورة قد اتخذ الكثير من الإجراءات لتعزيز نشاط مكتب العلاقات العامة وفي نفس الوقت تعزيز إمكانيات وعدد العاملين وأساليب عمل جهاز الأمن الداخلي وجهاز الأمن القومي، إضافة إلى المخابرات والاستخبارات العسكرية، لتكون اليد الضاربة للمعارضين لنظام. وكانت هذه القوى الأمنية كلها بيد صدام حسين والمجموعة العاملة معه والتابعة والوالية له.

وعلى خط موازٍ اتخذت قيادة حزب البعث ومجلس قيادة الثورة قراراً يقضي بإبعاد الموظفين العاملين في أجهزة الدولة والمراكز الحساسة منها من غير البعثيين وإحلال كوادر حزبية بعثية محلهم، لكي يمكن ضمان إخلاص هؤلاء للدولة العبثية الجديدة. وما يؤكد هذه الخطوة المبكرة التي اتخذت في أعقاب إبعاد النايف والدوود من رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع ما ورد في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن بهذا الصدد: "لقد كان على الحزب إتباع طرق شتى وبالغة التعقيد في إحلال الحزبيين والعناصر الثورية في المراكز الحساسة في الدولة والمجتمع. الأمر الذي نتج عنه بعض المشاكل والمظاهر السلبية بينما حققت التجربة، بشكل عام، نجاحاً جيداً"[١١]. وقد جاءت هذه الخطوة بنتائج سلبية كثيرة على المجتمع، منها:

١. إخراج عناصر كثيرة ذات كفاءة وخبرة جيدة من وظائفها.

٢. إحلال عناصر بعثية غير ذات كفاءة ودون خبرة في محلها.

٣. تحويل مؤسسات الدولة والمجتمع إلى أجزاء تابعة لحزب البعث مباشرة وخاضعة لجهازين أساسيين خلال المرحلة الأولى هما حزب البعث وجهاز الأمن.

---

١١ حزب البعث العربي الاشتراكي، التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن. مصدر سابق. ص ٥٤.

٤. ممارسة التمييز الحزبي إزاء الناس الراغبين في العمل، إذ كان المعيار المركزي هو حزبية الفرد لا غير.

٥. تعقيد سير العمليات البيروقراطية في أجهزة الدولة ولفترة طويلية بسب الواقع الجديد لهذه الأجهزة.

ولم يقتصر الأمر على الالتزام بالحزبية لموظفي الدولة في جميع المجالات وخاصة الوزارة الخارجية وجهازها الدبلوماسي ووزارة الداخلية والتعليم بمختلف مراحله واختصاصاته وفي المؤسسات الاقتصادية والمنظمات المهنية ...الخ.

لقد سعى البعثيون، وحسب تعبيرهم إلى "بناء سلطة وطنية مركزية قوية"، لأن سلطة ضعيفة ومهزوزة تتأكلها الانقسامات وتقوم فيها الكتل المتناحرة تجد نفسها، موضوعياً، في حالة عجز عن التصرف بإرادة وطنية حرة في كافة الميادين حتى وأن كانت نواياها وبرامجها وطنية لا شائبة فيها"[١٢]. لقد قاد هذا المنطق إلى غقامة دولة استبدادية شمولية، إذ أن الدولة الوطنية القوية لا تعني سوى تمتع الشعب بحقوقه الديمقراطية وحياته الحرة واستثمار موارده بصورة عقلانية لصالح المجتمع وليس بفرض إرادة الحزب الواحد والفرد الواحد، كما حصل في العراق منذ البدء.

إن الإحساس بالتآمر المنبثق من الطبيعة التأمرية ذاتها لدى حزب البعث قد دفعت به غلى خلق دولة بوليسية أمنية داخل الدولة القائمة، لها قوانينها وقواعدها الخاصة وتقاليدها وأساليب عملها التي لا تدين بأي قانون مدني أو دستور، فدستورها الرئيس الذي يقودها، فهو الذي يصدر القوانين والأوامر والإجراءات. وقد أخضع البعث الشعب لهذه السياسة منذ البدء. ومن قاوم هذه الوجهة انتهى إما إلى السجن ثم الموت وإما إلى خارج البلاد. إن عمليات الإعدام التي صدرت عن المحاكم الخاصة ومحكمة الثورة هي أقل بكثير من قرارات الإعدام غير المسجلة التي أجهزت قوى الأمن الداخلي والقومي على المعارضين في أقبية هذه الأجهزة.

---

١٢ المصدر السابق نفسه. ص ٦٣.

وفي الوقت الذي مارس حزب البعث ومجلس قيادة الثورة هذه السياسة الأمنية القاسية وغير الشرعية في مجال الأمن والهيمنة على السلطة، قرر مواجهة القوى السياسية باعتماد سياسات أخرى على المستويين العربي والدولي من جهة، وعلى المستوى الاقتصادي من جهة أخرى. وكانت تسعى إلى تحقيق ثلاثة أهداف، وهي:

١. انتهاج سياسة عربية ودولية تحاول كسب تأييد الحكومات العربية وحكومات البلدان الأخرى بهدف فرض العزلة على القوى السياسية العراقية المعارضة لحزب البعث.

٢. اتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية تكسب الجماهير الشعبية إلى جانبها. وهذه الخطوة ستقود بدورها إلى الهدف الثالث، وهو وضع هذه الأحزاب أمام واحد من الحالتين:

٣. إما اضطرار الأحزاب السياسية إلى التعاون مع قيادة حزب البعث، أو أنها ستصاب بالعزلة عن الجماهير. وفي الحالتين ستكون قيادة البعث هي الرابحة، إذ أنها كانت تريد بالمحصلة النهائية أن تصل إلى هدف ثالث لم يكن معلناً، ولكنه كان يتجلى في مجمل سياسات ومواقف حزب البعث وأعني به: الانفراد بالسلطة بشكل كامل وتصفية مواقع تلك الأحزاب السياسية وتبويش الأرضية التي تقف عليها وضرب قياداتها بعد عزلها عن جماهيرها.

ومن هنا بدأ البعث يمارس إجراءات متفرقة حيثما عنت لصدام حسين أو المكاتب الاستشارية التي شكلها لمساعدته في بلورة بعض المقترحات. وبمعنى أخر، لم تكن للحكم سياسات متكاملة، وكانت المبادرة بيد مجلس قيادة الثورة بسبب وجود السلطة بيديه وانفراده بالحكم وامتلاك الأجهزة الأمنية المستعدة لمراقبة التغيرات الجارية في الوضع العام. وبدأت هذه السياسة بإجراءات على المستوى الدولي والعلاقات العربية.

سياسات البعث على المستوى الدولي

مارس نظام البعث الجديد سياسة خارجية ذات أبعاد أربعة، وهي:

١. التقرب إلى الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى من خلال عقد اتفاقيات جديدة معها.

٢. الادعاء بمحاربة الإمبريالية والرجعية الدولية، مع السعي لإقامة أوسع العلاقات الاقتصادية معها.

٣. محاولة إقامة علاقات تعاون واسعة مع دول عدم الانحياز على أساس أن العراق يشكل جزءاً من بلدان العالم الثالث وعدم الانحياز وحركة التحرر الوطني المعادية للاستعمار والاحتكارات الأجنبية.

٤. السعي لإقامة علاقات طيبة مع المنظمات الدولية وكسبها إلى جانب سياساتها التي كانت تبدو وكأنها موجهة ضد الاستعمار.

وسنحاول أن نتطرق إلى عدد من هذا النقاط المهمة، ولكن السؤال الأساسي هو: هل كان البعث يسعى حقاً إلى انتهاج سياسات تعبر عن تحول في نهجه الذي مارسه في عام ١٩٦٣، أم أن الهدف كان في حينها يكمن في مواقع أخرى.

إن المسيرة اللاحقة لحزب البعث أكدت الشكوك التي كانت تدور في أذهان الكثير من القوى الديمقراطية واليسارية وجمهرة كبيرة من الشيوعيين العراقيين التي كانت تؤكد ما يلي:

إن المحاولات التي مارسها البعث كانت تسعى منذ البدء تحقيق جملة من الأهداف التي تتناقض مع المعلن من الأمور، وأعني بذلك ما يلي:

١. إشاعة الخلاف في ما بين القوى المعارضة لسياسة البعث من خلال طرح أهداف وسياسات معينة تتناقض من حيث المبدأ مع ما يريدون تنفيذه فعلاً.

٢. عزل القوى السياسية العراقية المخالفة والمعارضة لسياسات البعث القمعية عن الأوساط الشعبية وعن قوى حركة التحرر العربي والدولي وعن البلدان الاشتراكية.

٣. عزل حركة التحرر الوطني الكردية عن حلفائها في الداخل والخارج وشق وحدة الصف الوطني والإجهاز على القضية الكردية وقواها الأساسية.

٤. تصفية الأجواء لهيمنة البعث على الدولة والمجتمع والاقتصاد الوطني وموارد الدولة المالية.

٥. تصفية القوى السياسية المعارضة لها عبر التحالف مع واحدة لضرب الأخرى، ومع قوى أخرى لضرب الثانية وهلمجرا إلى أن تنهي مقاومة كل القوى السياسية المحلية.

٦. البدء بتنفيذ سياسة البعث المركزية على الصعيد العربي والمنطقة، أي فرض وحدة عربية تحت قيادة البعث.

٧. ويبدو أن المخطط الرئيسي لهذه الوجهة في حزب البعث لم يكن أحمد حسن البكر، بل كان صدام حسين وحده، رغم أنه قد عبأ حوله في كل مرحلة من المراحل مجاميع معينة لتحقيق أهداف تلك المرحلة، ثم سعى للتخلص منهم واستبدالهم بجماعات أخرى لمرحلة قادمة. وهو ما أكده بوضوح الدكتور جواد هاشم، وزير التخطيط في أول وزارة عراقية في أعقاب إبعاد النايف والداوود عن الحكم، حيث كتب يقول:

"كان صدام تلك الفترة، يخطط بهدوء وتأنّ لمستقبله السياسي، ووضع في خدمته أجهزة المخابرات ومؤسسات الحزب لتصفية مناوئيه من جهة، ولبناء قاعدة حكمه المقبل من جهة أخرى. لقد حرص صدام، خلال الفترة التي كان فيها أحمد حسن البكر رئيساً لمجلس قيادة الثورة، على إظهار القيادة العراقية على أنها قيادة جماعية، ولكنه بعد تسلمه منصب الرئاسة، لم يسمح إطلاقاً باحتمال وجود خصومات داخل القيادة، أو اختلاف في وجهات النظر حتى وأن كان الاختلاف منطقياً أو صغيراً، كما لم يسمح بأن يكون هناك شريك له في السلطة، سواءً كان الشريك فرد أو مجموعة"[١٣].

بدأ النظام بمحاولة التقرب إلى الاتحاد السوفييتي ومجموعة البلدان الاشتراكية لتطوير علاقات التعاون الاقتصادي والحوار السياسي معها. ولكن لم يكف عن التعاون مع الدول الغربية لإيجاد توازن معين في تلك العلاقات. وكان أبرز إجراء في هذا الصدد هو الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية. هذا الإجراء الذي أحدث دوياً كبيراً في المجتمع الدولي،

---

١٣ هاشم، جواد د. مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام حسين. مصدر سابق. ص ١٦٩.

سواء في الدول الرأسمالية أم الدول الاشتراكية، إذ كان العراق أول دولة خارج المجموعة الاشتراكية تعترف بهذه الدولة وتقيم علاقات دبلوماسية معها، قد سمح للنظام العراقي أن يبتز الدول الاشتراكية، وخاصة قادة جمهورية ألمانيا الديمقراطية. وأول مهمة أنجزها النظام في مجال التعاون الاقتصادي التوقيع على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني لتطوير صناعة النفط الوطنية. وقد غادر وفد عراقي برئاسة نائب رئيس الجمهورية الفريق الركن صالح مهدي عماش إلى موسكو ووقع على اتفاقية تحت عنوان افتاقية التعاون الاقتصادي والفني لتطوير صناعة النفط" بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية في الرابع عشر من تموز عام ١٩٦٩. وقد تضمنت الاتفاقية التي استندت إلى عقد عام يلتزم الطرف السوفييتي بموجبه إنجاز المهمات التالية:

" – تهيئة وتشغيل حقل النفط في شمال الرميلة لغرض الإنتاج بسعة ٥ مليون طن في السنة مع إمكانية زيادة الإنتاج إلى ١٨ مليون طن في السنة.

– إنشاء خط أنابيب النفط من منطقة إنتاج النفط إلى ميناء الفاو.

– تقوم المؤسسات السوفييتية بالأعمال التصميمية الخاصة لتهيئة وتشغيل حقل النفط لغرض الإنتاج ولإنشاء خط أنابيب النفط ولجميع المرافق الأخرى وفقاً للتعليمات التصميمية المقدمة من قبل الطرف العراقي"[١٤]. (راجع الملحق رقم ٢).

وكان لهذه الاتفاقية تأثير كبير على موقف الاتحاد السوفييتي من النظام العراقي بعد أن كانت قد سبقه موقف الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، إضافة على توقيع اتفاقية جديدة لاستثمار الكبريت مع جمهورية بولونيا الشعبية، وأجرت تعديلات إيجابية هامة على قانون الإصلاح الزراعي. وانعكس ذلك في الخطاب الذي ألقاه السكرتير الأول للحزب الشيوعي العراقي، عزيز محمد، في اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو في حزيران/يونيو ١٩٦٩ حين أكد ما يلي:

---

١٤ وزارة الثقافة والإعلام. الاستثمار المباشر للنفط في العراق. مديرية الإعلام العامة. بغداد. مطبعة الجمهورية. ١٩٧٠. ص ٩.

"لقد أعلن حزب البعث أنه قد هجر نهج ١٩٦٣. وأنه يدعو إلى تأليف جبهة وطنية يشارك فيها حزبنا، ولا يريد الانفراد بالحكم. وقد اتخذت الحكومة الجديدة بعض الخطوات في طريق إزالة آثار الماضي السيئة كإطلاق سراح السجناء الوطنيين وإعادة استخدام معظم المفصولين سياسياً باستثناء أوساط معينة من العسكريين التقدميين. كما اتخذت الحكومة في الآونة الأخيرة خطوات وطنية جريئة ضد الاستعمار والاحتكارات الإمبريالية: إذ اعترفت اعترافاً كاملاً بجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وعقدت اتفاقية استثمار الكبريت مع جمهورية بولونيا الشعبية، وأجرت تعديلات إيجابية هامة على قانون الإصلاح الزراعي"[١٥].

وبالتالي حظي العراق بتأييد البلدان الاشتراكية وأبدت استعدادها للتعاون مع العراق، في حين لم يكن الغرب مرتاحاً لمثل هذه الخطوات المتلاحقة التي لم يكن يتوقعها ولا مستعداً لها. وكانت ألمانيا الديمقراطية التي فوجئت بالقرار أكثر البلدان الاشتراكية سعادة واستعداداً لتقديم أقصى أشكال التأييد لحزب البعث والنظام الجديد القائم والتهليل للخطوة التي قدم عليها النظام. ولا شك في أن هذه الخطوة العراقية كانت البداية لحصول اعترافات أخرى بالجمهورية الألمانية الديمقراطية وعودتها تدريجاً إلى المجتمع الدولي، إذ كانت تعاني من عزلة غربية ودولية فعلية، ومن ثم دخولها فيما بعد إلى عضوية الأمم المتحدة. وفاجأت هذه الخطوة القوى السياسية العراقية أيضاً. ولم تكن هذه الإجراءات الخارجية سوى توفير الضمانات الدولية لنجاح الخطوة التي أقدم عليها النظام في الأول من حزيران/يونيو ١٩٧٢ بتأميم مصالح شركة النفط العراقية والتي سنأتي عليها لاحقاً.

كانت مواقف التأييد التي التزمت بها الدول الغربية عموماً والدول الصناعية الكبرى خصوصاً، وبشكل أخص الولايات المتحدة الأمريكية، إزاء إسرائيل في النزاع العربي — الفلسطيني، بغض النظر عن طبيعة السياسات الخاطئة التي تمارسها إسرائيل في فلسطين والأراضي التي احتلت بعد حرب حزيران عام، ١٩٦٧ قد تسببت بتفاقم الكراهية والعداء

---

١٥ محمد، عزيز. خطاب الرفيق عزيز محمد رئيس وفد الحزب الشيوعي العراقي في اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو (٥–١٧، حزيران ١٩٦٩. صادر عن الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. ١٩٦٩. ص ٧.

الشعبي لهذه الدول، إضافة إلى مواقف هذه الدول من مفاوضات النفط بين العراق وشركات النفط الأجنبية التابعة لعدد منها، خاصة وأن القوى القومية كانت تنادي صراحة بالقضاء على إسرائيل وترفض الاعتراف بوجودها وعضويتها في الأمم المتحدة، فأجبرت حكومات العديد من الدول العربية إلى مقاطعة التبادل التجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية. وكان العراق واحداً من تلك الدول التي ساهمت بهذه المقاطعة. وعندما انتزاع حزب البعث للسلطة لم يجد في مقدوره الدعوة إلى إعادة العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنها كانت من أكثر الدول تهريجاً بالعداء للولايات المتحدة الأمريكية. إلا أن المقاطعة لم تكن جادة وفعلية، إذ كانت الولايات المتحدة ما تزال تستورد النفط الخام العراقي ويتعامل العراق مع شركات دولية ترتبط بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الولايات المتحدة نظراً للتشابك في ما بين رؤوس الأموال العائدة للدول الصناعية وفي بنية الشركات الصناعية والتجارية والعلاقات المالية على الصعيد العالمي. ورغم الهجوم المستمر على الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، كان النظام العراقي يسعى إلى إعادة العلاقات الطبيعية مع جميع الدول الرأسمالية بكل السبل المتوفرة. ولم يكن هذا النهج خاطئاً، ولكنه لم يكن نظيفاً، إذ كان يتم وراء ظهر المجتمع والكذب عليها، أي ممارسة سياسة ذات وجهين أحدهما معلن والآخر مبطن. وهي الحقيقة التي كانت معروفة للكثير من القوى السياسية العراقية والدول العربية، ولكنها لم تكن بالضرورة معروفة لجميع الناس أو حتى للبعثيين منهم، وهو ما يؤكده الوزير العراقي السابق الدكتور جواد هاشم حين نقل حديثاً جرى بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، أحمد حسن البكر، وبينه في كانون الأول من عام ١٩٦٨ بداية عام ١٩٦٩، أي بعد مجيء البعث إلى السلطة بأشهر قليلة، إذ كتب يقول:

" – نريد منك أنا وصدام حسين أن تدرس موضوعاً آخر هو: كيف تلغي المقاطعة التجارية مع أمريكا من دون أن يُحدث هذا الإلغاء أي رد فعل سلبي في صفوف الحزب. فأنت تعرف أن أكثر البعثيين شبان متحمسون ولا يفهمون من أمور السياسة الدولية شيئاً. أريد أن ألغي المقاطعة بشكل هادئ. هل لديك مقترحات؟

كان الطلب مفاجئاً. لم أستطع تقديم مقترحات آنية له، ثم أن الأمر يعود إلى وزير الاقتصاد وليس إلى وزير التخطيط. وعندما أبديت له هذه الملاحظة، ضحك البكر وقال: التخطيط هو تخطيط البلد. أذهب وخطط لهذا الأمر وقدم إليَ تقريراً حول المقاطعة من دون أن تخبر أحداً. اكتبه بخط يدك، ولا حاجة إلى طباعته.

بعد يومين أو ثلاثة قدمت إلى البكر تقريراً – بخط اليد – أقترح فيه إصدار "تعليمات" من لجنة التموين العليا (التي أصبحت فيما بعد مجلس تنظيم التجارة) نلغي بموجبها مقاطعة البضائع الأمريكية. ومن أجل ألا تحدث تلك التعليمات بلبلة عقائدية في صفوف الحزب ونتهم بالعمالة والخيانة والجاسوسية، فقد اقترحت أن يكون نص التعليمات كالآتي: بناء على مقتضيات المصلحة العامة، ونظراً إلى استمرار أميركا في سياستها العدوانية ضد مطامح الأمة العربية، فقد قررت لجنة التموين العليا ما يلي:

١ – استمرار مقاطعة البضائع الأمريكية.

٢ – يستثنى من أحكام الفقرة (١) أعلاه البنود من كذا إلى كذا من بنود تصنيف التجارة الدولية.

والواقع أن الفقرة (٢) من التعليمات استثنت ما يقارب ٩٠ ٪ من البضائع الأمريكية من أحكام المقاطعة.

صدرت التعليمات بتوقيع وزير الاقتصاد، وبقي الكادر الحزبي معتقداً أن مقاطعة أمريكا وبضائعها مستمرة"[١٦].

ولم تكن هذه المخاتلة مقتصرة على الجانب الاقتصادي وعلى العلاقات مع الولايات المتحدة فحسب، بل كان شاملة لجميع السياسات والمواقف، بما في ذلك العلاقات الداخلية ومع المجتمع العراقي وقواه السياسية. ومن هنا كانت تنبثق عدم الثقة المشروعة بقيادة حزب البعث والسلطة السياسية والتي برهنت الحياة والوقائع اللاحقة صحتها.

وفي ذات الفترة بذل النظام الحاكم جهوداً حثيثة لإقامة علاقات طبيعية مع كل من بريطانيا وفرنسا، إضافة إلى العلاقات اقتصادية والسياسية المتنوعة والواسعة التي كانت

---

١٦ هاشم، جواد د. مذكرات "مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام". مصدر سابق. ص ٤٢/٤١.

للنظام مع عدد من الدول الأوروبية الغربية، ومنها جمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا وسويسرا ... الخ.

وعلى صعيد المنظمات الدولية أبدى النظام الجديد اهتماماً خاصة بعدد من هذه المنظمات وحاول الولوج إليها سواء أكان على صعيد المجتمع الدولي الرسمية أم على صعيد المنظمات غير الحكومية مثل مجلس السلام العالمي، واتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي، واتحاد الطلاب العالمي، واتحاد النساء الديمقراطي العالمي واتحاد النقابات العالمي. إذ كان النظام قد أدرك أهمية ودور هذه المنظمات على صعيد العمل الجماهيري والإعلام والدعاية في صفوفها لصالح النظام وسياساته وجعله مصدّاً ضد القوى الأخرى التي كانت تسعى إلى فضح سياساته غير الديمقراطية. وعلى مدى سنوات هذه المرحلة استطاع فعلاً إلى اختراق والتغلغل إلى بعض هذه المنظمات واحتلال مواقع مهمة له أو التأثير عليها إزاء القضايا التي تمس النظام مباشرة على الصعيد العالمي. وحاول عقد العديد من المؤتمرات في العراق، وبشكل خاص بالتنسيق مع مجلس السلام العالمي الذي كان يعمل ويوجه من قبل القادة السوفييت ووفق السياسة السوفييتية على الصعيد الدولي والإقليمي حينذاك.

وتسنى لحزب البعث تحقيق النجاح في الدخول إلى بعض هذه المنظمات والتأثير المباشر على بعضها الآخر بعد أن أقام "الجبهة الوطنية والقومية التقدمية" مع الحزب الشيوعي العراقي، إذ كان الأخير يحتل مواقع مهمة في جميع تلك المنظمات وله تأثير مباشر عليها، وبالتالي تنازل عنها، طوعاً تحت ضغوط داخلية ودولية عديدة لصالح منظمات حزب البعث ونشاطاته في هذه المجالات.

وقد أسهم الاتحاد السوفييتي و"النصائح" التي كان يقدمها من خلال تلك التنظيمات الدولية بدور بارز وقسط وافر في إقناع قيادة الحزب الشيوعي بضرورة فسح المجال لمنظمات النظام العراقي بالعمل في المنظمات الدولية. ولا شك في أن المنظمات الجماهيرية في الاتحاد السوفييتي وفي الدول الاشتراكية الأخرى لم تترك علاقاتها مع المنظمات الجماهيرية المرتبطة بالحزب الشيوعي العراقي أو تلك التي كانت ترتبط بالقوى

الكردستانية أو الحزب الديمقراطي الكردستاني، ولكن لم يبق لتلك المنظمات العراقية من تأثير ملموس ومباشر كما كان لها عندما كانت المنظمات البعثية بعيدة عنها.

وفي الفترة التي أعقبت تأميم مصالح شركات النفط الأجنبية في شمال العراق (كركوك والموصل) تسنى لحزب البعث بموارده المالية أن يبذخ في العطاء المالي لهذه المنظمات أو لبعض من قادتها بهدف التغلغل والتأثير عليها لصالحه ولصالح التغطية على سياساته القهرية في العراق. وعلينا أن نشير إلى أن الكثير ممن كان يعمل في هذه المنظمات كان قد تفسخ فعلياً وأصبح عرضة لقبول الرشوة المالية أو مكاسب أخرى.

الفصل الثاني

واقع التطور الاقتصادي خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٧٩/١٩٨٠

المدخل

اتسمت الفترة الأولى من سنوات حكم البعث ١٩٦٨–١٩٧٩/١٩٨٠ بمصادرة مستمرة ومتصاعدة للحريات الديمقراطية البسيطة التي توفرت في نهاية فترة عبد الرحمن عارف والتي فرضها الوضع المعقد والصعب للنظام حينذاك. واقترنت بغياب الحياة الدستورية والدستور الدائم وبمصادرة فعلية وكاملة لحقوق الإنسان وإرادة الشعب، بالرغم من التعاون السياسي الشكلي الذي توصلت إليه المفاوضات بين حزب البعث الحاكم والحزب الشيوعي العراقي بإقامة الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق بقيادة حزب البعث منذ تموز/يوليو العام ١٩٧٣. وكان النظام يغوص من سنة إلى أخرى في حمى الاستبداد الذي مارسه مجلس قيادة الثورة وحزب البعث والذي بدأ يتماثل مع فترة حكم البعث القصيرة في العام ١٩٦٣. ومع نهاية هذه الفترة اشتدت الهيمنة الفردية لصدام حسين وفرض النظام الاستبدادي الشمولي أو المطلق في أنحاء البلاد.

لم تكن لحزب البعث سياسة اقتصادية واضحة فهو يدعو إلى إقامة الاشتراكية وفق مفهوم الاشتراكية الوطنية التي سار عليها الحزب النازي في ألمانيا. ففي الوقت الذي كان يدعو من جانب إلى انبعاث الأمة العربية من جديد والاستناد إلى رؤية سلفية لهذه الأمة و"أمجادها في فترة الفتوحات الإسلامية" وقادتها الذين تسنى لهم فتح العالم بأساليب مختلفة، ولكنها كانت في الغالب الأعم عبر الحروب والغزوات والقتل والتدمير واستعمار المناطق الأخرى، وإلى تقديس القومية العربية و"الافتخار" بالعروبة، كما يفعل النازيون العنصريون عادة، وتسعى إلى تحقيق شعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، كان حزب البعث في الوقت نفسه يدعو إلى إقامة الاشتراكية، التي لم تكن تعني بأي حال سوى سيطرة

الدولة على موارد البلاد والتحكم الحكومي بالاقتصاد من خلال النخبة البيروقراطية الحاكمة وتأمين مصالح الجهاز الذي يراد له أن يشكل القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي البعثي القائم. وأطلق على هذه الاشتراكية "الجديدة" بالاشتراكية العربية.

لم يكن لحزب البعث برنامج اقتصادي حين وصل إلى السلطة في عام ١٩٦٣، كما لم يكن له برنامج اقتصادي واضح حين وصل إلى السلطة ثانية في صيف العام ١٩٦٣. ولهذا كانت سياسته الاقتصادية ذات طبيعة عفوية انتقائية تتحرك وفق قناعات ورغبات السياسي الحاكم وأهوائه ومصالحه.

إن الفترة التي نحن بصدد البحث فيها تتوزع على مرحلتين متماثلتين في بعض الجوانب ومتمايزتين في جوانب أخرى. وقد تجلت هذه السياسة الاستبدادية لنظام الحكم على المستوى الداخلي في الحياة والحركة الاقتصادية وفي مجمل العملية الاقتصادية والاجتماعية بشكل صارخ. وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى بعض أبرز جوانب التطور الاقتصادي في هذه الفترة وعبر المرحلتين والتعرف على طبيعة السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي مارسها النظام والمعوقات التي واجهتها والحلول التي طرحها النظام ثم التشابك بين العوامل السياسية والاقتصادية التي أكدت صحة المقولة التالية: إن السياسية والاقتصاد يشكلان وجهان لعملة واحدة ويعبران عن طبيعة الحكم وخصائصه واتجاهات سيره ومدى تأثيره على حياة المجتمع. وتنقسم هذه الفترة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى ١٩٦٨–١٩٧٤، والمرحلة الثانية ١٩٧٤–١٩٧٩/١٩٨٠.

المبحث الأول:

المرحلة الأولى: ١٩٦٨–١٩٧٤

كان لا بد للبعث الذي واجه باباً موصدة في وجهه من جانب القوى السياسية العراقية المختلفة أن يتحرى عن أساليب وسياسات جديدة تساعده في تبرير انقلابه على حكم عبد الرحمن محمد عارف والعمل على بناء أولي لثقة الناس به التي افتقدها خلال العقد المنصرم والتي اقترنت بسياسات البعث في فترة حكم قاسم ومشاركته في تعقيد الأوضاع والتهيئة لانقلاب شباط ووقيادة الانقلاب الدموي ضد الجمهورية الأولى بقيادة عبد الكريم قاسم. ومن هذا المنطلق ورغبة في منافسة وتبويش الأحزاب السياسية الأخرى للانفراد الكامل بالسلطة، تصدى الحكم إلى أبرز القضايا التي كان الشعب يبدي اهتماماً خاصا بها وهي:

- الموقف من عملية التنمية الاقتصادية في البلاد
- الموقف من قطاع النفط الخام والمفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وعملية التأميم.
- الموقف من التجارة الخارجية.
- الموقف من المسألة الزراعية والإصلاح الزراعي.
- الموقف من قطاع الدولة ودور الدولة في النشاط الاقتصادي.
- الموقف من القطاع الصناعي

أولاً: الموقف من عملية التنمية الاقتصادية في البلاد

سارت الفترة الأولى الواقعة بين ١٩٦٨–١٩٧٠ في مجال التنمية الاقتصادية على أساس الاستمرار بتنفيذ المشاريع التي وضعاها الخطة السابقة للفترة ال١٩٦٥–١٩٦٩ من جانب حكم عبد السلام محمد عارف وتواصلت في فترة حكم عبد الرحمن محمد عارف. ولم تكن عملية تنفيذ مشاريع تلك الخطة جارية بشكل جيد، بل كانت بطيئة جداً وبعيدة كل البعد عن الطموحات التي تضمنتها شكلياً تلك الخطة الاقتصادية، إذ لم تكن تنسجم مع ثلاث مسائل جوهرية، وهي:

١. غياب الحريات الديمقراطية عن المجتمع وابتعاد الناس عن المشاركة الفعلية في مناقشة الخطة أو التعبير عن رأيها فيها، إضافة إلى غياب الرقابة عليها وعلى نشاط أجهزة الدولة من قبل المجتمع.

٢. قيام أجهزة الدولة بوضع خطة اقتصادية وفق رؤية بعض المسؤولين عن الشأن الاقتصادي دون ملاحظة الإمكانيات الفعلية المتوفرة لتنفيذ المشاريع سواء أكانت من جانب الدولة أو القطاع الخاص أو القدرات الفعلية المتاحة لهذا الغرض.

٣. الإدارة الاقتصادية السيئة والمتخلفة والمركزية المشددة وعدم جدية أجهزة الدولة في تنفيذ تلك المشاريع الاقتصادية وابتعادها عن التفكير في مصالح المجتمع الأساسية، إضافة على تفاقم الفساد الوظيفي والمالي في أجهزة الدولة ولدى جمهرة غير قليلة من المسؤولين عن السلطة السياسية والشؤون الاقتصادية.

وعند سقوط النظام لم تكن قد بقيت من سنوات الخطة سوى عامين، في حين لم يكن تنفيذ المشاريع قد ارتفع عن نسبة تتراوح بين ٢٠–٢٥٪ فقط. ولهذا يمكن القول بأن حزب البعث لم يتسلم من أصحابه القوميين اقتصاداً متقدماً أو مزدهراً، بل كان الاقتصاد يعاني من ضعف وتخلف شديدين وتبعية حادة ومكشوفية على التجارة الخارجية وموارد النفط الخام. وكان مستوى حياة ومعيشة الغالبية العظمى من السكان رديئة عموماً والفجوة بين الأغنياء والفقراء في اتساع ملحوظ. وخلال الفترة ١٩٦٩–١٩٧٠ كانت أجهزة وزارة التخطيط والوزارات الأخرى تعمل على طرح خطة جديدة للفترة ١٩٧٠–١٩٧٤ .

وفي نيسان/أبريل من العام ١٩٧٠ صدر القانون رقم (٧٠) متضمنا خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠–١٩٧٤. اعتمدت الخطة القومية الجديدة من حيث الدراسة والتشريع على بعض الأسس الجديدة واستندت إلى الخبرات التي تكونت وتراكمت لدى العاملين في أجهزة التخطيط العراقية ولدى الخبراء العرب والأجانب الذين جرى تعيينهم في العراق، إضافة إلى خبرات بعض الدول الاشتراكية التي وضعت تحت تصرف النظام. وقد حدد المخطط ثلاثة مؤشرات أساسية هي: أولاً: الأهداف" وثانياً: الوسائل والأدوات" وثالثا: أساليب العمل. وفيما يلي نشير إلى أهمها:

أ. الأهداف

حدد المخطط في الدولة البعثية الجديدة أربعة أهداف رئيسية، وهي:

- التحول من اقتصاد متخلف وتابع إلى اقتصاد متقدم ومستقل، أي تغيير بنية الاقتصاد العراقي من اقتصاد وحيد الجانب إلى اقتصاد متنوع ومتكامل ومتناسق يتمتع بالديناميكية الداخلية، وهذا يعني تحقيق التوازن في الاقتصاد العراقي وتخليصه من اعتماده الوحيد الجانب على إيرادات النفط الخام وزيادة صادراته من السلع الأخرى المنتجة محليا، وجعل الإنتاج المحلي الصناعي والزراعي يحل محل السلع المستوردة وضمان الأمن الغذائي للعراق.
- تحقيق ارتفاع محسوس في مستوى المعيشة وذلك بزيادة معدل النمو الاقتصادي وضمان درجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي.
- إيلاء اهتمام خاص بإدخال واستخدام التقنيات والأساليب الحديثة في التنمية القومية وبخاصة مشاريع التنمية الصناعية لضمان رفع إنتاجية العمل وتحسين نوعية الإنتاج.
- إجراء تغيير في التوزيع الجغرافي للعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية العراقية باتجاه التوسع نحو الأقطار العربية وبلدان العالم الثالث والبلدان الاشتراكية، واعتبار السوق العربي مجالا حيويا لنشاط الاقتصاد العراقي، كما أن التنمية العراقية يفترض أن ينظر إليها على إنها جزءاً عضوياً من التنمية العربية المنشودة وجزءاً من الجهود الموجهة صوب الوحدة الاندماجية العربية.

ب: الأدوات والوسائل

أكد المخطط الاقتصادي تصميمه على اعتماد الوسائل والأدوات التالية في عملية التنمية :

- الاعتماد على التخطيط الشامل في وضع وتنفيذ ومتابعة تنفيذ عملية التنمية القومية. وهذا يتطلب بدوره الانطلاق من تخطيط بعيد المدى يستهدف تحقيق مهمات إستراتيجية محددة في الاقتصاد العراقي، ثم يجري توزيع التكاليف الاستثمارية للمشاريع المقررة ضمن التصور الإستراتيجي على خطط خمسية وبرامج سنوية.

- الاعتماد على موازنة مالية ومادية لمشاريع الخطة الخمسية، أي إنها لم تعد خطة استثمارية فحسب، بل تتضمن أيضا الإنتاج والتوزيع والتشغيل والتأهيل والعلاقات الاقتصادية الدولية.
- السعي لتأمين التوازن في مستويات تطور القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يؤمن معدلات نمو متجانسة نسبيا.
- عدم االستثناء الأجهزة التنفيذية، أي الوزارات والمؤسسات المسؤولة عن تنفيذ مشاريع الخطة من المشاركة في مناقشتها، ولكن الكلمة تبقى في النهاية لمجلس التخطيط.
- الاعتماد على قطاع الدولة وموارد الدولة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية دون التفريط بقدرات القطاع الخاص والقطاع المختلط. وفي ضوء ذلك يجرى الأخذ بتوزيع الاستثمارات المقررة على ثلاثة قطاعات أساسية هي: القطاع الحكومي المركزي والقطاع العام الممول ذاتيا والقطاع الخاص والمختلط.
- استخدام السياسات المالية، ومنها النقدية والسعرية والائتمانية والتجارية للتأثير المباشر في وجهة التنمية القومية.
- وضع موار البلاد الطبيعية بيد الدولة وتحت تصرف قطاعها الاقتصادي استناداً إلى أحكام الدستور المؤقت الذي نص على "الثروات الطبيعية ملك الدولة، وهي التي تكفل حسن استغلالها".

ج: أساليب العمل

- اعتمد المش
- رع، مجلس قيادة الثورة، الأساليب التالية في وضع وتنفيذ ومتابعة تنفيذ عملية التنمية المركزية المشددة في عمليات تحديد أهداف ووضع وتنفيذ ومتابعة تنفيذ خطة التنمية القومية. إذ تخضع كل هذه العمليات لإشراف وتوجيه وقيادة مجلس قيادة الثورة مباشرة. ومجلس قيادة الثورة يشرف ويقود مباشرة مجلس التخطيط تساعده في ذلك العديد من الأجهزة الخاصة مثل الدائرة الاقتصادية في مجلس قيادة الثورة ...إلخ.

- الفصل بين الأجهزة المنفذة لتلك العمليات، أي الفصل بين أجهزة التخطيط (وزارة التخطيط) وأجهزة التنفيذ (الوزارات والمؤسسات)، وأجهزة المتابعة التابعة إلى مجلس التخطيط.
- وأكد المشرع بأن "مسؤولية التخطيط تقع على عاتق جميع المواطنين، إعدادا، وتنفيذا، ومتابعة، ذلك لأن نجاح التخطيط وسلامة التنفيذ يتوقفان على المشاركة الإيجابية بين جهاز التخطيط المركزي وبين الأجهزة المختلفة بالدولة والأفراد العاملين بها على مختلف المستويات ...إلخ.
- وعمد المخطط إلى تأمين توفير كوادر ومختصين في شؤون التخطيط وفتح دورات لتأهيل الكوادر الإدارية والفنية لممارسة الأساليب الحديثة في التخطيط.

تفاصيل الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤

وفي ضوء الأهداف والوسائل والأساليب المقررة، وفق مفهوم المخطط لها، عمد المشرع إلى تبني التخصيصات الاستثمارية التالية حيث تبنى توزيعها باتجاهين: حصة كل قطاع اقتصادي من تلك الاستثمارات أولا، ومصدر التمويل ثانيا. (جدول رقم) [١٧].

---

١٧ المصدر: التقرير السنوي ١٩٧٠. البنك المركزي العراقي. دائرة الإحصاء والأبحاث. بغداد. مطبعة العاني. ١٩٧٠. ص ٦٣.

التوزيع القطاعي للاستثمارات المقررة بخطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤
بالآلاف الدنانير

القطاع	القطاع العام			القطاع الخاص*	المجموع
	حكومي مركزي	الاعمال العام والادارة المحلية	المجموع		
الزراعة	١٨٥٠٠٠	٨٠٠٠	١٩٣٠٠٠	١٨٠٠٠	٢١١٠٠٠
الصناعة	١٠٦٦٠٠	٥٥٩٥٠	١٦٢٥٥٠	٥٠٠٠٠	٢١٢٥٥٠
التعدين والمقالع	١٠٠٠	١٥٣٥٥٠	١٥٤٥٥٠	—	١٥٤٥٥٠
الكهرباء	٢٤٤٠٠	٢٥٠٠	٢٦٩٠٠	—	٢٦٩٠٠
مجموع القطاعات السلعية	٣١٧٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٥٣٧٠٠٠	٦٨٠٠٠	٦٠٥٠٠٠
النقل والمواصلات والتخزين	٦٠٠٠٠	٥٤٢٩٠	١١٤٢٩٠	٣٥٠٠٠	١٤٩٢٩٠
التجارة والمال	—	١٧٥٠٠	١٧٥٠٠	١٥٠٠٠	٣٢٥٠٠
مجموع قطاعات التوزيع	٦٠٠٠٠	٧١٧٩٠	١٣١٧٩٠	٥٠٠٠٠	١٨١٧٩٠
الاسكان	١٠٠٠	٩٢٥٠	١٠٢٥٠	١٥٠٠٠٠	١٦٠٢٥٠
خدمات اخرى	٧٤٠٠٠	٢٠٧٥٠	٩٤٧٥٠	١٧٠٠٠	١١١٧٥٠
مجموع قطاعات الخدمات	٧٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٦٧٠٠٠	٢٧٢٠٠٠
استثمارات اخرى متفرقة	١٣٦٠١	—	١٣٦٠١	—	١٣٦٠١
مجموع الاستثمارات المقررة للقطاعات	٤٦٥٦٠١	٣٢١٧٩٠	٧٨٧٣٩١(*)	٢٨٥٠٠٠(***)	١٠٧٢٣٩١
فروض والتزامات دولية					
فروض للدوائر الحكومية	٢٧٣٠٠	—	٢٧٣٠٠	—	٢٧٣٠٠
التزامات دولية	٤٤٠٠٠	—	٤٤٠٠٠	—	٤٤٠٠٠
المجموع العام	٥٣٦٩٠١	٣٢١٧٩٠	٨٥٨٦٩١	٢٨٥٠٠٠	١١٤٣٦٩١

(*) بضمنه القطاع المختلط

(**) بضمنه الاستثمارات في البناء والتشييد موزعة على القطاعات

(***) بضمنه استثمارات قطاع المقاولات (البناء والتشييد)

ويستدل من الجدول أعلاه على الاتجاهات المهمة التالية:

– أن قطاع الدولة المركزي والممول ذاتيا قد هيمنا معا على ٧٣,٤ ٪ من إجمالي الاستثمارات المقررة في الخطة، ما عدا القروض والالتزامات الدولية، وعلى ٨٨,٩ ٪ من مجموع تخصيصات القطاعات السلعية، في حين بلغت حصة القطاع الخاص والمختلط ٢٦,٦ ٪ من إجمالي الاستثمارات.

– وأن المخطط منح القطاعات السلعية النسبة الكبرى من إجمالي التخصيصات حيث بلغت ٥٦,٤ ٪ من إجمالي الاستثمارات المقررة، في حين بلغت حصة قطاعات التوزيع والخدمات ١٧,٠ ٪ و٢٥,٤ ٪ على التوالي.

– تقاربت حصة كل من القطاعين الزراعي والصناعي في مجموع استثمارات القطاعات السلعية حيث بلغتا على التوالي ٣٤,٩ ٪ و٣٥,١ ٪، أو ١٩,٧ ٪ و١٩,٨ ٪ من إجمالي الاستثمارات المقررة على التوالي.

– وأن الخطة تهدف إلى تحقيق نوع من التوازن بين الاستثمارات الموجهة لإغراض الإنتاج وتلك الموجهة لإقامة مشاريع الهياكل الارتكازية (البنية التحتية) المحفزة للنمو الاقتصادي.

– ويلاحظ أن الدولة قد وجهت نسبة عالية من استثماراتها للقطاع الصناعي التحويلي والاستخراجي، إضافة إلى الطاقة الكهربائية. فقد بلغت حصة الصناعة والتعدين والمقالع والكهرباء مجتمعة ٣٤٤ مليون دينار عراقي أو ما يعادل ٨٠,٦ ٪ من إجمالي استثمارات الدولة المقررة في القطاعات السلعية.

وكانت خطة المشاريع الصناعية تتضمن حقلين رئيسيين: الاستمرار بتنفيذ مشاريع من خطط سابقة ومشاريع جديدة. وتركزت أغلب المشاريع الجديدة في الصناعات البتروكيماوية ومصفى البصرة والتعدين والصناعات الغذائية ومشروعات المسح الجيولوجي، في حين تركزت التوظيفات التكميلية في مشروعات الغزل والنسيج والمشروعات الغذائية والإنشائية والكيماوية والأدوية وبعض مشاريع الطاقة الكهربائية ومعمل ألآلات الزراعية في الإسكندرية ...الخ. وقد وزعت تلك الاستثمارات على وزارة

الصناعة ووزارة النفط والمعادن، إضافة إلى بعض المؤسسات العامة التي ترتبط بوزارة الصناعة أيضا، رغم الإستقلال النسبي الذي تتمتع به تشريعا.

وبلغ عدد المشاريع الجديدة في الخطة القومية ٥٨ مشروعاً من أصل ٢٣٩ مشروعاً، وبلغ إجمالي تخصيصاتها الاستثمارية المقررة ١٠١ مليون دينار، أو ما يعادل ٢٣٪ من إجمالي تخصيصات الخطة.[١٨]

وفي جانب مصادر التمويل المالي حدد قانون الخطة مصادر التمويل الخاصة بالاستثمارات الحكومية المركزية وقدرها ب ٥٣٦,٩ مليون دينار عراقي. ولكن القانون لم يشر بكلمة واحدة إلى مصادر تمويل قطاع الدولة الممول ذاتيا والقطاعين الخاص والمختلط. وترك ذلك لمبادرات تلك المؤسسات والإدارات المحلية والقطاع الخاص. وكانت إيرادات النفط الخام المقدرة (٤٢٥ مليون دينار) تشكل نسبة قدرها ٧٩,٢٪ والثروات المعدنية الأخرى حوالي ١,١٪، إضافة إلى ٦,٧ ٪ من مصادر تمويل داخلية أخرى وحوالي ١١,١ ٪ يمكن تغطيتها من القروض الداخلية والدولية.[١٩]

يمكن اعتبار الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤ خطوة متقدمة على طريق التنمية الوطنية من حيث الإعداد والتخطيط ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقرر إقامتها. وفي ظروف العراق السياسية البالغة التعقيد تعتبر الخطة إلى حد غير قليل طموحة ليس من السهل إنجازها بأي حال. ووجد هذا الطموح المبالغ فيه تعبيره في معدلات النمو المقترحة في مختلف فروع الاقتصاد الوطني وفي المؤشرات الكلية كالدخل القومي ومعدل حصة الفرد الواحد منه، أو في القدرة على تغيير بنية الاقتصاد العراقي وتحقيق التوازنات فيه أو تقليص اعتماده على موارد النفط المالية. ومع ذلك فلو قدر لها أن تنفذ لدفعت بالاقتصاد العراقي، رغم كل نواقصها، خطوة مهمة إلى أمام على طريق التنمية الرأسمالية، على طريق

---

١٨ النصراوي، عباس. الاقتصاد العراقي. ١٩٥٠–٢٠١٠. ترجمة الدكتور محمد سعيد عبد العزيز. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ١٩٩٥. ص ٩٧.

١٩ راجع: قانون الخطة القومية للفترة ١٩٧٠–١٩٧٤. ملاحظات حول الخطة القوميةوزارة التخطيط. . بغداد. ١٩٧٠.

الانتقال إلى العلاقات الرأسمالية. إلا أن هذه الخطة لم تختلف كثيرا من حيث الجوهر عن سابقتها كثيرا. ويمكن تسجيل الملاحظات التالية:

– لم يكن تبني البعث للاشتراكية أصيلا، رغم الادعاء بذلك. فالبعث في الجوهر حزب برجوازي صغير كان يتطلع إلى تنمية العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الاقتصاد والمجتمع العراقي. وجاء هذا التبني نتيجة الموقف التنافسي الذي أنبرى له إزاء الحزب الشيوعي في العراق الذي كان يدعو إلى الاشتراكية كهدف بعيد المدى، أي أن الهدف المرحلي للحزب الشيوعي لم يكن الاشتراكية بأي حال من الأحوال. ونتيجة لذلك سعى البعث إلى تضمين الخطة بعض الشعارات والمهمات التي تتطلبها مرحلة الانتقال من العلاقات الإنتاجية الرأسمالية إلى العلاقات الإنتاجية الاشتراكية، في حين أن العراق كان ما يزال يواجه مرحلة الانتقال من بقايا العلاقات ما قبل الرأسمالية إلى العلاقات الرأسمالية. وعلى هذا الأساس فإن رفع تلك الشعارات لم يستند إلى أرضية الواقع من جهة، كما لم تبن سوى واجهة للمزاحمة والتنافس السياسي غير الواقعي من جهة أخرى.

– وفي ضوء هذه الحقيقة كانت الخطة تعبيراً عن سياسة انتقائية من مواقع ومدارس فكرية وسياسية واقتصادية عديدة لا يجمعها أي جامع. وقد كان هذا الموقف ليس تعبيرا عن موقف مجلس قيادة الثورة ورغباته فحسب، بل وعن القوى التي استخدمها مجلس قيادة الثورة ومجلس التخطيط لوضع الخطة الخمسية، ومنهم الخبراء من البلدان الاشتراكية أو من الدول العربية والمجاورة.

– وكانت الخطة في طموحها، رغم إنها كانت أقل طموحا من سابقتها من حيث التخصيصات الحكومية وغيرها، قد تجاوزت إمكانيات العراق التنفيذية الفعلية، سواء الإدارية أم الفنية، لضمان صرف واستخدام عقلانيين للموارد الاقتصادية الموجهة لإغراض التنمية.

– وكانت الخطة، رغم الادعاء باعتمادها التخطيط البعيد المدى ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع، فإنها في الجوهر لم تكن سوى حاصل جمع انتقائي لمشاريع كانت الوزارات قد وضعتها وفق تقديرات لا تقوم على الوعي الحقيقي بحاجات العراق ومتطلبات التنمية الفعلية المنسجمة مع إمكانياته الفعلية.

– ورغم تأكيدات الخطة على ضرورات تحقيق الرفع المستمر لإنتاجية العمل وبالتالي تقليص التكاليف والاستخدام الفعال للطاقات الإنتاجية المتوفرة، فإن كل الدلائل كانت تشير إلى عكس ذلك. ووجد ذلك تعبيره في عدد غير قليل من المؤشرات التي سنأتي على ذكرها فيما بعد.

– ومع ادعاء المشرع بأن الخطة تستوجب تضافر الجهود والمشاركة الواسعة للعاملين، فإن سير وضع الخطة وتنفيذها جسد إلى أقصى الحدود الطبيعة الفردية الاستبدادية لقادة الدولة والمسؤولين بالتعاقب عن إدارة العمليات المختلفة والوزارات والمؤسسات النوعية المسؤولة. لقد كانت الديمقراطية غائبة تماما عن عمليات وضع الخطة وعن عمليات تنفيذ المشاريع الاقتصادية أو إدارة الناجز منها. وكان غياب الديمقراطية لا يشمل نشاط الخطة والوزارات والمؤسسات فحسب، بل المجتمع بأسره الذي لم يشارك في مناقشة أهداف الخطة وكيفية وضعها وتنفيذها والرقابة ومتابعة التنفيذ.

– وأن الخطة، رغم ادعاء واضعيها، تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادي العراقي، كانت تجسيدا لتطلعات إقليمية ضيقة أكثر مما كانت قومية.

– كما أن واضع الخطة قد ابتعد كلية عن التفكير بالتخطيط الإقليمي لصالح التنمية المنسقة بين جميع مناطق العراق، أي بين كردستان العراق ووسط وجنوب العراق، حيث برز الاهتمام محدوداً بالمنطقة الشمالية ومنها منطقة كردستان.

– وخلال عملية تنفيذ مشاريع المنهاج الاستثماري السنوي لعام ١٩٦٨/١٩٦٩ وعام ١٩٦٩/١٩٧٠ ومشاريع الخطة القومية برزت وتنامت أساليب البعث اللاديمقراطية في الموقف من العاملين. إذ كان هدف القيادات البعثية التي تولت المراكز الحساسة في الإدارة والاقتصاد تبعيث حزبي لدوائر الدولة وفرض أساليب العمل الحزبية على هذه المؤسسات وضمان هيمنة المسؤول الحزبي وحقه في اتخاذ القرار بمعزل وبغض النظر عن العاملين في تلك المؤسسات.

– واتخذت مشاريع الخطة الخمسية فرصة ثمينة من جانب أجهزة الدولة البعثية لزيادة عدد العاملين بغض النظر عن مدى حاجة تلك المشاريع إلى قوى عاملة جديدة، وبعيداً كل

البعد عن التفكير بالإنتاجية وتقليص التكاليف أو تحسين النوعية. ونتيجة لكل ذلك تضخمت الأجهزة الإدارية والقوى العاملة في تنفيذ مشاريع الخطة التابعة للوزارات، إضافة إلى إنها اعتبرت مجالاً رحباً للاغتناء والحصول على الامتيازات.

– ورغم الحديث عن إيجاد مصادر جديدة لإغراض التمويل الحكومي، فإن الدولة قد فرطت بشكل صارخ بالسياسات المالية والنقدية والضريبية والسعرية والتجارية، إضافة إلى سياسات الادخار والتمويل في تحقيق التأثير الاقتصادي الإيجابي لزيادة الموارد المالية المتوفرة للتنمية القومية. كما لم تستخدم الروافع الاقتصادية المناسبة لهذا الغرض، تلك الروافع التي تربط بشكل ديناميكي بين الأجر والمكافئات والحوافز المعنوية من جهة، والإنتاجية والتكاليف الفعلية والقيمة والأرباح والنوعية والسعر من جهة أخرى. ولم تكن الضرائب المباشرة على الدخل تشكل جزءا مهما من نصيب الميزانية الاعتيادية أو من نصيب خطة التنمية القومية، إذ أن خطة التنمية لم تحدد العلاقة القائمة بين الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات الضرائب. وكانت موارد الدولة المالية المتأتية من عواد النفط الخام هي المسؤولة عمليا إلى أقصى الحدود عن تمويل خطة التنمية والميزانية الاعتيادية، وكانت المسؤولة عن توفير العملة الصعبة.

واقع تنفيذ مشاريع الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤

أثناء سير عملية تنفيذ الخطة القومية استطاعت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) إجراء تعديل على حصة الدول التي كانت تعتمد مبدأ المناصفة في توزيع عوائد النفط الخام من ٥٠٪ إلى ٥٥٪. وكان هذا يعني زيادة في إيرادات العراق المالية المتأتية من أرباح تصدير النفط الخام العراقي عبر شركات النفط الاحتكارية. كما ارتفعت أسعار النفط الخام من خلال تنفيذ قرارات الأوبك بالارتباط مع زيادة الطلب على النفط الخام في السوق الدولية. وفي أوائل عام ١٩٧٢ بدأت المفاوضات بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية بناء على طلب العراق للنظر في عدد من القضايا المعلقة بين الطرفين. وكانت الحكومة العراقية تطالب بديون مستحقة للعراق في ذمة الشركات ناشئة عن تنفيق الريع والفوائد المترتبة على ذلك، ومعالجة موضوع نشاط شركة النفط الوطنية وإنتاج وتصدير

النفط الخام ...الخ. وأبدت الشركات تعنتا وعدم استجابة مما دفع الحكومة العراقية إلى إعلان قرار التأميم في منتصف عام ١٩٧٢. وبعد موافقة شركات النفط على قرار التأميم والاعتراف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ في منتصف عام ١٩٧٣، أزداد إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي وارتفعت عوائد العراق من نفطه المصدر لثلاثة عوامل أساسية:

*تسلم العراق لعوائد النفط كاملة ١٠٠٪"

- ارتفاع كميات النفط المستخرج والمصدر يومياً وعلى مدار السنة.
- بدء تعديل وارتفاع أسعار النفط الخام من جانب دول الأوبك بالارتباط مع الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط الخام. وقد تعاظم الطلب على النفط الخام في أعقاب حرب أكتوبر وأزمة عام ١٩٧٣. وقد أطلق على الوضع النفطي الجديد فيما بعد بالفورة النفطية.
- التعديل الذي حصل في حصة العراق من عوائد النفط الخام المصدر من ٥٠٪ إلى ٥٥٪.

ونتيجة لكل ذلك ارتفعت إيرادات العراق من النفط الخام بمستوى رفيع جدا وانعكست على موارد وميزانية الخطة والميزانية الاعتيادية، حيث كان الموقف القانوني يؤكد ضرورة توجيه ٥٠٪ من إيرادات النفط الخام لصالح عملية التنمية القومية. ومع بدء التغيير في موقف الدولة من عملية التنمية والذي مارسته منذ عام١٩٦٩ فأن التجلي الصارخ له بدأ في المنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٥ وفي الخطة الجديدة للفترة ١٩٧٦–١٩٨٠ والتي سنبحث فيها في إطار المرحلة الثانية. وبسبب الزيادة الكبيرة في موارد العراق المالية قرر مجلس قيادة الثورة تعديل ورفع تخصيصات الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤ بنسبة عالية تجلت في تخصيصات المناهج الاستثمارية السنوية وفي إجمالي تخصيصات الدولة للسنوات ١٩٧٠–١٩٧٥، أي مّد الخطة عمليا لسنة أخرى. وأصبحت لوحة التخصيصات والتعديلات التي أدخلت عليها والصرف الفعلي للفترة ١٩٧٠–١٩٧٥ على النحو التالي:

تخصيصات الخطة والمنهاج الاستثماري ١٩٧٠–١٩٧٥

والتخصيصات المعدّلة والصرف الفعلي للاستثمارات بألاف الدنانير العراقية

السنة	التخصيصات الأولى	التخصيصات المعدّلة	المصروف الفعلي منها	نسبة الصرف إلى المعدلة ٪*
١٩٧٠	116530	116530	78052	67.0
١٩٧١	113264	202000	153782	51.4
١٩٧٢	103170	134500	128529	95.6
١٩٧٣	102993	310000	243985	78.7
١٩٧٤	100944	169000	576368	49.3
١٩٧٥	-	1076000	916254	78.4
الإجمالي	637845	3008030	2096970	69.7

المصدر: قانون خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٠–١٩٧٤ المالية والمذكرة التفسيرية. مجلس التخطيط ووزارة التخطيط. الجمهورية العراقية. بغداد. الوقائع العراقية. العدد ١٨٦٢/ السنة الثانية عشرة. ١ نيسان ١٩٧٠. المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ص ٢٦٩–٢٧٢.

ويفترض أن يشار هنا إلى عدد من الملاحظات المهمة:

- أن التعديلات التي أدخلت على التمويل المالي للخطة لم يرتبط بحصول تحولات فعلية في قدرات العراق الفنية والمادية، بل جاءت نتيجة الارتفاع بموارد العراق المالي المتأتية من استخراج وتصدير شركات النفط الأجنبية وزيادة عوائد العراق المالية منها.
- وأن هذه التعديلات لم ترافقها عملية تهيئة واسعة وضرورية لمواكبة إدخال الزيادة الكبيرة في التخصيصات المالية.
- وأن هذه الزيادة في تخصيصات الخطة جاءت بسبب وجود قانون يقضي بتوجيه ٥٠٪ من حصة العراق من إيرادات النفط الخام لصالح خطة التنمية، وليس بسبب الحاجة الفعلية للموارد المالية.

- أن كفاءة الصرف لا تعني بأي حال كفاءة الأداء وحسن استخدام الموارد المالية المقررة، بل أن الدلائل كلها كانت تشير إلى سقوط الحكومة في دائرة التفريط الشديد بموارد الدولة المالية وبممارسة سياسة بذخية غير معهودة في العراق، إضافة إلى الممارسات السيئة والفاسدة لأجهزة الدولة والمسؤولين الكبار.

وعند محاولة التعرف على أوجه الصرف نجد أمامنا اللوحة التالية:

العلاقة بين المخصص والمصروف الفعلي حسب القطاعات الاقتصادية

للسنوات ١٩٧٠–١٩٧٥ بآلاف الدنانير العراقية

القطاعات	التخصيصات	المصروف الفعلي	نسبة التنفيذ٪
الزراعة	573711	308376	53,8
الصناعة	839000	619884	73.9
النقل والمواصلات	385268	315464	81. 9
المباني والخدمات	471000	272367	57.8
أجهزة التخطيط والإحصاء	21024	10041	47.7
قروض الدوائر والمؤسسات	114600	144931	126.5
الالتزامات الدولية	63055	56246	89.2
نفقات استثمارية متفرقة	540372	369661	68.4
المجموع العام	300803	2096970	69.7

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. مصدر سابق. ص ٢٧٣–٢٧٨.

وعند المقارنة بين نسب التنفيذ أو الصرف الفعلي وبين الأرقام الأساسية التي وردت في الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤ سيلاحظ بأنها قد تجاوزت حقا تلك المبالغ فيما عدا العام

الأول، وكانت النسب كما يلي على التوالي: ٦٧,٠ ٪، ١٣٥,٨ ٪، ١٢٤,٦ ٪، ٢٩٧,٠ ٪ و٥٧١,٠ ٪.

ومن نافل القول أن نشير إلى أن عملية تغير البنية الاقتصادية في الاقتصاد العراق لا يمكن توقع حصولها خلال خطة خمسية واحدة أو حتى ثلاث خطط خمسية، بل تحتاج إلى تخطيط بعيد المدى وباستراتيجية واضحة وعبر خطط خمسية تلتزم بتلك الاستراتيجية وتسعى إلى تحقيقها. ولكن كان المفروض أن تكون الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤/١٩٧٥ أن تضع الأساس المادي للمرحلة المقبلة، وهي التي لم تتحقق، إذ لم تكن المشاريع التي أقرت تسمح بنشوء مثل تلك القاعدة. ولهذا لم تستطع هذه الخطة والخطة التي تلتها من أن تؤثر على بنية الاقتصاد العراقي شيئاً مهماً، بل كل الدلائل كانت تشير إلى أنها عمقت من وحدانية الجانب في التطور الاقتصادي وزيادة دور النفط في تكوين الدخل القومي وفي سياسات البذخ في الصرف المالي.

ومن الجدير بالإشارة أن النظام الدكتاتوري في العراق لم يوجه أي اهتمام لمعالجة مشكلات التخلف الاقتصادي في منطقتين مهمتين من مناطق العراق الأكثر تخلفاً، وهي منطقة كردستان، رغم غنى مواردها النفطية والمعدنية والزراعية ومياه العيون فيها، وكذلك المنطقة الجنوبية في ما عدا محافظة البصرة التي حظيت بعدد من المشاريع الاقتصادية ومنها منشآت البتروكيماويات. ومن هنا استمرت حالة البطالة الواسعة في هاتين المنطقتين من العراق بالقياس إلى بغداد وبعض المحافظات التي وجت عناية خاصة من جانب النظام بها.

ثانياً: الموقف من قطاع النفط الخام والمفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وعملية التأميم

رغم تنفيذ البند الخاص الوارد في القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ حول استعادة العراق لـ ٩٩,٥ ٪ من مجموع الأراضي التي كانت تحت تصرف شركات النفط الأجنبية الثلاث العاملة في العراق (شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل وشركة نفط البصرة) من أجل التنقيب عن البترول فيها، ورغم صدور قانون تشكيل شركة النفط الوطنية العراقية، فأن

شركات النفط الاحتكارية استمرت في السيطرة بشكل كامل على قطاع استخراج وتصدير النفط الخام. كما تحكمت عبر ذلك بكميات استخراجه وتصديره ووجهة تصديره وأسعاره، وبالتالي تحكمت فعليا في مقدار عوائد العراق المالية السنوية منه. وكانت حكومة عبد الرحمن محمد عارف قد بدأت بمفاوضات مع شركات إيطالية وفرنسية للتعاقد معها على التنقيب عن النفط الخام واستخراجه في الأراضي التي تمت مصادرتها وفق القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١ ومحاولة إقامة شركة بغداد..الخ والتي لم تثمر عن نتيجة مناسبة. كما أن مفاوضات الوفد العراقي مع وفد شركات النفط الأجنبية هي الأخرى لم تثمر عن نتيجة إيجابية، إذ لم يستطع عبد الحمن محمد عارف الوصول إلى موقف محدد بشأن النتائج التي تم التوصل إليها من قبل الوفدين المتفاوضين.

وبعد وصول البعث إلى السلطة ثانية، أتجه مجلس قيادة الثورة إلى ممارسة سياسة جديدة في قطاع النفط الخام تستند إلى ما يلي:

– تعزيز مواقع شركة النفط الوطنية وتوسيع قاعدة نشاطها الإنتاجي والاستفادة من خبرة وإمكانيات البلدان الاشتراكية في مجال التنقيب عن النفط واستخراجه.

– تعزيز علاقات العراق النفطية مع دول الأوبك والأوابك وتنشيط النهج المعارض لتحكم شركات النفط الاحتكارية في اقتصاد النفط دوليا والمطالبة باستعادة هذه البلدان بعض حقوقها في ثرواتها الأولية.

– الدخول في مفاوضات مباشرة مع شركات النفط الاحتكارية بهدف زيادة استخراج وتصدير النفط الخام وانتزاع حقوق العراق القديمة وضمان فرض رقابة الدولة على نشاط شركات النفط الأجنبية في البلاد.

ولم يكن في مقدور تلك المفاوضات أن تنجح لولا لجوء الحكم إلى مجموعة من العوامل المحركة والمؤثرة والمساعدة في دعم الموقف العراقي، ومنها:

* نشر محاضر المفاوضات والكشف عن مواقف شركات النفط الاحتكارية على النطاقين الداخلي والدولي، وبالتالي تحريك الناس لصالح موقف الحكم[٢٠].

---

٢٠ الاقتصاد. مجلة. ملحق العدد ١٧/مايس ١٩٧٢. ملف كامل عن آخر تطورات معركتنا النفطية. النص الكامل لمحضر المفاوضات بين الحكومة وشركات النفط. بغداد. مطبعة الشعب. ص ٨٣–١٨٦.

* دعوة القوى السياسية المختلفة إلى إعلان موقفها من المفاوضات وتعبئة الناس ضد مواقف شركات النفط الأجنبية.
* توسيع علاقات التعاون والتنسيق الاقتصادي والسياسي مع العديد من الأقطار العربية، ولكن على نحو خاص مع البلدان الاشتراكية وبلدان حركة التحرر الوطني لضمان مساندتها في صراعها ضد الكارتيل العالمي للنفط.
* محاولة ترصين الجبهة الداخلية لفترة قصيرة من أجل الانتهاء من مفاوضات النفط مع شركات النفط الأجنبية. ففي الرابع عشر من أيار/مايو ١٩٧٢ قرر مجلس قيادة الثورة إجراء تعديل وزاري أدخل بموجبه مجموعة من الشخصيات غير البعثية، ومن بينهم شخصيتان من الحزب الشيوعي العرقي، وهما عام عبد الله ومكرم الطالباني.

وواجهت المفاوضات مصاعب جمة حول مطالب العراق بدفع ما بذمة شركات النفط الأجنبية من ديون ترتبت بسبب تراكم تنفيق الريع والفوائد المركبة المترتبة عليها والتي قدرت مجتمعة في عام ١٩٧٢ بحدود ٩٩ مليون دينار عراقي، ودعوة الشركات إلى زيادة الاستثمارات الرأسمالية في صناعة النفط الخام في العراق وتحديث منشآت استخراج النفط الخام، والكف عن الضغط على العراق من خلال تقليصها لكميات النفط المستخرجة والمصدرة، إضافة إلى دعوة العراق إلى نقل شركات النفط الأجنبية مكاتبها في لندن إلى بغداد، إذ يصعب على العراق حينذاك فرض رقابته على نشاط وحسابات الشركات، ثم البحث في حق العراق في امتلاك نسبة معينة من رأس مال الشركة بما يعادل ٢٠ ٪ من إجمالي التوظيفات وفق اتفاقية سان ريمو القائمة منذ عام ١٩٢٠ والموقعة من فرنسا وبريطانيا والتي تم بموجبها فرض الانتداب على المستعمرات الجديدة في منطقة الشرق الأوسط ومنها العراق والسيطرة على الموارد الأولية لهذا البلدان مع "موافقة الدول الاستعمارية بمنح حق للبلدان المسُتعمَرة" للمشاركة بنسبة ٢٠٪ من رأس مال الشركات التي تؤسس في هذه البلدان لاستغلال مواردها الأولية. وأخيراً رفض شركات النفط الأجنبية الاعتراف بالقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. ورغم الإنذار الذي وجهه العراق في منتصف مايس/ أيار عام ١٩٧٢ للاستجابة لمطالب العراق، فإن موقف الشركات كان

الرفض والدعوة إلى تشكيل لجنة تحكيم دولية رفضها العراق من حيث المبدأ. وفي ضوء ذلك لجأ مجلس قيادة الثورة في الأول من حزيران/يونيو عام ١٩٧٢إلى إصدار القانون رقم ٦٩. فماذا تضمن قانون تأميم مصالح شركات

النفط الأجنبية في العراق.

نص قانون التأميم

بعد مرور تسعة شهور أذعنت الشركات في الأول من آذار عام ١٩٧٣ لقرار التأميم، كما وافقت على القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١. وكان لهذا الإجراء أثر كبير على حصول تغير في مواقف الجماهير الواسعة، إضافة إلى مواقف بعض قوى المعارضة السياسية لسلطة البعث حينذاك، وخاصة الحزب الشيوعي العراقي، لصالح تأييد ذلك الأجراء وإبداء الاستعداد لدعمه.

ونشأ عن نجاح هذا القرار تطور ملموس في عوائد العراق المالية المتأتية من استخراج وتصدير النفط الخام، ويمكن للجدول التالي أن يشير بوضوح إلى هذا التطور خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٧–١٩٧٥.

كميات إنتاج وتصدير النفط الخام في العراق وعوائده المالية

السنة	كميات النفط المستخرج /مليون طن	كميات النفط المصدر/مليون طن	نسبة ٪ المصدر	عوائد العراق المالية مليون $ أمريكي
١٩٦٧	58,4	56,1	96,1	361,2
١٩٦٨	72.6	69.3	95.5	476.2
١٩٦٩	73.3	69.7	95.1	483.5
١٩٧٠	75.2	72.1	95.9	476.2
٢٩٧١	82.4	78.1	94.8	521.2
١٩٧٢	71.2	67.3	94.5	840.0
١٩٧٣	97.8	93.2	95.3	575.0
١٩٧٤	95.5	89.6	93.8	1317.0

المصدر: ١. المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط– الجمهورية العراقية. بغداد. ص ١٧١.

٢. حبيب، كاظم. النفط ودوره في اقتصاديات العراق ومهامنا في المرحلة الراهنة. مجلة الطريق اللبنانية. العدد ٨١/ ١٩٧١. بيروت. ص ١٠٥.

٣. محمود، طارق شكري د. اقتصاديات الأقطار المصدرة للنفط "أوبك". وزارة الثقافة والفنون. الجمهورية العراقية. بغداد. دار الحرية للطباعة. ١٩٧٩. ص ١٨.

إن نجاح عملية التأميم التي خاضها الحكم في العراق أدت إلى عدة نتائج مهمة من الناحية الموضوعية وهي:

- انتزاع الثروة النفطية من أيدي الكارتيل الدولي ووضعه تحت تصرف شركة النفط الوطنية وإقرار الشركات الأجنبية بالقانون ٨٠ لسنة١٩٦١ الذي انتزع ٩٩,٥٪ من الأراضي التي كانت تحت تصرف شركات النفط الاحتكارية.

- انخفاض نسبي في كميات النفط المستخرجة والمصدرة في عام التأميم ثم حصول قفزة كبيرة في الإنتاج والتصدير ابتداءً من عام ١٩٧٣.
- ارتفاع كبير في إيرادات العراق المالية السنوية، وهي ناجمة عن أسباب ثلاثة:

١. تحول كل إيرادات تصدير النفط الخام إلى الدولة العراقية وليس نصفها كما كان عليه الأمر ابتداءً من ١٩٥١/١/١.

٢. ارتفاع في كميات النفط الخام المصدر،

٣. وأخيرا التعديل المتسارع الذي طرأ على أسعار النفط الخام لعوامل كثيرة. ووضعت هذه الموارد المالية من الناحية الموضوعية إمكانيات كبيرة تحت تصرف الدولة لتحقيق التنمية الوطنية.

- حصول تحول ملموس في مواقف العديد من القوى السياسية في الداخل وتأييدها لحزب البعث والحكم في الموقف من التأميم.
- حصول تحول نسبي مقرون بالقلق من جانب الجماهير الشعبية الواسعة، ولكنه مع ذلك يعتبر موقفا جديدا إزاء البعث والحكم عموما.
- تجاوز التردد الشديد والوضع النفسي الخاص الذي عم البلدان المنتجة والمصدرة للنفط الخام وخوفها من تأميم ثرواتها الأولية وفرض السيطرة الوطنية عليها بعد فشل عملية التأميم في إيران وسقوط حكومة الدكتور محمد مصدق في الانقلاب العسكري الذي نظمته الدوائر الاستعمارية الأمريكية والبريطانية والفرنسية في إيران. وبهذا المعنى كان نجاح قرار التأميم واعتراف الشركات الأجنبية به وموافقتها على التسوية ودفع التعويضات المناسبة انتصاراً لممارسة حق من حقوق مختلف البلدان في السيطرة على ثرواتها الوطنية ووضعها في خدمة تطورها الاقتصادي كما ورد في لائحة الأمم المتحدة والعديد من قراراتها بهذا الصدد.

إلا أن نجاح التأميم وبدء زيادة إيرادات العراق النفطية ارتبط بعدة ظواهر سلبية نؤشرها ابتداءً ونتوسع في بحثها في المرحلة الثانية من هذه الفترة.

- سجلت الزيادة في عوائد النفط الخام بداية تحول ملموس ومتطور بصورة سريعة في سياسة ومواقف النظام باتجاهات تبلورت بوضوح كبير في السنوات اللاحقة من العقد الثامن، ولكنها بدأت مع التقرير السياسي الذي صدر عن المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي انعقد ببغداد في كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ وأذيع من قبل أحمد حسن البكر، أمين سر القطر في ٥، ٦ و٧ آذار/مارس ١٩٧٤.
- كما سجلت زيادة الموارد المالية النفطية توجه العراق بكثافة أكبر نحو مسألتين هما:

١. تنمية وتوسيع الصناعات العسكرية في العراق بالتعاون مع مختلف دول العالم وتأمين استيراد أكبر كمية ممكنة من الأسلحة الحديثة المتطورة والبحث عن إمكانيات إنتاج الأسلحة المحرمة دوليا وذات الفتك والتدمير الواسعين. وسنعالج موضوع الأسلحة في فقرة خاصة لاحقا.

٢. تطور الذهنية العسكرية لدى القيادة البعثية وخاصة لدى صدام حسين والبدء باستخدام القوة لمعالجة القضايا السياسية الداخلية، وفيما بعد الدولية.

٣. التبذير الواسع النطاق بأموال العراق باتجاهات غير عقلانية وعلى مختلف المستويات والمجالات.

٤. مصادرة جزء من أموال النفط الخام لصالح الحزب الحاكم، وخاصة تلك الحصة التي كانت تعود إلى كولبنكيان، وهي ٥٪ من إيرادات النفط الخام، وتحويلها إلى حساب في الخارج لصالح الحزب أو بتعبير أدق لصالح صدام حسين. كتب الدكتور جواد هاشم تحت عنوان "حصة كولبنكيان في نفط العراق" يقول: "كانت مؤسسة كولبنكيان البرتغالية تمتلك ٥٪ من امتيازات نفط العراق. وقد شمل التأميم هذه الحصة على مرحلتين: الأولى في ١ يونيو (حزيران) ١٩٧٢، والثانية في ٢٠ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٧٣. قرر صدام حسين، بعد تأميم هذه الحصة، تسجيلها "باسم قيادة الحزب"، الاحتفاظ بعوائدها السنوية في حساب مستقل في الخارج لكي تكون لقيادة الحزب، على حد تعبيره، مبالغ كافية من المال لاستخدامها في العودة إلى الحكم في حال وقوع انقلاب، أو في حال وقوع غزو خارجي (....). وبالفعل، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة

قانوناً بقرار منه، خصص بموجبه ٥ ٪ من عوائد العراق النفطية سنوياً للحزب، تودع في حساب خاص في الخارج وتحت إشراف صدام حسين"[٢١]. ثم يستطرد الدكتور جواد هاشم فيقول: "وحسب تقديراتي، فأن العوائد المتراكمة من هذه النسبة بلغت في نهاية عام ١٩٨٩ حوالي عشرة مليارات دولار أمريكي. وعلى افتراض استثمار تلط المبالغ في ودائع مصرفية ثابتة، وبعائد سنوي بنسبة تتراوح بين ٨ و١٨ ٪ فأن المبلغ المتراكم في نهاية عام ١٩٩٠ يصل إلى ٣١ مليار دولار"[٢٢].

٥. البدء بممارسة سياسة التنمية الانفجارية السيئة الصيت والتي ابتلعت موارد مالية كبيرة جداً دون أن تدفع بالعراق صوب التقدم الحقيقي وبناء القاعدة المادية للتطور الاقتصادي.

ورغم أن قرار الحكومة العراقية كان تأميم النشاط الاقتصادي لشركة نفط العراق وتقديم التعويض عن رؤوس أموالها الموظفة في العراق، فإنها تعاملت مع فرنسا بطريقة أخرى بهدف استمالتها والاستفادة منها ضد شركات النفط الاحتكارية.

ثالثاً: الموقف من قطاع الدولة واتجاهات تطوره

كانت الدعوة لتنمية قطاع الدعوة في العراق قبل وفي أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ ناشئة عن وجهة نظر عملية وواقعية عملت من أجلها جميع القوى الديمقراطية العراقية ومن مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية، وبشكل خاص البرجوازية الوطنية والبرجوازية الصغيرة والمثقفين وقوى الطبقة العاملة وجمهرة من الفلاحين الواعين، وكانت تتضمن الأفكار الأساسية التالية:

- أن الدولة العراقية مالكة لمورد اقتصادي كبير يمكن أن يساهم بتنمية معجلة للاقتصاد الوطني العراقي ويغير من بنية الاقتصاد وحالة المجتمع، وأعني به النفط الخام، حيث كان كمورد مالي يمكنه أن يساهم في تنمية المشاريع الإنتاجية والبنية التحتية وبقية

---

٢١ هاشم، جواد د. مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام. مصدر سابق. ص ٧٤/٧٥.

٢٢ المصدر السابق نفسه. ص ٧٥.

المشاريع الخدمية من جهة، وكورد مادة خام يمكن أن يدخل في إقامة سلسلة من المشاريع الصناعية المهمة لتشكل القاعدة المادية للتنمية الصناعية والاقتصادية وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة وتحسين مستوى الدخل القومي ومستوى حياة الناس.

- وأن القطاع الحكومي قادر، بفضل إمكانياته المالية أن يوفر السلع الأساسية بأسعار مناسبة للنسبة العالية من السكان الفقراء والمعوزين وكخطوة على طريق معالجة التفاوت الواسع نسبياً في مدخولات أفراد المجتمع.
- وأن قطاع الدولة في مقدوره أن يقدم الدعم المباشر وغير المباشر إلى القطاع الخاص من خلال تنمية البنية التحتية الضرورية لتنمية الاقتصاد الوطني.
- ولا شك في أن البعض كان يسعى إلى تأمين جزء ولو محدود من العدالة الاجتماعية في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي من خلال دور الدولة الاقتصادي في ظل الأوضاع المعروفة حينذاك.
- كما كانت هناك قناعة واقعية بأن ظروف العراق الملموسة وواقع البرجوازية الوطنية وإمكانيات القطاع الخاص الذي لم يجد الفرصة المناسبة للتطور في ظل الهيمنة البريطانية على العراق، عاجز عن تأمين نمو سريع وسليم للاقتصاد الوطني، بل يمكن أن يتعاون مع قطاع الدولة لإنجاز مهمة التنمية الاقتصادية والبشرية.

وكان هناك تيار فكري آخر يرفض هذا النهج ويدعو إلى جعل القطاع الخاص يهيمن بالكامل على الاقتصاد العراقي وأن يعمل قطاع الدولة في مجالات محددة وعندما تنجح المشاريع التي يقيمها ينقلها إلى ملكية القطاع الخاص. وكان في مجلس الوزراء ووزارة الإعمار وزراء يعملون في الغالب الأعم على أساس هذا النهج. وبالتالي كان الخلاف بين الطرفين شديداً في بعض الأحيان.

وفي مسيرة قطاع الدولة في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٥٨–١٩٦٨ يمكن تسجيل أربع إجراءات حققت تقدماً تدريجياً لقطاع الدولة ونشاطه الملموس، وهي:

١) عند تأسيس مجلس ووزارة الإعمار في العراق في عامي ١٩٥١/١٩٥٢ حيث خصصت مبالغ جيدة لأغراض تنمية المشاريع الاقتصادية، ومنها مشاريع الدولة الصناعية، رغم أن إنجاز بعض تلك المشاريع قد تعطل حقاً.

٢) الدفعة الثانية جاءت في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨ حيث توجهت الحكومة إلى التزام مبدأ تنمية قطاع الدولة مع تنمية مستمرة وتنشيط لدور القطاع الخاص. وقد عقدت الاتفاقية العراقية السوفييتية لتنمية المشاريع الصناعية في قطاع الدولة. ا

٣) أما الدفعة الثالثة فجاءت مع صدور قرارات التأميم لمشاريع القطاع الخاص المحلي والأجنبي في تموز/يوليو من العام ١٩٦٤.

٤) وكانت الدفعة الرابعة قد بدأت مع صدور قرار تأميم شركة النفط العراقية وشركة نفط الموصل، حيث وفرت للعراق موارد مالية كبيرة تعادل من حيث المبدأ ضعف ما كان يحصل عليه قبل ذاك، حيث كانت النسبة ٥٥٪ من إيرادات النفط الخام الذي تصدره شركات النفط الأجنبية. فمع نجاح قرار تأميم شركة نفط العراق بدأت الدفعة الجديدة لنشاط وتوسع قطاع الدولة في فروع الصناعة النفطية الاستخراجية ومصافي النفط وفي الصناعة التحويلية، في قطاعات الزراعة والنقل والتجارة والمال والتشييد وفي قطاع الخدمات المختلفة. إذ أن الزيادة السنوية الكبيرة في إيرادات العراق النفطية قد أطلقت يد الدولة البعثية للبدء بمحاولة تحقيق بعض أحلامها السياسية في المنطقة العربية. كما كان الحكم يرى في قطاع الدولة مجالا رحبا وحيويا لزيادة تأثيره في حياة الفئات الاجتماعية المختلفة وفي تكوين قاعدة اجتماعية واسعة ترتبط مصالحها بمصالح بالدولة التي هي بيديه من خلال قطاع الدولة والنشاطات التي يمكن أن يشارك بها هذا القطاع.

ورغم بروز اهتمام ملموس بدور قطاع الدولة من جانب الحكم البعثي والذي تجلى في المناهج الاستثمارية والخطة القومية للسنوات ١٩٧٠–١٩٧٤، إلاّ إنه لم يكن يختلف كثيرا عن موقف القوى الناصرية في عهد الأخوين عارف، إذ أن الهدف لم يكن قطاع الدولة ذاته بقدر ما كان وسيلة بيد البعثيين للسيطرة على الاقتصاد الوطني وموارد البلاد المالية والتحكم من خلال ذلك بالمجتمع. إلا أن التأميم وموارد النفط المتزايدة جعلت هذا الاهتمام يتفجر دفعة واحدة. وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–١٩٧٥ يمكن أن يلاحظ المرء هذا

الاتجاه في تطور إجمالي تكوين رأس المال الثابت في القطاعين العام والخاص من الجدول التالي:

إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص للفترة ١٩٦٨–١٩٧٥

بالأسعار الجارية– بملايين الدنانير العراقية

السنة	قطاع الدولة		القطاع الخاص		إجمالي تكوين رأس المال	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
١٩٦٨	٧٥,٨	٥٣	٦٧,٢	٤٧	١٤٣,٠	١٠٠
١٩٦٩	٧٨,٥	٤٩,٩	٧٨,٨	٥٠,١	١٥٧,٣	١٠٠
١٩٧٠	١٠١,١	٥٤,٦	٨٤,٠	٤٥,٤	١٨٥,١	١٠٠
١٩٧١	١٥٠,٠	٥٣,٩	٨٩,٧	٤٦,١	١٨٤,٧	١٠٠
١٩٧٢	١١٤,٧	٥٢,٨	١٠٢,٤	٤٧,٢	٢١٧,١	١٠٠
١٩٧٣	٢١٨,٩	٧٥,٨	٦٩,٧	٢٤,٢	٢٨٨,٧	١٠٠
١٩٧٤	٥٤٢,٦	٨٦,٥	٨٥,٩	١٣,٥	٦٢٨,٥	١٠٠
١٩٧٥	٦٣٢,١	٨٥,٥	١٥٤,٦	١٤,٥	٧٨٦,٧	١٠٠

المصدر: إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٥–١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الحسابات القومية، وزارة التخطيط. بغداد. تموز/يوليو ١٩٧٧. ص ٧–٩.

ويستدل من الجدول على نشوء توازن نسبي في تكوين رأس المال الثابت بين قطاع الدولة والقطاع الخاص خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–١٩٧٢ مع ميل لزيادة محدودة لصالح قطاع الدولة. وابتداءً من عام ١٩٧٣، أي مع نجاح قرار التأميم بدأت القفزة في قطاع الدولة، حيث بدأ ينمو بمعدلات عالية نسبياً وسريعة، رغم وجود زيادات غير قليلة في القطاع الخاص أيضا. إلا أن هذا النمو لم يكن سليماً ولا طبيعياً وفي المجالات التي كان المفروض التركيز عليها. فرغم الزيادة المتحققة في تكوين رأس المال الثابت في عام ١٩٧٤

١٩٧٥ بنسبة قدرها ٢٨,٢٪ و١٣٠٪ بالمقارنة مع عام ١٩٦٨، فإن قطاع الدولة قد حقق نسب زيادات مقدارها ٦١٦,٩٪ و٧٣٤٪ في العامين المذكورين بالمقارنة مع عام ١٩٦٨.

تطور مشاركة قطاعي الدولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بملايين الدنانير العراقية

القطاعات	١٩٦٩			١٩٧٥		
	قطاع الدولة	القطاع الخاص	إجمالي	قطاع الدولة	القطاع الخاص	إجمالي
الزراعة والغابات والصيد	1	222,3	223,3	2,5	294,8	297.3
النفط الخام	347,5	–	347.5	2115.0	164.0	2279.0
التعدين والمقالع	7.5	0.4	7.9	1.6	7.1	7،8
الصناعة التحويلية	95.6	195.3	290.9	133.0	105.5	238.5
الماء والكهرباء	19.1	-	19.1	17.7	-	17.7
البناء والتشييد	–	108.1	108.1	10.2	81.1	91.2
النقل والمواصلات	36.0	82.5	118.5	79.3	78.3	157.6
تجارة الجملة والمفرد والفنادق	15.0	101.5	116.5	111.3	83.6	194.9
البنوك والتأمين ووكلاء الدور	-	19.6	19.6	58.4	1.8	60.2
ملكية دور السكن	–	59.5	59.5	–	80.5	80.5
الإدارة والدفاع	289.0	–	289.9	372.6	–	372.6
الخدمات	–	–	–	141.1	31.1	172.2
المجموع	810.7	1153.8	1629.5	3042.7	927.8	3970.5

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦، مصدر سابق، ص ١٨٠.

الإطار العام لخطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠، وزارة التخطيط، كانون الأول ١٩٧٥، ص ٥٥

الناتج المحلي الدخل القومي في العراق لسنة ١٩٧٦الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد ١٩٧٧، ص٥.

في ضوء الجدول أعلاه يكمن ملاحظة ما يلي:

-ارتفاع كبير في مشاركة قطاع الدولة في تكوين الناتج المحلي للقطاعات السلعية والتوزيعية، وهي أساس تكوين صافي الدخل القومي وتأمين التراكمات الضرورية للتنمية اللاحقة. إذ بلغت نسبتها في عام ١٩٦٩ حوالي ١١,٦٪ و ٢٧,٧٪ على التوالي، وأرتفعت في عام ١٩٧٥ إلى ٧٧,٧٪ و٦٠,٣٪

-عند إستثناء قطاع النفط الخام من القطاعات السلعية تنخفض المشاركة النسبية لقطاع الدولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٩ إلى ٩,١٪ ثم ترتفع قليلا جدا إلى ٩,٨٪ في عام ١٩٧٥.

وفي الوقت الذي كان أحد أهداف الخطة تقليص دور النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت مكانته النسبية من ٢١,٣٪ في عام ١٩٦٩ إلى ٥٧,٤٪ وأزداد تأثيرموارده المالية في الحياة الاقتصادية.

ويستدل من هذا أيضا أن القطاع الخاص، رغم كل الموارد التي وجهت لقطاع الدولة، كان ما يزال يحتل المركز الأول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات السلعية والتوزيعية عدا النفط الخام. ويعود هذا الأنر إلى ثلاث حقائق :

أ – توسع نشاط القطاع الخاص في إقامة مشاريع اقتصادية صغيرة تدخل في حيز الإنتاج الفعلي بعد فترة وجيزة، إضافة إلى إنها في منأى عن إحتمال التأميم لإي سبب كان"

ب– إستمرار تخلف قطاع الدولة عن تحقيق الإستغلال العقلاني للسعات الإنتاجية المتوفرة في منشآته والضعف البارز في إنتاجية العمل"

ج– قلة المنشآت الحكومية الجديدة التي دخلت في حيز الإنتاج في تلك الفترة.

وفي ضوءا الأرقام المتوفرة يمكن الإشارة إلى الاتجاهات التالية:

* حصول ارتفاع كبير في مشاركة قطاع الدولة في تكوين الناتج المحلي للقطاعات السلعية والتوزيع، وهي أساس تكوين صافي الدخل القومي وتأمين التراكمات الضرورية للتنمية اللاحقة. إذ بلغت نسبتها في عام ١٩٦٩ حوالي ١١,٦٪ و ٢٧,٧٪ على التوالي، وارتفعت في عام ١٩٧٥ إلى ٧٧,٧٪ و٦٠,٣ ٪ على التوالي.
* عند استثناء قطاع النفط الخام من القطاعات السلعية تنخفض المشاركة النسبية لقطاع الدولة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٦٩ إلى ٩,١ ٪ لترتفع قليلا جدا إلى ٩,٨ ٪ في عام ١٩٧٥.
* وفي الوقت الذي كان أحد أهداف الخطة تقليص دور النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت مكانته النسبية من ٢١,٣ ٪ في عام ١٩٦٩ إلى ٥٧,٤٪ وأزداد تأثير موارده المالية في الحياة الاقتصادية.
* ويستدل من هذا أيضا على أن القطاع الخاص، رغم كل الموارد التي وجهت لقطاع الدولة، كان ما يزال يحتل المركز الأول في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في القطاعات السلعية والتوزيع في ما عدا النفط الخام. ويعود هذا الأمر إلى عدة حقائق:

أ – توسع نشاط القطاع الخاص في إقامة مشاريع اقتصادية صغيرة تدخل في حيز الإنتاج الفعلي بعد فترة وجيزة، إضافة إلى إنها كانت في منأى عن احتمال التأميم لأي سبب كان.

ب– استمرار تخلف قطاع الدولة عن تحقيق الاستغلال العقلاني للسعات الإنتاجية المتوفرة في منشآته والضعف البارز في إنتاجية العمل والتشغيل الواسع للأيدي العاملة أكثر مما تستوجبه العملية الإنتاجية.

ج– قلة المنشآت الحكومية الجديدة التي دخلت في حيز الإنتاج في تلك الفترة.

د– غياب التنمية العقلانية والتغيير المنشود في بنية القطاع الصناعي والتنمية الوطنية من خلال رؤوس أموال الدولة، أي أن استثمارات الدولة لم توجه في هذه المرحلة والمرحلة

اللاحقة صوب إجراء تعديل أو تغيير مطلوب في بنية الاقتصاد العراقي وفي بنية قطاع الدولة لصالح إزاء التخلف البنيوي في العملية الاقتصادية العراقية بشكل عام.

هـ كما أن المخطط لزيادة وتحسين دور قطاع الدولة في العملية الاقتصادية لم يهتم بأي حال بتغيير دور الدولة في مجال التنمية الإقليمية والبدء بإزالة الفجوة لقائمة بين مستوى التطور في عدد قليل جداً من المحافظات في مقابل تخلف غالبية المحافظات الأخرى وخاصة في كردستان العراق وفي جنوب ووسط العراق. وسنلاحظ هذه الظاهرة بوضوح كبير حين نتتبع تطور الاقتصاد العراقي في الفترة الثانية من هذه المرحلة، أي الفترة ١٩٧٤/١٩٧٥–١٩٧٩/١٩٨٠.

رابعاً: الموقف من قطاع التجارة الخارجية

من الخصائص التي تتميز بها اقتصاديات البلدان النامية اعتمادها الكبير على التجارة الخارجية في تكوين أو استنزاف الجزء الأكبر من دخلها القومي. ويبرز هذا بوضوح في حجم التبادل التجاري لهذه البلدان وهيكل التجارة الخارجية، سواء أكانت بالنسبة للاستيرادات أم الصادرات السنوية وفي ميزانها التجاري ومن ثم في ميزان مدفوعاتها. ويكون الاقتصاد الوطني في مثل هذه الحالة حساسا جدا لقطاع التجارة الخارجية ومكشوفا على الخارج. وكان هذا هو وضع العراق في فترة الحكم الملكي. وبعد ثورة تموز عام ١٩٥٨ بذلت أولى المحاولات لتوسيع التبادل التجاري وتنويع السلع المصدرة وإجراء تغيير نسبي في التوزيع الجغرافي لصالح البلدان الاشتراكية بعد أن كان محصورا بالعالم الرأسماليبشكل تام، وبالتحديد ببريطانيا العظمى، وتغيير بنية الاستيرادات، إضافة إلى إشراك الدولة في العلاقات التجارية الدولية. وقد تحققت خطوات مهمة ولكن محدودة على هذا الطريق، بعد انقلاب شباط عام ١٩٦٣، وبالتحديد بعد استيلاء عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن محمد عارف على السلطة، إذ توفرت للبرجوازية التجارية الكبيرة، رغم التأميمات التي حصلت في عام ١٩٦٤ وشملت بعض مصالحها، أن تستعيد مواقعها وأن توسع قاعدتها بعناصر كثيرة من العسكريين المتقاعدين أو من أقرباء العسكريين الذين كانوا في الخدمة

حينذاك، وأن تزيد من أرباحها وتأثيرها السلبي على التنمية الصناعية وعلى حركة السوق المحلية. وقد لعبت هذه الفئات دورا كبيرا في استنزاف قطاع الدولة من الباطن، تماما كما كان يحصل في مصر في عهد عبد الناصر وعهود الحكام الذين جاءوا من بعده. وتحت واجهة بناء مسجد في إي موقع في العراق كان يحق لبناة المساجد الحصول على إعفاءات جمركية على السلع المستوردة لهذا الغرض. وفي حقيقة الأمر كانت تلك الاستيرادات تتجاوز عدة مرات ولفترة طويلة حاجة الاستيراد لإتمام بناء المساجد! وهكذا عرف العراق أكبر توسع في بناء بيوت الله في تاريخ العراق الحديث. والفضل في ذلك يعود للأخوين عارف! وكانت القيادة الجديدة التي أزاحت عبد الرحمن عارف عن السلطة، تعرف هذه الحقيقة وتدرك موقف الناس من أولئك العاملين في التجارة الخارجية. فبدأ ت بإجراءات استهدفت معاقبة هذه الفئة التي منحت تأييدها لقوى قامت بانقلاب ضد البعث، وبالتالي ساندت حكم الأخوين محمد عارف.

أعتمد الحكم البعثي في قطاع التجارة الخارجية السياسة التالية:

١. توسيع قاعدة ونشاط قطاع الدولة في التبادل التجاري الدولي وجعله يلعب الدور المحوري في عملية التنمية استيراداً وتصديرا.ويقدم الجدول التالي صورة تبين التوسع الكبير الذي حصل في دور قطاع الدولة في النشاط التجاري الدولي وتقلص دور القطاع الخاص والقطاع الأجنبي. خلال الفترة التي نبحث فيها.

تطور دور الدولة والقطاعين الخاص والأجنبي في التبادل التجاري بدون النفط الخام

(الأرقام بالنسب المئوية)

السنة	الاستيرادات			الصادرات		
	قطاع الدولة	القطاع الخاص	القطاع الأجنبي	قطاع الدولة	القطاع الخاص	القطاع الأجنبي
١٩٦٩	43.8	44.1	12.1	40.5	59.5	–
١٩٧٠	58.7	33.8	7.5	54.4	44.7	0.6
١٩٧١	80.5	17.1	2.4	51.8	47.8	0.4
١٩٧٢	82.5	16.1	1.4	56.0	44.0	–
١٩٧٣	83.5	13.1	3.4	57.0	42.8	–
١٩٧٤	88.9	9.2	1.9	37.7	62.0	0.3
١٩٧٥	91.6	7.6	0.8	76.1	23.3	6،0

المصدر: الاقتصاد، مجلة اقتصادية تصدر عن وزارة الاقتصاد العراقية، العدد ٨٥/ كانون الثاني ١٩٧٨، بغداد، ص ٦٥/٦٤

ومنه يتبين أن قطاع الدولة قد هيمن خلال فترة وجيزة بعد وصول البعث إلى السلطة، ولكن على نحو خاص بعد نجاح التأميم، على القسم الأعظم من عمليات التبادل التجاري استيراداً وتصديرا، وأن القطاع التجاري الأجنبي قد اختفى تقريبا، في حين لم يعد القطاع الخاص يحتل سوى نسبة قدرها ١٢٪ من الاستيراد و١٨٪ من الصادرات.وعلى أهمية هذه الحقيقة فلا بد من إبداء الملاحظات التالية:

أ. إن التوسع الكبير في قطاع الدولة التجاري جاء سريعا واستهدف فرض هيمنة الدولة على مجال حيوي له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، ولكن الموقف كان يتضمن في

الوقت نفسه محاولة جادة لتركيع البرجوازية التجارية وإخضاعها لقرارات الدولة البعثية ودفع مجموعة جديدة من العاملين في التجارة الخارجية من أتباع النظام، إلى السوق المحلية والإقليمية والدولية.

ب. لم تكن كفاءة أجهزة الإدارة الاقتصادية الحكومية والأساليب المتبعة مؤهلة للقيام بهذا التوسع الهائل في التبادل التجاري لقطاع الدولة.

ج. لم تكن الدولة قادرة على توفير الهياكل الارتكازية لهذا التوسع في النشاط من حيث وسائط النقل والمخازن الحديثة وأجهزة التسويق الداخلية. وتسبب كل ذلك في حصول اختناقات شديدة في السوق المحلية رغم تكدس السلع في الموانئ أو على سطح البواخر التي لم يتسع لها المجال لتفريغ سلعها.

د. وفر هذا التوسع الكبير في قطاع الدولة التجاري والتعامل بمليارات الدولارات من حيث الاستيراد والتصدير مجالا رحبا لفئات جديدة من البرجوازية التجارية ذات الارتباط ألمصلحي بالحكم لتحقيق المزيد من الأرباح في فترة وجيزة على حساب المصلحة العامة وخزينة الدولة، كما حملت الدولة خسائر مالية كبيرة.

هـ. فتَحَ نشاط الدولة التجاري أمام رؤوساء الوفود المفاوضة واللجان الفنية المسؤولة عن مواصفات السلع التي يراد استيرادها، سواء كان ذلك أثناء التعاقد على استيراد المنشآت الصناعية أو المكائن والمعدات الزراعية ومنشآت الري والبزل، أم في مجالات استيراد السلع الغذائية والاستهلاكية الأخرى، في الحصول على نسبة قومسيون عالية وتسلم رشاوى مالية عالية والتمتع بسفرات ورحلات سياحية مجانية في مقابل منح تلك العطاءات لشركات معينة أو وضع مواصفات متفق عليها مسبقا أو القبول بأسعارها العالية بدعوى الجودة. وقد خص النظام البعثي عناصر معينة في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي لبمهمة إنجاز الكثير من هذه المفاوضات وإنجاز التعاقد مع الشركات الأجنبية أو في إقامة مشاريع البناء والطرق والجسور والري ...الخ، ولكن بشكل خاص في مجال الأسلحة والمعدات المختلفة، وتحويل النقود الممنوحة كقومسيون أو كرشاوى على أرقام حسابات خاصة بهؤلاء في خارج العراق. وكانت هذه المبالغ تصل أحياناً إلى عدة ملايين في كل صفقة.

٢. تقليص دور القطاع التجاري الأجنبي وحلول الدولة محله والسعي لإلغاء دوره مرحليا على الأقل.

٣. تقليص دور القطاع الخاص في التجارة الخارجية وإبعاد تلك الفئات التي ساندت حكم عبد الرحمن محمد عارف وتشجيع أوساط جديدة من المناطق التي ينحدر منها الحكام لتحل محلها وهم من أتباع أقرباء وعشيرة قادة النظام، سواء أكانوا من المدنيين أم العسكريين المتقاعدين.

٤. إجراء تغيير واسع في هيكل التجارة الخارجية لصالح استيراد المزيد من السلع الرأسمالية الموجهة لإغراض التنمية الوطنية واستيراد الأسلحة الحديثة. إضافة إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الاستهلاكية والكمالية بعد أن نجحت عملية التأميم، في حين قلصت نشاط التجارة الخارجية قبل التأميم بفترة زمنية بهدف الاحتفاظ بالعملة الصعبة كاحتياطي في مواجهة تحديات قرار التأميم من جانب الشركات البترولية الأجنبية. ويمكن للجدول التالي أن يمنحنا صورة عن التغيرات التي طرأت على البنية النوعية لاستيرادات العراق خلال الفترة منذ العام ١٩٦٤ حتى العام ١٩٧٤.

جدول مقارن يوضح التطور القيمي والنسبي للتركيب السلعي لاستيرادات العراق للفترة ١٩٦٤–١٩٧٤ (مليون دينار عراقي)

السنة	المواد الغذائية والمشروبات		المواد الخام والوسيطة		السلع الرأسمالية		السلع الاستهلاكية غير الغذائية		إجمالي قيمة الاستيرادات	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
١٩٦٤	٣٨,٢	٢٥,٩	٤١,٦	٢٨,٢	٣١,٩	٢١,٦	٣٥,٩	٢٤,٣	١٤٧,٦	١٠٠
١٩٦٨	٢٧,٧	١٩,٣	٤٩,٣	٣٤,٢	٣٨,١	٢٦,٥	٢٨,٨	٢٠,٠	١٤٤,٠	١٠٠
١٩٧٤	١٨٦,٦	٢٦,٧	٢٨١,٩	٤٠,٣	١٦٨,١	٢٤,٠	٦٣,٦	٩,٠	٧٠٠,٢	١٠٠

ومنه يستدل على أن الاستيرادات السلعية الرأسمالية قد نمت خلال الفترة بين ١٩٦٤ و١٩٧٤ بما يزيد عن خمس أضعاف، وبارتفاع يقرب من ثماني أضعاف بالنسبة إلى المواد الخام والوسيطة، في حين ارتفعت استيرادات العراق من السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية أكثر من أربع أضعاف ونصف الضعف. أما إجمالي الزيادة في استيرادات العراق فقد بلغت أقل من خمسة أضعاف خلال الفترة بين ١٩٦٤ و١٩٧٤. وهي على العموم ظاهرة إيجابية.

ورغم التغير الذي حصل في الهيكل السلعي لاستيرادات العراق لصالح السلع الرأسمالية، فأن تخصيصات استيراد السلع الاستهلاكية لم تتقلص بل ارتفعت عدة مرات من حيث الأرقام المطلقة، وأن الدولة قد شجعت على استشراء نزعة استهلاكية جامحة عانى منها الاقتصاد الوطني وكلفت المجتمع والدخل القومي مبالغ طائلة. ففي عام ١٩٦٤ بلغت نسبة

استيراد العراق من السلع الرأسمالية والمواد الأولية والوسيطة ٢١,٦٪ و٢٨,٢٪ على التوالي، واستيراد السلع الغذائية والمشروبات والسلع الاستهلاكية غير الغذائية ٢٥,٩٪ و٢٤,٣٪ على التوالي، في حين بلغت النسب للفقرتين الأولى والثانية في عام ١٩٧٤ مثلا ٢٤,٠٪ و٤٠,٣٪ على التوالي، والفقرتين الثالثة والرابعة ٢٦,٧٪ و٩,٠٪ على التوالي. ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن إجمالي استيرادات العراق في عام ١٩٦٤ بلغت ١٨٢ مليون دينار عراقي وارتفعت في عام ١٩٧٤ إلى ١٠٢٤,٦ مليون دينار عراقي، أي بزيادة قدرها ٥,٦ أضعاف.[٢٣] إلا أن من الضروري أن نشير إلى أن نسبة عالية من فقرة المواد الخام والوسيطة موجهة أساسا لإغراض الاستهلاك الغذائي وغير الغذائي.

٥. إجراء تغيير ملموس في التوزيع الجغرافي للتبادل التجاري لصالح تطوير علاقات التبادل التجاري مع بلدان المنظومة الاشتراكية وبلدان حركة التحرر الوطني والبلدان العربية، رغم أن التبادل التجاري حافظ في حجمه الأكبر ونسبته الأعلى على التعامل مع الدول الرأسمالية المتطورة.

تطور حركة التوزيع الجغرافي لأقيام ونسب استيرادات العراق للفترة ١٩٧٠–١٩٧٥

(بملايين الدنانير العراقية)

مجاميع الدول	١٩٧٠		١٩٧٢		١٩٧٤		١٩٧٥	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الدول الرأسمالية المتطورة	٩٢	٥٠,٥	١١٧	٤٩,٨	٣٨٣	٥٤,٧	٩٣٥	٧٥,١
الدول الاشتراكية	٤٧	٢٥,٨	٦٣	٢٦,٨	١٠٧	١٥,٣	١١٩	٩,٥
الأقطار العربية	١٣	٧,٢	١٤	٦,٠	٢٦	٣,٧	٣٢	٢,٦
الدول النامية	٣٠	١٦,٥	٤١	١٧,٤	١٨٤	٢٦	١٦٠	١٢,٨
إجمالي الاستيرادات	١٨٢	١٠٠,٠	٢٣٥	١٠٠,٠	٧٠٠	١٠٠,٠	١٢٤٦	١٠٠,٠

٢٣ المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط؟ بغداد. ١٩٧٦. ص ٤٠٠–٤٠٥.

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد. الجمهورية العراقية. ص ٤٠٠–٤٠٥.

* تشمل هذه الفقرة الدول الرأسمالية المتقدمة وهي دول أوربا الغربية، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، كندا واستراليا.

٦. ورغم عدم نشر معلومات عن عمليات الاستيراد العسكري للدولة، فإن المعلومات المتوفرة تشير إلى أن نسبة عالية حقا من موارد النفط الخام قد وجهت إلى عدة غايات هي:

أ) استيراد معدات لإقامة مشاريع صناعية عسكرية.

ب) استيراد الأسلحة والأعتدة والمعدات العسكرية الأخرى.

ج) إقامة المشاريع الخاصة بثكنات ومقرات القوات المسلحة والقلاع والربايا والطرق العسكرية والمعسكرات...الخ. وكانت الوفود العسكرية، وهم في الغالب الأعم من أقطاب النظام العسكريين أو من أفراد عائلة صدام حسين أو من أقطاب القيادة القومية لحزب البعث.

د) التوسع في عدد القوات المسلحة والتدريب العسكري وتأمين مغريات تحفز على الانخراط بالقوات المسلحة، سواء أكان الجيش أم الشرطة أم أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية والمخابرات والأجهزة الخاصة.

لقد استنزف الإنفاق العسكري نسبة عالية من الدخل القومي العراقي ومن إيرادات النفط الخام، وخاصة في الفترات اللاحقة حيث خاض العراق المزيد من الحروب الداخلية والخارجية. وبصدد الفترة التي نبحث فيها فيمكن للأرقام التالية توضيح الصورة الفعلية في هذا الصدد.

السنة	الإنفاق العسكري مليون دولار $	الواردات العسكرية مليون دولار $	نسبة الإنفاق إلى الناتج القومي ٪	عدد القوات المسلحة ألف شخص
١٩٧٠	٣٤٣	٥٠	١٢,٩	٩٥
١٩٧١	٤٧٤	٤٠		١٠٥
١٩٧٢	٤٨٦	١٤٠	١٢,٣	١٠٥
١٩٧٣	٧٣٠	٦٥٠	٥،١١	١١٠
١٩٧٤	١٧٧٦	٧٥٠	٦،١٣	١٥٥
المجموع				

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. لندن. مؤسسة الرافد للنشر والتوزيع. ط٢. ٢٠٠٣. ص ١٤٥/١٤٦.

٧. حققت البرجوازية التجارية الحديثة العهد بالنشاط التجاري وبعض كبار البرجوازيين القدامى المقربين من النظام نجاحا كبيراً في استنزاف موارد قطاع الدولة من الداخل (الباطن)، وبالتالي حصلت على أرباح خيالية تفوق ما حققه بناة بيوت الله في عهد الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف من أرباح نتيجة سقوط أموال غزيرة على رؤوس حكام العراق وأعمت بصيرتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية بشكل عام.

٨. إن السياسة التجارية العراقية لم تكون في كل الفترات مدروسة بعناية وموجهة بصورة علمية صوب تغيير بنية الاقتصاد العراقي. وكان هذا الواقع يتجلى في واقع الميزان التجاري العراقي عند استثناء كميات وموارد النفط الخام المصدر من حسابات التبادل التجاري، حيث تبدو بوضوح مكشوفية الاقتصاد العراقي على الخارج من جهة وعلى النفط الخام من جهة أخرى. وهي تبعية حادة للتجارة الخارجية. ويمكن أن تكون هذه

التبعية للتجارة الخارجية غير ضارة لو كانت بنية الاقتصاد العراقي إنتاجية ومتوازنة، ولكن الاقتصاد العراقي يفتقد الحالتين كما يفتقد ديناميكية التطور في قطاع الإنتاج ويتسارع في نمو الاستهلاك المحلي المستند على الاستيراد السلعي. ويمكن للجدول التالي أن يوضح حقيق الاختلال في الميزان التجاري العراقي، سواء أكان ذلك في حالة العجز عند استثناء النفط منه أم في حالة الوفرة عند احتساب النفط الخام المصدر وموارده في ميزان التبادل التجاري العراقي.

الميزان التجاري العراقي للفترة ١٩٦٨–١٩٧٤ (بملايين الدولارات $)

السنة	قيمة الاستنيراد	قيمة إجمالي الصادرات	قيمة الصادرات باستثناء النفط	المعاد تصديره	الوفرة مع النفط (+)	العجز دون النفط (–)
١٩٦٨	٤٠٤	٨٢٠	٦٥	١٢,٧	٤٢٨,٧	٣٢٥,٣
١٩٦٩	٤٣٩	٨٢٣	٦٢	١١,٠	٣٩٥,٠	٣٦٦,٠
١٩٧٠	٥٠٥	٨٤٧	٥٩	٦,٠	٣٤٨	٤٤٠,٠
١٩٧١	٧٣٤	١١٣٨	٥٥	١,٥	٤٠٥,٥	٦٧٧,٥
١٩٧٢	٦٩٥	١١٠٨	٨١	٧,١	٤٢٠,١	٦٠٦,٩
١٩٧٣	٩١٤	١٩٤١	٩٩	٩,٢	١٠٣٦,٢	٧٠٥,٨
١٩٧٤	٢٣٦٦	٦٦٠١	٦٧	٢,٧	٤٢٣٧,٧	٢٢٩٦,٣

المصدر: قارن: المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٧٦. مصدر سابق. ص ٣٩٨.

خامساً: الموقف من المسألة الزراعية والاقتصاد الزراعي

بدأ التراجع عن تطبيق بنود قانون الإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨، وفق الروحية والمضامين التي صدر بها، منذ نهاية عام ١٩٦٠ وبداية العام ١٩٦١، ثم تعمق هذا النهج الارتدادي في فترة حكم البعث في أعقاب انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ نتيجة التحالف السياسي الذي نشأ بين القوى القومية بمختلف أجنحتها مع القوى الإقطاعية وكبار ملاكي

الأرضي الزراعية. وتبلورت سياسة جديدة في فترة حكم الأخوين عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف حيث تنامي نفوذ ملاك الأراضي القدامى مجدداً، وبدأ الإقطاعيون وكبار ملاكي الأراضي الزراعية يستعيدون مواقعهم في الريف وفي السلطة في آن واحد. وساهمت هذه السياسة في تعقيد الوضع الاقتصادي والمعيشي للغالبية العظمى من الفلاحين وصغار المزارعين في كافة أرياف العراق نتيجة التراجع في حجم الإنتاج الزراعي وزيادة استيراد الدولة للمنتجات الزراعية لتغطية الحاجات المحلية. كما تفاقمت هجرة الفلاحين من الريف إلى المدينة في وقت لم تعد المدينة قادرة على استيعاب وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة العاطلة عن العمل. فارتفع عدد العاطلين على العمل في كل المدن العراقية، ومنها بغداد. وبمعنى آخر دخلت المشكلة الزراعية مرحلة تأزم جديدة وأخذت تصدّر الكثير من مشكلاتها إلى اقتصاد المدينة وتؤثر سلبيا على مجمل العملية الاقتصادية. وكان أمام حكم البعث بعد أن تسلم السلطة ثانية أن يواجه الوضع الجديد في العراق عموماً والريف خصوصاً بشعارات وإجراءات تنافس البرنامج المطروح حينذاك من قبل الحزب الشيوعي العراقي أو من قبل القوى الديمقراطية الأخرى بأمل كسب الفلاحين وبقية القوى الاجتماعية إلى جانب الحكم وفرض العزلة على الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، ومنها الحزب الشيوعي العراقي.

من المعروف أن الحزب الشيوعي العراقي كان قد طرح برنامجاً لحل المسألة الزراعية في أعقاب ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ وحث السلطة الوطنية على إصدار قانون الإصلاح الزراعي، وفضح أجهزة الدولة التي كانت تقف ضد تطبيق بنوده في فترة حكم قاسم وفي الفترات اللاحقة. وكان الحزب يلح على معالجة المشكلة الزراعية المتفاقمة من خلال مجموعة من الإجراءات ومنها تفعيل قانون الإصلاح الزراعي وتأمين الدعم السياسي والمساعدات الضرورية للفلاحين لإدارة النشاط الزراعي بما يسهم في تحسين الإنتاج الزراعي وتغيير بنيته وتطوير مستوى معيشة وحياة كادحي الريف وتقليص الهجرة من الريف إلى المدينة، إضافة إلى التخلص من نفوذ الإقطاعيين وكبار ملاكي الأراضي الزراعية ويعتبر ذلك محكا آخر لمدى جدية السلطة على حل المعضلات القائمة.

وتحت ضغطك الواقع القائم حينذاك وأزمة الريف الزراعة أصدر مجلس قيادة الثورة في النصف الثاني من عام ١٩٧٠ القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ لمعالجة مشكلة الأرض والزراعة في العراق. ولم يكن القانون يعبر في الجوهر عن طبيعة حزب البعث، بل جاء نتيجة حتمية للأوضاع التي أحاطت بحكم البعث. تضمن قانون الإصلاح الزراعي الجديد الأسس التالية:

* الحق في التملك الفردي للأرض الزراعية وحدد المساحة المسموح بامتلاكها، وربطها بخصوبة الأرض وموقعها ونوع الزراعة فيها، وأجاز تجاوز الحد الأعلى إذا كانت الأرض مغروسة بالنخيل والأشجار ووفق ضوابط معينة.
* توزيع الأراضي الزراعية المستحوذ عليها أو العائدة للحكومة (الأراضي الأميرية) على الفلاحين جماعياً وفرديا ووضع حدودا عليا ودنيا للتوزيع وفق موقع الأرض وخصوبتها وطريقة الإرواء فيها ونوع المحصول. ومنح القانون المجلس الزراعي الأعلى صلاحية تجاوز هذه الحدود.
* منع نقل ملكية الأرض الموزعة للغير وأشترط فيمن ينتفع من الإصلاح الزراعي أن يقوم بزراعة الأرض وغرسها والانتماء إلى جمعية تعاونية زراعية مؤلفة وفق نفس القانون.
* إقامة المزارع التعاونية والجماعية التي تضم كل الذين استفادوا من القانون أو الذين يستأجرون أرضا زراعية من الإصلاح الزراعي.
* رفض دفع تعويضات إلى المنتفعين من الأرض الزراعية القدامى، سواء أكانت تلك الأراضي الأميرية مفوضة لهم بالطابو أم كانت ممنوحة لهم باللزمة أو المثبتة كملكية خاصة.
* رفض القانون أخذ تعويضات من الفلاحين المستفيدين من القانون.
* وفي الوقت الذي رفض القانون منح كبار ملاك الأرضي حق اختيار الأرض الزراعية التي تبقى في حوزتهم، منح أجهزة الإصلاح الزراعي تقدير ذلك.

وابتداءً تضمن القانون جوانب معينة كانت تستهدف إيجاد إمكانيات لنمو معجل للعلاقات الرأسمالية في الزراعة والريف والتي تبلورت أكثر فأكثر بالممارسة العملية وبخاصة في المرحلتين الثانية والثالثة، نشير فيما يلي إلى أهمها:

- استمرار وجود تمايز كبير بين الحد الأعلى للملكية والحد الأدنى يصل إلى ١٠:١.
- احتمال تملك عائلة واحدة لأكثر من الحد الأعلى المقرر للفرد الواحد في حالة وجود أكثر من شخص واحد في العائلة يحق له الاحتفاظ بالحد الأعلى للأرض الزراعية.
- السماح بنشوء مزارع فردية صغيرة قائمة على أساس الإنتاج السلعي الصغير الذي يعتبر الأساس المادي للنمو الرأسمالي اللاحق في الريف.
- تأكيد المشرع ضرورة تجميع كل المستفيدين من الإصلاح الزراعي في النمطين المشار إليهما من المزارع على أساس التخلص من احتمال التفتت في الأرض الزراعية والعمل باتجاه التحول التدريجي إلى الزراعة الكبيرة.
- السماح إلى ملاكي الأرضي الزراعية في الحصول على أفضل الأراضي الزراعية خصوبة من خلال إقرار حقهم باختيار مباشر وعبر أجهزة الإصلاح الزراعي التي كانت تتصرف وفق التغيرات التي تطرأ على سياسة الدولة أو تسمح بحصول تأثيرات مباشرة على تلك الأجهزة.
- كما أقر المشرع علاقات محددة بين الفلاحين والمغارسين من جهة، وأصحاب الأراضي الزراعية من كبار الملاكين من جهة أخرى، بحيث تسمح بنمو الاستغلال القدم في الريف مع الدعوة إلى تطوير علاقات الإنتاج الرأسمالية في الزراعة والريف.
- ودعا المشرع إلى إقامة مزارع الدولة للإنتاج الزراعي وتربية الحيوان والدواجن وتوفير مستلزمات نجاحها من حيث التقنيات والكوادر والأراضي الخصبة التي تصب بدورها باتجاه التنمية الزراعية الرأسمالية.

وفي عام ١٩٧٥ صدر قانون الإصلاح الزراعي رقم ٩٠ الخاص بمنطقة الحكم الذاتي (كردستان العراق)، ثم القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتوحيد صنف الأراضي وقانون الحد الاقتصادي للأرض الزراعية.

ومن ناحية التشريع تعتبر القوانين رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ والقانون ٩٠ لسنة ١٩٧٥ والقانون ٥٣ لسنة ١٩٧٦ أكثر جرأة وتقدمية على معالجة المسألة الزراعية وفق أسس

التطور الرأسمالي للزراعة والريف العراقي من القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨ وخطوة نحو الأمام في سبيل تصفية العلاقات الإنتاجية شبه الإقطاعية، وأكثر أرادة ورغبة في تنمية وتسريع عملية التحول إلى العلاقات الإنتاجية الرأسمالية وأكثر إصرارا على جعل الزراعة تحت تصرف ورقابة أجهزة الحزب والدولة البعثية ومنظماتها النقابية وأبعاد القوى السياسية الأخرى عن الريف والفلاحين. أي تأمين الهيمنة الكاملة على الزراعة والريف، على سكان الريف والعاملين في الزراعة.

وفي مجال الممارسة العملية يمكن الإشارة إلى النتائج التالية حتى نهاية عام ١٩٧٦:

– بلغ مجموع الأراضي المستولى عليها وفق جميع قوانين الإصلاح الزراعي ابتداءً من عام ١٩٥٨ ما يقرب من ٧,٥ مليون دونم (١,٨٥ مليون هكتار)، إضافة إلى حوالي ٣ مليون دونم (٠,٧٥ مليون هكتار) من الأراضي الأميرية الصرفة بموجب قوانين الإصلاح الزراعي.

– بلغ مجموع الأراضي الموزعة وفق قوانين الإصلاح الزراعي الثلاثة وتلك المخصصة للمنافع العامة حوالي ١١ مليون دونم (٢,٧٥ مليون هكتار).

– بلغ مجموع العوائل الفلاحية المستفيدة من الأراضي الموزعة فعلاً ٣٢٣٤٩١ عائلة.

– بلغ مجموع الأراضي الموزعة على أصحاب المحرمات في محافظة ميسان (العمارة سابقاً) ٥٨٩ صاحب محرم.

– بلغ مجموع الأراضي الموزعة على الملتزمين الرسميين في محافظة ميسان أكثر من ٤٠٠٠٠ دونم موزعة على ٣١٣ ملتزما رسميا.

– بلغ مجموع الأراضي المتعاقد عليها مع ١٥٣٩٠ عائلة فلاحية ما يقرب من ٤٩٧٨٠٠ دونم.

– كما أقيمت خلال الفترة ذاتها ١٧ مزرعة تابعة للدولة بلغت مساحة الأراضي العائدة لها حوالي ٧١٩٠٠ دونم. وأقيمت بجوارها ٢١ مزرعة جماعية و١٢ مزرعة تعاونية مشتركة و٦٧ مزرعة تعاونية.

– وعلى نطاق العراق كله أقيمت ١٨٥٢ تعاونية و٢٠٦ تعاونية مشتركة بلغ عدد الأعضاء المنتمين لها وفق القانون ٢٩٦٥٠٢ شخصا وكانت تحت تصرفها مساحة من الأراضي بلغت حوالي ٢,٢ مليون دونم.

وفي هذه الفترة، وبشكل خاص بعد تزايد إيرادات العراق المالية، توجهت سياسة الدولة إلى فتح أبواب استيراد المكائن والمعدات الزراعية ومختلف أنواع المخصبات ومواد المكافحة والتجهيزات الزراعية الأخرى وخاصة سيارات النقل. وقد كلفت المؤسسة العامة للتجارة بتأمين احتياجات القطاع الزراعي. وقامت وزارة الزراعة بتوسيع محطات تأجير المكائن الزراعية ونشرها في مناطق مختلفة من العراق. ويمكن للأرقام التالية أن تقدم لوحة مقارنة مهمة عن عملية التوسع في استيراد واستخدام المكائن والمعدات الزراعية خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠–١٩٧٥.

تطور عدد الساحبات والحاصدات في الزراعة العراقية وتوزيعها

بين مصلحة المحطات والقطاع الخاص

السنة	الساحبات		الحاصدات	
	ملكية خاصة	ملكية المصلحة	الحاصدات	ملكية المصلحة
١٩٧٠	–	٦١٣	–	٦٢٢
١٩٧١	–	٦٠٩	–	٧٢٤
١٩٧٢	٩٨٨٤	٥٠٠	١٧٣٠	٥٨٠
١٩٧٣	١٠١٠٦	٦٢٢	١٧٤٩	٧٦٦
١٩٧٤	١٢٣٦٥	٦٥٢	١٧٠٣	٧٦٦
١٩٧٥	١٣٧٤١	١٩٨١	١٧٥٠	١٣٣٤

المصدر: الكاظمي، نصير سعيد (عزيز سباهي). الحزب الشيوعي والمسألة الزراعية في العراق. دمشق. مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي. ط ١. ١٩٨٦. ص٣٤٨.

ومنه يبدو واضحا أن عدد الساحبات في القطاع الزراعي الخاص بتراوحت بين حوالي ٩٥,٦ ٪ و٨٧,٤ ٪ من إجمالي الساحبات المستخدمة في العراق في الفترة بين ١٩٧٠ و١٩٧٥، وهي الماكنة الأكثر أهمية واستخداماً في الزراعة، والتي كانت مملوكة بالأساس من قبل كبار ملاكي الأراضي الزراعية أو من التجار الرأسماليين الذين كانوا يقومون بتأجيرها إلى فقراء وصغار المزارعين. ورغم التوسع في استيراد المكائن والمعدات الزراعية فإنها لم تكن من الناحية العملية تنسجم مع سعة المساحات التي كانت تزرع سنويا في العراق من جهة وسوء استخدام تلك المكائن وضعف إنتاجيتها ومصاعب تقديم خدمات الصيانة والإدامة أو التصليح. فحسب الإحصاء الرسمي بلغت مساحات الأراضي التي بحوزة التعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية في ١١٩٧٥وبداية ١٩٧٦ التي بلغ عددها ١٨٢٢ تعاونية وعدد أعضائها ٣١٢٤٩٨ فلاحا، ما مقداره ٢٠,٩٢١,٩٠٢ دونم، في حين لم يزد عدد الساحبات العاملة على هذه الأراضي عن ٣٨٤١ ساحبة.[٢٤] (كاظم ٣٦٣) وبطبيعة الحال لم تكن جميع تلك الأراضي صالحة للزراعة، إضافة إلى أن الزراعة كانت في القسم الأعظم من مناطق العراق تعتمد على طريق النيرين أو التناوب على زراعة الأرض بين سنة وأخرى. إذ بلغت المساحات المزروعة فعلا في الموسم الزراعي ١٩٧٦/١٩٧٥ وبمختلف المحاصيل الزراعية في جميع أرجاء العراق ما يزيد قليلا عن ٨،٨ مليون دونم، وفق تقديرات وزارة الزراعة والجهاز المركزي للإحصاء.[٢٥] وعلينا أن نشير هنا إلى أن إيرادات النفط قد ساهمت في التوجه نحو فتح استيراد الساحبات والحاصدات خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٩–١٩٧٦ وما بعدها، إضافة إلى المطالبة الواسعة من الفلاحين وشغط كبار الملاكين وأصحاب رؤوس الأموال للحصول على الساحبات والحاصدات والمضخات المائية أيضاً بسبب الأرباح التي تدرها هذه المكائن على أصحاب رؤوس الأموال. ومقارنة بسيطة بين فترات استيراد المعدات الزراعية تشير إلى حقيقة دور موارد النفط من جهة والحاجة المتزايدة إلى تحسين الوضع الزراعي في الريف العراقي.

---

٢٤ حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي. النجف. مطبعة الغري. ١٩٧٦. ص ٣٦٢/٣٦٣.

٢٥ المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٦٩. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٦٩.

تطور عدد الساحبات والحاصدات في العراق

الفترة	القطاعين التعاوني والعام		القطاع الخاص	
المعدات	ساحبات	حاصدات	ساحبات	حاصدات
١٩٤٥–١٩٥٨	١٢٩	٣٣	٢٤٦٣	٨٧٢
١٩٥٩–١٩٦٨	٦٠٠	٢٦٥	٨٢١١	٩٥٥
١٩٦٩–١٩٧٦	٣٨٤١	١٨٠٢	١٤٥٨٦	١٧٠٠

المصدر: تقرير توصيات ندوة المكننة الزراعية في القطر العراقي. بغداد. ١٩٧٦/٩/٢–٣١/٨/. المجلس الزراعي الأعلى. ص. ٣.

راجع أيضاً: حبيب، كاظم. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي... مصدر سابق. ص ٣٦٢.

وجدير بالإشارة إلى أن استخدام الآلات الزراعية قد توسع في العراق أيضاً. ففي الوقت الذي بغ عدد الآلات الزراعية المختلفة في عام ١٩٦٨ (١٢٧٠٠)و ارتفع في عام ١٩٧٧ إلى (٣٠٤٦٠) آلة زراعية بالنسبة إلى القطاعين الخاص والتعاوني والحكومي.[٢٦]

وخلال هذه الفترة وجهت الدولة مبالغ مالية طائلة لصالح عمليات استصلاح الأراضي الزراعية وغسل التربة من الأملاح واستكمال شبكات الري والبزل حيث بلغت تخصيصات مشاريع الري والبزل في الخطة الخمسية ١٩٧٠–١٩٧٤ ما يزيد على ٧٧,٨ مليون دينار أو ما يساوي ٤٢٪ من إجمالي تخصيصات القطاع الزراعي، ثم ارتفع هذا المبلغ في الخطة المعدلة وفي البرنامج الاستثماري لعام ١٩٧٥.

وخلال ذات الفترة رفعت الدولة من رأس مال المصرف الزراعي وسهلت إجراءات الحصول على القروض المصرفية لتنمية القطاع الزراعي. وبسبب ذلك ارتفعت مبالغ القروض الممنوحة إلى التعاونيات الزراعية لإغراض مختلفة خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧١/١٩٧٢–١٩٧٥/١٩٧٦ على النحو الآتي:

---

٢٦ الخفاف، عبد المعطي د. المكننة الزراعية مسيرة متطورة وتقدم منظور. بغداد. مجلة الثورة الزراعية. العدد ٣٦م١٩٧٧. ص ٢٣.

– رغم الجهود التي وجهت للقطاع الزراعي بهدف كسب الفلاحين إلى جانب حزب البعث والحكومة كان التخلف في تنفيذ أو إنجاز المشاريع التي وردت في الخطة الخمسية المعدلة للفترة ١٩٧٠–١٩٧٤ وفي البرنامج الاستثماري لعام ١٩٧٥. فالخطة المعدلة والبرنامج تضمنا تخصيصات كبيرة للقطاع الزراعي وصلت إلى ٥٧٣,٧ مليون دينار عراقي، في حين أن ما صرف من ذلك المبلغ بلغ ٣٠٨,٤ مليون دينار تقريبا أو ما يعادل ٥٣,٨ ٪ تقريبا، أو ما يعادل ١٤,٧ ٪ من إجمالي المبالغ التي صرفت في إطار الخطة المذكورة. وهي نسبة ضئيلة جدا لا ترتقي بأي حال إلى مستوى المهمات والقدرات التي توفرت حينذاك للعراق. ورغم التنامي في إيرادات العراق المالية، فإن القطاع الزراعي لم يحظ بالاهتمام الكافي وبدأت تتقلص نسبة تخصيصات الخط أولا التنفيذ ثانيا وتجليات ذلك في تكوين رأس المال الثابت ثالثا. ونتيجة ذلك كان نمو التراكم الرأسمالي (تكوين رأس المال الثابت) في القطاع الزراعي ضعيفا بشكل عام يمكن الاستدلال عليه من الجدول التالي:

تطور تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي

بملايين الدنانير العراقية (بالأسعار الجارية)

السنة	تكوين رأس المال الثابت / مليون دينار	نسبته إلى الإجمالي ٪
١٩٦٨	١٦,٧	١١,٧
١٩٦٩	٢٢,٥	١٤,٣
١٩٧٠	٢٣,٥	٤،١٢
١٩٧١	٢٩,٠	١٤,٩
١٩٧٢	٣١,٣	١٤,٤
١٩٧٣	٣٣,٩	١١,٨
١٠٧٤	٤٧,٨	٩,٠
١٩٧٥	٥٠,٤	٦,٦

المصدر: إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٣– ١٩٧٥. بغداد. وزارة التخطيط. ١٩٧٦. جدول رقم ١٩ .

ووفق الإحصائيات الرسمية، التي غالباً ما يرقى إليها الشك، فإن مشاركة قطاع الدولة في تكوين رأس لمال الثابت قد بلغت في أعوام ١٩٧٣، ١٩٧٤ و١٩٧٥ على التوالي كما يلي: ٨٨,٥ ٪، ٨٧,١ ٪ و٨٩,١ ٪، والباقي كان من حصة القطاع الخاص المحلي، وهي نسبة ضئيلة جداً.[٢٧]

– التخلف في تنفيذ أو إنجاز المشاريع التي وردت في الخطة الخمسية المعدلة للفترة ١٩٧٠–١٩٧٥. فالخطة أقرت تخصيصات مقدارها ٥٧٣,٧ مليون دينار عراقي للقطاع الزراعي، في حين أن ما صرف من ذلك المبلغ بلغ ٣٠٨,٤ مليون دينار تقريبا أو ما يعادل ٥٣,٨ ٪ تقريبا، أو ما يعادل ١٤,٧ ٪ من إجمالي المبالغ التي صرفت في إطار الخطة المذكورة. وهي نسبة ضئيلة جدا لا ترتقي بأي حال إلى مستوى المهمات والقدرات التي توفرت حينذاك للعراق.

مبالغ القروض المسحوبة من المصرف الزراعي التعاوني لصالح الجمعيات التعاونية الزراعية (بالدينار)

السنة التعاونية	مقدار القرض
١٩٧٢/١٠٧١	2189852
١٩٧٣/١٩٧٢	2784422
١٩٧٤/١٩٧٣	2905356
١٩٧٥/١٩٧٤	5920280
١٩٧٥م١٩٧٦	8796252

---

٢٧ إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٣–١٩٧٥. بغداد. وزارة التخطيط. ١٩٧٦.

المصدر : المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٧٦. مصدر سابق. ص١١٧.

ومن المفيد الإشارة هنا أيضا إلى أن عملية الحصول على هذه القروض وكيفية استخدامها والمستفيدين منها قد أثيرت عليها الكثير من علامات الاستفهام أثناء انعقاد المؤتمرات الزراعية السنوية، خاصة وأن الكثير من أغنياء الفلاحين قد استفادوا منها أساسا على حساب التعاونيات وصغار المزارعين. كما أن مبالغ القروض، رغم ارتفاعها النسبي من سنة إلى أخرى، لم تكن كافية لتغطية الحاجة الفعلية للقروض الزراعية ولم تكن ميسرة تماما لفقراء وصغار الفلاحين. يضاف إلى ذلك أن الوجهة بشكل عام كانت تركز على أتباع النظام والقوى المحسوبة على العشيرة أو المحيطين بمنطقة النخبة الحاكمة.

فما هي النتائج التي ترتبت على هذا الاتجاه في السياسة الزراعية الحكومية؟

– استمرار التخلف في مستوى استغلال الأرض الزراعية وتوفير واستخدام مستلزمات الإنتاج الزراعي بصورة عقلانية واستمرار سياسة الزراعة الفردية الصغيرة المبعثرة في المزارع التعاونية والتعاونيات الزراعية، إضافة إلى ضعف عناية أجهزة الدولة بمزارع الدولة والأجهزة الحديثة التي وضعت تحت تصرفها. وشكلت في تلك الفترة العديد من اللجان المؤقتة للكشف عن مواطن الخلل والبحث في أسبابها والمتسببين بها وعن الإهمال الواقع على ممتلكات الدولة. إلا أن تلك اللجان لم تحقق شيئا يذكر. ويجد هذا الواقع تعبيره في بقاء غلة الدونم الواحد من أهم المحاصيل الزراعية على تذبذبه السابق وتأثره بالمناخ وتراجعه في بعض المحاصيل المهمة في عام ١٩٧٥ عن مستواه في عام ١٩٧٠. ويتجلى ذلك بوضوح كافي في تطور إجمالي الناتج المحلي في القطاع الزراعي خلال الفترة ١٩٦٨–١٩٧٥ والتي يجسدها الجدول التالي:

تطور مقدار الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي ومكانته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي * (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٦٩) مليون د. ع.

السنة	الناتج المحلي الإجمالي في الزراعة**	الناتج المحلي الإجمالي في العراق	نسبة مشاركة الزراعة ٪
١٩٦٨	187.7	1126.3	16.67
١٩٦٩	191.0	1180.1	16.18
١٩٧٠	186.6	1216.4	15.34
١٩٧١	179.1	1269.8	14.15
١٩٧٢	228.6	13070	17.49
١٩٧٣	180.5	1512.8	12.66
١٩٧٤	166.1	1797.6	10.98
١٩٧٥	163.5	1797.6	9.10

المصدر: إحصاءات الجهاز المركزي للأسعار ، الناتج المحلي الإجمالي، وزارة التخطيط، بغداد ١٩٧٦ ص ١٧٨.

* عدا النفط الخام. ** يشمل هذا القطاع الزراعة والغابات وصيد الأسماك.

ويشير الجدول إلى وجود اتجاهين متعاكسين هما ارتفاع مستمر في الناتج المحلي الإجمالي على نطاق الاقتصاد الوطني من جهة، وتراجع في الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الزراعي من جهة أخرى، مما جعل المشاركة النسبية للقطاع الزراعي تتراجع كثيرا بالمقارنة مع عام ١٩٦٠.

– إن التراجع في إجمالي الإنتاج الزراعي من جهة والزيادة السنوية العالية في النمو السكاني، والتي كانت تقدر بحوالي ٣,٤ ٪، والارتفاع في السيولة النقدية الداخلية وتحسن مدخولات بعض فئات المجتمع، قد أدت إلى تراجع العرض المحلي للسلع الزراعية عن الاستجابة للطلب المتزايد على تلك السلع، مما ساهم في زيادة استيرادات العراق من تلك

السلع لإشباع حاجة السوق، بل إغراقه بالسلع المستوردة بهدف الحفاظ على استقرار السوق.

– توسع ملموس في القاعدة الاجتماعية لمتوسطي وأغنياء الفلاحين الرأسماليين الزراعيين بفعل الظروف المناسبة التي نشأت لاستخدام وسائل الإنتاج الحديثة.

– في نفس الوقت تقلص عدد أفراد فقراء وصغار الفلاحين بسبب هجرة أعداد متزايدة منهم للأرض الزراعية والانتقال من الريف إلى المدينة والتحري عن عمل هناك أو التحول إلى عمال زراعيين. وقد شجعت الدولة هذه الهجرة بصورة مباشرة وغير مباشرة عندما دعت إلى التطوع في الجيش والشرطة والأمن الداخلي بأعداد كبيرة، وخاصة في أعقاب المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث والذي ارتبط بخطط البعث والحكم الجديدة إزاء العراق والمنطقة، مع وضع محفزات مالية وامتيازات عديدة أخرى استهوت هؤلاء المعدمين والفلاحين الفقراء إلى التطوع في القوات المسلحة. وقد اتسعت هذه الظاهرة تدريجا خلال المرحلة الثانية والثالثة مما أدى إلى توفر مساحات واسعة جديدة من الأراضي الزراعية أصبحت عملياً تحت تصرف أغنياء الفلاحين والمتنفذين من أعضاء التعاونيات الزراعية لاستثمارها في تربية الحيوانات أو زراعتها لمصلحتهم الخاصة.

– توسع متزايد في قاعدة العمال الزراعيين بفعل النمو الواسع لمشاريع الدولة ومشاريع استصلاح الأراضي الزراعية واستخدام المكننة الزراعية ونمو العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف.

سادساً: الموقف من القطاع الصناعي

واصلت السلطة الجديدة تنفيذ مشاريع التنمية الصناعية التي تضمنتها الخطة الخمسية الماضية للفترة ١٩٦٥–١٩٦٩. وعهدت في الوقت نفسه إلى أجهز التخطيط ووزارة الصناعة بوضع خطة صناعية جديدة كجزء من الخطة الخمسية الجديدة التي تستجيب لتصورات الحكم للفترة ١٩٧٠–١٩٧٤. وتضمنت الخطة الخمسية الجديدة التي صدرت وفق القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٠ تتضمن مبلغا قدره ١٣٢ مليون دينار عراقي، أو ما يساوي ٢٤,٢٪ تقريبا من تخصيصات الخطة. وقد عدلت هذه الخطة بعد تزايد موارد النفط المالية لتصبح حصة القطاع الصناعي مبلغا قدره ٣٩١,٨ مليون دينار ، أو ما يساوي ١٩,٨٦٪ من

إجمالي تخصيصات الخطة المعدلة. (الخطة ٩ والمؤشرات) أي في الوقت الذي إرتفعت فيه تخيصات الخطة الإجمالية إنخفضت حصة الصناعة منها، كما إنخفضت حصة الزراعة لصالح القطاعات الخدمية بشكل ملموس. كما قدرت الخطة إمكانية القطاع الخاص على المساهمة في إستثمارات التنمية الصناعية المقررة بمبلغ قدره ٥٠ مليون دينار من مجموع توظيفات في إجمالي الخطة قدرها ٢٨٥ مليون دينار عراقي، أو ما يعادل ١٧,٥٪ منه. (الخطة ١٤٥) وعدل هذا المبلغ فيما بعد أيضا. وعمد المخطط إلى تقسيم التخصيصات الاستثمارية في الخطة الصناعية إلى ثلاثة أقسام من حيث التمويل: التمويل المركزي الحكومي والتمويل الذاتي والتمويل الخاص ووزعت المبالغ مجنمعة على الفروع الصناعية على النحو الآتي في الخطة الخمسية المعدلة:

توزيع التخصيصات الاستثمارية الصناعية في الخطة الخمسية المعدلة

للسنوات ١٩٧٠–١٩٧٤* بألاف الدنانير العراقية

الفرع الصناعي تخصيصات الخطة– التمويل المركزي والذاتي	التوزيع	النسبي للاستثمارات ٪
الصناعات الإستخراجية	٢٧٥,٠٠٠	٤٧,٣
الصناعات الكيماوية	٤٣,٠٨٥	٧,٤
الصناعات الغذائية	٥٦,٤٤١	٩,٧
الصناعات الإنشائية	٤٢,٥٧٦	٧,٣
الصناعات الهندسية	٢٣,٣٨٥	٤,٠
صناعات الغزل والنسيج	٢٤,٦٤١	٤,٢
تصفية النفط والغاز	٤٧,٨١٦	٨,٢
توليد ونقل الطاقة الكهربائية	٥٤,٨٩٠	٩,٥
استثمارات أخرى ومشاريع جديدة	١٤,١٣٨	٢,٤
المجموع	٥٨١,٩٧٢	١٠٠,٠

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصاد العراقي، وزارة التخطيط، الدائرة الاقتصادية، تشرين الأول ١٩٧٦، بغداد، ص ٥٢.

* وتجدر الإشارة إلى أن المبلغ الذي قدر للتوظيف في القطاع الخاص والقطاع المختلط في الصناعة التحويلية للفترة من ١٩٧٠/١/١ ولغاية ١٩٧٥/٦/٣٠ بلغ ٥٥,٧ مليون دينار عراقي. وهذا يعني أن مجموع التخصيصات تصبح عندها ٦٣٧,٧ مليون دينار عراقي.

ولا شك فإن خطة طموحة كهذه من حيث الاستثمار وحده تحتاج إلى إمكانيات إدارية وفنية هائلة للتنفيذ الفعال والعقلاني وإرادة سياسية ديمقراطية مسؤولة. وإذا كان العراق قد امتلك حتى ذلك الحين بعض الخبرات الفنية والكفاءات العلمية وكان بمقدوره أيضا أن يستعين بخبرات وكفاءات أجنبية، كما امتلك الموارد المالية الضرورية لذلك، وهي أمور غاية في الأهمية، فأن الأساسي والحاسم الذي افتقده العراق حينذاك كانت الحياة الديمقراطية القائمة على المؤسسات الدستورية في السياسة والإدارة الاقتصادية والحياة الاجتماعي ة. وهو الأمر الذي لم نعره الحد الأدنى من الاهتمام الذي يستحقه، رغم تأكيداتنا المستمرة في النشر العام على هذه النقطة الحيوية.

وقد تجلى ذلك في مجال التخطيط والتنفيذ أيضا. إذ رغم أن جميع الخطط الصناعية وغيرها من الخطط القطاعية لم تكن سوى عملية تجميع للمشاريع التي كانت الوزارات المعنية تعبر عن الحاجة إليها دون أن تكون مقرونة بدراسات جادة عن الجدوى الاقتصادية والاجتماعي ة لمثل تلك المشاريع وتحت شعرا أن العراق بحاجة إلى كل شيء، ومع إن شيئا ملموسا من عملية الدراسة والتنسيق الأولي مع بقية القطاعات الاقتصادية في مشاريع الخطة الصناعية ورؤية تأثيراتها على بقية فروع الاقتصاد الوطني قد ظهر في قانون الخطة الجديدة، إضافة إلى اهتمام المخطط بموضوع التخطيط المادي والمالي و الإنتاجية وتهيئة الكوادر الفنية والمهنية الوسيطة، فإن الغائب تماما كانت الجماهير المنفذة للخطة وصاحبة المصلحة الفعلية من حيث المبدأ في تلك الخطط، إضافة إلى غياب دور الأحزاب والقوى في المناقشة والتأثير الإيجابي على رسم وتنفيذ الخطط .وعمدت وزارة الصناعة إلى إجراء تغيير واسع في الكوادر الإدارية المسؤولة عن إدارة المشاريع الصناعية باتجاه وضع

البعثيين على رأسها أو كسب من كان قبل ذاك على رأسها إلى صفوف حزب البعث. كما جرت عملية تبعيث تدريجية في قوام وزارة الصناعة والمراكز الأساسية فيها وفي المشاريع الصناعية وفي وزارة التخطيط، بغض النظر عن الكفاءة العلمية والفنية والإدارية. وكان هذا الإجراء في مفهوم البعثيين ضمانة لا غنى عنها لسير التنفيذ في تلك المشاريع سيرا حسنا وإبعاد نفوذ وتأثير القوى السياسية الأخرى على العاملين وضمان هيمنة حزب البعث على الاقتصاد والمجتمع، ولكنه كان من حيث الشكل والمضمون إساءة كبيرة للحياة الديمقراطية وديمقراطية العملية الاقتصادية.

اتخذ اتجاه الصرف الفعلي للدولة، بغض النظر عن نوعية وجدوى الصرف، خطا تصاعديا متذبذبا بين سنة وأخرى خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٨–١٩٧٥، ويعبر عن حصول قفزة كبيرة بالقياس إلى نسب التنفيذ في الفترات السابقة، رغم ما يفترض الإشارة إليه إلى ارتفاع هائل في الأسعار ابتداءً من عام ١٩٧٤ واتخذ المسار التالي:

التخصيصات والمصرفات الفعلية لاستثمارات الدولة في القطاع الصناعي

(بملايين الدنانير العراقية)

السنة	التخصيص السنوي	المصروف الفعلي	نسبة المصروف إلى التخصيص ٪
١٩٦٨	39.5	13.4	33.9
١٩٦٩	21.0	19.0	90.5
١٩٧٠	28.0	21.0	70.5
١٩٧١	50.0	36.0	71.1
١٩٧٢	28.0	17.2	61.4
١٩٧٣	90.0	66.4	73.8
١٩٧٤	225.0	184.1	81.8
١٩٧٥	448.0	290.2	64.8

المصدر: المصدر: المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصاد العراقي. وزارة التخطيط. مصدر سابق. ص٣٧/٣٨.

وفي ضوء ذلك نما أيضا تكوين رأس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية وترك أثره على نسبته في إجمالي تكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد العراقي.فقد حقق خلال الفترة المذكورة التطور التالي:

السنة	تكوين رأس المال الثابت في الصناعة م.د.ع.	نسبته في الصناعة إلى الإجمالي ٪
١٩٦٨	٣٦,٤	٢٥,٤
١٩٦٩	٤٠,١	٢٥,٥
١٩٧٠	٤٢,٥	٢٢,٩
١٩٧١	٤٣,٤	٢٢,٣
١٩٧٢	٥٠,٣	٢٣,١
١٩٧٣	٦٩,١	٢٣,٩
١٩٧٤	١٢٣,٧	٢٣,٣
١٩٧٥	٢١٦,٢	٢٨,٤

المصدر: المؤشرات الاقتصادية لتطور الاقتصاد العراقي. وزارة التخطيط. مصدر سابق. ص٢٦/٢٧.

الفصل الثالث

المرحلة الثانية ١٩٧٥/١٩٧٦-١٩٧٩/١٩٨٠

في كانون الأول من عام ١٩٧٤ انعقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في العراق وأرسى النهج الجديد لسياسة الدولة في مجالات السياسة والاقتصاد والتحالفات السياسية في الداخل والعلاقات السياسية والاقتصادية على الصعد العربية والإقليمية والدولية. والسؤال الذي يطرح نفسه يتلخص في جانبين، وهما: ما هو الجديد الذي حصل وتطلب عقد هذا المؤتمر أولاً؟ وما هي النتائج التي تمخض عنها المؤتمر ثانياً؟ إذ أن الإجابة عن هذين السؤالين يوضحان اتجاهات التطور التي وقعت في العراق مع الانتهاء من أعمال هذا المؤتمر.

عقد المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح عفلق –صدام حسين) في مرحلة جديدة شعرت قيادة البعث أنها دخلت فيها وعليها تأمين مستلزمات ولوجها الناجح وإنجاز المهمات التي قررت قيادتا البعث القومية والقطرية تبنيها قبل عقد المؤتمر وأثناء التحضير له. ويمكن تلخيص بعض الأفكار الأساسية في هذا الصدد:

- تكريس القيادة المنفردة لحزب البعث في السلطة العراقية، بالرغم من وجود الحزب الشيوعي في التحالف الجبهوي وتمثيله بوزيرين في الحكومة القائمة أحدهما وزير دولة والثاني وزيرا للري لا يؤثران بأي حال من الأحوال على وجهة السياسة العامة للبلاد التي تقررها قيادة حزب البعث أو مجلس قيادة الثورة من جهة، وبالرغم من وجود الملا مصطفى البارزاني على رأس الحكم الذاتي في كردستان والمناوشات العسكرية التي كانت تحصل هناك بين فترة وأخرى.
- توجيه ضربات قاسية إلى جميع القوى السياسية الأخرى، ومنها القومية والإسلامية السياسية والبعث اليسار مع سكوت كامل للحليف الشيوعي في الجبهة والحكومة.

- انفراد حزب البعث بالعمل في القوات المسلحة وإبعاد كل القوى السياسية عنها قدر معرفتهم بهؤلاء الأشخاص، وبالتالي أصبحت القوى الضاربة كلها، إضافة على أجهزة الأمن المحلية والقومية والخاصة بيد البعث.
- نجاح عملية التأميم وبدء تدفق أموال النفط المؤمم والمصدر على خزينة الدولة البعثية وتصرف مجلس قيادة الثورة الكامل بتلك الموارد دون رقيب أو حسيب من أي جهة أخرى.
- مع زيادة إيرادات النفط الخام تدفقت الأموال إلى السوق العراقية وتحسنت السيولة النقدية واتسع التبادل التجاري، وخاصة الاستيراد وتصدير النفط الخام، مما فسح في المجال إلى البدء باستيعاب البطالة الواسعة من خلال عملية التجنيد وتوسيع قاعدة القوات المسلحة وبناء المشاريع الخدمية والبنية التحتية بشكل عام، وبالتالي تحسن نسبي في مزاج الناس من الواقع المعاش.
- بدء تدفق الأسلحة على العراق من جانب الاتحاد السوفييتي بعد عقد اتفاقية الصداقة في عام ١٩٧٢ وما تلاها من تطور في العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية، وخاصة البعثات والزمالات للبعثيين، إضافة على بدء البعث بسلوك سبيلين للحصول على أسلحة من الخارج ابتداءً من عام ١٩٧٤/١٩٧٥، وهما:
  - استيراد الأسلحة التقليدية الحديثة من جميع الدول المستعدة لتصديرها إلى العراق وبكميات كبيرة تفوق حاجة العراق للدفاع عن نفسه.
  - البدء بتوسيع قاعدة التصنيع العسكري وتنويع الأسلحة الحديثة المنتجة.
- البدء بتوسيع قاعدة الجيش العراقي وتدريبه وإقامة الثكنات العسكرية في سائر إرجاء العراق ولكن بشكل خاص في كردستان العراق.
- لقد كانت البداية الفعلية لعسكرة البلاد والصناعة العراقية، وكان البدء بالتفكير في إنتاج الأسلحة النووية والأسلحة الكيماوية والبايولوجية. ولهذا بدأ البعث بإرسال مجموعات كثيرة من الطلبة البعثيين على الدول الأخرى للدراسات العلمية الخاصة بإنتاج الأسلحة المحرمة دولياً والعلوم المرتبطة بها، إضافة إلى العلوم العسكرية.

- بدء الغزل غير المباشر بين واشنطن والعراق حول العلاقات المتبادلة وحول المسألة الكردية حيث توفرت أرضية لبدء حوار جديد بين العراق وإيران عبر وساطة الولايات المتحدة الأمريكية وبدعم وضيافة مباشرة من الجزائر والتي مهدت لاتفاقية الجزائر في شهر آذار /مارت من العام ١٩٧٥ بين الشاه الإيراني ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة حينذاك صدام حسين.
- وفي حينها بدا البعث ينتهج سياسة ضم المزيد من الناس إلى حزب البعث بممارسة سبيل الجزرة والعصا في آن واحد للهيمنة الكاملة على أجهزة الدولة غير العسكرية والاقتصادية.

لقد شعرت قيادة البعث القطرية بأنها قادرة على انتهاج سياسة جديدة تصفي بقايا المرحلة الواقعة بين ١٩٦٨ – ١٩٧٤ وتبدأ مرحلة جديدة لفرض نفسها لا على الساحة العراقية فحسب، بل وعلى الساحة العربية والإقليمية.

كانت أهداف المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في العراق واضحة استلزم تنفيذها على مراحل. ويمكن متابعة تلك الأهداف على النحو التالي:

- التخلص من وجود الحركة الكردية المسلحة بقيادة الملا مصطفى البارزاني. وقد كان قد هيأ لهذه المهمة المستلزمات التالية على الصعيدين الداخلي والإقليمي والدولي:

فعلى الصعيد الداخلي كان قد استطاع دفع الخلاف بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة الكردية إلى أبعاد سياسية خطرة جديدة بما فيها خوض المناوشات أو حتى دعم القوات الحكومية، في وقت ساهم الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى معاقبة الحزب الشيوعي العراقي بتحالفه مع البعث بعدد من الإجراءات التي أدت إلى قتل العديد من الشيوعيين العراقيين العائدين من الدراسة الحزبية في موسكو أو التضييق على نشاط ووجود الحزب الشيوعي في كردستان. وقد أدى هذا ليس إلى تجميد معارضة الحزب الشيوعي للتحرك العسكري الحكومي في كردستان العراق فحسب، بل ودعم الحكومة في بعض إجراءاتها المناهضة للحركة الكردية المسلحة.

وعلى الصعيد العربي كانت الأجواء، رغم عدم اتفاقها مع حب البعث وقيادته، إلا أنها كانت مضادة للحركة الكردية وبالتالي كان يهمها الخلاص من الحركة الكردية باعتبارها "حركة انفصالية مناهضة للعرب والوحدة العربية!".

تعزيز علاقات النظام لا مع الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى فحسب، بل وبالدول الرأسمالية وخاصة فرنسا، إضافة إلى الولايات المتحدة وبريطاني والكثير من دول أوروبا الغربية وكذلك الكثير من بلدان حركة التحرر الوطني وعدم الانحياز.

- اعتبار العراق قاعدة أساسية للحركة القومية العربية، بسبب وجود حزب البعث في السلطة، والانطلاق منها نحو تعزيز دور حزب البعث على الصعيد العربي والصعيدين الإقليمي والدولي من خلال إقامة أوسع العلاقات الاقتصادية، وخاصة التجارية معها والعلاقات الثقافية وفتح مراكز ثقافية لها فيها. لقد كانت الفكرة الأساسية التي تراود حزب البعث هي القيام بأعمال تجلب انتباه كل العرب في العالم على البعث ونظامه باعتباره المدافع عن الأمة العربية والساعي إلى وحدتها!
- التخلص التدريجي من الحزب الشيوعي العراقي باعتباره المنافس الأول لحزب البعث في سعيه إلى السلطة حينذاك. ولهذا السبب سعى إلى ممارسة أربعة خطوط أساسية مترافقة ومتزامنة، وهي:
  - التحالف مع الحزب الشيوعي العراقي ومنعه من ممارسة سياسة المعارضة لسياسات وإجراءات ومواقف البعث قدر الإمكان، وفي الوقت نفسه إضعاف قدراته في التأثير على الجماهير الشعبية من خلال تصفية التنظيمات الجماهيرية التي كانت ترتبط بقيادة وسياسات الحزب الشيوعي العراقي.
  - المنافسة الشديدة مع الحزب الشيوعي العراقي في مجال البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية واستعارة الخطاب السياسي للحزب الشيوعي العراقي واستخدامه في التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الثامن لحزب البعث، إذ أن لغة التقرير في ما يخص المهمات والشعارات كانت لغة لينينية صارخة ولم تكن يوما ماً صيغة بعثية.

- تقديم المزيد من المكاسب الممكن للناس من خلال توفر الموارد المالية بحيث يمكن، كما كان يعتقد البعث، تبويش الأرضية والأهداف والشعارات التي يقف عليها الحزب الشيوعي العراقي.
- المساعدة على خروج الحزب من السرية إلى العلن لضمان معرفة البعث بكامل تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي ليتسنى له توجيه الضربات المطلوبة تدريجياً لقواعد الحزب الشيوعي وتنظيماته وإضعاف التأييد له عبر ممارسات الضغط المتواصل على الأفراد والعوائل لإبعادهم عن الحزب الشيوعي وجرهم إلى مواقعهم. وهذه العملية تسارعت مع نهاية الفترة التي نحن بصددها، أي الفترة بين ١٩٧٤/١٩٧٥–١٩٧٩/١٩٨٠.

o ولهذا الغرض بالذات اتخذ البعث مجموعة من الإجراءات على المستوى الاقتصادي والتي أطلق عليها بالتنمية الانفجارية.

إذن كان الهدف تعزيز القدرات وتعزيز العلاقات وجلب الانتباه لوجود العراق وما يريد أن يقوم به خلال الفترة القادمة وكسب تأييد وصداقة الكثير من البلدان عبر الكثير من المغريات، ومنها المغريات التجارية والمالية.

تمخض المؤتمر في حقيقة الأمر عن وجهتي عمل إحداهما أعلنت عبر وسائل الإعلام الداخلية والخارجية ووجدت تعبيرها في التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث الذي نشر على نطاق واسع وأستهدف من ورائه تعزيز مواقعه في السلطة وتكريس هيمنته على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلاد وضمان انفراده في توجيه الدولة، والثانية أبقيت سرية ولكنها مورست عمليا بصورة تدريجية واستهدفت الإنفراد الكامل بالسلطة وتصفية بقية القوى السياسية واقتلاعها من الحياة العامة في البلاد وضمان الأساس المادي للتوسع اللاحق في سياسته العربية والإقليمية، التي يمكن قراءة جوهرها في ما بن سطور التقرير السياسي أو في أدبيات حزب البعث الداخلية، وخاصة على صفحات المجلة الداخلية لحزب البعث والموسومة ب" الثورة العربية". وفيما يلي محاولة لتتبع سياسات البعث خلال المرحلة الثانية

المبحث الأول:

السياسة الاقتصادية

أثناء تنفيذ الخطة القومية ١٩٧٠–١٩٧٤ استدعت الحكومة العراقية، في مجرى سعيها لكسب تأييد الاتحاد السوفييتي وإشعار القيادة السوفييتية باهتمام البعث بالتخطيط والتنمية الاقتصادية، مجموعة من الخبراء السوفييت للتعاون مع وزارة التخطيط من أجل وضع خطة بعيدة المدى تمتد بين عامي ١٩٧٥–١٩٩٥. وكان يفترض أن تقوم وزارة التخطيط، اعتمادا على الخطة بعيدة المدى، بإعداد الخطط الخمسية ابتداءً من الخطة القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠ حتى نهاية الفترة. إلا أن الخطة الاقتصادية ذات المدى البعيد وضعت في مدرج وزارة التخطيط بعد أن تقرر اعتماد التنمية الانفجارية في المؤتمر القطر الثامن لحزب البعث. لقد تحدث التقرير بصورة واضحة عن التزام مبدأ التخطيط في العملية الاقتصادية ونشط ووسع جهاز التخطيط المركزي ووفر له كوادر عراقية وعربية وأجنبية وخاصة من الاتحاد السوفييتي وطرح المهمات الأساسية في العملية الاقتصادية المنشودة مستعيناً ومستعيراً كل المسائل الأساسية التي كان يطرحها الشيوعيون في بشأن العملية الاقتصادية في العراق. وبالتالي يجد الإنسان وهو يقرأ التقرير السياسي في جانبه الاقتصادي أنه يقرأ تقريراً كتب في بلد يسعى على ضمان التحول من بلد متخلف إلى بلد متقدم على أساس التحويل الاشتراكي للبلاد، وأن على البلاد أن تلتزم بالتخطيط بكل مراحل العملية الاقتصادية وبعيداً عن العفوية والفوضى. ولكن وردت في نهايات التقرير، وهو يتحدث عن المهمات المباشرة لحزب وحكومة البعث، جملة صغيرة تضمنت الفكرة التالية: "... كما أن الزيادات الكبيرة في عائداتنا من النفط والتي تحققت بالدرجة الأولى بفضل انتصارنا في معركة التأميم المجيدة كلها، تلح على ضرورة تحقيق التنمية بطرقة " انفجارية " تؤمن التطور السريع جداً والشامل لكل ميادين الحياة في المجتمع العراقي ولكل مناطق القطر... ويتطلب ذلك، وبصورة ملحة، تغيير الصيغ والإطارات والأساليب القديمة البطيئة وقليلة الفاعلية وأتباع صيغ وإطارات وأساليب جديدة، كما

تتطلب إعادة النظر في الكثير من التشريعات ذات الصلة بعملية التنمية والتطور، والاستعانة الواسعة والمنظمة والدقيقة بالخبرات العربية والأجنبية..."[٢٨].

إن استخدام جملة "ضرورة تحقيق التنمية بطريقة انفجارية" فجرت كامل العملية الاقتصادية في العراق ودفعت بالعملية التخطيطية على الوراء دفعة واحدة وتركت للعفوية والإرادة الذاتية والفردية الدور الأول في مجمل العملية الاقتصادية في العراق ووضع التخطيط والجدوى الاقتصادية من إقامة المشاريع على التل، حتى أن الرجل الجاهل اقتصادياً ووزير الصناعة حينذاك قال في كلمة له أمام أعضاء اتحاد الصناعات العراقي "نحن نملك النقود ونريد الأحسن".

لقد تخلى مجلس قيادة الثورة في الفترة الواقعة بين ١٩٧٤ و١٩٧٦/١٩٧٧ عملياً إلى ممارسة سياسة إقامة المشاريع الاقتصادية دون اعتبار أي اعتبار للأسبقيات الضرورية لا في الصناعة أو الزراعة فحسب، بل وفي جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية فعمت الفوضى وسادت العفوية، حتى أن الخطة الجديدة للفترة ١٩٧٥–١٩٧٩ لم تصدر إلا في ١٩٧٧/٩/٢٥ وشملت الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠، باعتبارها جزءاً من خطة بعيدة المدى تشمل الفترة الواقعة بين ١٩٧٥–١٩٩٥. فما هي المؤشرات التي تبنتها الخطة ذات المدى البعيد؟

مؤشرات الخطة ذات المدى البعيد

تضمنت الخطة البعيدة المدى التي أشرف على وضعها الخبراء السوفييت وعلى رأسهم كبير الخبراء السوفييت تزاروف أربعة فصول. عالج الفصل الأول الاتجاهات الرئيسية لتطور الاقتصاد العراقي والمهمات التي يسعى إلى تحقيقها وحددها بأربع:

١. تخطي التخلف خلال أقصر فترة ممكنة والتعبير عن ذلك بمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٧,٥ مرة والدخل القومي ٨ مرات بالمقارنة مع عام ١٩٧٠.

---

٢٨ حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. كانون الثاني ١٩٧٤. بغداد. مطابع الثورة. ١٩٧٤. ص ٢٣٣/٢٣٤.

٢. تغيير هيكل الاقتصاد العراقي باتجاه تحويله من اقتصاد وحيد الجانب إلى اقتصاد متنوع ومتكامل. وهذا يعني ضمان الوصول إلى الهيكل التالي في عام ١٩٩٥ :

تطور هيكل الاقتصاد العراقي بالنسب المئوية ٪

القطاع	السنوات		
	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٩٥
النفط الخام	37.2	44.1	19.6
الصناعة	7.4	8.8	27.6
الزراعة	17.0	10.9	9.5
الطاقة والماء والبناء	4.4	4.9	6.1
التوزيع والنقل	14.8	13.0	15.6
الخدمات والإدارة	19.4	18.3	21.6

المصدر: نشرة الأخبار الاقتصادية. الحزب الشيوعي العراقي. اللجنة الاقتصادية (لقم). العدد ٩/ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٤. بغداد. ص ٦.

٣. تجاوز التبعية الاقتصادية وذلك بخلق اقتصاد قادر على إنتاج جميع احتياجاته من السلع والخدمات ذاتيا وبالاعتماد على موارده المحلية.

٤. تحويل طابع الاقتصاد العراقي من الطابع الرأسمالي إلى طابع اقتصاد اشتراكي يسوده القطاع العام. وقدر المخطط بأن هيكل الملكية في الاقتصاد العراقي سيتطور حتى عام ١٩٩٠ على النحو الآتي:

تطور هيكل الملكية في ضوء الخطة البعيدة المدى

مليون دينار عراقي بأسعار عام ١٩٧١

السنة	القطـاع					
١٩٧٠	المجموع	الرقم القياسي	القطاع العام	الرقم القياس	القطاع الخاص	الرقم القياسي
١٩٩٥	١٢٨١	١٠٠	٣١٣,٧	١٠٠	٩٦٧	١٠٠
	٩٥٨٦	٢٥٠٠	٨٧١٧,٠	٢٧٦٠	٨٦٩	٩٠

المصدر: نشرة الأخبار الاقتصادية. الحزب الشيوعي العراقي. اللجنة الاقتصادية(لقـم). العـدد ٩/ ١٩٧٤. مصدر سابق. ص٧.

ويستطيع كل متتبع لأوضاع العراق حينذاك أن يشخص بعض المسائل المهمـة في هـذا الصدد:

* أن الخبراء السـوفييت تلقـوا تعليمـات واضـحة بالأهـداف الـتي يريـد الحكـم تثبيتهـا في الخطة. ففي محاضرة لرئيس خبراء التخطيط السوفييتي أشار إلى أن الخطة "اعتمـدت في تحديـد الأهـداف الاقتصـادية والاجتماعيـة علـى الوثـائق والقـرارات السياسـية والاقتصادية الصادرة عن السلطة"، وليس وفق دراساتهم ومقترحاتهم بهذا الصدد.
* وأن الخبراء السوفييت قد وضعوا، اسـتناداً إلى رغبـات السـلطة ولـيس موضـوعياً، مـن حيث الأهداف الكلية والجزئية مؤشرات يصعب تحقيقها في بلد كالعراق. لقد اعتمـدوا في ذلك على الموارد المالية العراقية المتأتية من النفط الخام المؤمم وبعيدا عن الغـوص في واقع العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي من جهة، وعن إمكانياته الفعلية لتحقيق تلك الأهداف من جهة ثانية، وهو بخلاف ما جاء في محاضرة رئـيس الخـبراء حـين أكـد على أن الخطة "انطلقت مـن واقـع القاعـدة الاقتصـادية في العـراق بمـا في ذلـك المـوارد الطبيعية والبشرية والظروف الحسية للمجتمع والظروف المناخيـة..الخ". ويمكننـا هنـا

الادعاء بأن الخبراء السوفييت غالباً ما كانوا يجاملون السلطة بدلاً من طرح ما يرونه على الحكم صراحة، وهي إحدى الإشكاليات الكبيرة التي عانى منها العراق.

* ونسى المخطط السوفييتي بأن غياب الديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة الكبت والاضطهاد لا يساعد بأي حال على تحقيق تلك الأهداف الكبيرة التي وضعها المخطط في الخطة ذات المدى البعيد، وأن الموارد المالية وحدها لا يمكن أن تعالج مشكلات التخلف والتبعية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

وتضمن الفصل الثاني جداول إحصائية تفصيلية حول الخطة والتي تجاوز عددها الألف. وتضمن الفصل الثالث الموازين السلعية التي شملت السلع الرئيسة مقتصرا في ذلك على ثلاثة متغيرات هي: الطلب والوارد والوسائل الكفيلة بتحقيق الموازنة بينهما، والتي استخدمت لتحديد هيكل الإنتاج القومي للفترة ١٩٧٥–١٩٩٥. وكرس الفصل الرابع لشرح وتحليل وتبرير أساليب العمل التي أتبعت والنتائج التي توصل إليها التقرير والطرق الكفيلة بتحقيق الأهداف.[٢٩]

١. اتجاهات التنمية الانفجارية

في الوقت الذي أعلن حزب البعث التزام الدولة بالبرمجة الاقتصادية ومواصلة وضع الخطط القومية الخمسية في ضوء خطة بعيدة المدى وضعت من قبل الخبراء السوفييت وبالتعاون مع المخططين العراقيين والعرب بتكليف من مجلس التخطيط ووزارة التخطيط، والدعوة إلى تحقيق التنسيق بين القطاعات الاقتصادية وانتزاع الإستقلال الاقتصادي وبناء القاعدة المادية التي تضمن الديناميكية الداخلية في تطور الاقتصاد العراقي، والاعتماد على قطاع الدولة وتقليص دور القطاع الخاص في إجمالي النشاط الاقتصادي، وإقامة العلاقات الاقتصادية الواسعة مع بلدان المنظومة الاشتراكية والحد من نشاط الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية وفرض الرقابة المشددة عليها، والسعي إلى تحسين مستوى معيشة

---

٢٩ نشرة الأخبار الاقتصادية للحزب الشيوعي العراقي. اللجنة الاقتصادية (لقم). العدد ٩/ ١٩٧٤. مصدر سابق. ص٤.

السكان، وبخاصة الفئات الكادحة منها، طرح المؤتمر القطري الثامن في الوقت ذاته مفهوما جديدا للتنمية الاقتصادية أطلق عليه مصطلح "التنمية الانفجارية". وجدير بالإشارة إلى أن سياسة حزب البعث وابتداءً من نجاح عملية التأميم قد بدأت عمليا بممارسة هذا النوع من السياسة الانفجارية في التنمية والتي تجلت في التعديلات التي أدخلت على تخصيصات الخطة القومية والمنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٥. إلا أن المؤتمر القطري أعطى هذا التوجه الشمولية والصبغة الرسمية القانونية الملزمة، بعد أن صدر عن مجلس قيادة الثورة في عام ١٩٧٤ قانونا ملزما أعلن فيه عن "الدور القيادي لحزب البعث في الدولة والمجتمع!".

فما هي الاتجاهات الأساسية في التنمية الانفجارية وما هي الإجراءات التي اتخذتها الدولة لضمان سيرها؟

يمكن بلورة اتجاهات التنمية الانفجارية وفق منظور البعث والنظام لها في النقاط التالية:

١. العمل وفق مفهوم "حرق المراحل " للتعجيل بعملية التنمية وتحقيق نسب نمو عالية من خلال زيادة حجم الاستثمارات الحكومية بمقاييس عالية جدا، إذ ما دامت هناك موارد مالية كبيرة فلا بد من التعجيل بالتنمية دون إعارة أي انتباه إلى واقع وإمكانيات وحاجات العراق الفعلية.

٢. الدعوة إلى استخدام أرقى منجزات العلم والتقنيات الحديثة في العالم لصالح تعجيل التنمية وتطوير القوى المنتجة وتسريع العملية الحضارية بغض النظر عن ارتفاع تكاليف هذه العملية وعن التعقيدات المصاحبة لها أو مدى القدرات المحلية الفعلية المتوفرة القادرة على الاستفادة الحقيقية منها.

٣. الاعتماد على منطق يؤكد حاجة البلاد إلى تنمية شاملة بسبب التخلف الواسع والعميق الذي يعاني منه الاقتصاد والمجتمع في العراق. وهذا الواقع يفرض عليه التوسع الكبير في إقامة المشاريع الاقتصادية الإنتاجية والخدمية دفعة واحدة. ومن هنا جاء مصطلح الانفجارية، أي تفجير عملية التنمية على أوسع نطاق ممكن وفي سائر أنحاء البلاد وفي كل المجالات. وكان هذا يعني إهمال الأخذ الواقعي بالأسبقيات والقدرات الفعلية.

٤. خلق اقتصاد قادر على إنتاج جميع احتياجاته من السلع والخدمات ذاتيا وبالاعتماد على موارده المحلية.

٥. إن عملية التنمية الانفجارية ستطرح على العالم العربي وضعا جديدا ونموذجا متفردا يحرك الجماهير العربية إلى جانب العراق سياسيا واقتصاديا، ويسمح له بالتالي التأثير الأكبر على تلك الجماهير وتحريكها وفق منظور البعث ونظامه السياسي واتجاهاته"

وعلى هذا الأساس أصدر مجلس قيادة الثورة ومجلس التخطيط مجموعة من القوانين والقرارات لتسهيل تحقيق التنمية الانفجارية، نشير إلى أهمها فيما يلي:

* منح دوائر الدولة المختلفة الحق في اقتراح المشاريع والتعاقد عليها وتنفيذها دون العودة إلى البرامج الاقتصادية المقررة سابقا.
* التحرر من القيود السابقة بشأن التكاليف ودراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية في اختيار المشاريع.
* الاهتمام بالمشاريع الاستهلاكية والبذخية التي تشبع حاجات فئات البرجوازية الصغيرة والفئات الغنية التي تعتمد على أساس الصناعة التجميعية.
* منح أمتيازات مالية وترفيهية كبيرة جدا لحملة الشهادات العالية من أجل استقدامهم من خارج البلاد أو الاحتفاظ بهم في الداخل في حين حرمتهم من الحرية والديمقراطية والأمن.
* رفع القيود التي كان النظام قبل ذاك قد فرضها على نشاط القطاع الخاص المحلي ودعا جميع فئات البرجوازية المحلية للمشاركة في عملية التنمية.
* ممارسة سياسة الانفتاح الكامل على الدول الرأسمالية المتقدمة باعتبارها الطرف الوحيد القادر فعلا على مساعدة العراق في تحقيق أهداف التنمية الانفجارية ومن أجل إقامة نموذج جديد للتنمية يقوم على أساس الطريق الجديد، الطريق الثالث. (قدوري) وعلى هذا الأساس وجهت الدعوة إلى جميع الشركات الأجنبية للمساهمة في إقامة المشاريع الاقتصادية وتقديم الدعم العلمي والتقني وتزويد العراق بالخبراء والفنيين والعمال الماهرين ومنح تلك الشركات حرية التعاون مع القطاعين العام والخاص والمختلط لإنجاز المهمات التنموية المقررة..
* إصدار قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٧٤ منح الشركات الكبير تسهيلات وامتيازات كبيرة لإقامة المشاريع الكبرى، حيث منحت إعفاءات ضريبية وجمركية وتسهيلات مالية.

* تعطيل العمل بقانون العمل والعمال في مسائل التوظيف والأجور والمخصصات لصالح الشركات الأجنبية.
* التخلي عن كل القيود الخاصة بعلاقات أجهزة الدولة بهذه الشركات أو ما أطلق علية بالقيود المكتبية لتسهيل نشاطها وحركتها في البلاد.
* منح إجازات استيراد بشكل مباشر لصالح الشركات الأجنبية وشركات القطاع الخاص المحلية، إضافة إلى وضع إمكانيات قطاع الدولة لاستيراد ما تحتاجه بأسعار تفضيلية.
* يحق للشركات العاملة في مشاريع التنمية في العراق الحصول على نسبة عالية من مبالغ العقود الموقعة مع قطاع الدولة لإقامة مشاريع التنمية قبل البدء بها. وهذا يعني أن الشركات الأجنبية كانت لا تعمل برؤوس أموالها المباشرة بل بالأموال العراقية مباشرة وتحقق أرباحا عالية على حساب الاقتصاد العراقي.
* وبما أن العراق يمتلك موارد مالية كبيرة فلا يحق للسياسة الاقتصادية حرمان العراقيين من تحمل أية أعباء لتحقيق التنمية.
* اعتماد أسلوب المشروع الجاهز وتسليم المفتاح في إقامة الكثير من المشاريع الاقتصادية. وقد بلغ عدد المشاريع الكبيرة التي وقعت على أساس المشروع الجاهز ٢٨ مشروعا حتى عام ١٩٧٧ والعديد من المشاريع الصغيرة التي تقل كلفتها عن ١٠ مليون دينار، بحيث أصبح مجموع الكلفة ١٨٧١ مليون دينار من مجموع تخصيصات القطاع الصناعي البالغة ٣٥٧٣ مليون دينار عراقي.[٣٠]

وفي ضوء ذلك تقاطرت الشركات الرأسمالية ومؤسسات الدولة في البلدان الاشتراكية والعديد من بلدان العالم الثالث الأكثر تطورا على العراق لتأمين حصولها على مشاريع في مختلف مجالات الاقتصاد الوطني. وعقدت خلال فترة وجيزة عشرات العقود على إقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة والمتوسطة وأعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة، بلغت

---

٣٠ عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/أغسطس ١٩٨١. ص ١٣.

تكاليفها عدة مليارات من الدولارات الأمريكية دون أن تتوقع إنجاز تلك المشاريع في أوقاتها المحددة أو وفق مواصفات سليمة، كما لم تستند على دراسة جدية عن الجدوى الاقتصادية لهذه المشاريع. لقد كانت التنمية الانفجارية تعبر عن ذلك الشخص الذي ربح في يانصيب ما أموالاً طائلة لا يعرف كيف يتصرف بهاو فبدأ بتبذيرها على أسوأ صيغة ممكنة وخسر الكثير منها في فترة وجيزة.

٢. خطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠

تضمنت خطة التنمية القومية الثانية تقديرات أولية لحجم الاستثمارات الحكومية والقطاع الخاص حيث بلغ مجموعها ١٣٤٥٥ مليون دينار عراقي موزعة بين استثمارات حكومية قدرها ١٢٢٥٥ مليون دينار واستثمارات القطاع الخاص وقدرها ١٢٠٠ مليون دينار ، أي بنسبة ٩١,١ : ٨,٩ ٪.

وتجنب المشرع في القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٧٧ الإشارة إلى توزيع الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية المختلفة، وترك الأمر كما يبدو لتطور الأحداث ونمو الإيرادات العراقية التي كانت خلال تلك الفترة في تزايد مستمر. وجاءت إشارة سريعة عن هذا الموضوع في المنهاج الاستثماري لعام ١٩٧٦ فقط، حيث ورد فيه إجمالي التخصيصات الاستثمارية لهذا العام وقدرت بمبلغ ١٤٩٣,٥ مليون دينار، وزعت وفق النسب التالية: الزراعة ١٧,٩٪، الصناعة ٤٧,٥ ٪، النقل والمواصلات ١٦,٢٪، المباني والخدمات ١٤,٣٪ أجهزة تخطيط وقروض والتزامات دولية واستثمارات أخرى ١،٤٪.[٣١] وفي ضوء المناهج الاستثمارية السنوية يمكن تقديم الجدول التالي:

---

٣١ المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٧٦. مصدر سابق. ص ٢٧٩.

التخصيصات القطاعية للبرامج السنوية ١٩٧٦–١٩٨٠

القطاع	التخصيصات م.د.ع.	التوزيع النسبي ٪
الزراعة	٢١٥٧	١٣,٧
الصناعة	٤٤٩٠	٢٨,٥
النقل والمواصلات	٢٣١٨	١٤,٧
المباني والخدمات	٢٤٥٨	١٥,٦
تخصيصات أخرى	٤٣١٢	٢٧,٢
المجموع	١٥٧٣	١٠٠,٠

المصدر: د. عباس النصراوي. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٠٣.

ويلاحظ هنا أن المشرع دمج في فقرة واحدة تحت عنوان الصناعة كلا من الصناعة الاستخراجية النفطية والصناعات التعدينية والمقالع والصناعات التحويلية والكهرباء معا. وأعطى الحرية التامة للتصرف وفق ما يراه مجلس قيادة الثورة من خلال مجلس التخطيط الذي كان يقوده حينذاك نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس التخطيط صدام حسين. وأصبحت تخصيصات خطة التنمية القومية الثانية تعادل ١١,٥ مرة تخصيصات خطة التنمية القومية الأولى. وهو أمر يتجاوز المعقول والقدرات الفعلية المتوفرة في العراق. ومن المفيد أن نشير إلى أن خطة التنمية القومية للسنوات ١٩٧٦–١٩٨٠ لم تأخذ من الناحية الفعلية بمؤشرات الخطة البعيدة المدى التي وضعها الخبراء السوفييت إلا بحدود ضيقة جدا، كما أن الوزارات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية قامت بالتعاقد على مشاريع أخرى كثيرة لم تتضمنها تلك الخطة. وبمعنى آخر أن الخطة كانت قد وضعت على الرف كلية واستبدلت بقرارات فردية تصدر في الغالب الأعم عن نائب رئيس مجلس قيادة الثورة رئيس مجلس التخطيط، أو عن الوزراء ورؤساء المؤسسات والمصالح الحكومية.

فماذا ترتب على نهج التنمية الانفجارية والإجراءات التي اتخذتها الدولة لتيسير عمل الشركات الأجنبية والمحلية التابعة للقطاع الخاص لتنفيذ مشاريع المنهاج الاستثماري لعام

١٩٧٥ وخطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠ والمشاريع التي أضيفت إليها في مجرى سنوات الخطة؟

يمكن تلخيص أبرز تلك النتائج بما يلي:

* تحويل مجلس التخطيط ووزارة التخطيط إلى مجرد جهاز يقوم بعملية جمع وتصنيف المشاريع التي يقر رئيس مجلس التخطيط أو الوزراء ورؤساء المؤسسات والمصالح إقامتها في البلاد.
* التوقيع على عقود لإقامة عشرات المشاريع الاقتصادية الكبرى والمتوسطة ومئات المشاريع الصغيرة مع الشركات الرأسمالية المتعددة الجنسية خلال فترة وجيزة (١٩٧٤–١٩٧٥) وفي فترة الخطة ١٩٧٦–١٩٨٠ بلغت قيمتها الإجمالية ٤٩ مليار دينار عراقي أو ما يقرب من ١٥٠ مليار دولار أمريكي. وجهت هذه المبالغ لبناء وتوسيع موانئ التصدير، وإقامة وتحسين البنى الفوقية بما فيها محطات توليد الطاقة الكهربائية ومشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي الزراعية والخدمات العامة، إضافة إلى المصافي والمجمعات الصناعية البتروكيماوية وغيرها.[٣٢] وكانت أكبر تلك المشاريع وأكثرها أهمية تزيد من إشكالية تبعية الاقتصاد العراقي للاقتصاد والسوق الرأسمالي العالمي بسبب أسلوب إقامتها ومستوى التكنولوجيا ونوعية الإنتاج وارتفاع تكاليفها لعدة مرات. وكان هذا يعني من الناحية العملية خرق كل القوانين الاقتصادية الموضوعية والتوازن الضروري في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي بين التراكم والاستهلاك وفي إطار كل منهما أو بصدد جباية الضرائب وزيادة عوائد الدولة من الضرائب المباشرة، أو التوازن في إطار القطاع الصناعي والزراعي أو في مجال الصادرات والاستيرادات. وكان هذا يعني أيضا إغراق الأسواق المحلية بالسلع

---

٣٢ عبد الله، عامر. وسائل استخدام النفط والأرصدة المالية العربية. العراق. مجلة الثقافة الجديدة العدد ١٤٩. كانون الأول ١٩٨٣. ص ١٣.

الاستهلاكية والكمالية لإشباع حاجات اجتماعية معينة أو إطلاق العنان لنمو النزعات الاستهلاكية البذخية المضادة لحاجات التنمية الوطنية.[٣٣]

* تشير المعلومات المتوفرة إلى أن أغلب المشاريع الاقتصادية التي عقدت خلال الفترة ١٩٧٤–١٩٨٠ كانت مع شركات أجنبية من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة. ويمكن للجدول التالي أن يعطي صورة نموذجية عن هذا الواقع للفترة ١٩٧٨–١٩٨٠.

مشاركة الدول الأجنبية في إقامة المشاريع الاقتصادية العراقية

مليون دينار عراقي

مجامع الدول	١٩٧٨		١٩٧٩		١٩٨٠	
	المبلغ	نسبته ٪	المبلغ	نسبته ٪	المبلغ	نسبته ٪
الرأسمالية المتقدمة	13979.4	96.1	5407.5	89.2	16293.5	97.0
الدول الاشتراكية	573.0	3.9	656.4	10.8	506.1	3.0
المجموع	14552.4	100.0	6063.9	100.0	16799.6	100.0

وقد توزعت المشاريع على قطاعات النفط والمعادن والصناعة والزراعة والري والنقل والمواصلات والصحة والتعليم والسكن والإنشاء والطاقة الكهربائية والمواصلات السلكية. ومنه يستدل بأن مجموع ما خصص لنشاط البلدان الاشتراكية لم يزد في السنوات الثلاث عن ١٧٣٥,٥ مليون دينار عراقي في مقابل ٣٥٦٨٠,٤ مليون دينار عراقي أي وفق التناسب التالي: ٤,٦ : ٩٥,٤ بين البلدان الاشتراكية والدول الرأسمالية الصناعية، في وقت كانت

---

٣٣ في اجتماع لجلس التخطيط حضره أحمد حسن البكر وصدام حسين استفسر البكر من وزير التجارة حسن العامري عن السوق الرئيسي الذي يتسوق منه العراقيون في لندن، فقال له أنه شارع أكسفورد، فقال له انقل شارع أكسفورد على بغداد لكي يتسوق منه العراقيون، أي فتح الأبواب على مصراعيها على التجارة الخارجية وجلب كل شيء إلى العراق، وهذا ما حصل فعلاً، كان ذلك في عام ١٩٧٦ حين أغرقت السواق المحلية بمختلف السلع الأجنبية ومن مختل السواق الدولية. ك. حبيب

الدعاية المقصودة والضجة المفتعلة تشير وكأن العراق قد سقط في أحضان الدول الاشتراكية وأصبح جزءاً من معسكرها من جهة، وفي وقت كان النظام قد شدد من حملته ضد الحركة الديمقراطية العراقية والحزب الشيوعي العراقي على نحو خاص حينذاك من جهة ثانية.

* ارتفاع سريع جدا في أسعار العطاءات المقدمة للمشاريع الاقتصادية التي كان العراق يريد إقامتها، إذ أن بعضها قد تجاوزت تكاليفه المحددة سابقا بعدة مرات وخلال فترة وجيزة.
* بروز اختناقات حادة في مختلف مراحل عملية إقامة المشاريع الاقتصادية ابتداءً من الاستيراد ومرورا بالنقل والتفريغ والخزن والتشييد وانتهاءً بالنصب والتشغيل، مما ساهم في رفع تكاليف الإنتاج.
* تفاقم ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي بفعل ضخ كميات هائلة من النقود إلى الأسواق المحلية، وبالتالي حصول زيادة في الطلب على السلع والخدمات والأيدي العاملة الماهرة والكوادر الفنية من جهة، ونقص كبير في المتوفر منها، رغم الزيادة الهائلة في الاستيراد السنوي. ونجم عن ذلك ارتفاع متسارع في الأسعار وبمعدلات عالية جدا. وبلغ معدل دوران الدينار الواحد في العام الواحد بين ٥–٦ دورات.
* وقادت عملية التنمية الانفجارية إلى حصول طلب متزايد على الأيدي العاملة توفرت للشركات الأجنبية والمحلية من موقعين هما: الريف العراقي والأقطار العربية والدول الأجنبية. وارتفعت الأجور بشكل غريب ولعدة أضعاف في فترة زمنية قصيرة.
* وانتعشت في هذه الفترة إلى حدود بعيدة الصناعات الحرفية والخدمات الفنية المكملة لمختلفة المشاريع الاقتصادية التي كانت تقيمها الدولة والقطاع الخاص وارتفعت أسعار منتجاتها والخدمات الفنية التي تقدمها بوتائر عالية يصعب تصورها.
* إن إتباع سياسة الباب المفتوح أمام استيراد السلع الأجنبية من الدول الرأسمالية والاشتراكية وبلدان العالم الثالث أدت إلى:

- إغراق الأسواق المحلية بكميات كبيرة جدا من السلع الاستهلاكية والكمالية ذات الطابع

البذخي.

- التنوع الشديد في استيراد السلع الاستهلاكية والكمالية واختيار عشرات الأنواع من سلعة واحدة، وبخاصة السلع المعمرة وشبه المعمرة،كانت تزيد من مصاعب الإدامة والصيانة والتصليح وتوفير الأدوات الاحتياطية.
- الاهتمام باستيراد سلع ذات نوعية عالية وأسعار باهظة لا تتناسب وإمكانيات العراق وحاجاته.
- تنمية النزعات الاستهلاكية لدى أوساط واسعة من السكان.

وكانت للتنمية الانفجارية تأثيرات أخرى ملموسة على بنية المجتمع العراقي ونفسية وسلوكية السكان، منها ما هو سلبي ومنها ما هو إيجابي، أو يحمل في طياته الجانبين في آن واحد. يمكن التطرق المكثف إلى بعضها فيما يلي:

١. نمو سريع وكبير في حجم الطبقة العاملة العراقية وانتشارها في مناطق جديدة من العراق وارتفاع مستوى مساهمتها في إنتاج الدخل القومي. وقد جاء نمو الطبقة العاملة من ثلاثة مواقع أساسية هي: من أوساط الفلاحين الفقراء والمعدمين وأشباه البروليتاريا في المدينة وأطرافها ومن أوساط البرجوازية الصغيرة الحرفية. وجدير بالإشارة إلى أن عدا غير قليل من العمال الماهرين كانوا يعملون في موقعين في آن، في المنشآت الصناعية وفي مشاريع التنمية المختلفة أثناء الدوام اليومي، وهم أصحاب حرف ويعملون بصورة مستقلة أو لدى ورشات الحرفيين. كما أن الفلاحين الذين انتقلوا إلى المدن وانخرطوا في النشاطات الاقتصادية المختلفة لم ينقطعوا عن الريف وحافظوا على عادات الريف وتقاليده في المدينة. ومن بين هؤلاء، وبخاصة أولئك الذين انخرطوا في سلك الجيش والشرطة والأمن، تشكلت القاعدة الاجتماعي ة الجديدة لحزب البعث .

٢. ازدياد دور البرجوازية المحلية في الحياة الاقتصادية، رغم اتساع الفجوة بين استثمارات قطاع الدولة والقطاع الخاص وتكوين رأس المال الثابت وعدد العاملين لصالح الأول.

إلا أن عددا كبيرا من العاملين في مشاريع التنمية كانوا يخضعون في نشاطهم للقطاع الخاص وفي إطاره ولكنهم كانوا يحسبون على قطاع الدولة، باعتبارها صاحبة المشروع أساسا .

ويمكن أن يقدم تطور عدد المنتسبين والمسجلين المسجلين في إتحاد الصناعات العراقي خلال الفترة ١٩٦٧–١٩٧٧ صورة واقعية عن النمو الكبير في فئة واحدة من فئات البرجوازية المحلية، وهي البرجوازية الصناعية.

تطور عضوية إتحاد الصناعات العراقي بين ١٩٦٧– ١٩٧٧

السنة الصنف	المنتسبون	المسجلون	المجموع
١٩٦٨	١٢٤	٢٠١	٣٢٥
١٩٦٩	١٢٨	١٤٦	٢٧٤
١٩٧٠	٢١٨	١٨٢	٤٠٠
١٩٧١	١٥٤	٦٨	٢٢٢
١٩٧٢	٢٠٣	٢٨٤	٤٨٧
١٩٧٣	٢٨٣	٤٧٢	٧٥٥
١٩٧٤	٤١٧	٤١٠	٨٢٧
١٩٧٥	٧١٣	٢٢٠٠	٢٩١٣
١٩٧٦	٧٦٠	٧٢٩	١٤٨٩
١٩٧٨	٤٥٨٠	٦١٢٥	١٠٧٠٥

المصدر: نصير سعيد الكاظمي (عزيز سباهي)، رأسمالية الدولة البيروقراطية بين الفكر والممارسة. الثقافة الجديدة. مجلة عراقية شهرية. العدد ١٤٤ (٤) تموز ١٩٨٣. ص ٩٠.

* لا يقل رأس مال المشروع الواحد عن ٦٠٠٠ دينار عراقي. ** يقل رأس مال المشروع الواحد عن ٦٠٠٠ دينار عراقي.

٣. نمو سريع في فئة المقاولين من مختلف المستويات وارتفاع حجم المبالغ التي تتعامل بها سواء بصورة مباشرة وبالتعامل مع الدولة أم مع وعبر الشركات الرأسمالية العاملة في العراق والمتعاقدة مع الدولة. وكان كثرة غالبة من هذه الفئة ترتبط بأواصر القرابة والصداقة والإقليمية مع النخبة الحاكمة. واغتنت هذه الفئة بصورة خيالية على حساب موارد الدولة بمساعدة أجهزة الدولة البيروقراطية والمسؤولين فيه بوجه خاص، ولكنها ساعدت على اغتناء كبار موظفي الدولة في ذات الوقت. وجدير بالإشارة إلى أن الأعمال الهندسية والإنشائية كانت في إطار هذه الخطة تشكل نحو ٦٠٪ من مجموع استثمارات الخطة، أي نحو ٧,٢ مليار دينار. وإذا قدر أن هامش الربح بلغ في حينها حوالي ٢٥٪ من إجمالي هذا المبلغ، وهو في الواقع أكثر من ذلك بكثير، فإن الربح المتحقق لمقاولات الهندسة والإنشاء قد وصل إلى نحو ٢,٨ مليار دينار . ومنه يستطيع المرء أن يعرف الجزء الذي كان يتحقق للمقاولين العراقيين من هذه المبلغ الكبير، رغم أن القسم الأعظم منه كان من حصة الشركات المقاولة الأجنبية.[٣٤] وكانت البداية الحقيقية لنشوء فترة أصحاب الملايين في العراق وتفاقم الفجوة بين الأغنياء والفقراء وما أطلق ليه بالعصر الذهبي لفئة المقاولين والشريحة العليا من الفئة البيروقراطية الحاكمة وبعض أوساط البرجوازية الصناعية الصغيرة .

٤. حصول توسع كبير جدا في قاعدة البرجوازية الصغيرة، سواء في أجهزة الدولة والمشاريع الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية أم في القوات المسلحة العراقية وأجهزة الدولة الأخرى. فعلى سبيل المثال أرتفع عدد العاملين في السلك المدني للدولة من ٣٤٦٠٠٠ منتسب في عام ١٩٦٩ إلى ٣٩٢٩٥٤ منتسب في أواسط عام ١٩٧٢ وإلى ٦٦٢٨٥٦ منتسب في منتصف عام ١٩٧٨. أي بلغت وتيرة النمو السنوية للفترة ١٩٦٩–١٩٧٨ حوالي ٩,١٪. وفي إطار هذا الرقم ارتفع عدد العاملين في وزارة الداخلية – عدا المعلمين– من ٤٠١٥٢ منتسب في عام ١٩٧٢ إلى ١٥٥١٥٣ منتسب في عام

---

٣٤ عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/أغسطس ١٩٨١. ص ١٣.

١٩٧٨. لم يزداد عدد العاملين في أجهزة الدولة البيروقراطية والتكنوقراطية فحسب، بل أزداد تأثيرها ودورها في الحياة الاقتصادية للبلاد، كما تناما دورها في استنزاف الدخل القومي. (ثق ١٩٨٣/١٤٢ ص٣٨/٣٧) "وأزداد عدد المنشآت الصناعية الصغيرة الجديدة بمقدار ١٣٥٠٠ منشأة بين عامي ١٩٧٠–١٩٧٧" (عصام ١٠٠).

٥. هجرة فلاحية واسعة من الريف إلى المدينة أدت إلى بروز نقص خطير في القدرات الشبابية، إذ أن عددا كبيرا من الفلاحين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦–٤٥ سنة وجدوا طريقهم إلى المدن للانخراط في عدة مجالات هي: القوات المسلحة والأمن والاستخبارات العراقية والحرس الجمهوري" قطاع البناء والتشييد" قطاع الطرق والجسور" مشاريع الري والبزل واستصلاح الأراضي" الخدمات العامة والقطاع الصناعي. ولم يبق في الريف ألا النساء وكبار السن ونسبة ضئيلة من الشباب. وقد أثر هذا الواقع على تراجع المساحات المزروعة وضعف تطور الإنتاج الزراعي.

٦. حصول زيادة كبيرة في معدل حصة الفرد الواحد من الدخل القومي سنويا بسبب التسارع الكبير في إنتاج وتصدير النفط الخام واستمرار ارتفاع أسعاره. وحصل في الوقت نفسه نمو ملموس في دخل بعض الفئات الاجتماعي ة المرتبطة بالإنتاج والسوق وقطاع المقاولات.

٧. اتساع الفجوة بين مدخولات الفئات الاجتماعي ة المختلفة، وبين مدخولات الأفراد في المدينة والريف لصالح الفئات الغنية والمدينة.

٨. حصول توسع سريع وهائل في حجم التبادل التجاري العراقي مع العالم الخارجي عموما ومع الدول الرأسمالية المتطورة بشكل خاص. وتراوحت نسب التبادل التجاري مع الدول الرأسمالية المتقدمة خلال الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠بين ٨١–٨٨٪ من أجمالي التبادل التجاري العراقي .

٩. تبذير وتصرف بذخي وتفريط لا سابق له في موارد العراق المالية والمادية انعكست في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، إضافة إلى ارتفاع كبير في الإنفاق الاستهلاكي للدولة في مقابل مردود اقتصادي واجتماعي ضعيف ومحدود .

وفي ضوء ذلك يمكن القول بأن مرحلة جديدة تختلف في بعض جوانبها وتلتقي مع البعض الآخر منها مع المرحلة السابقة. ويمكن اعتبار بداية هذه المرحلة قد اقترنت بصدور التقرير السياسي للمؤتمر القطري الثامن حيث أطلق نداءات جديدة تضمنت في جوهرها النتائج المدمرة التي يعاني منها عراق اليوم.

٣. نتائج النشاط الاقتصادي في الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠

لا نمتلك ما يشير بشكل واضح إلى مستوى تنفيذ مشاريع خطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠ التي وضعت على أساس التنمية الانفجارية. الا أن المتوفر من المعلومات يشير إلى حصول نمو هائل وسريع في الناتج المحلي الإجمالي للفترة الواقعة بين ١٩٧٥–١٩٨٠، حيث قفز من ٣٩٧٤,٠ مليون دينار إلى ١٠٧٩٤,٧ دينار ، أي بزيادة قدرها ٤ مرات تقريبا خلال خمس سنوات فقط. ولعب قطاع النفط الخام دورا أساسيا في هذه الزيادة إضافة إلى الارتفاع الكبير في الأسعار. ومن هنا تأتي الأهمية الخاصة لمتابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. ويمكن للجدول التالي أن يشير إلى هذا التطور.

تطور الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي في العراق

بملايين الدنانير العراقية وبالأسعار الجارية

القطاع السنوات	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
القطاع الزراعي	3080	410,0	398,0	551,0	612,0	741,9
النفط والمعادن	2353,0	2906,0	3115,0	3730,0	6750,0	9647,5
التشييد	0،94	414,0	416,0	559,0	994,0	1135,6
الصناعة التحويلية	244,0	381,0	489,0	506,0	629,0	709,1
الكهرباء والغز والماء	18,0	29,0	27,0	43,0	38,0	49,5
مجمـــوع القطاعـــات السلعية	37,001	4140,0	4545, 0	5389,0	9023,0	12283,5
النقل والمواصلات	134,0	197,0	295,0	376,0	557,0	667,0
التجارة	166,0	177,0	295,0	423,0	655,0	811,4
البنوك والتأمين	51,0	78,0	101,0	103,0	189,0	274,2
دور السكن	78,0	91,0	132,0	151,0	339,0	376,8
الخدمات الحكومية	528,0	560,0	641,0	784,0	892,0	1381,6
مجموع قطاع الخدمات	957,0	1103,0	1464,0	1837,0	2632,0	3511,2
الناتج المحلي الإجمالي	3974,0	5243,0	6009,0	7226,0	11655,0	15794,7

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨، الجزء لأول، الجداول القطرية، الكويت–مايو/ أيار١٩٨٩،ص ٤١

إلى ماذا تشير أرقام هذا الجدول؟ إنها تشير إلى الاتجاهات التالية:

١. أكدت سياسة الدولة الرسمية التي وردت في المذكرتين التفسيريتين لخطة التنمية القومية الأولى والثانية وفي وثائق المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث في إنها تسعى إلى تقليص دور النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وإلى سعيها لزيادة دور الصناعات المحلية والزراعة في صادرات العراق. ولكن الذي حصل عمليا هو العكس تماما. فالأرقام تشير إلى تفاقم تبعية العراق لاقتصاد النفط الخام، وأصبحت ميزانية

خطة التنمية الاستثمارية والميزانية الاعتيادية تعتمدان أساسا على موارده المالية. ففي الوقت الذي بلغت مشاركة النفط في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٧١ حوالي ٣٦,٩٪ ، ارتفعت في عام ١٩٧٥ إلى ٥٧,٩٪ وإلى ٦١٪ تقريبا في عام ١٩٨٠. في حين انخفضت مشاركة الزراعة والصناعة من ١٥,٥٪ و٨,٦٪ على التوالي في عام ١٩٧١ إلى ٧,٨٪ و٦,١٪ على التوالي في عام ١٩٧٥، وإلى ٤,٧٪ و٤,٥٪ على التوالي في عام ١٩٨٠.

وتبدو الصورة أكثر وضوحا عند إجراء المقارنة في إطار القطاعات السلعية. فحصة النفط في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات السلعية بلغت في عام ١٩٧١ حوالي ٥٦,٥٪ وارتفعت إلى ٧٧,٧٪ و٧٨,٥٪ في عامي ١٩٧٥ و١٩٨٠ على التوالي، في حين بلغت مشاركة قطاعي الزراعة والصناعة حوالي ٢٣,٦٪ و١٣,٢٪ في عام ١٩٧١ على التوالي وانخفضت إلى ١٠,٢٪ و٨,١٪ في عام ١٩٧٥ وإلى ٦,٠٪ و٥,٨٪ في عام ١٩٨٠.

ومنه يستطيع القارئ أن يتعرف على مدى التبعية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي لقطاع النفط الخام وموارده المالية المرتبط عمليا بالسوق الرأسمالي العالمي. فالانكشاف على الخارج من هذه الناحية شديد جدا وسلبي أيضا.

وتبدو حالة التبعية أكثر وضوحا عند تعرفنا على دور النفط في إجمالي صادرات العراق السنوية، إضافة إلى دور موارد النفط المالية في استيرادات العراق السنوية. فقد بلغت نسبة صادرات النفط العراقية إلى إجمالي الصادرات العراقية في عام ١٩٧١ حوالي ٩٥,٩٪ وأرتفع في عام ١٩٧٥ إلى ٩٩,٨٪ وأكثر من ذلك في عام ١٩٨٠. وفي ضوء ذلك ازداد دور التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي أو في تكوين الدخل القومي وفي استنزافه في آن واحد.

تطور التبادل التجاري الخارجي للعراق (مع النفط)

بملايين الدنانير العراقية

التفاصيل السنة	الصادرات مع النفط	الاستيرادات	الميزان التجاري
١٩٧٥	2024	1861	163
١٩٧٦	2491	1716	775
١٩٧٧	3426	2253	889
١٩٧٨	3977	2221	1756
١٩٧٩	4974	3480	1494
١٩٨٠	10012	4978	5034

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية ١٩٧٥–١٩٨٧ وتقديرات ١٩٨٨. الجزء الثاني. الجداول التجميعية. الكويت– مايو/ أيار ١٩٨٩. ص٩٧ و١٠٣.

ملاحظة: الدينار يعادل ٣,٣٨٦ دولار أمريكي خلال الفترة بين ١٩٧٥–١٩٨٠.

وعند معرفتنا بأن مقدار مساهمة صادرات العراق غير النفطية لم تزد في عام ١٩٧١ عن ٢٢,٤ مليون دينار وفي عام ١٩٧٥ عن ٣٥,٦ مليون دينار، ولم تختلف كثيراً في عام ١٩٨٠ عن السنوات السابقة. يمكن معها تقدير مقدار العجز الهائل في الميزان التجاري العراقي إذا استبعدنا صادرات النفط من إجمالي الصادرات العراقية .

٢. ورغم التباين الكبير بين حجم مشاركة الصناعة التحويلية والنفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لصالح الأخير، فإن الناتج المحلي الصناعي قد تطور خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥–١٩٨٠ من ٢٤٤,٠ مليون دينار إلى ٧٠٩,٠ مليون دينار، أي بزيادة قدرها ٤٦٥,٠ مليون دينار خلال خمس سنوات أو ٢٩٠,٦٪ تقريبا. وهي زيادة معتبرة واحتلت الموقع الثالث في القطاعات الاقتصادية المنتجة للدخل القومي بعد النفط الخام والزراعة. وكان معدل النمو السنوي في أعلى من معدله في الزراعة.

٣. وحقق القطاع الزراعي تقدما محسوسا في إجمالي الناتج المحلي حيث أرتفع من ٣٠٨,٠ مليون دينار إلى ٧٤١,٩ مليون دينار، أي بزيادة قدرها ٤٣٣,٩ مليون دينار خلال السنوات الخمسة أو بزيادة قدرها ٢٤٠,٩ ٪.

٤. ورغم هذا التطور في القيمة المطلقة للقطاعين الزراعي والصناعي، فإن الإنتاج فيهما لم يستطع تغطية جزءا مهما من حاجة السوق المحلية للسلع الاستهلاكية أو للسلع الأولية الضرورية للمصانع العراقية. ساهم ذلك في حصول زيادة كبيرة في استيرادات العراق من السلع الزراعية الاستهلاكية، وبخاصة اللحوم والحبوب، والسلع الأولية لإغراض التصنيع المحلي بخلاف ما أكد عليه قانون خطة التنمية القومية.

٥. ومن الجدير بالاهتمام الإشارة إلى انه ورغم النمو الانفجاري في موارد النفط المالية فإن نسبة مشاركة مجموع القطاعات السلعية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠ لم ترتفع كثيرا عن نسبة مشاركتها في عام ١٩٧٥. فبعد أم كانت ٧٥,٩٪ في عام ١٩٧٥ ارتفعت إلى ٧٧,٨٪ تقريبا في عام ١٩٨٠. وهذا يعني أن القطاعات الخدمية بدأت تلعب دورا كبيرا في تكوين إجمالي الناتج المحلي الإجمالية.

ومن أجل تتبع هما تحقق في هذه الفترة سيحاول البحث معالجة بعض القطاعات الاقتصادية المهمة نشير إلى أبرزها فيما يلي: قطاع النفط القطاع الصناعي التحويلي، القطاع الزراعي، القطاع التجاري وأخيرا قطاع الدولة. كما سنبحث في التوجه المكثف للدولة في مجال التسلح.

المبحث الثاني: النفط الخام

وجهت الحكومة البعثية في هذه المرحلة جهودا استثنائية صوب قطاع النفط الخام ودعمت نشاطات وزارة النفط والمعادن وشركة النفط الوطنية. وتركزت الجهود في أربعة اتجاهات هي: ١) زيادة استخراج وتصدير النفط الخام للحصول على أقصى الموارد لمالية الممكنة مقرونا بالتوسع في التنقيب عن آبار جديدة ومعرفة حجم الاحتياطي النفطي في العراق"

٢) التوسع في مدّ أنابيب جديدة للنفط الخام وتطوير موانئ شحنه لزيادة الطاقة التصديرية للنفط والذي اقترن بالتحري عن أسواق جديدة لتسويقه"

٣) زيادة الطاقة التكريرية للنفط الخام، إضافة إلى استخدامه للأغراض الصناعية وخاصة في مجال البتر وكيمياويات"

٤) زيادة التحريات عن الموارد الأولية الأخرى من أجل إنتاجها لإغراض التسويق التجاري. وتركز الاهتمام بشكل خاص حول الكبريت. وقد وقعت الحكومة العراقية على بعض العقود بكلفة تقدر بعدة مليارات من الدنانير العراقية لتنفيذ هذه السياسة. وكان وراء هذه السياسة التي رسمها المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث بتوجيه وقيادة مباشرتين من صدام حسين مباشرة العديد من الأهداف السياسية. وكان امتلاك أكبر قدر من الموارد المالية يعتبر ضرورة ملحة لتحقيق تلك الأهداف التي سنأتي على معالجتها في مكان آخر من هذا الكتاب.

وعلى هذا الأساس طورت الحكومة العراقية علاقاتها الاقتصادية بالدول الرأسمالية المتطورة وبالبلدان الاشتراكية لتأمين تنفيذ هذه السياسة. وخلال فترة وجيزة حقا أمكن التوسع في طاقات استخراج وتصدير النفط الخام. ويمكن للجدول التالي أن يوضح ذلك.

إنتاج وتصدير النفط الخام العراقي وإيراداته المالية

السنة	الإنتاج السنوي مليون برميل/يوم	الصادرات السنوية مليون برميل/يوم	الإيرادات السنوية مليون $ أمريكي
١٩٧٥	٢٢٦١,٧	٢٠٥٨,٨	٨٢٢٧
١٩٧٦	٢٤١٥,٤	٢٢٤١,١	٩٢٠١
١٩٧٧	٢٣٤٨,٢	٢١٦٧,٤	٩٥٦٠
١٩٧٨	٢٥٦٢,٠	٢٣٨٤,٤	١٠٩١٣
١٩٧٩	٣٤٧٦,٩	٣٢٤٧,٠	٢١٣٨٢
١٩٨٠	٢٦٤٦,٤	٢٤٨٢,٠	٢٦٢٩٦

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٢٩ و١٣١.

إن الموارد المالية الكبيرة جدا التي تدفقت على العراق خلال فترة وجيزة بسبب التصدير السنوي المتزايد للنفط الخام من جهة، وارتفاع أسعاره في هذه الفترة من جهة ثانية، وحصول العراق على كامل الأرباح من استخراج وتصدير النفط الخام بسبب التأميم من جهة ثالثة، قد عاد القسم الأعظم منها إلى الدول الرأسمالية المتقدمة بسبب ضخامة المشاريع التي عقدت مع تلك الدول وارتفاع أسعارها والبذخ الشديد الذي تميزت به تلك المشاريع والتخلف في إنجازها في الأوقات المحددة مما ساهم في رفع أسعارها وزيادة تكاليف إنجازها من جهة، وبسبب الزيادة المستمرة والكبيرة في استيرادات العراق السلعية الاستهلاكية والكمالية التي تجاوزت حدود المعقول والمقبول كانت قد كلفت الخزينة موارد مالية هائلة.

* وبسبب كثرة المشاريع التي أقرت للتنفيذ دفعة واحدة، ورغم التحسن النسبي في القدرة التنفيذية بسبب استيراد عدة ملايين من الأيدي العاملة العربية والأجنبية للمشاركة في عملية التنمية، فإنها لم تستطع التسريع إلا في بعضها في حين بقي العدد الأكبر منها متعثرا وبطيئا جدا في التنفيذ.من جهة، وسوء وتأخر إقامة المشاريع مما ساهم في رفع تكاليف إقامتها.
* وخلال هذه الفترة وارتباطاً بقانون التنمية الانفجارية وقانون الاستثمار الأجنبي في العراق قامت الشركات الأجنبية والعربية العاملة في العراق بتصدير أرباحها على شكل عملات صعبة إلى الخارج.
* يضاف إلى ذلك المبالغ المالية الهائلة التي صرفت في هذه المرحلة على التسلح بشكل خاص وتوسيع وتعزيز القوات المسلحة العراقية. والتهيئة لخوض الحروب الداخلية والخارجية.

لم تكن السياسة النفطية التي مارسها النظام سياسة عقلانية حكيمة، بل كانت قصيرة النظر وهادفة إلى زيادة الموارد المالية لعدة أسباب جوهرية مهمة:

١) زيادة قدرة الدولة البعثية على امتلاك الأموال للصرف على النهج السياسي الداخلي والعربي والإقليمي والدولي في آن، ولم يكن هذا النهج واقعياً أو علمياً، كما لم يكن سلمياً وديمقراطياً.

٢) فقد وجه البعث مبالغ طائلة من إيرادات النفط الخام المصدر صوب تمكين أجهزة الأمن القمعية في الهيمنة عل ى الشارع والمجتمع وحركة الناس، إضافة إلى السماح له بممارسة سياسة الجزرة والعصا على الصعيد الداخلي.

٣) كما وجه حكم البعث موارد مالية كبيرة لتعزيز قدراته العسكرية وتسلحه، وفي حينها بدأ التفكير بإنتاج أسلحة الدمار الشامل، وكانت واحدة من أهم أهداف صدام حسين وحكم البعث في العراق.

٤) استخدام نسبة من تلك الأموال لضمان نمو نخبة من السياسيين والإداريين والمثقفين حول الحكم لدعمه ثقافياً وإعلامياً، رغم اللون الأصفر الذي هيمن على ثقافة وإعلام تل الفترة.

٥) استخدام نسبة من أموال النفط لتوزيعها على السياسيين والإعلاميين والصحف في الدول الأخرى للحصول على دعم وتأييد تلك الجهات لضمان سير سياسته. وكانت تلك الأموال توزع على دول غربية وأخرى شرقية، أي كان الهدف رشوة ضمائر هؤلاء الناس والمؤسسات والصحف لخدمة أغراض النظام الشريرة.

٦) وكان أهم ما يميز نشاط البعث في مجال صرف الأموال تلك المبالغ الكبيرة التي كانت تدفع لتنظيمات القيادة القومية في الدول العربية أو تلك التنظيمات السياسية العاملة في الدول الرأسمالية والاشتراكية لضمان تعزيز تلك التنظيمات وتنظيم انقلابات في الدول العربية أو حصول على دعم حكومات وتنظيمات حزبية وغير حكومية إلى جانب البعث. وكان الدفع لتنظيمات القيادة القومية لحب البعث العربي الاشتراكي تتم عبر عدة طرق، منها بشكل خاص: منحها الحق في التعاقد لصالح الحكومة العراقية والحصول على نسبة مهمة من القومسيون، وكان القومسيون يرتفع كلما كان مبلغ العقد كبيراً بغض النظر عن مصلحة العراق، أو عبر العقود العسكرية الخاصة بالسلاح والعتاد والمعدات العسكرية الأخرى التي كانت تدر لها مبالغ طائلة، وكذا الأموال التي كانت تدفع مباشرة للقيادة لأغراض التنظيم.

من هنا يمكن الادعاء بأن نسبة مهمة جداً من موارد النفط المالية جرى التفريط الشديد بها في هذه الفترة، سواء عبر العقود ذات التكاليف العالية والمستوى البذخي، أو دفع الرشاوى لمن يراد شراء ذمته، ثم للأسلحة والقمع والحروب والسلع الاستهلاكية والكمالية ولبذخ النخبة الحاكمة ومن حولها.

المبحث الثالث: القطاع الصناعي

أبدى الحكم البعثي اهتماما ملموسا بالقطاع الصناعي ووقع عشرات العقود مع الدول الرأسمالية المتقدمة ومع بعض الدول الاشتراكية لإقامة مجموعة كبيرة من المشاريع الصناعية وخصص لهذا الغرض ما يزيد عن ٣,٥ مليار دولار في خطة التنمية ١٩٧٦– ١٩٨٠. وتميزت السياسة الصناعية في هذه الفترة بخصائص الفترة السابقة والتي تبلورت في الآتي:

- إيلاء اهتمام خاص بالصناعات الخفيفة والصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مثل صناعات المواد الغذائية وصناعات الغزل والنسيج والملابس والجلود وصناعات الأثاث والأخشاب والورق وصناعة الأسمدة الكيماوية، إضافة إلى مصافي النفط...الخ. وكانت أغلب تلك المشاريع تعتمد في إنتاجها على المواد الأولية والسلع نصف المصنعة المستوردة من الخارج.
- إيلاء اهتمام خاص بإقامة مشاريع صناعية تجميعية تعتمد بالأساس في صناعتها على السلع نصف المصنعة المستوردة من الخارج. ويلاحظ هذا بوضوح أيضا في مشاريع القطاع الصناعي المختلط. ويمكن الإشارة هنا إلى عدد غير قليل من تلك المشاريع، مثل مشروع تجميع السيارات ومشروع تجميع المراوح السقفية والثلاجات والدراجات الهوائية والغسالات والتلفزيونات والصناعات الإلكترونية...الخ.
- توجيه اهتمام خاص لإقامة مشاريع إنتاج المواد الإنشائية وبخاصة الإسمنت واستخراج الحصى والرمل والألمنيوم والطابوق..الخ .

- ضعف الاهتمام بالصناعات الأساسية التي تشكل من حيث المبدأ القاعدة الأساسية للتنمية الصناعية والتنمية الاقتصادية عموما في العراق والتي تعتمد بالأساس على المواد الأولية المتوفرة في العراق من جهة والتي بمقدورها أن تساهم بخلق سلسلة عمودية من المنتجات الصناعية الوسيطة والنهائية، أي التي تسمح بنمو أفقي في التصنيع المحلي أيضا من جهة أخرى. وخلال عقد السبعينات تعاقدت الدولة مع الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا لإقامة المجمع البتروكيماوي ومع فرنسا لإقامة مجمع الحديد والحديد الإسفنجي. وإذا كان المشروع الأول يعتمد بالأساس على المواد الأولية المحلية فإن الثاني كان يعتمد على استيراد خامات الحديد من الخارج.[٣٥]
- الأخذ بأسلوب المشروع الجاهز في إقامة القسم الأكبر من تلك المشاريع حيث تسند الدولة إلى الجهة المنفذة كافة الأعمال ابتداءً من الدراسات ووضع التصاميم ومرورا بتوفير التجهيزات والمعدات الصناعية والقيام بأعمال الهندسة المدنية وانتهاءً بالنصب والتركيب.[٣٦]

وجسدت هذه السياسة ثلاث نواقص أساسية هي:

-الابتعاد عن تحقيق التوازن المنشود بين الحاجات ولإمكانيات الفعلية القائمة في البلاد، إذ أن المشاريع التي أقيمت لم تكن في أغلبها تستجيب لمهمات المرحلة التصنيعية، كما كانت بعيدة عن التناغم مع المواد الأولية المتوفرة.

-الابتعاد عن تأمين التنسيق بين القطاع الصناعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى بحيث تلعب الدور المتبادل في تنشيط النمو فيها والاستفادة من إمكانيات كل منها لمصالح باقي القطاعات.

---

٣٥ الخفاجي، عصام. التصنيع والطبقة العاملة العراقية خلال السبعينات. الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣، آب/ أغسطس ١٩٨١. ص ٥٤.

٣٦ عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/ أغسطس ١٩٨١. ص ٩..

- الابتعاد عن تأمين الاستفادة من خبرات العراقيين من جهة وتطوير تلك الخبرات المحلية لدى العمال والفنيين والخبراء العراقيين من خلال الأخذ بالمشروع الجاهز في أكثر وأهم المشاريع الصناعية التي أقيمت في العراق ابتداءً من عام ١٩٧٣/١٩٧٤.

وفي النقاط الواردة أعلاه يلاحظ القارئ تجاوزا فظا على المنطلقات التي حددها المشرع في قانون خطة التنمية وفي المذكرة التفسيرية للقانون. وإذا أضيف إلى ذلك اختلال نظام التخطيط المتبع في العراق وغياب التنسيق الفعال والفعالية لمراحل التخطيط والتنفيذ المختلفة ابتداءً من تهيئة المستلزمات والدراسات الضرورية لوضع الخطة ثم وضعها ومناقشتها ومرورا بتنفيذها وانتهاءً بتشغيلها والرقابة على جميع هذه المراحل من جانب الأجهزة المتخصصة بالمتابعة. وقد انعكست هذه الحالة على مستويات تنفيذ مشاريع الخطة والتوظيفات الفعلية التي تمت خلال سنوات الخطة. ويمكن أن نتابع ذلك في عدد من المؤشرات المهمة.

خصصت الدولة موارد مالية كبيرة لصالح التنمية الصناعية، إلا أن ما نفذ منها كان متذبذبا وضعيفا على مدى سنوات العقد السابع ويمكن ملاحظ ذلك من الجدول التالي:

تطور التخصيصات الاستثمارية في القطاع الصناعي والمصروف الفعلي منها

السنة	التخصيصات الكلية ١٠٠٠ د.ع.	التخصيصات ١٠٠٠ د.ع	نسبة الصناعة من إجمالي التخصيصات	المصروف الفعلي في الصناعة ١٠٠٠ د.ع	نسبة التنفيذ ٪
١٩٧٥	١,٠٧٦,٠٠٠	٤٤٨,٠٠٠	٤١,٦٣	٢٩٠٢٠٠	٦٤,٨
١٩٧٦	١,٤٩٣,٥٠٠	٧٠٩,٠٠٠	٤٧,٤٨	٤٦٥٨٠٠	٦٥,٧
١٩٧٧	٢,٣٧٧,١٠٠	٩٦٦,٠٠٠	٤٠,٦٣	٥٢٦٩٠٠	٥٦,٩
١٩٧٨	٢,٨٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٢٨,٥٧	٥٢١٧٠٠	٦١,٦
١٩٧٩	٣,٢٣٨,٠٠٠	٨٤٢,٠٠٠	٢٥,٦٤	غير متوفر	–
١٩٨٠	٥,٢٤٠,٠٠٠	١,٥٦١,٥٢٠	٢٩,٨٠	غير متوفر	–
المجموع	١٦,٢٢٤,٦٠٠	٥,٣٢٦,٥٢٠	٣٢,٨٣	غير متوفر	–

Quelle:Hassan Tabra Yur Rolle der Industrieinvestitionen in der Wirtschafts-politik des Irak Dissertation Hochschule fuer Eokonomie Berlin،1982، Anlage 9 und 10

إن الجدول يشير بوضوح إلى تخلف التنفيذ أو الصرف الفعلي عن التخصيصات الواردة في الخطة وفي المناهج الاستثمارية السنوية، وهي تعبير عن تواصل عجز المخطط عن تقدير إمكانيات أجهزة الدولة ومؤسسات قطاع الدولة والشركات الأجنبية والمحلية من جهة والقدرات المادية الفعلية المتوفرة من جهة أخرى على تنفيذ أو الاستجابة لحاجات تخصيصات المشاريع. ولكنها تؤكد من جانب آخر عن الطبيعة المتخلفة لأجهزة الدولة والنظم السائدة فيها وأساليب العمل المتبعة، إضافة إلى تخلف المتابعة والرقابة. وفيما عدا ذلك لا بد من الإشارة إلى أن مستوى الصرف لا يعبر بأي حال عن كفاءة الأداء وحسن التصرف بالموارد المالية المخصصة لإغراض التثمير الإنتاجي وتحقيق التراكم فيالاقتصاد العراقي. ومع ذلك شهدت الفترة الواقعة بن ١٩٦٨–١٩٧٩ تطورا ملموسا في بعض مؤشرات القطاع الصناعي نشير إلى أهمها فيما يلي: *

السنة	عدد المنشآت الصناعية في القطاع			قيمة الإنتاج في القطاع			عدد المشتغلين في القطاع		
	الخاص	العام	المجموع	الخاص	العام	المجموع	الخاص	العام	المجموع
١٩٧٥	١١٤٣	٢٠٤	١٣٤٩	١٢٠,٧	٣١٥,٨	٤٣٦,٥	٤١٠٠٠	٩٣٠٠٠	١٣٤٦٠٠
١٩٧٦	١٢٥٤	٢٢٥	١٤٧٩	١٦١,٨	٤٢٨,١	٥٨٩,٩	٤٣٢٠٠	٩٩٥٠٠	١٤٢٧٠٠
١٩٧٧	١٢٨٢	٢٦٦	١٥٤٨	٢٠٠,٣	٥٢١,٥	٧٢١,٨	٤٤٤٠٠	١٠٥٧٠٠	١٥٠١٠٠
١٩٧٨	١٣٣٣	٣٢١	١٦٥٤	٢٣٤,٦	٦١٧,٠	٨٥١,٦	٤٢٤٠٤	١٠٩١٧٣	١٥١٥٧٧
١٩٧٩	١٣٥٢	٣٤٠	١٦٩٢	٢٩٥,٣	٨٣١,٠	١,١٢٦,٣	٤٥٦٠٠	١٣٥٧٠٠	١٨١٣٠٠
١٩٨٠	–	–	–	–	–	–	–	–	–

المصدر: حسن طبرة. دور التوظيفات الصناعية في السياسة الاقتصادية العراقية. رسالة دكتوراه. كلية الاقتصاد. برلين. ١٩٨٢. ملحق ٢.

* يقتصر عدد المنشآت هنا على تلك التي يبلغ عدد العاملين فيها أكثر من عشرة مشتغلين.

ومنه يستدل على أن نسب الزيادة المتحققة في قيمة الإنتاج الإجمالي بين ١٩٦٨–١٩٧٥ كانت أقل بكثير من نسب الزيادة التي تحققت في الفترة ١٩٧٦–١٩٨٠. وكانت الزيادة كبيرة بشكل خاص في مجال التشغيل وقيمة الإنتاج الصناعي. وفي مجال الإنتاج الزراعي يفترض أن لا نغفل الارتفاع الاستثنائي الذي حصلت في الأسعار في هذه الحقبة النفطية والتي لعبت دورها الكبير في هذا التضخيم غير الطبيعي لقيمة الإنتاج في عام

١٩٧٩. وتبدو الزيادة كبيرة جدا عند استخراج متوسط مشاركة العامل الواحد في تحقيق قيمة الإنتاج الصناعي فقد أرتفع من ١٣٣٢,٣ دينار في عام ١٩٦٨ إلى ٣٢٤٢,٤ دينار في عام ١٩٧٥، وإلى ٦٢١٢,٣ دينار في عام ١٩٧٩، أي ارتفع من ١٠٠٪ في عام ١٩٦٨ إلى ٢٤٣,٤٪ وإلى ٤٦٦,٣ ٪ في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٩ على التوالي. ويصعب علينا في ضوء الإحصائيات المتوفرة لدينا أن نفرز بين العاملين على الخطوط الإنتاجية والعاملين في مجال الإدارة أو في النشاط الهندسي، وبخاصة في منشآت قطاع الدولة والتي تلعب دورها في تخفيض متوسط إنتاجية العمل.

المبحث الثالث: القطاع الزراعي

تشير اتجاهات التنمية الزراعية إلى أن السياسة الرسمية للدولة توجهت باهتماماتها في هذه المرحلة صوب خمسة محاور أساسية هي:

* توجيه المزيد من الموارد المالية نحو استصلاح الأراضي الزراعية وإقامة شبكات البزل الرئيسية والفرعية.
* توسيع قاعدة قطاع الدولة وزيادة نشاطه في مجال مشاريع الدولة النباتية والحيوانية.
* التوسع في إقامة المزارع التعاونية والمزارع الجماعية وتشكيل التعاونيات المشتركة.
* زيادة استيراد المكائن والمعدات الزراعية ووسائط النقل لمنتجات القطاع الزراعي.
* زيادة رأسمال المصرف الزراعي وتنشيط دوره في تقديم القروض الزراعية.

وقد بلغت تخصيصات الدول الاستثمارية للقطاع الزراعي في خطة التنمية القومية الثانية ١٩٧٦–١٩٨٠ نحو ٢١٥٧ مليون دينار أو ما يعادل ١٣,٧٪ من إجمالي تخصيصات هذه الخطوة. وهي نسبة واطئة عموما رغم أن المبلغ بحد ذاته كبير جدا ويصعب تحقيقه عمليا. وقد وضعت الخطة أهدافا ملموسة يفترض الوصول إليها في نهاية الخطة تتعلق بكميات الإنتاج السنوية حتى عام ١٩٨٠ في مجالات الثروة النباتية والحيوانية وصيد الأسماك وفي معدل النمو السنوي في الزراعة بشكل عام. وأكد المخطط على تحقيق زيادة في الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني بمعدل سنوي لا يقل عن ٧٪ خلال

سنوات الخطة، وبالتالي مشاركة القطاع في تغطية نسبة عالية من حاجات العراق للسلع الزراعية الاستهلاكية والمحاصيل الموجهة للأغراض الصناعية وتقليص حاجة العاق لاستيراد السلع الزراعية. (خطة التنمية ص٢٢–٢٧) ولكن ما هو واقع السياسة الزراعية للدولة في هذه الفترة وما هي النتائج التي تحققت فعلا في قطاع يحتل المرتبة الثانية في الاقتصاد العراقي من حيث الناتج المحلي الإجمالي بعد قطاع النفط الخام؟

على نطاق الإصلاح الزراعي أمكن حتى عام ١٩٨٠ تحقيق النتائج التالية:

* الأراضي الزراعية المصادرة وفق قانون الإصلاح الزراعي رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٠ بلغت ١٢ مليون دونم"
* الأراضي الموزعة والمؤجرة ١١,٢ مليون دونم .
* المستفيدون من القانون ٣٨١٠٠ عائلة فلاحية.
* إقامة ٣٠ مزرعة للدولة وضعت تحت تصرفها ١,٢ مليون دونم.
* أقيمت ٢٠٠٠ جمعية تعاونية وجماعية على مساحة قدرها ٢٣,٦ مليون دونم وضمت في عضويتها ٤٠٠٠٠٠ مزارع.
* جرى تحول ملموس في طبيعة الملكية لصالح العلاقات الإنتاجية الرأسمالية في الريف العراقي، إذ بلغت نسبة عدد الملكيات التي تزيد عن الحد الأعلى للتوزيع والتي تقع ضمن أصحاب الملكيات الكبيرة القديمة ٦,٥٪ من إجمالي الملكيات الزراعية في عام ١٩٨٠ ولكنها تستحوذ على ٣٤٪ من إجمالي الأراضي الزراعية المستخدمة في أسلوب زراعة النيرين. وبلغت نسبة عدد الملكيات التي تقع في حدود التوزيع وفق قانون الإصلاح الزراعي ٧١٪ من إجمالي عدد الملكيات الزراعية ولكنها كانت تتصرف بنسبة مساحة قدرها ٦٠٪ من الأراضي المستخدمة في الزراعة النيرية. أما الملكيات الصغيرة التي بلغت نسبتها في عام ١٩٥٨ حوالي ٤٥٪ من إجمالي عدد الملكيات الزراعية وكانت تتصرف بحدود ١٪ فقط من مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة النيرية والتي انخفضت في عام ١٩٧١ إلى ٢٩,١٪ من عدد الملكيات وارتفعت إلى ٣٪ من إجمالي مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة النيرية أصبحت في عام ١٩٨٠ تشكل ٢٢,٥٪

من إجمالي الملكيات وتتصرف ب ٢,٥ من مجموع مساحات الأراضي المستخدمة في الزراعة. وهو تحول مهم جدا من الناحية الرقمية والتي لم تدلل على مضمونها الفعلي في الحياة العملية. ويمكن للجدول التالي أن يوضح حركة التغير في ملكيات الأراضي الزراعية بعد محاولات تطبيق قانوني الإصلاح الزراعي لعامي ١٩٥٨ و١٩٧٠.

التغيرات في الملكية الزراعية في العراق ١٩٥٨–١٩٨٠

حجم الملكية بالدونم	عدد الملكيات	نستها ٪	مساحة الملكيات بالدونم	نسبتها ٪
١٩٥٨				
أقل من ١٠ دونم	١١٣٥٨٥	٤٤,٩	٣٤٥٣٢٥	١,٠
١٠–أقل من ١٢٠	١٠٩٠٢٠	٤٣,٠	٤٥٧٤٦٩١	١٤,٢
١٢٠ أقل من ٣٠٠	١٩١٣٧	٧,٥	٣٣٨٠٧٧٦	١٠,٥
أكثر من ٣٠٠	١١٥١٢	٤,٦	٢٣٨٥٤٠٢١	٧٤,٣
المجموع لعام ١٩٥٨	٢٥٣٢٥٤	١٠٠,٠	٣٢١٥٤٨١٣	١٠٠,٠
١٩٧١				
أقل من ١٠ دونم	١٥٧٠٥٤	٢٩,١	٦٩١٨٨٣	٣,٠
١٠–أقل من ١٢٠	٣٤٨٥٠٥	٦٤,٧	١٢٩٦٢٨٧٨	٥٧,٦
١٢٠ أقل من ٣٠٠	٢٨٣٤٢	٥,٢	٤١٩٠٥١١	١٨,٦
أكثر من ٣٠٠	٥١٦٦	١,٠	٤٦٦٣٦٣٤	٢٠,٧
المجموع لعام ١٩٧١	٥٣٩٠٦٧	١٠٠,٠		١٠٠,٠
١٩٨٠				
أقل من ١٠ دونم	١٢٥٦٠٠	٢٢,٥	٥٦٠٠٠٠	٢,٥
١٠–أقل من ١٢٠	٣٩٣٨٠٠	٧١,٠	١٣١٤٠٠٠٠	٦٠,٠
١٢٠ أقل من ٣٠٠	٢٨٣٠٠	٥,٥	٤١٠٠٠٠٠	١٩,٠
أكثر من ٣٠٠	٥٢١٤	١,٠	٣٤٠٠٠٠٠	١٥,٠
مزارع الدولة	–	–	٨٠٠٠٠٠	٣,٥
المجموع لعام ١٩٨٠	٥٥٢٩١٤	١٠٠,٠	٢٢٠٠٠٠٠٠	١٠٠,٠

المصدر: العيفاري، عبد الزهـرة د. المسـألة الزراعيـة في الجمهوريـة العراقيـة، مشـاكلها والمهمـات القادمة. الثقافة الجديدة. العدد ١٦١/ شباط ١٩٨٥. ص ٥٢.

* حقق الناتج المحلي الإجمالي في القطاع الزراعي تطورا ملموسا بين عـامي ١٩٧٦– ١٩٨٠ حيث ارتفـع مـن ٤١٠,٠ مليـون دينـار عراقـي في أول عـام للخطـة ليصـل إلى ٧٤١,٩ مليون دينار في عامها الأخير بالأسعار الجارية، أي بنسبة زيادة قـدرها ٨١٪ تقريبـا خـلال الفترة المذكورة، علما بأن هذه الفترة شهدت كما أشرنا في أكثر من موقع انفلاتا في الأسعار بالارتباط مع النمو الكبير في إيرادات النفط الخام وإصدار كميات كبيرة من العملـة العراقيـة وضخها إلى الأسواق المحلية دون الأخذ بالاعتبار المشكلات التضخمية التي تنجم عن هـذه السياسة والناشئة من الفجوة بين عرض النقود وزيادة الطلب على السلع وشـحتها النسـبية في الأسواق المحلية. ويمكن أن يتيقن المرء من أن الزيادة الكبيرة نسبيا في النـاتج المحلـي الإجمالي في القطاع الزراعي لم تجد تعبيرها عمليا في زيادة إنتاج المـادي للقطـاع الزراعـي، مما أجبر الدولة على توسيع أستيراداتها من السلع الزراعية.

عند الإطلاع على اتجاهات تطور الإنتاج الزراعي غلة الـدونم الواحـد أو المنتجـات الحيوانيـة يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

١. تميز الإنتاج خلال السنوات المنصرمة بالتذبذب الشديد صعودا وهبوطا بالنسبة لجميـع المحاصيل وبخاصة ذات الأهمية الغذائية للسـكان أو باعتبارهـا مـواد أوليـة للصـناعة. ومن الجدير بالإشارة أن محصول الفواكه والخضر قد تحسن خـلال هـذه الفـترة قياسـا للفترات السابقة بسبب كثافة رأس المال التي وجهت لهذا القطاع وتركـز مسـاحات غـير قليلة من البسـاتين بيـد الفئـات الغنيـة والمتوسـطة مـن الفلاحـين والمـزارعين وبسـبب الطلب المتزايد على الفواكـه والخضـر نتيجـة التحسـن في مـدخولات السـكان مـن جهـة والزيادة السكانية من جهة أخرى ووجود أعداد كبيرة مـن الأجانـب في العـراق مـن جهـة ثالثة.

٢. ومثل هذا التطور لا ينسجم مع التخصيصات الكبيرة التي وضعتها الدولة للصـرف علـى القطاع الزراعي والزيادة الكبيرة في عدد المكائن والمعـدات الزراعيـة الـتي اسـتخدمت في الزراعة، إضافة إلى وجود محطات المكائن والآلات الزراعية.

٣. كما انه لا ينسجم مع حاجة المجتمع المتزايدة للسلع الزراعية. فالزيادة الحاصلة على الطلب متأتية من النمو السنوي للسكان الذي بلغ في المرحلة موضوع البحث حوالي ٣,٥٪ من جهة، ومن الزيادة في مدخولات سكان المدن والفئات المالكة لوسائل الإنتاج والعاملة في أجهزة الدولة الاقتصادية على نحو خاص من جهة ثانية، والأيدي العاملة الأجنبية التي دخلت العراق والتي يقدر عددها في النصف الثاني من سنوات العقد الثامن بأكثر من ٤ مليون نسمة. كما أن الدولة في هذه المرحلة كانت قد قررت زيادة علاقاتها مع دول الخليج فوجهت الكثير من السلع الزراعية النباتية والحيوانية وكذلك السلع الزراعية المصنعة إلى دول الخليج وبيعها بأسعار مخفضة مما زاد من حاجة الطلب المحلي على تلك السلع ودفعت إلى استيرادها من بلدان أخرى.

٤. إن هذا الواقع ساهم برفع استيرادات العراق السنوية من السلع الزراعية. ، إذا اعتبرنا عام ١٩٧٠ سنة أساس فإن الاستيرادات من المواد الغذائية الزراعية والمنتجات الزراعية الأخرى تطورت على النحو الأتي:

السنة	١٩٧٠	٧١	٧٢	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠
الرقم القياسي	١٠٠	١٨٦	١٦٣	٢٣٧	٧٦٥	٨٥٦	٦٨٠	٥٢١	٨٦٣	١٣٧٩	١٩٨٨

Quelle: Hadi Kazemi Wayssari Kapitalueberfluss Entwicklung.

مصدر سابق ص ٥٢٣

* يشمل الرقم القياسي لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٨ المواد الغذائية الزراعية فقط.

ويمكن للمرء أن يحدد عددا مهما من العوامل التي كانت سببا وراء هذا البطء في تطور الإنتاج الزراعي وهذا التذبذب المضر بالقدرة على إشباع حاجات السكان الغذائية والمستنزف للعملات الصعبة، منها ما يلي:

* سياسة الدولة غير الديمقراطية إزاء تنفيذ بنود الإصلاح الزراعي وإبعاد الفلاحين عن هذه العملية وشدها إلى أجهزة الدولة البيروقراطية المتحيزة إلى جانب مصالح كبار

الملاكين والفلاحين الأغنياء على حساب فقراء وصغار الفلاحين. وكانت هذه السياسة تجد تعبيرها في نقاط محددة منها توفير مستلزمات الإنتاج والمكائن والمعدات الزراعية ووسائط النقل والقروض الزراعية والمخصبات ومواد المكافحة لهذه الفئات، إضافة إلى إستفادتهم من إستصلاح الأراضي والخدمات الزراعية الأخرى.

* سياسة الدولة غير الواضحة والقلقة إزاء مشكلات الملكية الزراعية والموقف من القطاع الخاص والقطاع الحكومي وضعف دور الدولة وأجهزة القطاع الزراعي في التحول من التعاونيات الخدمية إلى التعاونيات الإنتاجية والتقصير في تأمين مستلزمات النمو الجيد لمزارع الدولة والمزارع الجماعية.

* المعارك التي خاضتها قوات الحكومة في عام ١٩٧٤ القوى القومية الكردية في كردستان العراق ثم الهجرة الواسعة وتوتر الأوضاع في هذه المنطقة ذات الإنتاج الزراعي الكثيف نسبيا، وبخاصة في إنتاج الفواكه والخضر. يضاف إلى ذلك محاولة الهيمنة على الريف من جانب حزب البعث ومكافحة بقية القوى السياسية الأخرى وما يخلق هذا الوضع من إجواء الخوف والقلق والهجرة من الريف.

* سوء إستخدام المتوفر من مستلزمات الإنتاج وأستمرار إتباع طريقة النيرين (التبوير) في الزراعة وقلة الكوادر المؤهلة لمساعدة الفلاحي، إضافة إلى قلة الكميات من البذور المحسنة والمخصبات المتوفرة للفلاحين لإستخدامها في الزراعة وتعطل الكثير من المكائن دون توفر ألأدوات الإحتياطية وإمكانيات التصليح والإدامة والصيانة الضرورية.

* التقلبات المناخية التي كانت تساهم بدورها في التأثير على معدل غلة الونم الواحد وبالتالي إجمالي الإنتاج الزراعي.

المبحث الرابع: قطاع التجارة

إن إمساك الدولة بالتجارة عموما والتجارة الخارجية على نحو خاص عبر قطاعها الاقتصادي يمكنه، إن أحسنت استخدامه، أن يلعب دورا مهما وعقلانيا في التأثير الإيجابي الفعال على عملية التنمية الشاملة وعلى اتجاهات تطور البنية الداخلية للاستيرادات والصادرات وتحسين الميزان التجاري وميزان المدفوعات وتأمين حاجات الصناعة والزراعة والخدمات والاستهلاك المحلي. إلا أن هذا الدور يخضع بالأساس لطبيعة الدولة ومضامين سياساتها الاقتصادية والاجتماعية ووجهتها التنموية وفهمها لدور التجارة الخارجية والداخلية في الحياة الاقتصادية للبلاد. وتبلور أثناء البحث في التجارة الخارجية في المرحلة السابقة أن الدولة، رغم التوجهات العامة الصائبة التي سجلت في خطط التنمية لقومية وفي أدبيات حزب البعث وصحافة الدولة، فإن الوقائع وسير النشاط التجاري يشير إلى أن البعث والحكم البعثي لم يستخدم قطاع التجارة الخارجية لصالح تسريع التنمية ولصالح إزالة التخلف والتبعية الاقتصادية، بل في حقيقة الأمر قد عمقت هذه الخصائص إلى حدود بعيدة ودفعها باتجاه تشديد التشابك غير المتكافئ والتبعية الوحيدة الجانب مع اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة. فبدلا من تنظيم زيادة صادرات النفط الخام وإخضاعها لحاجات التنمية الفعلية والضرورات الملحة لإشباع حاجات الاستهلاك المحلي، راحت ترفع في هذه الفترة من صادرات النفط ووصلت إلى أعلى حد لها وحققت بذلك أعلى الموارد المالية التي لم تستخدم بصورة عقلانية وجرى التفريط بها. وتراجعت إزاء هذه الحقيقة حصة القطاعات الأخرى في تشكيل الناتج المحلي لصالح اقتصاد النفط الخام من جهة، وحصة المنتجات الأخرى غير النفطية في صادرات العراق السنوية لصالح النفط أيضاً من جهة أخرى.

واستخدمت الدولة احتكارها لقطاع التجارة الخارجية عمليا لصالح زيادة الاستيرادات بدلا من توجيهها الوجهة الصحيحية وتركيزها على الأساسيات التي لا بد من استيرادها، سواء أكانت لإغراض التنمية القومية أم لإشباع حاجات السكان المحلية. فخلال فترة وجيزة، ومع حصول الزيادة الكبيرة في إيرادات النفط، قفز مبلغ الاستيرادات قفزات عالية

ومتسارعة من سنة إلى أخرى. وقد أثر هذا الواقع بالسلب على احتياطي العراق من العملات الصعبة وعلى الميزان التجاري وميزان المدفوعات. ويمكن للأرقام التالية توضيح إتجاه تطور التبادل التجاري العراقي مع العالم الخارجي بين عامي ١٩٧٦–١٩٨٠.

تطور التبادل التجاري العراقي في الفترة ١٩٧٥–١٩٨٠ الدينار العراقي

	إجمالي الصادرات	الصادرات بدون نفط	الاستيرادات	الميزان التجاري مع النفط (وفرة) +	الميزان التجاري بدون النفط (عجز) –
١٩٧٥	٢٢٠٤	١	١٨٦١	٥٤٣	١٨٤٠
١٩٧٦	٢٤٩١	٤٦	١٧١٦	٧٧٥	١٦٧٠
١٩٧٧	٣٤٢٦	٤٣	٢٥٣٢	٨٩٤	٢٤٨٩
١٩٧٨	٣٩٧٧	٦٣	٢٢١٢	١٧٥٦	٢١٤٩
١٩٧٩	٤٩٧٤	٥٧	٣٤٨٠	١٤٩٤	٣٤٣٣
١٩٨٠	١٠٠١٢	٧٥	٤٩٧٨	٥٠٣٤	٤٩٠٣

المصدر: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. الحسابات القومية للبلدان العربية١٩٧٥–١٩٨٨. مصدر سابق. ص ٩٧ وص ١٠٤ و١١٢.

ولكن أين تكمن أهمية السيطرة التامة لحكم البعث على التجارة الخارجية أو حتى التجارة الداخلية للعراق حينذاك؟

تبدو الصورة واضحة لمن كان يعمل في العراق في هذه الفترة وفي مجال الاقتصاد، إذ لم تكن السياسة الاقتصادية للحكم مبرقعة، بل كانت مكشوفة تماماً، رغم عدم التصريح العلني بجوهرها.

كانت هيمنة البعث على قطاع التجار الخارجية تشكل جزءاً حيوياً من سياستها الاقتصادية الهادفة إلى الهيمنة العامة على المجتمع والاقتصاد وحركة الدولة عموماً. ومن

هنا كانت تريد استخدام قطاع التجارة الخراجية والداخلية لأغراض تعزيز مواقعها في المجتمع وتحكمها بالسوق وضمان الحصول على أرباح طائلة من جانب النخب المرتبطة بها والتي دفعت للعمل في قطاع التجارة الخارجة والداخلية.

وكانت استيرادات الدولة في السبعينات، وبعد الحصول على موارد النفط المالية العالية، قد تبلورت في النقاط التالية:

١. الانفتاح على السوق الخارجي الدولي من خلال قطاع الدولة التجاري الذي أصبح بيد المؤسسة العامة للتجارة التابعة إلى وزارة التجارة الخارجية.

٢. إغراق الأسواق المحلية بالسلع الاستهلاكية والكمالية وتنشيط النزعة الاستهلاكية والبذخية لدى النخب الحاكمة والقريبة من الحكم والفئات المتوسطة التي كانت تحقق أرباحاً عالية.

٣. السيطرة السياسية على كل المتعاملين مع قطاع الدولة من التجار وربطهم بحزب البعث وتنظيماته وحكمه.

٤. الحصول على عمولات عالية من جانب أجهزة الدولة العاملة في قطاع التجارة الخارجية من جراء العقود التي توقعها الدولة لاستيراد السلع الاستهلاكية والكمالية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية ونصف المصنعة. علماً بأن عقود استيراد الأسلحة والمعدات العسكرية كانت ترتبط برئاسة الدول ووزارة الدفاع مباشرة، والعسكريون والقيادة القومية والقطرية هي المسؤولة عن ذلك من خلال مجلس قيادة الثورة.

المبحث الخامس: اتجاهات تطور قطاع الدولة

لعبت موارد النفط المالية المتنامية باستمرار خلال سنوات هذه المرحلة في تفاقم الاختلال السابق القائم في التوازن المطلوب في السياسة الاقتصادية والاجتماعي ة والعلاقات الاقتصادية الدولية للنظام العراقي، من جهة، وفي العلاقة بين قطاع الدولة والقطاع الخاص ودور كل منهما في عملية التنمية وتطور الاقتصاد العراقي من جهة ثانية، إضافة إلى اختلال في العلاقة بين حجم التوظيفات وحجم الأرباح المتحققة من جهة والمنفعة الاقتصادية

والاجتماعي ة من جهة أخرى. فكلا الاتجاهين الأول والثاني قادا إلى وقوع خسائر كبيرة في موارد النفط المادية والمالية. وكان المستفيد والرابح الأساسي من هذه السياسة الإرادية ذات الأفق الضيق التي انتهجتها قيادة البعث، وعلى وجه الخصوص صدام حسين باعتباره المسؤول الأول عن لجنة المتابعة ومجلس التخطيط والسياسة التنفيذية للدولة في آن هي الشركات الاحتكارية الاجنبية التي وقعت أكثر وأكبر العقود مع العراق، إضافة إلى فئات محدودة من البرجوازية المحلية وبخاصة البرجوازية المقاولة البيروقراطية والعقارية والبرجوازية التجارية والصناعية وبعض مراتب البرجوازية الصغيرة وبخاصة الحرفية. كما ظهر بوضوح بإن ضخامة حجم الاستثمارات الحكومية لم تجد تعبيرها الإيجابي في الخدمات الضرورية للمجتمع وفي تحسين مستوى حياة الكادحين الفعليين في الريف، كما لم تجد تعبيرها في الجدوى الاقتصادية والاجتماعي ة الضرورية من إقامة تلك المشاريع في حين كان القطاع الخاص الأجنبي والمحلي يحقق أرباحا خيالية على حساب قطاع الدولة دون أن تكون له توظيفات كبيرة.

فقد واصلت الدولة سياسة التنمية الانفجارية بإصرار وتسريع يفوق ما فعلته في المرحلة السابقة، فعمدت إلى توسيع قطاع الدولة أفقيا وعموديا في كافة القطاعات الاقتصادية التي بدأ بها قبل ذاك ووجهت توظيفات مالية كبيرة إلى ستة مجالات أساسية، دون ان تهيئ شروط ومستلزمات هذا التوسع المنفلت وغير المنسق والمتعارض مع قدرات العراق الفعلية، وهي:

١. الصناعة النفطية وزيادة الطاقة التصديرية للنفط.

٢. التوسع في تطوير موانئ تصدير النفط الخام.

٣. التوسع المنفلت وغير المنظم في استيراد السلع.

٤. إقامة المزيد من المشاريع الصناعية لإنتاج السلع الاستهلاكية والكمالية

٥. توجيه المزيد من التوظيفات لاستصلاح الأراضي ومشاريع الري والبزل.

٦. تطوير القدرات العسكرية والأمنية والبوليسية، سواء بزيادة عمليات التسلح أم في إقامة مشاريع الصناعات العسكرية أم في زيادة الأفراد العاملين في القوات المسلحة والأمن الداخلي والقومي والحماية الخاصة.

٧. زيادة التخصيصات لإغراض الخدمات العامة.

وكان الهدف الرئيسي للحكومة في هذه الفترة فرض وضمان هيمنة الدولة المطلقة والقوية على الحياة والقرار الاقتصادي وإخضاعها للمهمات السياسية، بغض النظر عن الارتفاع المتعاظم في التكاليف والخسائر الكبيرة التي تحملها المجتمع العراقي من جراء هذه السياسة. الا أن القرار السياسي والاقتصادي لم يكن بيد الدولة فعليا بل بيد حفنة من قادة حزب البعث الذين تداخلت مصالحهم بمصالح مجموعة من العاملين في القطاع الخاص والعسكريين، وخاصة في مجال المقاولات والعقارات والتجارة الخارجية والمسؤولين عن عقود استيراد الأسلحة والنفقات العسكرية عموما.

ورغم تركيز الدولة على توسيع قاعدة قطاع الدولة الاقتصادي وتطوير دوره بزيادة الموارد المالية المخصصة له من جهة، والتوسع الكبير جدا في أجهزة الدولة الأدراية والاقتصادية والفنية والخدمية من جهة ثانية، فإن هذا الموارد الكبيرة الموجهة لهذه الأغراض لم تجد تجلياتها المطلوبة ثلاث مجالات أساسية، وهي:

١. استمرار بطء التغير في بنية الناتج المحلي الإجمالي وقطاع التوزيع، في ما عدا مشاركة قطاع النفط الخام الذي أصبح ملكا خالصا للدولة عمليا ونمت مشاركته في تكوين الدخل القومي وبالتالي نما التشوه في بنية هذا الدخل.

٢. أن زيادة أجهزة الدولة العاملة في قطاع التجارة الداخلية والخارجية والتوسع في شبكة المخازن والمنشات التجارية العائدة للدولة وزيادة حجم الإستيرادات إلى حدود غير معقولة تماما لم تحسن كثيراً من الخدمات المفروض تقديمها للمستهلك العراقي، كما أنها ساهمت في خدمة بعض قوى القطاع الخاص الذي استغل قطاع الدولة من الباطن أولا، كما استفاد من الإعفاءات الجمركي.

٣. تحميل الدولة جملة من التكاليف الإضافية والخسائر المالية لصالح الشركات الاحتكارية الأجنبية والشركات المحلية وخاصة العاملة في قطاع المقاولات.

ومن الناحية الرسمية هيمن قطاع الدولة على أكثر من ٩٠٪ من حجم التبادل التجاري بين العراق والعالم الخارجي في السنتين الأخيرتين من هذه الفترة، في حين بلغت حصة

قطاع الدولة في الصادرات العراقية في عامي ١٩٧٥ و١٩٧٦ حوالي ٩١,٦ ٪ و٨٧,٦ ٪ على التوالي، في حين كانت حصة القطاع الخاص المحلي والأجنبي في الصادرات لا تزويد عن ٧,٦ ٪ و١٢,٤ ٪ على التوالي، أما في مجال الاستيراد في هاتين السنتين فقد بلغت حصة الدولة ٧٦,١ و٨٢,٠ ٪ على التوالي وحصة القطاع الخاص ٢٣ ٪ و١٨ ٪ على التوالي.[٣٧]

لقد لعب القطاع التجاري الحكومي دور الوسيط بين الفئات التجارية والسوق الدولي في القسم الأعظم من حجم الإستيرادات ودورا مباشرا ولكنه شكل القسم الأقل من حجم الإستيرادات في العلاقة بين السوق الدولي والمستهلك. وكان هامش الربح لصالح الفئات التجارية كبيرا بينما كان هامش الربح بالنسبة للدولة أما محدودا جدا أو كانت تبيع العديد من السلع بدعم حكومي كبير تستفيد منه تلك الفئات التجارية والميسورين أيضا. ونمتبين الفئات التجارية من جهة وكبار موظفي الدولة الذين كانوا يعملون في هذا القطاع من جهة اخرى والمصدرين الأجانب من جهة ثالثة علاقات مصلحية كبيرة ومنفعة متبادلة في غير صالح الاقتصاد الوطني. وأصبحت الرشوة المدفوعة في الخارج وفتح الحسابات في البنوك الأجنبية واحدة من الظواهر المهمة لهذه الفترة حيث كانت تحول حصة القومسيون التجاري غير الشرعي بشكل مباشر من جانب الشركات الأجنبية أو المحلية لصالح كبار وزظفي الدولة والعديد من القادة السياسيين في القيادة القومية والقطرية لحزب البعث والعسكريين. كما كانت تعقد صفقات تجارية بإسعار عالية جدا بعيدة عن الواقع من جانب التجار العراقيين مع الخارج لرفع أسعار السلع المستوردة لضمان تهريب كمية أكبر من العملات الصبة نحو الخارج من جهة ولرفع أسعار السلع في الداخل من جهة أخرى. وكان المستفيد من ذلك هي الشركات الأجنبية والفئة التجارية الكومبرادورية العراقية.[٣٨] ولم

---

٣٧ المصدر: مجلة الاقتصاد العراقية، العدد ٨/ كانون الثاني ١٩٧٨، بغداد، ص ٦٥/٦٤.

* شملت صادرات واستيرادات القطاع الخاص المحلي والأجنبي. بلغت حصة القطاع الخاص الأجنبي في عام ١٩٧٥ و١٩٧٦ مثلا في مجال الصادرات ٠,٦٠٪ و ٠,٠٪، وفي مجال الاستيرادات بلغت ٠,٨٠٪ و٠,٣٠ ٪ فقط.

٣٨ بعد إلقاء محاضرة لي أمام طلبة الجامعة المستنصرية في عام ١٩٧٧ حول التبادل التجاري في العراق أشرت إلى الأساليب الملتوية التي تمارسها الشركات المحلية والأجنبية في زيادة الأسعار المحددة على

تكن هناك رقابة حكومية على أسعار تلك السلع، رغم أن لجنة تنظيم التجارة كانت مسؤولة عن ذلك من الناحية القانونية.

ووقعت الدولة في هذه الفترة على أوسع العقود مع الشركات الأجنبية، سواء أكان ذلك في مجالات الصناعة أم الزراعة والري أم مجال الطرق أم في غيرها حيث حققت تلك الشركات نسب ارباح عالية جداً من الأرباح.

التوزيع النسبي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي بين قطاع الدولة والقطاع الخاص بالأسعار الجارية وحسب التصنيف الرسمي

السنة	القطاعات السلعية			القطاعات التوزيعية			القطاعات الخدمية		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
١٩٧٠	5.5	57.1	62.6	5.1	11.4	16.5	6.4	15.3	21.7
١٩٧٧	13.2	62.3	75.5	4.2	9.1	13.3	2.2	9.0	11.2
١٩٧٨	14.1	62.5	76.6	5.3	5.7	11.0	3.0	9.4	12.4
١٩٨١	17.7	5.40	58.2	10.1	11.3	21.7	4.8	15.3	20.1

الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨، دار المستقبل العربي، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢٩.

السلع المستوردة لتضمن زيادة التسعيرة على تلك السلع، في حين أنها تشتري تلك السلع بسعر أرخص ولكن توافق الشركات الأجنبية على تسجيلها بسعر آخر فتسمح بذلك للشركات التجارية المحلية بتحويل مبالغ من العملة الصعبة إلى الخارج تحولها الشركات الأجنبية لحساب مصرفي لصالح الشركة المحلية وبالتالي تحقق هذه الشركات ارباحاً مضاعفة إضافة إلى ارتفاع السعر على السمتهلك العراقي. وقد أوردت مثلاً على ذلك استيرادات وأسعار العلف الحيواني كنموذج لمثل هذه المعاملات غير المشروعة. وفي اليوم التالي تلقى أخي الراحل الدكتور مهدي حبيب مجموعة من النداءات الهاتفية التي تبدي امتعاضها واحتجاجها على كشف هذا السر من جانبي وبهذه الصورة أمام الطلبة حيث انتشر الخبر في بغداد وانتقل إلى بقية أنحاء العراق. وكانت النداءات مبطنة بتهديد لي لكي أكف عن هذا الإسلوب في فضح العمليات غير المشروعة في العراق والتي كانت مقترنةى باستيرادات العراق سواء الحكومية أم الخاصة، ولم أكف عن ذلك بطبيعة الحال. ك. حبيب.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣، الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد ١٩٨٣، ص ١٢١.

التصنيف الرسمي للقطاعات كما يلي: أولا: القطاعات السلعية وتشتمل على ١. الزراعة والغابات والصيد. ٢. التعدين والمقالع. ٣. الصناعة التحويلية. ٤. التشييد والبناء. ٥. الكهرباء والماء. ثانيا: القطاعات التوزيعية وتشتمل على: ١. النقل والمواصلات والخزن. ٢. تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه. ٣. البنوك والتأمين ووكلاء الدور والعقارات. ثالثا: القطاعات الخدمية وتشتمل على: ١. ملكية دور السكن. ٢. الإدارة العامة والأمن والدفاع. ٣. الخدمات.

ملاحظة: بدأ دمج الإدارة والدفاع مع الخدمات الاجتماعي ة والشخصية منذ عام ١٩٧٧/١٩٧٨.

ومنه يتبين أن مشاركة قطاع الدولة السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي قد نمت خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠ و١٩٧٨ ثم واصل هذا النمو حتى عام ١٩٨٠ تقريبا ليعود إلى التراجع إبتداءً من عام ١٩٨١. وأرتبطت هذه الظاهر بقرار تأميم النفط الخام وسيطرة الدولة على إيراداته كاملة في الحالة الأولى، ثم تعطل الجزء الأكبر من القدرة التصديرية للنفط الخام في وقت مبكر من الحرب العراقية–الإيرانية حيث تسنى للقوات الإيرانية توجيه ضربات شديدة للموانئ العراقية في الجنوب إنتهت إلى إغلاقها. وللمقارنة نشير إلى أن نسبة مشاركة النفط الخام في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٠ بلغت حوالي ٦٠٪ وتعتبر جزءا من مشاركة قطاع الدولة السلعي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.[٣٩] وحافظت حصة القطاعين الخاص والحكومي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في قطاع التوزيع على توازن إعتيادي بينهما، في حين أرتفعت نسبة مشاركة الدولة في قطاع الخدمات حيث كان يذهب جزءا أساسيا منها لصالح القطاع الخاص مباشرة، في مقابل إنخفاض نسبة مشاركة القطاع الخاص.

وعند إلقاء نظرة على مدى مشاركة القطاعين الحكومي والخاص في تكوين رأس المال الثابت المحلي فسنجد اللوحة التالية.

---

٣٩ المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٨٣. ص ١١٩.

تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي للقطاعين الدولة والخاص للفترة ١٩٧٦–١٩٨٠
بالأسعار الجارية (مليون دينار عراقي)

السنة	تكوين رأس المال الثابت			التوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
١٩٧٥	632.1	129.1	761.2	83.0	17.0	100.0
١٩٧٦	1112.4	224.1	1336.5	83.2	16.8	100.0
١٩٧٧	1003.2	256.0	1259.2	79.7	20.3	100.0
١٩٧٨	1261.0	312.5	1573.5	80.1	19.9	100.0
١٩٧٩	2264.4	449.8	2714.2	83.4	16.6	100.0
١٩٨٠	2723.5	748.0	3471.5	78.5	21.5	100.0

المصدر: إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٦٨–١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الحسابات القومية. بغداد، تموز ١٩٧٧. ص ٧–٩.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للأحصاء. وزارة التخطيط. ص١٨٤.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٨. ص١٣٨–١٣٩.

المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣. ص ١٢٢–١٢٣.

المبحث السادس: نشاط البرجوازية المقاولة في العراق

خلال فترة السبعينات من القرن العشرين

يحتل نشاط قطاع المقاولات مكانة مهمة ويلعب دوراً أساسياً في العملية الاقتصادية وفي إنجاز المشاريع التي تتضمنها خطط التنمية الاقتصادية والبشرية، سواء أكان هذا القطاع حكومياً أم خاصاً، محلياً أم أجنبياً، بغض النظر عن الفروع والقطاعات أو المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية التي ميارس نشاطه فيها. فنشاط هذا القطاع يرتبط ويمتلك مكاتب خاصة لوضع التصاميم للمنشآت الصناعية أو الزراعية أو البناء أو

التعليم أو المؤسسات العسكرية أو في المنشآت الحكومية والمنشآت السياحية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الإنتاجية منها والخدمية، وهو الذي يقوم بتنفيذ تلك المشاريع والتصاميم، وأحياناً يأخذ على عاتقه إقامة المشاريع الجاهزة بكل مراحلها. ويرتبط هذا القطاع بعدد كبير من المنشآت الصناعية والحرفية والنشاط المصرفي والمالي والإداري وبعدد كبير من الناس العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية ويساهم بتشغيل عددٍ كبيرٍ من المنتجين أو النشطين اقتصادياً، سواء أكان ذلك في القطاعات الإنتاجية أم الخدمية. ويعتمد نشاط هذا القطاع ودوره وتأثيره على طبيعة سياسة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والأمنية التي تمارسها، كما يعتمد على طبيعة السلطة السياسية ذاتها.

ويلعب قطاع المقاولات دوراً كبيراً في تسريع أو تبطئة عملية إعادة الإنتاج أو مجمل العملية الاقتصادية. إلا أن هذا الدور لا يعتمد على قطاع المقاولات ذاته ومباشرة، بل يرتبط بالسياسة الاقتصادية التي تمارسها الدولة ومدى دورها أو دور القطاع الخاص الاقتصادي في مختلف المجالات على تهيئة مستلزمات سرعة حركة هذا القطاع وسرعة وصوله على ما يحتاجه من مستلزمات متنوعة داخلية وخارجية لتنفيذ المشاريع الموكلة إليه. فلا يمكن تصور إمكانية إنجاز مشاريع اقتصادية تعطى لعشرات من المقاولين مرة واحدة، في حين لا تسيطع إمكانيات الموانئ العراقية أو طرق النقل البري أو البحري أو غيرها أو وسائط النقل الداخلية أو التخزين على استيعاب كل ذلك، أو عجز الاقتصاد الصناعي المحلي تأمين مستلزمات تنفيذ تلك المشاريع بعقود ثانوية لأي سبب كان.

ويرتبط نشاط المقاولات بالسوق المحلي والخارجي، كما يؤثر بقوة على حركة السيولة النقدية في البلاد وعلى احتمالات نشوء تضخم وارتفاع شديد في الأسعار إذا ما طرأت حالة من الشحة بالنسبة إلى سلع يحتاجها هذا القطاع لإنجاز مشروعاته وانعكاسات ذلك على بقية فروع الاقتصاد الوطني وتكاليف الإنتاج والأسعار وعلى المستهلك في آن واحد. ومن هنا يفترض أن نتبين الإشكاليات التي نشأت للاقتصاد الوطني العراقي ابتداءً من المرحلة الثانية في هذه الفترة، حيث بدأت عملية التنمية الانفجارية التي اقترنت مع هطول أموال النفط كالمطر على رأس حكام العراق، حيث أعطيت مقاولات بمبالغ طائلة، في حين لم

تتوفر إمكانيات فعلية لتوفي المواد الأولية او السلع نصف المصنعة أو النقل السريع والتخزين ..الخ مما أدى إلى تعطيل عملية إنجاز تلك المشاريع وارتفاع تكاليفها لا بسبب تأخر الإنجاز فحسب، بل وبسبب التضخم وارتفاع شديد في الأسعار بسبب الشحة مثلاً.

لم يكن قطاع المقاولات في العراق حتى أوائل السبعينات كبيراً، يحتل موقعاً كبيراً، بل كانت نشاطاته على العموم متواضعة وعدد الشركات أو المقاولين العاملين في هذا القطاع كان محدوداً. فوفق المعلومات المتوفرة كان قطاع المقاولات يتوزع على شركات أجنبية تعمل في مجال المقاولان لإنجاز المشاريع التي تقيمها الدولة أو القطاع الخاص، وشركات أخرى غالباً ما كانت تأخذ مقاولات ثانوية من الشركات الأجنبية أو قطاع الدولة وخاصة منذ أن بدأ مجلس الإعمار ووزارة الإعمار يعملان في إقامة مشاريع التنمية الصناعية المشاريع الخدمية أو العسكرية أو نقل البضائع ...الخ. وبعد ثورة تموز برزت شركات مقاولة تابعة إلى البلدان الاشتراكية عملت في قطاع مقاولات إقامة المشاريع الصناعية أو غيرها، إضافة إلى عدد من الشركات المقاولة الأجنبية الأخرى التابعة للدول الصناعية الرأسمالية. وتشير المعلومات على عام ١٩٦٨، أي في فترة حكم عبد الرحمن محمد عارف وثم في أعقاب الانقلاب وقيام حكم البعث الثاني وجدت في العراق ٢٣٧ شركة أجنبية عاملة في القطاعات الاقتصادية، ومنها قطاع المقاولات، موزعة على النحو التالي من حيث عائديتها:

عدد وجنسية الشركات الأجنبية العاملة في العراق في عام ١٩٦٨

الجنسية	بريطانية	أمريكية	فرنسية	ألمانية غربية	إيطالية	لبنانية	أخرى*	المجموع
العدد	٥٤	١٨	٢٠	٢١	١٩	٢١	٨٤	٢٣٧

المصدر: الدرة، صباح د. القطاع العام. بغداد. دار الرواد لطباعة. ١٩٧٧. ص ١٢٥.
راجع أيضاً تقرير المسح العام للشركات العاملة في العراق للسنوات ١٩١٩٠١٩٦٨. الجهز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. ص ٢٠.

أما مجالات نشاط هذه الشركات الأجنبية ورؤوس أموالها السمية ودور الدولة المباشر في تمويلها عملياً براس المال فقد كانت على النحو التالي:

مجالات نشاط ورؤوس أموال الشركات الأجنبية في عام ١٩٦٨

القطاع	العدد	مجموع رأس المال الاسمي للشركات (ألف دينار عراقي)	مساهمة الشركات الأجنبية بالرأسمال الاسمي (ألف د.ع.)	نسبة رأس المال الاسمي الأجنبي ٪
الصناعة	٤٥	٣٦٥٦٨	٢٢٦١	٦,٢
الزراعة	–	٢٧٠	١٠	٣,٧
الإنشاء	٨٧	٢٠٥١	٢٥٦	١٢,٥
النقل	٣٧	٨٥٤	٣٦	٤,٢
التجارة	٢٨	١٢٠٧٩	٢٨٣٩	٢٣,٥
الصيرفة	٩	٥٦٠٠	١٢٩٩	٢٣,٢
التأمين	٤	٦٧٠٠	١٤٠	٠,٢
الخدمات	٢٧	١٩٧٨	٣١٢	١,٦
المختلطة	–	١١٩١	٤٠٧	٣,٤
المجموع	٢٣٧	٦٧٢٩٣	٧٥٦٢	١١,٢

المصدر: الدرة، صباح د. القطاع العام. بغداد. دار الرواد لطباعة. ١٩٧٧. ص ١٢٥.

راجع أيضاً تقرير المسح العام للشركات العاملة في العراق للسنوات ١٩١٩٠١٩٦٨. الجهز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. ص ١٩.

كان العدد الأكبر من الشركات الأجنبية العاملة في العراق قد تركز في قطاع المقاولات أو الإنشاءات، إذ أنه من القطاعات التي تحقق أرباحاً عاليةً بالمقارنة مع بقية القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى أن هذا القطاع يتسم بخصائص مهمة، منها:

- غالباً ما تشكل حصة قطاع الإنشاءات من مجموع رأس المال الموظف في مشروع معين نسبة تتراوح بين ٥٠–٦٠٪، وهي تميل إلى ٦٠٪ أو حتى أكثر من ذلك في بعض الأحيان، سواء أكان المشروع إنتاجياً أم خدميا.
- يعتمد قطاع الإنشاءات بشكل خاص على صاحب المشروع، سواء أكان دولة أو قطاعاً خاصاً، في تمويل المشروع مالياً، أي أن رأس المال الموظف من جانب قطاع المقاولات الإنشائية هو معطى أولي وعلى أقساط من صاحب المشروع إلى مقاول المصمم والمنشئ، سواء أكان شخصاً واحداً أم شخصين أم شركة واحدة أم أكثر. وتصل نسبة المعطى من راس المال على دفعات إلى أكثر من ٩٠٪ من إجمالي راس المال المخصص لإقامة المشروع قبل إنجازه.
- وهذا يعني أن العاملين في هذا القطاع لا يستخدمون رؤوس أموالهم إلا ما ندر أو بصورة جزئية إلى حين الحصول على المشروع. أي أن رأس المال الموظف من جانب الشركات العاملة في الأعمال الإنشائية لا يتجاوز الـ ٥٪ في أحسن الأحوال، أي أنه لا يعتمد على رأسماله الاسمي المسجل أو الموظف فعلاً. فمجموع رؤوس أموال الشركات الأجنبية العاملة في قطاع الإنشاءات لم يتجاوز ٢٥٦٠٠٠ دينار عراقي فقط، في حين أن الرأسمال المستخدم في أعماله كانت تصل إلى عدة ملايين دينار عراقي. ولم يتجاوز رأسمال الشركات الإنشائية الأجنبية العاملة في العراق في إجمالي الرأسمال الاسمي عن ١٢,٥٪ من إجمالي رؤوس الأموال الاسمية للشركات الأجنبية في العراق في عام ١٩٦٨.
- يحقق قطاع المقاولات الإنشائية نسبة ربح تصل إلى ٣٠٪ من إجمالي رأس المال الموظف في الأعمال الإنشائية للمشروع. وتزداد هذه النسبة بطبيعة الحال عندما يحصل المقاولون على سعر مرتفع جداً لحجم مقاولاتهم.

وفي عقد السبعينات من القرن الماضي اتخذ نشاط الشركات الأجنبية في العراق مكانة أكبر وفي جميع المجالات في ما عدا قطاع التأمين والبنوك. فعلى سبيل المثال لا الحصر وزعت مشاريع خطة التنمية للفترة ١٩٧٠ – ١٩٧٤ والفترة ١٩٦٨–١٩٦٩ على النحو التالي:

توزيع المشاريع المركزية وذات التمويل الذاتي في العراق بين الشركات الأجنبية

نوع الشركات	مشاريع التمويل المركزي الكلفة الكلية		مشاريع التمويل الذاتي الكلفة الكلية		المجموع	
	مليون دينار	٪	مليون دينار	٪	مليون دينار	
شركات دول رأسمالية	٣٨٣,٩	٧٤,٦	١٧٧,٠	٨٦,٩	٥٦٠,٩	٧٨,١
شركات دول اشتراكية	١٠١,٠	١٩,٦	١٩,٩	٩,٨	١٢٠,٩	١٦,٨
شركات دول نامية	٢٩,٥	٥,٨	٦,٧	٣,٣	٣٦,٢	٥,١
الإجمالي	٥١٤,٤	١٠٠,٠	٢٠٣,٦	١٠٠,٠	٧١٨,٠	١٠٠,٠

المصدر: الدرة، صباح د. القطاع العام. بغداد. دار الرواد للطباعة. ١٩٧٧. ص ١٢٧.

ومنه يتبين أن مجموع ما تقوم به شركات البلدان الاشتراكية في العراق كان محدوداً ونسبته قليلة بالمقارنة مع حجم وتكاليف المشاريع المعطاة إلى الشركات الرأسمالية. وبعملية حسابية بسيطة يمكن للباحث أن يستخرج حجم الأرباح التي تتحقق للمقاولين الإنشائيين في حالة إنجاز المشروعات ذات التمويل المركزي. أذ أن رؤوس الأموال المخصصة لها ستبلغ ٣٠٨,٦ مليون دينار عراقي من إجمالي المبلغ المخصص ٥٥١٤,٤ مليون دينار عراقي، وأن الربح الذي يتحقق للمقاولين يصل إلى ٩٢,٦ مليون دينار عراقي. وهي نسبة عالية جداً، وأعلى من بقية الإرباح التي يحصل عليها الآخرون المرتبطون بالمشروع كتجهيز المعدات وغيرها.

في الفترة التي هيمن فيها البعثيون على السلطة توفرت إمكانيات مالية أفضل لأغراض التوظيف والتنمية الإنتاجية والخدمية وفي مشروعات أخرى كالمشروعات العسكرية التي كانت تستوجب بدورها عمليات إنشائية ومقاولات متنوعة، بما في ها النقل. وازداد حجم التوظيفات المالية مع تأميم النفط ونجاح عملية التأميم وتحقيق نسبة عوائد كبير من استخراج وتصدير النفط الخام. وقد أدى ارتفاع حجم التوظيفات المالية إلى ظاهرتين متميزتين، وهما زيادة عدد الشركات المقاولة الأجنبية من جهة، وزيادة عدد المقاولين

العراقيين من جهة أخرى، إضافة على حصول حراك كبير في بنية ومواقع هؤلاء المقاولين العراقيين. لقد ارتبط المقاولون العراقيون بالدولة من جانب ومشروعاته المختلفة، وبالشركات الأجنبية التي كانت تأخذ على عاتقها الكثير من المشروعات كمقاول أول، ثم تمنح الكثير من أجزاء المقاولة على مقاولين ثانويين عراقيين، أو كان العراقيون يحصلون على المقاولات مباشرة من الدولة، إضافة على وجود مقاولات يحصل عليها المقاولون العراقيون من القطاع الخاص بسبب نشاطه الاقتصادي في الصناعة والبناء والتشييد والتجارة ..الخ.

إن إلقاء نظرة سريعة على حجم وكلف الاستثمارات التي خصصت لأغراض مختلف المشاريع الاقتصادية يساعدنا على معرفة حصة الأعمال الإنشائية من الحجم الإجمالي للتوظيفات الرأسمالية أولاً، ويساهم على منحنا صورة أخرى ترتبط بثلاث مؤشرات، وهي: ١) علاقة هذه التوظيفات المرتبطة بالمقاولات الإنشائية بواقع العرض والطلب في السوق العراقية للسلع والخدمات، و٢) علاقتها بالسيولة النقدية وتأثيرها على مستوى الأسعار والتضخم وليس بعيداً عن العلاقة بين العرض والطلب على السلع والخدمات، ومن ثم ٣) علاقة ذلك بحجم الأجور والرواتب ومستوى المعيشة للعاملين ليس في قطاع المقاولات فحسب، بل وفي القطاعات الاقتصادية الأخرى المرتبطة بها، إضافة إلى تأثيرها على مجمل العملية الاقتصادية بمراحلها الربعة الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستهلاك. وحجم الأرباح المتحققة لقطاع المقاولات ترتبط بشكل ملموس بمقدار رأس المال الثابت المتحقق في العملية الاقتصادية السنوية في الاقتصاد العراقي. إن هذه المؤشرات ترتبط ببعضها بموازنات قتصادية تؤثر سلباً أو إيجاباً على الاقتصاد الوطني وتخلق للمجتمع فئة رأسمالية مقاولة تتشابك مصالحها عضوياً بمصالح البرجوازية البيروقراطية التي بيدها أجهزة الدولة المختلفة وموارد البلاد المالية، كما ترتبط عضوياً بالشركات الرأسمالية الأجنبية التي تستنزف نسبة مهمة من الأرباح نحو اقتصاديات بلدانها.

تشير المعطيات التي تحت تصرفنا إلى أن النظام العراقي قد خصص خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٩ و١٩٨٠ مبلغاً قدره ١٤,١٤٨,٣٩٠ مليون دينار عراقي، وهو موزع على النحو الآتي:

الفترة	المبلغ المخصص مليون دينار عراقي	متوسط الحصة السنوية مليون دينار عراقي	التوزيع النسبي للفترات
١٩٦٩–١٩٧٤	١٠٧٢,٣٩٠	١٧٨,٧١٣	٧,٥٨
١٩٧٥	١٠٧٦,٠٠٠	١٠٧٦,٠٠٠	٧,٦١
١٩٧٦–١٩٨٠	١٢٠٠٠,٠٠٠	٢,٤٠٠,٠٠٠	٨٤,٨١
الإجمالي	١٤١٤٨,٣٩٠	١,١٧٩,٠٣٣	١٠٠,٠٠

أخذت الأرقام الأساسية لتخصيصات من: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ٧٥، ٧٦ و٧٩.

وفي مقال كتبه الكاتب الراحل عامر عبد الله حول "وسائل استخدام النفط والأرصدة المالية العربية" أشار فيه إلى أن العراق وجه "(٤٩) مليار دولار من عائدات النفط البالغة نحو (٨٥) مليار دولار في الفترة الواقعة بين عام ١٩٧٣ – ١٩٨٠ لبناء وتوسيع موانئ التصدير، وإقامة وتحسين البنى التحتية، وإنشاء المصافي والمجمعات الصناعية ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، وتوجيه ارصادات ضخمة لقطاعات الزراعة ومشاريع الري والبناء والخدمات التعليمية والصحية"[٤٠]. ومن هنا يمكن تقدير مقدار المبالغ المالية التي نم ضخها على السواق المحلية والتي ساهمت في خلق اختناقات كبيرة في عملية التنمية وفي إنجاز المشاريع الاقتصادية وتعطل الكثير منها وتأخر إنجازها وارتفاع تكاليف التشغيل ...الخ.

لم تكن الدولة قد أولت عناية خاصة بقطاع الإنشاء والتشييد، بل اعتمدت على القطاع الخاص الأجنبي والمحلي. ولهذا اتسع وجود وعدد الشركات الأجنبية العاملة في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٣–١٩٨٠ بصورة استثنائية، كما ارتفع عدد المشتغلين واستورد العراق ايدي عاملة كثيرة جداً من مختلف الدول العربية والدول النامية والدول المتقدمة التي كانت تمارس نشاطاً إنشائياً في العراق. ووفق المعلومات المتوفرة فأن قطاع

---

٤٠ عبد الله، عامر. وسائل استخدام النفط والأرصدة المالية العربية. مجلة الثقافة الجديدة. مجلة عراقية. العدد ١٤٩ السنة ٣١. كانون الأول ١٩٨٣. ص ١٣.

المقاولات الأجنبي قد نفذ ٩٢٪ من المشاريع الحكومية منذ بعد وصول البعث إلى الحكم ثانية حتى نهاية عام ١٩٧٨، وفق تصريحات أحد المسؤولين الحكوميين والمسؤول عن نشاط المقاولات في العراق[٤١]. ووفق المعلومات المتوفرة عن حجم رأي المال الثابت الذي تحقق في العراق وتوزيعه بين القطاعين العام والخاص يمكن إعداد الجدول التالي:

تكوين وتوزيع رأس المال الثابت في قطاعي الدولة والخاص خلال الفترة ١٩٦٨–١٩٧٨ (مليون دينار عراقي)

السنة	بالأسعار الجارية			بالأسعار الثابتة		
	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع	قطاع الدولة	القطاع الخاص	المجموع
١٩٦٨	٧٥,٨	٦٧,٢	١٤٣,٠	٥٥,٢	٥٥,٠	١٤٣,٠
١٩٦٩	٧٨,٥	٧٨,٨	١٥٧,٣	٧٥,٨	٦٧,٢	١٥٧,٣
١٩٧٠	١٠١,١	٨٤,٠	١٨٥,١	٧٨,٥	٧٨,٧	١٨٥,١
١٩٧١	١٥٠,٠	٨٩,٧	١٨٤,٧	١٠١,١	٨٤,٠	١٩٤,٧
١٩٧٢	١١٤,٧	١٠٢,٤	٢١٧,١	١٠٥,٠	٨٩,٧	٢١٧,١
١٩٧٣	٢١٨,٩	٦٩,٧	٢٨٨,٧	٢٠٤,٢	٦٥,٠	٢٦٩,٢
١٩٧٤	٥٤٢,٦	٨٥,٩	٦٢٨,٥	٤١٠,١	٧٩,١	٤٨٩,٢
١٩٧٥	٦٣٢,١	١٥٤,٦	٧٨٦,٧	٥٧٢,٦	١١٦,٩	٦٨٩,٥
١٩٧٦	١١١٢,٤	٢٢٤,١	١٣٣٦,٥	٩٨٧,٤	٢٠١,٥	١١٨٨,٩
١٩٧٧	١٠٠٣,٢	٢٥٦,٠	١٢٥٩,٢	٨٣٦,٨	٢١٢,٧	١٠٤٩,٥
١٩٧٨	١٢٦١,٠	٣١٢,٥	١٥٣٧,٥	٩٩٩,٧	٢٤٨,٢	١٢٤٧,٩

٤١ الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. القاهرة. دار المستقبل العربي. ١٩٨٣. ص ٦٧.

قارن: – إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٥–١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. دائرة الحسابات القومية، وزارة التخطيط. بغداد. تموز/يوليو ١٩٧٧. ص ٧–٩.

– الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٦.

– الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ٩٧

ويستدل من هذا الجدول على ما يلي:

- كان تكوين راس المال الثابت بين قطاعي الدولة والخاص غير متباعد بين عامي ١٩٦٨ –١٩٧٢ حيت بلغ بحدود ٥٢: ٤٧٪، ولكنه بدأ بالارتفاع ابتداءً من عام ١٩٧٣ حيث بلغ حوالي ٧٦: ٢٤ ٪، ووصل في عام ١٩٧٨ إلى ٨٢: ١٨٪ فقط.
- أغلب المشاريع الاقتصادية التي استحوذت على النسبة العظمى من الاستثمارات كانت من نصيب الشركات الأجنبية، ولم تكن للدولة مساهمة كبيرة في إنشاء المشاريع.
- لعب القطاع الخاص المحلي دوراً ثانوياً مهماً في الحصول على مقاولات إنشاء المشاريع الاقتصادية، غذ كان يحصل عليها من خلال الشركات الأجنبية أو بشكل مباشر عندما تكون تلك المشاريع غير كبيرة.
- إلا أن هذه المبالغ تشير إلى ضخامة حجم الاستثمارات وبالتالي ضخامة الأرباح التي تحققت لقطاع المقاولات الإنشائية الأجنبي والقطاع الخاص المحلي، خاصة وأن نسبة عالية جداً من هذه المبالغ قد صرفت حقاً، علماً بأن مستوى التنفيذ لم يكن رفيعاً ومفرطاً بالبذخ والتبذير.

وعند إلقاء نظرة على الشركات الأجنبية التي استحوذت على مقاولات إنشاء المشاريع العراقية سنجد أنها لم تزد عن ١٥ دولة توزعت عليها تلك المشاريع المختلفة وبلغت كلفتها

الإجمالية ٧١٨ مليون دينار عراقي، ثم ارتفع المبلغ إلى ١٨٧١ مليون دينار عراقي من مجموع ٣٧٧٣ مليون كان مخصصاً للقطاع الصناعي.[٤٢]

المقاولون العراقيون

عند دراسة نشاط المقاولين العراقيين سيجد الباحث نفسه أمام حقيقة مفادها أن المقاولين المحليين ابتعدوا كلية عن تشكيل شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة، بل عملوا على أساس فردي. فقد نقل الدكتور عصام الخفاجي عن الدراسة التي أعدها السيد أحمد بريهي العلي لوزارة التخطيط قوله "إن النشاط الفردي غالب على قطاع المقاولات إضافة إلى ضعف الوحدة المقاولة وكفاءتها مقاسة بالخبرة الإنشائية أو شرط إجازتها. كما أن للقطاع الأجنبي ثقلاً غير هين حتى في مجال البناء والتشييد وفي الأعمال التي تتوافر في البلد خبرات وتراث في إنجازها بدليل أن بعض المقاولين العراقيين يعملون بصفة مقاولين ثانويين للمقاولين الأجانب"[٤٣]. أما الدكتور الراحل صباح الدرة فقد أشار في كتابه الموسوم "القطاع العام" إلى طبيعة المقاولين العراقيين بقوله: "والأمر الذي لا يعد سراً هو أن هذا القطاع، أي قطاع المقاولات، اكتسب خلال تطوره في الخمسينيات والستينيات، وبحكم التصاقه بمشاريع القطاع العام وارتباطه بأجهزته البيروقراطية، اكتسب الكثير من الصفات السلبية والطفيلية ناهيك عن مظاهر الفساد العالقة فيه"[٤٤]. إلا أن هذه السمات لم تكن سوى الجانب الأول من واقع قطاع المقاولات العراقي، في حين أن الجانب الثاني قد اكتسبه من تعامله الثانوي والمباشر مع قطاع المقاولات الأجنبي حيث كتب الزميل صباح

---

٤٢ – عبد الله، عامر. مذكرة عامر عبد الله حول الوضع الاقتصادي وأسلوب المشروع الجاهز الموجهة إلى رئيس الجمهورية في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٧٧. مجلة الثقافة الجديدة. العدد١٣٣/آب/أغسطس ١٩٨١. ١٣/١٢.

– الدرة، صباح د. القطاع العام. سبل بناءه. دوره وطبيعته. آفاقه ومشاكله.دار الرواد للطباعة– بغداد. ١٠٧٧. ص ١٢٨.

٤٣ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٩.

٤٤ الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ١٤٠/١٤١.

الدرة يقول: "فقطاع المقاولات نشأ وتطور تاريخياً، وكما هو معروف، في ظل نفوذ الرأسمال الاحتكاري الأجنبي وفي ظل القطاع العام والذي تجسد في مرحلة الخمسينيات بخطط ومشاريع مجلس الإعمار. كما استمر هذا التطور خلال فترة الستينيات بسبب التوسع في اعتماد المناهج والخطط الاستثمارية في بناء القطاع العام"[٤٥]. إذن نحن أمام قطاع فردي يعتمد العفوية وضعف التنظيم، رغم الخبرة المكتسبة، ويتسم بخصائص سلبية وفساد مالي ومتشابك في نشاطه مع الشركات المقاولة الأجنبية ذات الخبرة والتقاليد الطويلة ولكنها مصابة هي الأخرى بالفساد المالي من جهة، وبأجهزة الدولة البيروقراطية ذات العلاقات غير النظيفة مع الشركات الأجنبية والفاسدة وظيفياً ومالياً إلى حدود غير قليلة من جهة ثانية. ولا ينتج عن هذا الواقع سوى تفريط عملي بموارد البلاد المالية، خاصة وأن أغلب المشاريع الممنوحة إلى شركات المقاولات الأجنبية أو إلى المقاولين الأفراد العراقيين كانت تعود لقطاع الدولة.

عند العودة إلى المجموعة الإحصائية السنوية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء ونتصفح الجداول الخاصة بالشركات المساهمة حتى نهاية السبعينيات سنجد ظهوراً أولياً لها ابتداء من عام ١٩٧٦ حيث لم يزد عدد المسجلين كشركة مساهمة ذات مسؤولية محدودة عن ٢٢ شركة، وشركة تضامن واحدة فقط، في حين ازداد عدد الشركات الصناعية عن ٢٨٩ شركة مساهمة[٤٦]، إضافة إلى شركات مساهمة أخرى في قطاعات الزراعة والتجارة أو النقل .. الخ.[٤٧]

نما عدد المقاولين العراقيين المسجلين لدى وزارة التخطيط بسرعة كبيرة خلال الفترة موضوع البحث. ففي الوقت الذي بلغ عددهم ٧٢٨ مقاولاً في عام ١٩٧١، ارتفع في عام ١٩٧٤ إلى ١٤٥٠ مقاولاً، ثم قفز إلى ٢٧٨٨ مقاولاً في عام ١٩٧٥، أي بالارتباط المباشر

---

٤٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٤٠.

٤٦ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٩.

٤٧ الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧ و١٩٧٨ على سبيل المثال لا الحصر. بغداد. وزارة التخطيط.

بوجهة التنمية الانفجارية التي التزم بها المؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي وضخ المزيد من الأموال في السوق العراقي وفي منح مقاولات إقامة المشاريع الاقتصادية. ويمكن للجدول التالي توضيح صورة توزيعهم على الأصناف المختلفة.

المقاولون العراقيون المسجلون في عام ١٩٧٤/١٩٧٥

الصنف	عدد المقاولين	الكفاءة المالية لكل مقاول	الكفاءة المالية للصنف	نسبة الكفاءة
الأول	١١	٢٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٠,٠٠٠	٧,٣
الثاني	٢٨	١٠٠,٠٠٠	٢,٨٠٠,٠٠٠	٩,٣
الثالث	١٢٠	٥٠,٠٠٠	٦,٦٠٠,٠٠٠	٢٢,٠
الرابع	٢٧٠	١٥,٠٠٠	٤,٠٥٠,٠٠٠	١٣,٥
الخامس	٥٣٣	١٠,٠٠٠	٥,٣٣٠,٠٠٠	١٧,٨
السادس	١٨٢٦	٥,٠٠٠	٩,٠٣٠,٠٠٠	٣٠,١
المجموع	٢٧٨٨		٣٠,٠١٠,٠٠٠	١٠٠,٠

قارن: الدرة، صباح د. القطاع العام. مصدر سابق. ص ١٤١

الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٦٨.

وقع خطأ في احتساب الكفاءة المالية للأصناف في جدول الدكتور صباح الدرة، ووقع خطأ في احتساب نسب الكفاءة في جدول الدكتور عصام الخفاجي لاعتماده على جدول الدكتور صباح الدرة دون التدقيق في إجمالي الكفاءة المالية للأصناف. ك. حبيب

ويتبين من الجدول أعلاه ما يلي:

- إن هناك طفرة فعلية في عدد الشركات من جهة، وإلى بدء بروز شركات مساهمة ذات مسؤولية محدودة ابتداءً من عام ١٩٧٦ وبمتوسط رأسمال قدره ٧٢٠٠٠ دينار عراقي.

- إذا أخذنا الكفاءة المالية للأصناف الثلاثة الأولى لوجدنا أن نسبتها تصل إلى ٣٨,٦٪، والصنفين الرابع والخامس تصل نسبتهما إلى ٣١,٣ ٪ من إجمالي الكفاءة المالية، في حين بلغت نسبة الصنف السادس والأضعف والأكثر انتشاراً في سوق المقاولات العراقية ٣٠,١ ٪.
- أما عددهم فنجد أن نسبة ذوي الكفاءة المالية لا تزيد عن ٠,٤٪ والصنف الثاني عن ١,٠٪ والصنف الثالث لا تزيد نسبته عن ٤,٣٪، أما نسبة الصنفين الرابع والخامس فبلغت ٩,٧٪ و ٩,١٪ على التوالي، في حين بلغت نسبة الصنف السادس حوالي ٦٥,٥٪ من إجمالي عدد العاملين في المقاولات.
- ورغم ذلك حافظت هذه الشركات على دورها الثانوي بالمقارنة مع الشركات الأجنبية العاملة في العراق وهيمنة دول السوق الأوروبية المشتركة، وخاصة ألمانيا الاتحادية على القسم الأكبر من العقود المبرمة وحجم التوظيفات المالية الممنوحة لها وعدد المشاريع الاقتصادية التي أعطيت حق إقامتها.

أشرنا سابقاً إلى أن الشركات المقاولة الأجنبية كانت تحقق أرباحاً طائلة من نشاطها الإنشائي أو التركيب والنصب أو وضع التصاميم للمشروعات المختلفة. وكان قطاع المقاولات العراقي مشاركاً في جني الأرباح الطائلة من نشاطه مع الشركات الأجنبية المقاولة وقطاع الدولة. وكانت هذه الأرباح تتأتي من ثلاث أساليب في العمل، وهي:

١. العدد الكبير للعقود المبرمة مع الشركات الأجنبية والمحلية وحجم التوظيفات المخصصة لهذه المشاريع الإنتاجية والخدمية، والحصة العالية التي تصيب قطاع المقاولات الإنشائية والتي تصل إلى ٦٠٪ من إجمالي التوظيفات في حين تصل الأرباح على أكثر من ٣٠٪ من إجمالي حصة المقاولات، في حين كانت قبل الفورة النفطية والتنمية الانفجارية حوالي ١٤٪ فقط.[٤٨]

---

٤٨ عبد الله، عامر. مذكرة عامر عبد الله على رئيس الجمهورية. مصدر سابق. ١٤–١٨.
الخفاجي، عاصم د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٧٠.

٢. المبالغة الكبيرة في أسعار العقود المبرمة بدعوى ارتفاع الكلفة، والتي بلغت في بعض الأحيان على أكثر من ٣٠٠٪ وخلال فترة وجيزة. ولم يكن الطرف العراقي مهتماً بالأسعار المرتفعة، إذ كان يريد تنشي الأسواق وكسب الناس إلى جانبه من خلال ضخ المزيد من الأموال في السوق العراقية وتشغيل أكبر عدد ممكن من العاطلين عن العمل، إضافة إلى الحصول على تقنيات عالية يصعب استخدامها في العراق.

٣. توجه العراق إلى عقد صفقات عقود كثيرة على أساس المشروع الجاهز وخلال فترة قصيرة جداً ودون رقابة فعلية من جهاز التخطيط وبأوامر من صدام حسين. فعلى سبيل المثال أحيل مجمع البتروكيماويات إلى الشركات الألمانية الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٧٦ بكلفة بلغت ٣٢٥ مليون دينار عراقي، أو ما يزيد عن مليار دولار أمريكي، على أساس المشروع الجاهز، في حين كان في مقدور الدولة اختصار المبلغ على النصف في حالة إحالتها على أساس أخر لا يقلل من التكاليف فحسب، بل ويمنح الفنيين والإداريين والعمال العراقيين الخبرة والمعرفة أيضاً. (لاحظ الملحق رقم ٢ الخاص بالمشاريع المتعاقد عليها).

٤. وعلينا أن نشير هنا، كما لاحظ ذلك الدكتور صباح الدرة بصواب. أن العراق انتهج في هذه الفترة عدة أساليب لمنح عقود إقامة المشاريع الاقتصادية وأبرزها:

- منح العقود بصورة مباشرة وبالاتفاق مع شركة واحدة متعددة الجنسية ودون اللجوء إلى إعلان مناقصات بشأنها وعبر حكومات تلك البلدان أو شركاتها.
- إعلان مناقصات عن مشاريع اقتصادية دون الالتزام بالأخذ بالأنسب سعراً منها.
- إعلان المناقصات والأخذ بمبدأ المنافسة والأخذ بأفضل وأقل العطاءات.

لقد ربطت الدولة العراقية في عهد البعث بين المشروعات الاقتصادية التي تريد إقامتها وبين نهجها السياسي ورغبتها في التأثير على سياسات الشركات والحكومات التي تتعامل معها لصالح الوقوف إلى جانب سياسات الحكومة الخارجية الداخلية على نحو خاص والسكوت عن انتهاكها الكامل لحقوق الإنسان وفرض الاستبداد على المجتمع وقوى

المعارضة العراقية. وقد مارست حكومات مختلف البلدان هذا النهج مع العراق ووافقت عليه، سواء أكانت بلداناً اشتراكية أم رأسمالية أم بلداناً نامية. وإذا كان النظام كريماً بأموال الشعب ويوزعها دون حساب أو رقيب، فأن حكومات البلدان الأخرى كانت كريمة جداً إزاء الحكومة الاستبدادية في العراق في السكوت عن انتهاك الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق القوميات في العراق وعن الجرائم التي ارتكبت ضد المجتمع على امتداد عدة عقود.

البنية الاجتماعية للمقاولين العراقيين

إن متابعة الجدول السابق الخاص بأصناف المقاولين يشير بوضوح إلى انتماء هؤلاء المقاولين إلى فئات اجتماعية مختلفة في إطار البرجوازية العراقية كمصطلح عام يضم إليه مختلف الفئات الاجتماعية. كما أنه يشير إلى حراك مستمر بين هذه الجماعات من صنف إلى آخر. فبعضهم وخاصة فئة الصنف الأول وتليها فئة الصنف الثاني فهما تنتميان على البرجوازية العليا والغنية، في حين تنخرط فئتا الصنف الثالث والرابع إلى البرجوازية المتوسطة، أما فئتا الصنف الخامس والسادس فتنتميان على البرجوازية الصغيرة بمكوناتها المختلفة. كان النشاط المقاول في العراق منذ البدء يتوزع على أصناف مختلفة وبالتالي على فئات اجتماعية مختلفة، واستمر هذا التقسيم لاحقاً مع اختلافات عدة أساسية تبلورت بحدود معينة في فترة حكم البعث والقوميين بعد انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، ولكن بشكل خاص في أعقاب وصول البعث للمرة الثانية إلى السلطة في عام ١٩٦٨ وأصبحت صارخة في أعقاب تأميم النفط وما أطلق عليه بالفورة النفطية والسعرية على الصعيد العالمي ومنذ عام ١٩٧٣/١٩٧٤، ثم في أعقاب البدء بتنفيذ ما سمي بالتنمية الانفجارية في العراق. ويمكن بلورة هذه الاختلافات بالنقاط التالية:

- حصول انقطاع واضح بين العوائل المنتمية لفئة البرجوازية التي كانت تعمل في قطاع المقاولات في الفترة التي سبقت ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ واستمرت في العمل إلى حدود معينة حتى سقوط حكم عبد الكريم قاسم وبين العوائل والجماعات الجديدة التي أعقبت

تلك الفترة وخاصة في فترة حكم القوميين وحكم البعثيين اللاحق. أي دخل أفراد من عوائل وانتماءات أخرى تختلف عن تلك التي عرفناها في الخمسينات وبداية الستينات من القرن العشرين.

- اتساع قاعدة القوى الاجتماعية العاملة في هذا القطاع والمرتبطة بمصالح مشتركة رغم التفاوت في المصالح بين مراتبها المختلفة.
- دخول جماعات من مواقع فئات اجتماعية هامشية أو صغيرة وفقيرة إلى قطاع المقاولات وتسلقها السريع إلى المراتب العليا وحصولها على أرباح طائلة. ولم تكن تعتمد على قدراتها المالية، بل على معارفها في السلطة.
- بروز حاد لظاهرة ارتباط هذه الفئة من المقاولين بمختلف أصنافها، ولكن الأغنى منها بشكل خاص بالنخبة الحاكمة مباشرة وبالفئة العليا من فئة البيروقراطية الحاكمة وفي أجهزة الدولة المتنفذة. إذ من الجدير بالإشارة إلى أن ٢٠ من مجموعة المقاولين الأكثر غنى في العراق يرتبطون بعلاقات متنوعة مع النخبة الحاكمة. فثمانية منهم لهم قرابة مباشرة مع قياديين من الصنف الأول، ستة منهم لهم شراكات مع قياديين في الحزب الحاكم أو السلطة، و اثنان منهم قادة سابقون في الحزب الحاكم وأربعة منهم ينحدرون من عوائل متعاطفة مع الحزب الحاكم في حين لا توجد معلومات مدققة عن البقية أحد عشرة مقاولاً. إلا أن هذا لا يعني أنهم غير قريبين من الحكم بشكل ما.[٤٩]
- وبرز بوضوح أن المجموعة الأساسية والكبيرة من العاملين في قطاع المقاولات والقادرين على الحصول على مقاولات ينحدرون من منطق غرب بغداد، أي من محافظات صلاح الدين والأنبار بشكل خاص ومن مدن وقرى معينة فيها أيضاً، أو بتعبير أدق من عوائل وعشيرة بعينها وقوى متحالفة معها. وفي دارسة الدكتور عصام الخفاجي تبين بأن ١٥ عائلة من ابرز العوائل المقاولة التي يبلغ عددها ٣١ عائلة كانت من محافظتي

---

٤٩ الخفاجي، عصام د. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. مصدر سابق. ص ٨٢.

الأنبار وصلاح الدين و٤ من بغداد و٢ من النجف وواحد من كردستان العراق والبقية من مناطق مختلفة من العراق.[٥٠]

- وبرزت ظاهرة أخرى في فترتي الحكم القومي (عبد السلام محمد عارف وأخيه عبد الرحمن) والحكم البعثي الطويلة عرفت بدخول مجموعة غير قليلة من الضباط المتقاعدين أو في الخدمة بمستويات مختلفة وبصورة علنية أو غير مكشوفة إلى مجال المقاولات أولاً، والنشاط المتنوع لعدد غير قليل من المقاولين، أي نشاطهم في مجال التجارة الداخلية والخارجية والنقل السلعي والتمويل الربوي أو التعامل مع القطاع الزراعي وتأجير المكائن وفي العقار. أي العمل في جميع المجالات التي تحقق أرباحاً عالية وسريعة.
- ولعبت هذه المجموعات من المقاولين وخاصة الأكثر غنى ومن الصنفين الأول والثاني دوراً متميزاً في عدة اتجاهات، منها على سبيل المثال لا الحصر:
  - تعزيز العلاقات بين كبار موظفي الدولة وبين الشركات المقاولة الأجنبية في مختلف المجالات والتي بنيت على أسس غير سليمة ولخدمة قطاع المقاولات الخاص على حساب أموال الدولة ومصالح المجتمع.
  - التوسع في الفساد المالي والوظيفي في أجهزة الدولة وقطاع المقاولات والتي اتخذت صيغاً عديدة تصب كلها في غير الصالح العام وتنهب موارد الدولة لصالح الإفراد، سواء أكان ذلك عبر قبول مناقصات متفق عليها سلفاً وبأسعار مرتفعة جداً أم إضعاف عملية المراقبة على سلامة الالتزام بالعقود الموقعة من حيث كفاءة إنجاز المشاريع، أم التلاعب بالمواد الأولية الداخلة في عمليات الإنشاء ...الخ.
  - صعود عدد كبير من المقاولين ممن لا خبرة ولا معرفة لديهم بالمهنة على مصاف المقاولين الكبار بسبب قرابتهم من رئيس الدولة أو عائلته أو النخبة المحيطة به.
- وقد نشأت عن هذه الحالة ظهور عدد كبير من أصحاب الملايين من العاملين في قطاع المقاولات وخلال فترة وجيزة جداً رفعت من نسبتهم إلى مجموع أصحاب الملايين من

---

٥٠ المصدر السابق نفسه. ص ٨٤/٨٥.

البرجوازيين وكبار الملاكين والعقاريين وكبار أثرياء البلاد وأغلبهم من أصحاب النعمة الحديثة.

- إن الإشكالية التي تبلورت في مجال المقاولات هو اللقاء بين الشركات الأجنبية المقاولة والمقاولات الخاصة العراقية وأجهزة الدولة البيروقراطية التي كانت كلها تتميز بالفساد المالي والاستعداد إلى تقديم الرشاوى وأخذها في آن واحد. ولم تختلف الشركات الأجنبية القادمة من الدول الرأسمالية أو الدول الاشتراكية في تقديم الرشاوى بهدف الحصول على العقود أو على القبول بتمديد فترة المقاولة خلافاً للعقود الموقعة أو السكوت عن النواقص التي كانت تحصل في تنفيذ بنود وشروط المقاولة الممنوحة. وقد بلغ الفساد المالي إلى الحد الذي عجزت حكومة فاسدة وسيئة مثل حكومة صدام حسين عن السكوت على بعض النماذج الصارخة للفساد المالي وتقديمهم للمحاكمة وإصدار أحكام الإعدام بحقهم وتنفيذها فعلاً دون أن يسمح لهم بالكشف عن كل المشاركين معه من أقطاب الحكم الصدامي.

الفصل الرابع

الذهنية التوسعية والعسكرية للبعث وسياسة العسكرة والتسلح في العراق

لقد وجد قادة حزب البعث من وجودهم على رأس السلطة في العراق مجالا رحبا وحيويا لتنفيذ التصورات التي وضعها مؤسس حزب البعث ميشيل عفلق حول الوحدة العربية وتوسع الأمة والأرض العربية وسياسته في العراق والمنطقة العربية موضع التطبيق والتحري عن التوسع في منطقة الشرق الأوسط وفي غيرها من المناطق المحيطة والمجاورة للأقطار العربية في آسيا وأفريقيا.

وأنيرت المجلة الداخلية لحزب البعث (الثورة العربية) للترويج لهذه الاتجاهات وغرس فكرتي التوسع والعسكرة في أذهان البعثيين والمؤيدين للبعث. كما كانت تجد هذه الأفكار تجلياتها المكشوفة والمبطنة في صحافة وتصريحات حزب البعث العربي الإشتراكي وفي صحافة الدولة العراقية منذ وصولهم إلى السلطة مرة أخرى في عام ١٩٦٨.

تشير مجلة الثورة العربية قائلة:

"لقد حدد الرفيق صدام حسين عناصر قوة الدولة والأمة، حين قال "منذ مئات السنين أيها الأخوة حرم العراق وحرمت الأمة العربية من بعده، الأمة العربية بكاملها أن تتحد الثروة والقيادة المخلصة والمقتدرة والعقيدة الحية، فجاء الوقت بعد مئات السنين لكي تكون لكم عقيدتكم المشرفة وأن يكون لكم حزبكم العظيم وعقيدته قيادة منكم وأن تكون لكم قيادة منكم عراقية وعربية صميمية، هذه هي أيها الأخوة العراقيون في كل مكان بهذه الكلمات الثلاثة الموجزة، العقيدة الحية الصميمية، تنظيم قوي وقيادة مخلصة من ذات البلد، وثروة حقيقية". وفي مكان آخر يشير صدام حسين إلى ما يلي: لأن قسيمة الإرادة في تقرير الارتباط القومي تتوسع الآن من خلال توسع خارطة الوطن العربي، كما هو

عليه الحال بالنسبة لانتساب أرتيريا والصومال إلى الأمة العربية، وربما تظهر في المستقبل امتدادات أخرى... فلو كانت الأمة العربية تمر بمرحلة انحطاط لما اتسعت خارطتها... غير العوامل الصحة في نمو متصاعد، ولهذا نجد أن خارطة الأمة تتسع." ( ) وفي موقع آخر يبشر كاتب المقال الأمة العربية بوجود الدولة القوية بجيشها القوى والحزب العظيم بعقيدته والرجل القائد القادر على تحقيق آمال الأمة. وكان المعني بذلك صدام حسين).

وضمن هذا الإطار يستطيع المرء أن يفهم الجهود التي بذلها المسؤولون في العراق، وعلى رأسهم صدام حسين، من أجل إقامة دولة عراقية قوية تمتلك جيشا حديثا ومدربا أحسن تدريب، ويوضع تحت تصرفها أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية وأسلحة الإبادة الجماعية، لا أسلحة دفاعية فحسب بل وهجومية، دولة تستوعب دولا عربية ومناطق أخرى غير عربية تعلن عن انتمائها "طوعا" إلى الأمة العربية وإلى الأرض العربية، كما فعلت أريتيريا والصومال وجيبوتي، وبالتالي تتسع خارطة الوطن العربي سنة بعد أخرى لتعيد للعرب "مجدهم التليد."

وانطلاقا من هذا التصور الغريب عن منطق الحضارة الإنسانية الحديثة، رغم وجود الاستعمار الجديد وبقايا النهب الاستعماري، دع عنك الحديث عن الاستغلال الرأسمالي على النطاق العالمي، سعى البعث إلى تأمين الهيمنة على الثروة النفطية ووضعها في خدمة أهداف البعث، أو بتعبير أدق في خدمة أهداف "القائد" صدام حسين. وكانت الأداة الأساسية التي عمل صدام حسين على توسيعها وتعزيزها وتطوير إمكانياتها وقدراتها هي القوات المسلحة، سواء الجيش والقوات الخاصة والحرس الجمهوري، أم الشرطة وقوى الأمن الداخلي وقوى الأمن على النطاقين العربي والإقليمي، وكذلك على الصعيد الدولي.

ووجه اهتمامه بشكل خاص نحو المسائل التالية:

* تكوين قوات مسلحة "عقائدية" تدين للبعث ولصدام حسين بالولاء والطاعة.
* إبعاد كل العناصر التي لا تدين بالولاء للبعث وللقائد من القوات المسلحة، وبخاصة تلك العناصر التي يحتمل أن تكون ذات ميل أحزاب أخرى.
* توسيع قاعدة القوات المسلحة وتأمين التدريبات الحديثة لها.

* بناء صناعة عسكرية محلية متقدمة وضمان توفير أحدث الأسلحة والمعدات العسكرية للقوات المسلحة.

* تأمين الموارد المالية الضرورية التي تساعد على تحقيق تلك الغايات والتي تؤمن للعسكريين عيشة مرفهة وبذخية متميزة تشدهم إلى القيادة السياسية وبعيدا عن فهم أوضاع الناس والجماهير الواسعة أو التفاعل مع مشكلات المجتمع.

لو ألقينا نظرة على تطور النفقات العسكرية في العراق لوجدنا اللوحة التالية بمقارنتها مع إيرادات العراق من تصدير النفط الخام ابتداءً من عام ١٩٧٠، أي بعام عامين من وصول البعث إلى السلطة للمرة الثانية حتى بدء الحرب العراقية ضد إيران إذ تنتهي بها هذه المرحلة وتبدأ المرحلة الثالثة من وجود البعث في السلطة في العراق.

تطور نفقات العراق العسكرية ومقارنتها بإيراداته المالية من النفط الخام للفترة ١٩٦٧–١٩٨٠ بملايين الدولارات الأمريكية

السنة	عوائد النفط (١)	الإنفاق العسكري (٢)	الواردات العسكرية (٣)	نسبة ٪ ٢ : ١	نسبة ٪ ١:٣	نسبة ٪ ٢:٣
١٩٧٠	٧٨٨	٣٤٣	٥٠	٤٣,٥	٦,٤	١٤,٦
١٩٧١	١٠٨٣	٤٧٤	٤٠	٤٣,٨	٣,٧	٨,٤
١٩٧٢	١٠٢٧	٤٨٦	١٤٠	٤٧,٣	١٣,٦	٢٨,٨
١٩٧٣	١٨٤٢	٧٣٠	٦٢٥	٣٩,٦	٣٣,٩	٨٥,٦
١٩٧٤	٦٥٣٤	١٧٧٦	٦٢٥	٢٧,٢	٩,٦	٣٥,٢
١٩٧٥	٨٢٢٧	٢٣٣٥	٧٥٠	٢٨,٤	٩,١	٣٢,١
١٩٧٦	٩٢٠١	٢٧٠٨	١٠٠٠	٢٩,٤	١٠,٩	٣٦,٩
١٩٧٧	٩٥٦٠	٣٥٨٤	١٤٠٠	٣٧,٥	١٤,٦	٣٩,١
١٩٧٨	١٠٩١٣	٤٥٥٤	٢٤٠٠	٤١,٧	٢٢,٠	٥٢,٧
١٩٧٩	٢١٣٨٢	٥٦٢٤	٣١٠٠	٣٠,٣	١٤,٥	٥٥,١
١٩٨٠	٢٦٢٩٦	١١٩٠٠	٢٤٠٠	٤٥,٣	٩,١	٢٠,٢

قارن: زيني، محمد علي. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٣١، ص ١٤٦.

ويستدل منه على أن النظام السياسي البعثي كان قد صمم على تحقيق ثلاث مسائل أساسية في سياسته الداخلية والخارجية، وهي:

- تطوير قدراته العسكرية لتأمين هيمنته على الوضع العام في العراق، ومنه كردستان والقضاء على كل القوى المعارضة لسياساته من أجل تأمين مستلزمات تنفيذ مهماته في الساحة العراقية والعربية والإقليمية دون ضجيج قوى المعارضة.
- التوسع الاقتصادي والأمني والاجتماعي في دول الخليج لضمان ما يسمى بالبعد الاستراتيجي للسياسة العراقية بإبعادها القومية، خاصة وأن البعث كان ينطلق من رؤية خاصة تؤكد بأن البعث بحاجة إلى خمس مقومات لتحقيق أهدافه في السياسة العربية القومية، وهي:

أ. بلد عربي يشكل قاعدة لتحركه السياسي والاقتصادي والثقافي والأمني والعسكري، وفي هذه الحالة يشكل العراق هذه القاعدة الأساسية والمضمون لمثل هذه الانطلاقة المنشودة.

ب. بلد عربي يمتلك قدرات اقتصادية وموارد أولية ذات طبيعة استراتيجية تؤهله لقيادة المعركة، وفي هذه الحالة يشكل العراق قاعدة ذلك بسبب موارده النفطية وعوائد تصدير النفط الخام.

ت. حزب يقود العملية الثورية للأمة العربية، وفي هذه الحالة يعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي بفكره القومي القائد الفعلي لهذه المسيرة.

ث. قائد ثوري تاريخي يقود معركة الحزب لانتصار القومية العربية وإقامة الوحدة تحت قيادة البعث، وفي هذه الحالة يشكل صدام حسين القائد الضرورة القادر على تحقيق أماني الأمة العربية وحزب البعث، إنه القائد التاريخي الذي يجب أن يطاع من قبل الجميع.

ج. جيش عقائدي بعثي قوى وكبير وحديث التسلح ومدرب تدريباً عالياً، إضافة على امتلاكه ترسانة كبيرة ومتنوعة من الأسلحة التقليدية الحديثة والأسلحة القادرة على فرض إرادتها وأهدافها في المنطقة. ويعتبر الجيش العراقي هو الأداة الفعلية المهيأة لتحقيق أهداف الأمة العربية وأهداف البعث.

هكذا لخص البعث أهدافه واتجاهاته الأساسية التي يسعى إليها في مجلة الحزب الداخلية "الثورة العربية".

إن التوسع في الخليج وضمان تنامي قوة العراق ستسمح له أن يلعب دور أكبر وقيادي في منطقة الشرق الأوسط. ويذهب صدام حسين بعيداً في أحلامه في التوسع حيث يشير إلى أن وجود أمة عربية قوية وإمكانيات مالية كبيرة قادرة لأن تجلب للعرب شعوباً أخرى ودولاً أخرى وأراضٍ أخرى فيقول:

"إن قيمة الإرادة في تقرير الارتباط القومي تتوسع الآن من خلال توسع خارطة الوطن العربي، كما هو عليه الحال بالنسبة لانتساب اريتريا والصومال إلى الأمة العربية، وربما تظهر في المستقبل امتدادات أخرى، ... فلو كانت الأمة العربية تمر بمرحلة انحطاط لما اتسعت خارطتها، .. غير أن عوامل الصحة في نمو متصاعد، ولهذا نجد أن خارطة الأمة تتسع...". وفي موقع آخر يبشر الأمة بوجود الدولة والحزب والرجل القادر على تحقيق ذلك حين يورد مقالاً في المجلة الداخلية لحزب البعث مقطعاً من حديث صدام حسين جاء في المقال ما يلي:

"لقد حدد الرفيق صدام حسين عناصر قوة الدولة والأمة، حين قال "منذ مئات السنين أيها الأخوة حرم العراق وحرمت الأمة العربية من بعده، الأمة العربية بكاملها أن تتحد الثروة والقيادة المخلصة والمقتدرة والعقيدة الحية، فجاء الوقت بعد مئات السنين لكي تكون لكم قيادة منكم عراقية وعربية صميمية، هذه هي أيها الأخوة العراقيون في كل مكان بهذه الكلمات الثلاثة الموجزة، العقيدة الحية الصميمية، تنظيم قوي وقيادة مخلصة من ذات البلد وثروة حقيقية"[٥١].

---

٥١ حسين، صدام. حول كتابة التاريخ. بغداد. دار الحرية للطباعة. ١٩٧٨. ص ١٨–٢٠.

واستناداً إلى هذا التوجه الفكري الذي طرحته جريدة حزب البعث الداخلية "الثورة العربي"، بدأ ليس التوسع في اقتناء الأسلحة الهجومية وإقامة الصناعات العسكرية فحسب، بل ونشر الذهنية العسكرية في صفوف المجتمع وتشكيل جيش جرار لا يتناسب وقدرات العراق السكانية، غضافة إلى البدء بالتهيئة لإنتاج الأسلحة المحرمة دولياً. فحسب المعلومات المتوفرة أصبح العراق يمتلك جيشاً تطور على النحو التالي:

تطور الإنفاق العسكري وعدد أفراد القوات المسلحة في العراق

في الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠

السنة	الإنفاق العسكري مليون $ أمريكي	القوات المسلحة (ألف شخص)	القوات المسلحة لكل ألف شخص من السكان	متوسط الإنفاق لكل مجند/$ أمريكي
١٩٧٠	٣٤٣	٩٥	١٠,٠	٣٦١٠,٥
١٠٧١	٤٧٤	١٠٥	١٠,٧	٤٥١٤,٣
١٩٧٢	٤٨٦	١٠٥	١٠,٤	٤٦٢٨,٦
١٩٧٣	٧٣٠	١٠٥	١٠,٠	٦٩٥٢,٤
١٩٧٤	١٧٧٦	١١٠	١٠,١	١٦١٤٥,٥
١٩٧٥	٢٣٣٥	١٥٥	١٣,٩	١٥٠٦٤,٥
١٩٧٦	٢٧٠٨	١٩٠	١٦,٥	١٤٢٥٢,٦
١٩٧٧	٣٥٨٤	٢٤٠	٢٠,٠	١٤٩٣٣,٣
١٩٧٨	٤٥٥٤	٣٦٢	٢٩,٥	١٢٥٨٠,١
١٩٧٩	٥٦٢٤	٤٤٤	٣٤,٨	١٢٦٦٦,٧
١٩٨٠	١١٩٠٠	٤٣٠	٣٢,٥	٢٧٦٧٤,٤

قارن: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. ص ١٤٦

أضيف إلى الجدول الإنفاق العسكري لكل مجند عراقي خلال السنوات المنصرمة. ثم عدل عدد القوات المسلحة العراقية في عام ١٩٧٧ من ١٤٠ ألف جندي إلى ٢٤٠ ألف جندي بسبب خطأ مطبعي لدى الكاتب أو لدى الذي نقل عنه الرقم. ك. حبيب.

ويستدل من هذه الجدول على أن العراق في الوقت الذي رفع من قدراته العسكرية ومن وارداته من الأسلحة والمعدات العسكرية، رفع أيضاً من عدد قواته المسلحة، وبالتالي من مجموع الإنفاق العسكري ومعدل حصة المجند الواحد من الإنفاق العسكري السنوي، حيث يتبين النهج الثابت والواضح للدولة البعثية في التحضير لنشاطات عسكرية داخلية وخارجية، وهو ما تجلى بوضوح ابتداءً من عام ١٩٧٩ و١٩٨٠.

لم تكن سياسة البعث مقتصرة على تكوين القوات المسلحة وزيادة التسلح وتحديث الأسلحة والسعي للحصول عليها أو إنتاجها من مختلف المصادر العالمية، وساء أتم ذلك عبر السوق الدولية أو السوق السوداء، أو التحضير لإنتاج الأسلحة المحرمة دولياً، بل كان التوجه البارز والرئيسي هو خلق مجتمع بذهنية عسكرية توسعية قادرة على الاستجابة لذهنية وإرادة وأطماع صدام حسين وحزب البعث. وكان هذا يعني ممارسة مجموعة من السياسات الفكرية العملية، وكان أبرزها:

١. إبعاد جميع العناصر ذات الفكر الاجتماعي والسياسي الديمقراطي من أجهزة التربية والتعليم.

٢. إقامة دورات مستمرة لإعادة تأهيل المعلمين والمدرسين على الفكر القومي البعثي اليميني والمشبع بالوجهة التي يسعى إليها البعث وتعيينهم معلمين ومدرسين في جميع مدارس ومعاهد وكليات وجامعات العراق.

٣. وضع مناهج دراسية في مجالات العلوم الإنسانية، مثل التاريخ والجغرافية والمطالعة والوطن العربي والأحوال المدنية والرياضة والنشيد وما إلى ذلك، من قبل جماعات متخصصة تعمل في الجهاز الفكري والتعليمي لحزب البعث، سواء أكانوا من العراقيين العرب أم من العرب من بلدان أخرى.

٤. إقامة مراكز للبحث العلمي في المجالات الإنسانية تقوم بثلاث مهمات:

أ. إنجاز أبحاث أو دراسات تكلف بها من قبل مجلس قيادة الثورة وصدام حسين حول دور حزب البعث أو دور صدام حسين والأهداف التي يسعى إليها البعث.

ب. أنجاز كتب حول تاريخ العراق والأمة العربية تسير وفق نهج البعث في تزوير التاريخ وتشويه الحقائق وإبراز البعث والمستبدين بالصورة المغايرة للواقع.

ج. تكليف طلبة الماجستير والدكتوراه بما يسهم في إنجاز كتب تصب في خدمة أهداف البعث وصدام حسين وإبراز دور وخصائص وإمكانيات "قائد الأمة العربية" صدام حسين!

٥. إقامة مراكز للبحث العلمي وأكاديميات موجهة للإغراض العسكرية وبعدة اتجاهات، وهي:

أ. دراسة تجارب الشعوب في العمليات العسكرية والحروب ووضعها تحت تصرف قيادة الدولة والعسكريين، بما فيها المعارك والحروب العربية.

ب. إنجاز دراسات عن القادة العسكريين في التاريخ العربي وتبيان خصائصهم ومقارنتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة بصدام حسين أو إبراز تفوقهم العلمي العسكري.

ب. تكوين كوادر عسكرية متخصصة ومنح رتب عسكرية لها لتساهم في عملية التثقيف العسكري والفكري وتشرف على تربية الجيش.

ج. وضع تصورات عن المشكلات التي تواجه الأمة العربية وسبل معالجتها بالطرق العسكرية في حالة نشوب حروب وتحقيق الانتصار فيها.

د. تزويد أجهزة الإعلام بمناهج تساهم في تكوين مجتمع بذهنية عسكرية توسعية لا دفاعاً عن الوطن، بل من أجل القبول بفكرة التوسع العربي والهيمنة.

٦. التوجيه والرقابة والأشراف الكامل من قبل صدام حسين على أجهزة الإعلام، وخاصة العسكري، لتأمين الوصول إلى الهدف الذي يسعى إليه البعث. ولم يكن التثقيف

العسكري عبر الإعلام يقتصر على الصحافة والكراسات والكتب العسكرية فحسب، بل كانت تمتد إلى جميع أجهزة الإعلام، سواء أكانت نشاطاً صحفياً يومياً أم عبر أجهزة الراديو والتلفزة أم الكتب المنشورة.

الفصل الخامس

السكان والبنية الطبقية للمجتمع العراق خلال عقد السبعينات

شهد العراق خلال عقد السبعينات، بالرغم من كل التعقيدات التي واجهها المجتمع بسبب سياسات النظام القمعية إزاء المجتمع بأسره، وبشكل خاص إزاء الشعب الكردي وإزاء بعض مناطق الوسط والجنوب، ومنها بغداد، نمواً سريعاً نسبياً في عدد السكان نتيجة ثلاثة عوامل جوهرية، وهي:

- تقلص عدد ونسب الوفيات السنوية في فئة الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات، بسبب تحسن الرعاية الطبية وتوفر المستشفيات والمستوصفات والأطباء والأدوية وتحسن التغذية نسبياً وبشكل عام. ففي الوقت الذي كان معدل الوفيات في عام ١٩٦٠ ٢٠ نسمة لكل ألف نسمة تقلص في عام ١٩٧٥ إلى ١٤ نسمة، إلا أن عدد الولادات قد تقلص من ٤٩ نسمة لكل ألف نسمة إلى ٤٨ نسمة في ذات الفترة. وقد بلغت نسبة النمو السنوية ٣,٣٪ في الفترة الواقعة بين ١٩٧٠–١٩٧٥، وهي واحدة من أعلى نسب النمو في العالم بعد الكويت (٦,٢٪) وليبيا (٤,٢٪) والإكوادور (٣,٥٪) خلال ذات الفترة.[٥٢] ولم تتغير هذه النسبة في العراق خلال السنوات الثلاث اللاحقة وقبل بدء الحرب العراقية–الإيرانية في شهر آب/أغسطس العام ١٩٨٠.
- وكانت هذه النتيجة مرتبطة عضوياً بتراجع مجموعة معينة من الأمراض المزمنة التي عرفها العراق سنوات طويلة، وخاصة بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، بسبب تحسن الرعاية الصحية عموماً وارتفاع بسيط في الوعي الصحي لدى فئات معينة من السكان.

---

٥٢ المصدر: زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين، تطور أو تقهقر. الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ط ١. ١٩٩٥. بالنسبة لعامي ١٩٦٥ و١٩٧٧. ص ٣٩.

- التحسن النسبي في مستوى دخل العوائل التي أصبح في مقدورها توفير تغذية أفضل لأطفالهم، إضافة إلى تنامي نشاط المنظمات غير الحكومية والدولة في مكافحة الأمية وزيادة معلومات العوائل حول الأوضاع الصحية لأبنائهم.

ولهذا شهد عدد السكان نمواً ملموساً خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٠–١٩٨٠، رغم أن الكثير من العوائل التي نزحت إلى المدن أو عوائل المثقفين والموظفين والعاملين في المدن قد قلصوا كثيراً من عدد الولادات السنوية، إذ توجهت هذه العائلات إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال بأمل تحسين ظروف تربيتهم وتكوينهم الدراسي. إلا أن هذه السياسة لم تكن ترتبط بسياسة حكومية تسعى إلى تقليص النسل أو تنظيم التخطيط السكاني، وكل المؤشرات كانت تشير إلى أن البعث قد أهتم بزيادة نسب النمو السنوية للسكان.

ووفق المعلومات المتوفرة بلغ النمو السكاني خلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٥–١٩٨٠ على النحو التالي:

تطور عدد سكان العراق وتوزيعهم بين الإناث والذكور

بين ١٩٦٥–١٩٨٠ العدد بالآلاف*

السنة	١٩٦٥		١٩٧٧		١٩٨٠	
	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور	الإناث
الإناث والذكور	٤١٠٢	٣٩٤٥	٦١٨٣	٥٨١٧	٦٨٠٩	٦٤١٦
التوزيع النسبي ٪	٥٠,٩٨	٤٩,٠٢	٥١,٥٣	٤٨,٤٧	٥١,٤٩	٤٨,٥١
مجموع السكان	٨٠٤٧		١٢٠٠٠		١٣٢٢٥	

المصدر:– الجهاز المركزي للإحصاء. كتاب الجيب الإحصائي ١٩٨٠. دائرة النشر والعلاقات. بغداد. الجمهورية العراقية. وزارة التخطيط. ص ١١.

– زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي. مصدر سابق. بالنسبة لعامي ١٩٦٥ و١٩٧٧. ص ٩١.

– التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٨. صندوق النقد العربي. دار الفجر. أبو ظبي. ص ٢١١.

* عدد السكان بدون العراقيات والعراقيين خارج البلاد.

ومنه يستدل على أن عدد سكان العراق قد ازداد خلال ١٥ عاماً بحدود ٥١٩١ ألف نسمة، أو ما يعادل متوسط زيادة سنوية قدره ٣٦٠ ألف نسمة.

جرت خلال الفترة موضوع البحث تغيرات واضحة في نسب توزيع السكان بين الريف والمدينة لصالح المدينة. وقد ارتبط هذا التغير بعدد من العوامل المهمة، وأبرزها:

١. استمرار التخلف في الريف وضعف تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي وتقديم الخدمات الضرورية للفلاحين، رغم التحسن النسبي الذي ظهر في فترة قصيرة من الفترة ١٩٧٠–١٩٨٠.

٢. التوجه الحكومي صوب زيادة عدد أفراد الشرطة وأجهزة الأمن والجيش العراقي، إضافة على البدء بتكوين القوات الخاصة التي استوعبت في الغالب الأعم مجموعات غير قليلة من سكان أطراف المدن والريف.

٣. التوسع في الخدمات وفي عمليات التصنيع والتنمية بشكل عام وأعمال البناء وإقامة المشاريع والطرق والثكنات العسكرية التي استوعبت المزيد من الأيدي العاملة، حتى أن العراق وابتداءً من عام ١٩٧٥، بدأ باستيراد جمهرة كبيرة جداً من العمال العرب والأجانب ومن مختلف المهن والاختصاصات.

٤. لقد تشكلت في العراق وحول المدن أحزمة من العوائل التي تركت الريف وانتقلت على أطراف المدن، وهي عوائل فقيرة

الفصل السادس

سياسات القوى والأحزاب السياسية إزاء حزب وحكم البعث في عقد السبعينات في العراق

لم تكن العلاقات بين حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القومية) والأحزاب السياسية العراقية وردية أو طبيعية وهادئة، بل كانت متوترة ومليئة بعلاقات الدم والقسوة والعنف، كانت العلاقات مترديةً جداً مع جميع القوى السياسية العراقية حين انتزع جناح البعث اليميني، القيادة القومية بقيادة ميشيل عفلق تمييزاً له عن الجناح اليساري (القيادة القطرية)، السلطة في العراق وأقام نظامه السياسي من جديد بعد جولته الأولى في السلطة في العام ١٩٦٣.

كانت تجربة حكم البعث في العام ١٩٦٣ معرقلة من حيث المبدأ أي تعاون فعلي بين القوى السياسية المختلفة والحزب الحاكم. ولم تكن الأحزاب السياسية الوطنية والديمقراطية هي السبب وراء تلك العلاقات المتوترة والرفض لهذا الحزب، بل لخمسة أسباب جوهرية يمكن تلخيصها فيما يلي:

١. الإيديولوجية القومية اليمينية المتطرفة إزاء القضايا القومية في العراق، وبشكل خاص إزاء القضية الكردية، ورفض حزب البعث الاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكردي وحقه في إقامة الحكم الذاتي، أو بالحقوق القومية للقوميات الأخرى المتعايشة في العراق، وخاصة حقوقها الثقافية والإدارية، ورغبته الجامحة في حل المشاكل في هذا الصدد بقوة السلاح. اعتبار جميع القوميات الأخرى التي تعيش في العراق أو المحيطة بالدول العربية ليس سوى قوى تناهض القومية العربية وتريد القضاء عليها، وبالتالي يطلق على هذه القوى بالشعوبية أي المناهضة للقومية العربية وآمال الأمة!

٢. الأيديولوجية القومية المستبدة التي تسعى إلى إلغاء جميع الأيديولوجيات والاتجاهات الفكرية والسياسية وفرض الخيمة البعثية على الجميع، وممارسة العنف والسلاح لتصفية الآخر.

٣. رفض الديمقراطية والحياة الدستورية والبرلمانية الحرة والعمل بكل السبل للانفراد بالسلطة في الممارسة العملية ورفض التحالفات الطويلة الأمد، بل يقيم تحالفات مؤقتة ينهيها متى يشاء ومتى يعتقد بانتفاء ضرورتها له.

٤. الاعتقاد بدور القائد الضرورة والقائد التاريخي الذي يحقق آمال الأمة وليس الاعتماد على الحياة الدستورية الشرعية والحياة الحرة والديمقراطية والمجتمع المدني الديمقراطي.

٥. السعي لإقامة الوحدة العربية بممارسة كل السبل المشروعة وغير المشروعة بما فيها القوة لفرضها تحت الخيمة البعثية، بغض النظر عن إرادة الشعوب والحكومات أو الدول العربية المعنية أو الشعوب التي تقطن هذه الدول.

إن هذه الاتجاهات الفكرية والسياسية من الناحيتين النظرية والتطبيقية لا تسمح ولا تفسح في المجال إلى نشوء علاقات طبيعية مع حزب البعث من أي حزب سياسي في العراق أو في الدول العربية، حتى الاتجاهات القومية المقاربة لا يمكن لحزب البعث أن يتحمل وجودها، بل يفترض أن تعترف له بوحدانية التمثيل أو انفراده بتمثيل الأمة العربية ومصالحها ومستقبلها. وفي ضوء هذه الملاحظات سنحاول دراسة سياسات ومواقف الأحزاب السياسية المختلفة من حزب البعث وسياساته ومواقفه وحكمه في العراق.

المبحث الأول

سياسات ومواقف الحزب الشيوعي العراقي إزاء حزب البعث وحكمه وسياساته في العراق

تميزت العلاقات السياسية بين الحزب الشيوعي وحزب البعث، الجناح اليميني، بالتوتر الشديد والقطيعة التامة وعدم الرغبة في إقامة علاقات معه طيلة الفترة التي أعقبت سقوط حكم البعث في تشرين الثاني/نوفمبر من العام ١٩٦٣، حين تسبب البعث بقتل جمهرة كبيرة من الشيوعيين وأصدقاء الحزب والديمقراطيين، إضافة إلى قتل عدد كبير من أعضاء القيادة والكوادر الشيوعية تحت التعذيب وفي أقبية قصر النهاية والمعتقلات البعثية الأخرى في الكثير من المدن العراقية. وما تزال الذاكرة الجمعية العراقية طرية بصدد عملية "قطار الموت" الشهيرة، القطار المليء بالسجناء السياسيين، وبينهم عدد كبير من الضباط، لنقلهم من بغداد إلى سجن نقرة السلمان، والذي خطط إلى أن يموت جميع من في القطار الحديدي بسبب حرارة شهر تموز القائض والبواب المغلقة بإحكام لا يدخل منها الهواء، إضافة إلى عدد السجناء المكدسين في كل مقطورة وعدم وجود ماء للشرب فيها.

وخلال الفترة الواقعة بين ١٩٦٤–١٩٦٨ لم تكن هناك أي لقاءات أو حوارات بين الحزب الشيوعي وقوى البعث العفلقية، في ما عدا محاولة أحمد حسن البكر الاتصال بالحزب والعرض الذي قدمه بدعوة الحزب الشيوعي للمشاركة بمحاولة التخلص من النظام العراقي العارفي، والذي رفضه الحزب الشيوعي بشكل واضح. إلا أن الحزب أقام منذ العام ١٩٦٦/١٩٦٧ علاقات جديدة وبطيئة الحركة مع الجناح اليساري لحزب البعث (قيادة قطر العراق)، المرتبطة بالقيادة القومية لحزب البعث في سوريا. وقد نظم الحزب بعض الفعاليات مع هذا الجناح البعثي في العام ١٩٦٨ في الذكرى السنوية الأولى لنكسة حزيران/يونيو في الحرب مع إسرائيل في العام ١٩٦٧. وكان هدف التعاون هو النضال للخلاص من السلطة العارفية، خاصة وأن الحزب الشيوعي كان يهيئ قواه المدنية والعسكرية للقيام بانقلاب عسكري ضد الحكم العارفي، وبالتالي كان يتحرى عن حلفاء له في هذه العملية أو بعد تنفيذها.

كان موقف الغالبية العظمى من أعضاء وكوادر وقيادة الحزب الشيوعي العراقي والجمهرة الواسعة من مؤيديه يرفض أي شكل من أشكال العلاقات مع حزب البعث أو التعاون السياسي أو القيام بعملية انقلابية، إذ كان يرى فيها التحالف مع عدو له لا يألوا جهداً تصفية وجود الحزب الشيوعي العراقي، إذ كان أحد الأهداف المركزية الجوهرية لهذا الحزب منذ تأسيسه ممارسة سياسة مكافحة الشيوعية وتصفية وجود حزب سيوعي في الدول العربية. وقد مارس هذه السياسة فعلاً في العام ١٩٦٣ حين تسنى له انتزاع السلطة بقوة السلاح.

إلا أن هذه الحقيقة لم تكن تخفي واقع وجود قوى في قيادة الحزب ولدى بعض كوادره تعتقد بإمكانية وضرورة التعاون مع حزب البعث بغض النظر عن تركة الماضي الثقيلة، إذ أن الحزب الشيوعي العراقي لا يمكنه أن يمارس سياسة مقاطعة قوى سياسية ما دامت تعمل في الساحة السياسية العراقية، خاصة وهي تمتلك إمكانية الوصول إلى السلطة. لم تناقش هذه المسألة في صفوف القاعدة الحزبية، إذ كانت تعتبر عدم العمل مع حزب البعث مسألة مبتوت بها ولا تحتاج إلى نقاش، في حين كانت القيادة تناقش ذلك ولها مواقف متباينة في اللجنة المركزية ولدى بعض الكوادر المتقدمة. وحين كان البعض القليل يحاول طرح احتمال حصول أي تحالف مع حزب البعث (القيادة القومية) على بساط البحث في أعوام ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و١٩٦٨، كان يجابه بالرفض والاحتجاج من بقية الشيوعيين، وهذا ما حصل مثلاً في لجنة المثقفين في أوائل عام ١٩٦٨، حين طرح مسؤول اللجنة هذا الموضوع وأشار بشكل غير مباشر إلى أن السياسة لا يمكنها أن تتحدث بلغة (لا) باستمرار جوبه بالرفض الشديد والتوتر[٥٣]، وكان الحديث بهذا الصدد أشبه بالمحرم.

---

٥٣ كان الرفيق الدكتور صباح الدرة مسؤولاً في اللجنة وكنت في زيارة أشراف على عمل اللجنة حين طرح الدكتور صباح هذا الموضوع بسبب الإشاعات التي كانت تدور في الساحة السياسية العراقية حينذاك عن احتمال حصول انقلاب بعثي أو طرح احتمال المشاركة مع البعث في انقلاب ضد الحكم العارفي، فكان موقف اللجنة الرفض التام لهذه الفكرة، وكان الدكتور صباح يرى غير ذلك في حينها، وكنت قد وقفت إلى جانب وجهة نظر رفاق اللجنة واختلفت مع مسؤول اللجنة بشأن الموضوع. ك. حبيب.

قد كان الحزب الشيوعي بشكل عام يرفض أي شكل من أشكال التعاون مع حزب البعث (القيادة القومية) حينذاك لثلاثة أسباب عملية، وهي:

١. التراث والتركة الدموية لحزب البعث إزاء الحزب الشيوعي العراقي والعداء المستحكم لدى حزب البعض ضد الشيوعية والحزب الشيوعي العراقي.

٢. التهيئة التي كان الحزب منغمراً بها للإطاحة بسلطة عارف بانقلاب عسكري–مدني تعد له لجنة الحزب العسكرية بالتعاون مع المكتب السياسي، إذ كان للحزب حينذاك خط عسكري وخط مدني مسلح، هما خط هاشم وخط حسين.

٣. كانت جماهير الشعب والقوى الديمقراطية وقوى اليسار الديمقراطي العراقية ترفض أي حزب يتعاون مع حزب البعث (القيادة القومية)، وبالتالي كان التعاون مع البعث يعني العزلة عن الجماهير الشعبية والقوى السياسية المناهضة لحزب البعث.

٤. وكان التصور بأن الحكم العارفي الضعيف هو أرحم على الشيوعيين وعلى الناس بشكل عام من حكم البعث. وإذا كان الحكم العارفي غير ديمقراطي وضعيف، فأن حكم البعث سيكون حكماً استبدادياً عنيفاً وقاسياً من الفكر والرأي الآخر.

٥. إضافة إلى أن موقف حكم عارف، وبالرغم من قلقه وتردده، كان أفضل من حزب البعث في الموقف من القضية القومية. وقد برز ذلك في سياسة الدكتور عبد الرحمن البزاز، وهو يمثل الاتجاه القومي المحافظ والذي يميل إلى اليمين، ولكنه غير موغل فيه، ويعترف للشعب الكردي ببعض حقوقه كاللامركزية في الحكم، ولكنه لا يصل بهذا الاعتراف إلى الحكم الذاتي أو الفيدرالية، دع عنك حق تقرير المصير.

كان هذا هو موقف الحزب الشيوعي العراقي من البعث وفكره ومواقفه عندما تحالف البعث مع بعض القوى القومية المحافظة وأطاح بسلطة عبد الرحمن محمد عارف وتسلم السلطة في السابع عشر من تموز/يوليو ١٩٦٨ ، ثم نظم انقلابه الثاني مباشرة في الثلاثين من حزيران/يونيو من نفس العام وانفرد بالسلطة بعد أن ابعد عنها تلك القوى القومية التي تحالف معه وعبرها وصل إلى السلطة، إذ أنها كانت الجماعات العسكرية المتنفذة في الحكم العارفي والتي كان يعتمدها عارف في حماية حكمه.

فكيف كان الموقف بعد ذلك حتى نهاية هذه الفترة موضوع البحث؟

قبل الانقلاب الثاني لحزب البعث اجتمعت اللجنة المركزية للحزب اجتماعاً طارئاً ناقشت فيه مستجدات الوضع السياسي والموقف من حكومة الانقلاب الجديد. وقد توصل المجتمعون إلى إعداد بيان عام أرسل إلى الهيئات الحزبية المسؤولة في بغداد والمناطق الأخرى ليناقش من قبل الكوادر الحزبية. اختلفت اللجان الحزبية القيادية في المناطق المختلفة في ما بينها وفي كل منها حول مضمون البيان ووجهته العامة، إذ وجدت فيه ميلاً للمساومة مع حزب البعث يساهم في تكريس وجود سلطة البعث ولا يساعد الحزب في إحراز مواقع أفضل في الحركة الجماهيرية التي كانت حتى ذلك الحين ترفض أي تحالف مع حزب البعث. وكان هذا الموقف في لجنة منطقة بغداد أيضاً. وإذ كانت الغالبية ضد مضمون البيان وقدمت تعديلات على الصياغات والمهمات، أيد عدد قليل من أعضاء اللجنة من النساء والرجال موقف قيادة الحزب ودعوا إلى ممارسة المرونة في هذه المرحلة الجديدة[٥٤]. فماذا تضمن البيان؟ تضمن البيان الصادر في ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٨ تحليلاً لطبيعة حزب البعث ثم المطالب التي يسعى إليها وموقف الحزب منها. وفي ضوء ذلك حدد البيان المسائل التالية:

أولاً: طبيعة حزب البعث ونهجه

شخص الحزب الشيوعي طبيعة البعث وسماته بما يلي:

١. يعتبر حزب البعث حزباً قومياً برجوازياً صغيراً.

٢. وبالتالي فهو حزب يعادي الاستعمار والإقطاع.

---

٥٤ ضمت اللجنة أحد عشرة رفاق ورفيقة واحدة هي الدكتورة نزيهة الدليمي. وكان مسؤول اللجنة مهدي عبد الكريم. وتكون المكتب من شاكر محمود، محمد الخضرى، كاظم حبيب، عبد الخالق زنگنه. أما بقية أعضاء اللجنة فما أزال أتذكر منهم الرفاق حسين سلطان وعبد الأمير عباس وعبد الأمير سعيد ..الخ. وكان كل من نزيهة الدليمي وحسين سلطان وعبد الأمير عباس إلى جانب نص البيان المقترح من اللجنة المركزية، في حين كان بقية الرفاق إلى جانب تغيير وجهة البيان والتشديد على حكم البعث من حيث المطالب أو الإدانة للماضي. ك. حبيب

٣. ولكنه في الوقت نفسه يعتبر حزباً غير ديمقراطي ويمارس الدكتاتورية ويرفض الحياة الدستورية التي تسند إلى انتخاب الشعب لممثليه وامتلاك الشعب لحريته وحياته الديمقراطية، ولا يؤمن بالتعددية الفكرية والسياسية.

ثانياً: وانطلق الحزب الشيوعي من هذا التشخيص ليحدد المطالب التي يمكن أن يطرحها على الحكم الجديد لتوفير مستلزمات التفكير بالتعاون معه أو أي تعاون بين حزب البعث وبين القوى السياسية العراقية.

" ١. المطالبة بحل مشكلة الديمقراطية والنظام الديمقراطي في البلاد وإزالة آثار الإرهاب عن الجماهير والأحزاب الوطنية ومصادرة الحريات، وإنهاء الفترة الاستثنائية ونقل البلاد إلى الحياة الدستورية الديمقراطية، وإيداع السلطة إلى برلمان شعبي منتخب.

٢. حل المسألة الكردية حلاً ديمقراطياً وإقرار حق الشعب الكردي في الحكم الذاتي.

٣. رعاية مصالح الجماهير المعيشية والاقتصادية.

٤. انتزاع حقوق العراق التي اغتصبتها احتكارات النفط الأجنبية.

٥. كشف أوكار وشبكات التجسس والقضاء عليها وفضح المتسترين على نشاطها وتطهير جهاز الدولة من العناصر المشبوهة والفاسدة.

٦. تعزيز النضال ضد الإمبريالية وضد الصهيونية والتعاون الوثيق مع الدول الاشتراكية".[٥٥]

إن هذا الطرح من جانب الحزب لم يكسب له التأييد من جانب أعضاء وكوادر الحزب أو من القوى الديمقراطية العراقية، بل كان النقد واضحاً في الشارع العراقي وفي العلاقات مع القوى السياسية الأخرى. إلى ماذا افتقد البيان، وبتعبير أدق، إلى ماذا افتقد موقف الحزب الشيوعي من البعث والحكم الجديد؟ يمكن تلخيص الملاحظات النقدية الجادة التي طرحها

---

٥٥ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. أيلول ١٩٧٠. ص. ٣٨/٣٧.

راجع أيضاً: خيري، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. إصدار اليوبيل الذهبي. المجلد الأول. ١٩٨٤. ص ٥٠٣/٥٠٢.

السياسيون العراقيون والمشتغلون في الحقل الاجتماعي حول الموقف العام وبيان ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٨ في النقاط التالية:

١. إن الحزب الشيوعي العراقي لم يستفد من تجربته الطويلة مع حزب البعث وسياسته منذ منتصف الخمسينات من القرن الماضي ومروراً بنشاطهم المشترك في جبهة الاتحاد الوطني ثم في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨، وأخيراً في أحداث ١٩٦٣ والمجازر التي ارتكبت بحق الشيوعيين مع هذا الانقلاب.

٢. وأن الحزب الشيوعي لم يذكر أو يشير إلى هذه الحقيقة لينبه الناس إلى طبيعة البعث، إذ لا يكفي أن نقول أنه لم يكن ديمقراطياً.

٣. ونسى الحزب الشيوعي العراقي المطالبة الفورية بإطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين، كما لم يطالب بعودة المفصولين إلى وظائفهم أو إيقاف قرارات الملاحقة للسياسيين المطاردين أو عودة المهاجرين قسراً إلى وطنهم.

٤. ولم يطرح موضوع الكشف عن مصير ضحايا إرهاب حكم البعث في العام ١٩٦٣ والاعتذار عن ذلك وتعويض عائلات الشهداء والمتضررين من جراء تلك السياسات الاستبدادية والقمعية.

٥. في مقابل هذا سعى الحزب إلى أن يطرح موقفاً إيجابياً من الوضع الجديد من خلال طرح المطالب التي يريد من خلالها، كما يشير إلى ذلك زكي خيري، أن يمتحن مدى صدق وعوده التي أطلقها أمام الشعب والشعارات الوطنية والقومية التي التزم بها. وعملياً طوى الحزب الشيوعي شعار إسقاط الحكم الدكتاتوري الذي رفعه منذ عام ١٩٦٥"[٥٦].

٦. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن ما جاء في الفقرة الخامسة من بيان الحزب الشيوعي في التاسع والعشرين من حزيران/يونيو ١٩٦٨ قد استغل من قبل حزب البعث لتوجيه ضربات قاسية إلى بعض القوى السياسية التي اعتبرها ضمن مفهومه باعتبارها رجعية وعميلة للقوى الإمبريالية والصهيونية، إذ أعدم العشرات من الناس تحت هذه الواجهة.

---

٥٦ المصدر السابق نفسه. ص ٥٠٣.

كان الحزب الشيوعي العراقي في سياساته العامة يعير انتباهاً إلى ستة قضايا يعتبرها أساسية ومحك لسياسات القوى المختلفة والتي يفترض فيها أن تجسد الطبيعية الطبقية للحزب الشيوعي العراقي، وهي:

- الموقف المعادي للإمبريالية والصهيونية والإقطاع.
- الموقف من الحريات العامة والديمقراطية.
- الموقف من القضية الكردية
- الموقف من شركات النفط الأجنبية.
- الموقف الاجتماعي الذي يرتبط بالمستوى المعيشي والاقتصادي للسكان، وخاصة الفئات الكادحة والطبقة العاملة، والموقف من قطاع الدولة.
- الموقف من العلاقات مع الاتحاد السوفييتي وبقية الدول الاشتراكية.

وكان حزب البعث يدرك ذلك أيضاً، ولهذا قرر المزايدة على أبرز هذه القضايا على شعارات الحزب الشيوعي العراقي ليصل من خلال ذلك إلى:

- تبني ذات الشعارات التي يتبناها الحزب الشيوعي العراقي، والسعي من خلال ذلك إلى سحب البساط من تحت أقدامه، بل والمزايدة عليها من خلال الاندفاع في بعضها بما يتعارض والمصلحة الوطنية.
- إشعار فئات المجتمع المختلفة بأنه القادر على تنفيذ تلك الشعارات وليس الحزب الشيوعي العراقي، وبالتالي فلا فائدة من الانتماء إلى هذا الحزب أو استمرار وجوده لاحقاً، وتهيئة المناخ لضربه أو تصفية وجوده. وهي قضية مرتبطة عضوياً بتاريخ ميلاد حزب البعث، حين أخذ ميشيل عفلق أن يكافح الحركة الشيوعية في الدول العربية وينهي الحاجة إلى وجود أحزاب شيوعية أصلاً لأن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الذي يمثل الأمة!

ولهذا الغرض بدأ حزب البعث يمارس نهجاً سياسياً يستند إلى خمس قواعد ذات مضمون وشكل استبدادي حقيقي، وهي:

- مبدأ الجزرة والعصا في مواجهة الحزب الشيوعي وبقية القوى السياسية، ويبقى مبدأ ممارسة القوة والقسوة والعنف في مواجهة الخصم والحليف سيد الموقف.
- ومبدأ الغاية تبرر الواسطة
- مبدأ فرق تسد، أي محاولة بث الفرقة بين القوى السياسية ليمكن اصطيادها كل منها على انفراد.
- ومبدأ التعاون مع طرف لضرب طرف ثالث، ثم مع طرف آخر لضرب الطرف الثاني.. .
- ومبدأ الانفراد الكامل بالسلطة وفرض السلطة الشمولية أو المطلقة لتنفيذ البرنامج الأساسي الذي يريد حزب البعث تنفيذه في العراق وفي المنطقة العربية.

وقد خبر الحزب الشيوعي هذه المبادئ الاستبدادية في سياسات وممارسات حزب البعث منذ العام ١٩٦٣ أو حتى قبل ذاك، ثم بدأ يتبعها في أعقاب الانقلاب البعثي في العام ١٩٦٨، ومع ذلك لم تساعده على تغيير مواقفه من حزب البعث ومن التحالف معه.

ففي أعقاب الانقلاب ساهم ونظم الحزب الشيوعي والقوى اليسارية فعاليتين مهمتين من الناحية السياسية والطبقية لحزب شيوعي يتبنى الاشتراكية والماركسية اللينينية، وهما:

- الموقف من العمال

في أوائل تشرين الثاني من العام ١٩٦٨ أضرب عمال الزيوت النباتية ببغداد مطالبين بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل. وبدلاً من معالجة تلك المشكلة من خلال إرجاء الحوار بين الإدارة والعمال المضربين وإشراك نقابة العمال بذلك، قرر الحكم البعثي التصدي للمضربين بالنار والحديد، فشن هجوماً غادراً على العمال العزل من أي سلاح غير إيمانهم بعدالة القضية التي يسعون إليها. وقاد هذا الهجوم المسلح من قبل الشرطة وأجهزة الأمن وجماعات البعث إلى قتل شخص واحد وجرح العديد من العمال، وإلى اعتقال عدد كبير منهم وزجهم في المعتقل وتعريضه للتعذيب الشرس[٥٧].

---

٥٧ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. ص ٤٣.

- الموقف من الاحتفال بذكرى ثورة أكتوبر الاشتراكية

في العام ١٩٦٨ قرر الحزب الشيوعي الاحتفال بالذكرى السنوية لانتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا القيصرية في العام ١٩١٧. وتقرر أن يعقد احتفال جماهيري واسع وعلني في ساحة السباع في شارع الشيخ عمر العمالي في اليوم السابع من تشرين الأول/أكتوبر. وفي صبيحة يوم الاحتفال ومع بدء المجتمعين بإلقاء الحطب بالمناسبة حتى توجهت مجموعة من الشرطة ورجال الأمن وزمر من أعضاء حزب البعث صوب المجتمعين بإطلاق الرصاص وضربهم بالهراوات وأخمص البنادق وفي محاولة اعتقال من يمكن اعتقاله، مما أجبر قوات الأمن والشرطة والبعثيون من أفراد الحرس القومي السابق المجتمعين إلى التفرق والهروب من الساحة، بعد أن قتل ثلاثة أشخاص وأصيب العديد من المجتمعين بجروح كما اعتقل البعض الآخر.[٥٨]

كان موقف حزب البعث والحكم البعثي من هذين الحدثين يشكل إنذاراً صارخاً من جانب الحكم وأجهزته الحزبية والقمعية إلى الحزب الشيوعي العراقي وإلى جميع القوى السياسية العراقية، بأن مجلس قيادة الثورة مستعد لممارسة أقسى الإجراءات القمعية لضرب أي فعالية سياسية تخرج عن إطار ما يريده وما ينظمه حزب البعث في العراق، أياً كانت الجهة التي تقوم بتنظيم تلك الفعالية، بغض النظر عن طبيعة تلك الفعالية السلمية أو أي نشاط إضرابي. وقد اضطر الحزب الشيوعي العراقي أن يأخذ هذا الواقع بنظر الاعتبار ولم يتحرك لكسر هذا الاحتكار الذي أراد البعث فرضه على الحزب الشيوعي وعلى كل القوى السياسية الأخرى. لقد انتهت أول محاولة لاستعراض العضلات من جانب الحزب الشيوعي في مواجهة الحكم الجديد بسقوط عدد من القتلى والجرحى وإلى ارتفاع في مستوى التوتر بين القوى السياسية في الساحة السياسية العراقية.

كانت هذه البداية مقلقة للكثير من الشيوعيين والقوى الديمقراطية العراقية ومؤكدة عمق مخاوفهم من سياسات حكم البعث، وأنها في واقع الأمر لم تتغير عما كانت عليه في العام ١٩٦٣، وأن الظروف الجديدة هي التي لا تسمح لهم بممارسة ذات السياسات وبذات

---

٥٨ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول/سبتمبر ١٩٧٩. ص ٤٣.

الأساليب التي مورست في العام ١٩٦٣، خاصة وأن الحزب الشيوعي لم يدعو إلى مقاومة مسلحة لمقاومة الإنقلاب ولا إلى مقاومة نظام البعث الجديد كما حصل في المرة الأولى، إلا أن مجلس قيادة الثورة كان على استعداد تام لممارسة سياسة العنف والقتل دون رحمة عند اقتضاء الحاجة، وهو ما حصل في إضراب الزيوت النباتية واجتماع ساحة السباع حينذاك. ورغم شجب الحزب الشيوعي في أدبياته السرية لتلك الإجراءات القمعية، إلا أنه واصل نهجه الإيجابي في التعامل مع سياسات البعث، خاصة وأن حزب البعث بدأ عبر مجلس قيادة الثورة منذ العام ١٩٦٩ باتخاذ إجراءات تفرض على الحزب الشيوعي التعامل معها بإيجابية وخاصة في مسائل التعاون مع الاتحاد السوفييتي وبقية البلدان الاشتراكية والاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية والحكومة الفيتنامية والحكومة الكمبودية والبدء بمفاوضات النفط مع شركات النفط الأجنبية.

وفي تلك الفترة كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يطالب الحكم الجديد باتخاذ إجراءات لضمان حقوق الشعب الكردي، وكان الحزب الشيوعي العراقي يؤيده في ذلك، وبالتالي كان هناك تحالفاً موضوعياً بين الطرفين حول المطلبين السياسيين للحركة الديمقراطية العراقية: الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان. وكان حزب البعث يسعى إلى إيجاد صيغة عملية لإبعاد هذين الحزبين عن بعضهما، إلا أنه لم يوفق إلى ذلك قبل عقد اتفاقية الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٧٠، إذ كانت الحرب بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الكردية المسلحة من جهة والحكومة العراقية من جهة أخرى ما تزال مستمرة.

لقد سعى الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى تشديد ضغطه على حكومة البعث، التي لم يكن هناك أي اتفاق معها لإيقاف القتال أو البدء بمفاوضات، من خلال القيام ببعض العمليات العسكرية ضد القوات المسلحة العراقية والتي تحققت فعلاً في الهجوم العسكري على القطار بين كركوك – أربيل في أواسط كانون الأول من العام ١٩٦٨ أدى إلى مقتل ٢٠

عسكرياً ومدنياً من القوات الحكومية[٥٩]. ثم جاء الهجوم الثاني لقوات البيشمركه ضد منشآت النفط في كركوك أدت على تعطيل ٧٠٪ من قدرة ضخ النفط ولمدة عشرة أيام، مما حمل الشركات والحكومة العراقية خسائر مالية كبيرة وفضح الضعف الذي تعاني منه الحكومة العراقية وأجهزتها العسكرية وعجزها عن تأمين أي حماية لمنشآت الدولة الاقتصادية وطرق المواصلات. وزاد في الطين بلة وارتفع الضغط على الحكومة العراقية حين ألغت الحكومة الإيرانية ومن طرف واحد اتفاقية سعد آباد التي اعترفت إيران بموجبها للعراق بالسيادة على مياه شط العرب، في حين جاء الإلغاء على خلفية أن شط العرب يعتبر ممراً مائياً دولياً. كان ذلك في نيسان من العام ١٩٦٩.[٦٠] هذا الواقع الجديد جعل حزب البعث يفكر بضرورة إيجاد حل للمسالة الكردية وبالاتفاق المباشر مع الحزب الديمقراطي الكردي برئاسة ملا مصطفى بارزاني، وبعيداً عن المناورة المباشرة باتجاه التقارب والتعاون مع مجموعة المكتب السياسي السابق للحزب الذي كان يقوده إبراهيم أحمد وجلال طالباني. كانت هناك مجموعة من العوامل الدافعة بهذا الاتجاه وفي مقدمتها:

- الضعف والعزلة التي كان النظام ما يزال يعاني منهما على الصعيد الداخلي ومخاطر الانقلاب عليه من قوى عسكرية، رغم سرعة عملية التغيير التي أجراها البعث في القوات المسلحة. وكان يدرك بأن إيجاد حل مؤقت مع الكرد سيساعد على تحييد قوى سياسية غير قليلة ويكسب له سمعة دولية.
- التحالف بين الحزبين الشيوعي ولديمقراطي الكردستاني المناهض لسياسات البعث في مجال مصادرة الديمقراطية ورفض حل المسألة الكردية على أساس الحكم الذاتي.
- الموقف الإيراني المتشدد بشأن شط العرب واستعداد إيران لدعم الحركة الكردية المسلحة.
- الضغوط الدولية المتزايد باتجاه إيجاد حل سلمي للقضية الكردية، وخاصة من جانب البلدان الاشتراكية.

---

٥٩ سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. منشورات الجمل. ٢٠٠٣. ص ١٧٦.

٦٠ المصدر السابق نفسه. ١٧٧.

- وجود تيار داخل البعث كان يرى إمكانية حل المسألة مؤقتاً إلى حين تعزيز القدرات العسكرية للنظام وتوسيع قاعدته الشعبية التي يمكن بعدها انتزاع كل ما توصل إليه النظام مع القيادة الكردية. لقد كان التوجه نحو عقد اتفاقية آذار ١٩٧٠ تستند إلى قاعدة "أخاك مجبر لا بطل". أي ينبغي الانحناء أمام العاصفة، ثم التصرف بطريقة أخرى مغايرة تماماً. إن التوجه الجديد لحل المسألة الكردية لدى حزب البعث شجع التيار المساند لتطوير العلاقات مع حزب البعث في صفوف الحزب الشيوعي العراقي وإلى تطوير المناقشة حول الجبهة الوطنية في العام ١٩٦٩و١٩٧٠.

في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٧٠ عقد المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي في كردستان العراق لضمان أمن وسلامة الاجتماع والمجتمعين. وكان المؤتمر قد عقد في أجواء تتميز بالوقائع التالية:

- صدور سلسلة من الإجراءات والقرارات التي تبدو وكأن حزب البعث يسير باتجاه الكفاح ضد الإمبريالية والرجعية والإقطاع والتي تجلت في البدء بمفاوضات النفط، إصدار قانون الإصلاح الزراعي الجديد ١١٧ لسنة ١٩٧٠، وصدور الدستور المؤقت قبل ذاك، إضافة إلى ما اعتبر إجراءً تقدمياً حين نفذ النظام حكم الإعدام شنقاً بمجموعة من السياسيين العراقين المناوئين للنظام بتهمة العمالة للإمبريالية والصهيونية والرجعية في العام ١٩٦٩ والتي كانت البداية الفعلية لبث الرعب في نفوس الفرد والمجتمع في آن واحد، رغم تحفظ الحزب الشيوعي على أسلوب المحاكمة وإصدار قرارات الحكم الجائرة.
- إصدار قانون العمل المرقم ٥١ لسنة ١٩٧٠ الذي تضمن جوانب إيجابية في مجال الحقوق العامة والمهنية للعمال، ولكنه تضمن سلباً لحق مشروع طالما ناضل من أجله العمال، هو حق الإضرار عن العمل لضمان انتزاع حقوقهم من رب العمل، سواء أكان دولة أم رأسمالياً فردياً أم شركة مساهمة. وهذا الإجراء يؤكد الموقف السلبي من حقوق العمال النقابية حين وجه نيران أجهزته القمعية إلى صدور العمال حين اضربوا عن العمل في شركة الزيوت النباتية.

- توقيع الحكومة على اتفاقية الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٧٠ مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة الكردية، حيث بموجبها يتمتع الشعب الكردي في كردستان العراق بحقه في إقامة الحكم الذاتي. وقد اعتبر هذا بحق مكسباً كبيراً لصالح القضية الكردية والشعب العراقي عموماً، الذي جاء نتيجة نضال دؤوب وعنيد من جانب الشعب الكردي وقيادته ومجمل الحركة الديمقراطية العراقية.
- تطوير علاقات التعاون مع البلدان الاشتراكية وعقد اتفاقيات اقتصادية وثقافية والاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية وبحكومة الفييتنام وكمبوديا وإقامة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية معها ...الخ. وقد جاء في المقال الذي نشر في طريق الشعب في أعقاب عقد اتفاقيات اقتصادية مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية ما يلي: "إن تنفيذ الاتفاقية التي عقدت مع الاتحاد السوفييتي في تموز ١٩٦٩ وغيرها من الاتفاقيات الاقتصادية مع الدول الاشتراكية هو نقطة تحول كبرى في مستقبل العراق السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ومن شأنها عندما تطبق بشكل صحيح من الناحية الاقتصادية: ١ – أن تمكن العراق من ممارسة الإنتاج والتسويق فعلاً واكتساب التجربة في هذا المجال وإقامة علاقات اقتصادية خارجية مع الدول بتوفير سلع أو سلع رائجة يزداد الطلب عليها وعلى مشتقاتها باستمرار، وهذا يساعد على توسيع إمكانيات الميزان التجاري، ٢ – وضع أسس صناعات نفطية وكبريتية وغازية وبتروكيماوية واسعة ذات آفاق عظيمة تتكامل مع الاقتصاد العراقي وتجعل العراق بلداً صناعياً زراعياً، ٣ – يوفر للعراق واردات مالية جيدة تساعد على التخفيف من ضغط الشركات الاحتكارية التي تمسك برقبته وتشد عليه الخناق كلما حاول الخروج عن فلكها والتقدم نحو تصفية مواقعها الاقتصادية في البلاد، وإعداد الشروط الملائمة لتحرير ثرواته النفطية نهائياً وتأميم كافة ممتلكات رأس المال الإمبريالي في المستقبل"[٦١]. ومن يتمعن في هذه النص سيجد المبالغة الكبيرة في أهمية هذه الاتفاقيات الاقتصادية والقدرة على تنفيذها في وقت كان العراق يعاني من غياب الحريات لديمقراطية والحقوق

---

٦١ خيري، زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر ساق. ص ٥١٩.

الأساسية للمواطنة والمواطن. إن هذا التقييم كان وحيد الجانب وينزع إلى فرض رؤية إيجابية لحكم البعث حينذاك وأيلاء العامل الاقتصادي أولية بارزة على العامل السياسي والاجتماعي الذي كانت تمارسه الدولة فعلياً في العراق.

- إطلاق سراح السجناء السياسيين وإغلاق سجن نقرة السلمان وإعادة جمهرة كبيرة من المفصولين إلى وظائفهم.

ولكن من الجانب الثاني تميز الوضع بالواقع التالي:

- إصدار البعث دستور مؤقتاً بدلاً عن إصدار دستور جديد ودائم للبلاد يستند إلى المجتمع المدني الديمقراطي والحياة الدستورية واستفتاء الشعب حوله. وكان الدستور المؤقت يمنح عملياً السلطات الثلاث، التشريعية والتنفيذية والقضائية، إضافة إلى سلطة الإعلام، لمجلس قيادة الثورة، وبالتالي يلغي كل أثر للحريات الديمقراطية والحقوق المواطنة الأساسية. كما لم يعرض الدستور المؤقت على الشعب في استفتاء عام لمعرفة موقف الشعب منه.
- إبقاء البعث على جميع القوانين غير الديمقراطية التي صدرت خلال العقود الماضية، والتي تراكمت فوق بعضها منذ انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣، وهي موجهة بالأساس ضد حرية وحقوق المواطن وضد الأحزاب والقوى السياسية المختلفة وتعزز الاستبداد والقسوة في ممارسات الدولة إزاء الفرد والمجتمع.
- مواصلة البعث سياسة اعتقال الشيوعيين والديمقراطيين والكثير من القوى السياسية الأخرى التي لا تحسب على البعث أو لا تتعاون معه، ومنهم مجموعات من القوميين من أتباع الحكم العارفي والناصريين وجماعات من بعث اليسار والحركة الاشتراكية العربية دون أي مبرر قانوني أو قرار من هيئة قضائية. كما كانت أجهزة القمع تحتفظ بمجموعة من الذين شكلوا القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (جماعة عزيز الحاج) بعد الانشقاق الذي حصل في الحزب واعتقال المجموعة وانهيار بعض أقطابها وتعريض الكثير منهم إلى التعذيب الهمجي وموت البعض الآخر منهم تحت التعذيب وبصيغ مختلفة. ولم يكن موقف عزيز الحاج، الذي كان عضواً في المكتب السياسي

للحزب الشيوعي العراقي وتبنى اتجاهاً سياسياً يسارياً مناهضاً لحكومة البعث، سليماً وصلباً وهو في قبضة أجهزة الأمن البعثية، إذ أعطى كل المعلومات التي كانت لديه حول المجموعة التي كانت تعمل معه. لقد تميز موقف عزيز الحاج بالانهيار الفعلي والتحول إلى مواقع الحكم في حينها وتحدث عبر التلفزيون الحكومي الوحيد ليدعو إلى ترك النضال ضد الحكومة وحزب البعث والتعاون معاً لصالح العراق.... الخ.

- قتل مجموعة كبيرة من الشيوعيين والكوادر المتقدمة ابتداءً من العام ١٩٦٩ وبأساليب مختلفة، ولكن كلها عبر الاختطاف والتعذيب والقتل ثم الرمي في الشوارع، وكان من أبرز من قتل من الكوادر النشطة والفعالة ستار خضير، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي وعضو اللجنة العسكرية في الحزب (قتل في حزران/يونيو ١٩٦٩ في بغداد)، وعبد الأمير سعيد، العضو المرشح في لجنة منطقة بغداد (قتل في أيلول/سبتمبر ١٩٦٩ في بغداد)، ومحمد الخضري عضو منطقة ومكتب بغداد (قتل في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٠ في بغداد)، إلى جانب آخرين في مناطق مختلفة من العراق.
- خلق أجواء الرعب وبث الخشية في نفوس الناس من سياسات النظام الجديد والتهديد بالموت لمن يخرج عن طاعة النظام العراقي. كما أعاد النظام فتح أبواب قصر النهاية السيء الصيت لاستقبال المعتقلين في سراديبه المعتمة وتسليط أشرس أساليب التعذيب ضد المعتقلين من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية ومن مختلف القوميات.
- التطهيرات السياسية المستمرة التي أجراها البعث في القوات المسلحة وفي المراكز الأساسية في الدولة لصالح حزب البعث ومؤيديه في البلاد.
- العمل من أجل شق وحدة صف قوى المعارضة للنظام وخاصة بين الشيوعيين والحزب الديمقراطي الكردستاني، إذ بدا ذلك واضحاً في أعقاب التوقيع على اتفاقية أذار/مارس ١٩٧٠ حول الحكم الذاتي لثلاث محافظات كردية فقط هي أربيل والسليمانية ومحافظة دهوك الجديدة التي كانت في معظمها تابعة لمحافظة الموصل.

- إجراء انتخابات في مجالات الطلاب والعمال، وإذ شارك الطلاب بنسبة قليلة بالقياس إلى انتخابات العام الدراسي ١٩٦٧/١٩٦٦ وحيث فازت قائمة اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية بنسبة ٧٦ ٪ من مجموع المشاركين في الانتخابات، فازت قائمة الحكومة ب ٧٦٢٨ صوتاً من مجموع ١٢٨٨٢ طالبة وطالبة شاركوا في الانتخابات، في حين أن مجموع الطلبة الذين يحق لهم التصويت بلغ ٣١٥١٠ طالبة وطالبة، أي أن نسبة المشاركين بلغت ٤٠,٩ ٪ تقريباً، والقائمة الفائزة حصلت على نسبة ٢٤,٢ ٪ من مجموع الطلبة فقط[٦٢]، وهي نسبة ضئيلة جداً، إضافة على حقيقة حول تزوير في الانتخابات لصالح القائمة الحكومية، إذ لاحظ الطلبة بوضوح عمليات التزوير التي مورست من قبل البعثيين في الجامعات والمدارس الثانوية والتي ساعدت على ظهور أسماء القائمة البعثية، قائمة الاتحاد الوطني لطلبة العراق، في مقدمة القوائمة الفائزة. على حساب أسماء القوائم الأخرى. كما أن جلاوزة النظام كانت تراقب تلك الانتخابات وتمنع بصورة غير مباشرة الطلبة من إعطاء أصواتهم لقائمة اتحاد الطلبة العام في الجمهورية العراقية. أما في مجال العمال فقد قاطع العمال الديمقراطيون هذه الانتخابات واعتبروها مزيفة ولا يمكنها إيصال عمال يمثلون مصالح العمال إلى المواقع المسؤولة في النقابة.

لم تكن قاعدة الحزب والكثير من كوادر الحزب مرتاحة من السياسة التي تمارسها قيادة الحزب، خاصة وأن البعث، رغم حديثه عن الجبهة الوطنية، كان يمارس الاعتقال والتعذيب من جهة، ويمارس سياسة غير نظيفة إزاء المسألة الكردية من جهة ثانية، إضافة إلى قضايا كثيرة أخرى، ويسعى في الوقت نفسه إلى تكريس نظام حكمه غير الديمقراطي من خلال الهيمنة الكاملة على كل المراكز الحساسة في الدولة وإبعاد الذين يعتبرون غير مضمونين له.

وقبل عقد المؤتمر الوطني الثاني أجبر الوضع السياسي المعقد قيادة الحزب إلى التحضير لاجتماع اللجنة المركزية الذي عقد في شهر تشرين الأول من العام ١٩٦٨ حيث تدارست فيه الوضع السياسي في البلاد واتجاهات تطور الأحداث. ركز الاجتماع على عدد

---

٦٢ خيري. زكي وسعاد. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٥١٤.

من القضايا العقدية التي تواجه العراق وخرج بخلاصة متشابكة في مضمون النقد، حيث ترك الباب مفتوحا للتعاون في إطار جبهة وطنية عراقية واسعة. ففي الوقت الذي أشار إلى دور الحزب في الدعوة إلى إقامة الجبهة الوطنية والجهود التي بذلها في هذا الصدد والميثاق الذي اقترحه في أيلول من العام ١٩٦٨ لإقامة جبهة وطنية في العراق تقوم على التكافؤ وإشراك قواعد الأحزاب والجماهير في العمل الجبهوي وعدم حصر العمل بالقيادات السياسية للأحزاب. ولكن الحزب حذر في الوقت نفسه من التعاون الواسع بين حزب البعث الحاكم والقوى العسكرية الرجعية المهيمنة على القوات المسلحة، ودور البعث في محاولة السيطرة على أجهزة الدولة، إضافة إلى حرمان القوى السياسية من العمل السياسي العلني والمجاز رسمياً وحصره بحزب البعث، وما ينجم عن ذلك من استمرار النهج الدكتاتوري في حكم البلاد. ويمكن القول بأن سياسة الحزب في هذه المرحلة كانت تجسد شعاره القديم "تضامن وكفاح"، أي تضامن مع السياسات التي يراها الحزب إيجابية وكفاح ضد السياسات التي يعتبرها الحزب سلبية وتلحق ضرراً بالمجتمع. هذه السياسة لم تلق قبولاً من جانب قاعدة الحزب وكوادره ولا من القوى الديمقراطية المحيطة بالحزب أو من الجماهير التي كانت تقف إلى جانب الحزب، إذ أنها كانت ترى في ذلك تجاوزاً على خط أحمر يفترض أن يكون مانعاً من التحالف مع البعث، في حين كانت وجهة عمل الحزب تشير إلى عكس ذلك، وهو ما أدركه البعث وبدأ يشدد في هذا الاتجاه وبصبر واضح وتقريم مستمر لقوى الحزب أينما أمكن من خلال عمليات الاعتقال والتعذيب والإسقاط السياسي. لقد كان حس الجماهير بالموقف السياسي وبالهواجس الجدية إزاء البعث أكثر قرباً من الواقع الفعلي في العراق من حس القيادة السياسية للحزب الشيوعي، أي من للجنة المركزية ومكتبها السياسي.

كان التحضير للمؤتمر الوطني الثاني يتم في تلك الأجواء المعقدة المتزايدة سوءاً والتي تجلت في تقرير اللجنة المركزية التي قدمه عزيز محمد. وكان النقاش حول التقرير قد احتل موقعاً أساسياً من نشاط المؤتمر حيث تجلت فيه الرؤى والمواقف والاستنتاجات المختلفة لأعضاء اللجنة المركزية وكوادر الحزب المشاركة في المؤتمر.

وكان للصراع الفكري والسياسي المفتوح في داخل المؤتمر دوره الواضح في أن خرج المؤتمر بموقف مزدوج من الحكم، إذ لم يكن كامل التأييد، كما لم يكن مناهضاً له تماماً، بل تحرك على قاعدة "تضامن وكفاح"، وكان التضامن يسبق الكفاح في مثل هذه الحالة. كان التيار الأقوى في المؤتمر يميل إلى خوض الصراع مع البعث، في حين كان التوجه الآخر يميل إلى التعاون مع الحكم الجديد. وكان المكتب السياسي في أغلب أعضائه يميل إلى الاتجاه الثاني، وكان يجد التأييد في ذلك من قيادة الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي، التي وجدت في خطوات الحكم البعثي السياسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد السوفييتي ومع بقية البلدان الاشتراكية علامة إيجابية تفصح عن تغيرات جارية في فكر وممارسات البعث، والتي في حقيقتها لم تكن كذلك. وفي هذا المؤتمر لم يتبن الحزب مقولة طريق التطور اللارأسمالي، رغم النقاشات التي دارت حولها[٦٣]. ورغم ذلك حاول تقرير اللجنة المركزية، الذي أقره المؤتمرون، أن يبين الوجه المناوئ للاستعمار في سياسة حكم حزب البعث الخارجية من جهة، والوجه الكالح لسياسة هذا الحزب الداخلية المناوئة للديمقراطية من جهة ثانية. وكان الإحساس لدى جمهرة من الكوادر الحزبية والقاعدة الحزبية تميل إلى أن السياسة الداخلية ستتغلب على السياسة الخارجية وتنقلب الأوضاع باتجاه تشديد العداء للديمقراطية والحياة الطبيعية، في حين كان هناك ميل في القيادة يجنح إلى تأكيد العكس، وأن لم يكن هناك من يستطيع تقديم ضمانات في السير بهذا أو ذاك من الاتجاهين في حينها، في ما عدا تراث البعث العنفي وغير الديمقراطي لمشهود له بالعداء للديمقراطية والشيوعية.

---

٦٣ ملاحظة: تسنى لي في هذا المؤتمر أن أقدم مطالعة حول موضوع التطور اللارأسمالي رافضاً إياه ومبيناً أسباب رفضي لهذا المفهوم في ردي على مطالعة الرفيق الراحل عامر عبد الله، الذي تبنى طريق التطور الرأسمالي واعتبر العراق يمكن أن يبدأ السير فيه. كان موقف الكثير من أعضاء المؤتمر، بمن فيهم الرفيق عزيز محمد، ضد اعتبار العراق يمكن أو بدا السير بهذا الطريق، وعارض بذلك عامر عبد الله ومجموعة أخرى من مثقفي الحزب الآخرين. لم أكن في حينها عضوا في اللجنة المركزية، بل عضوا في لجنة ومكتب منطقة بغداد وعضو هيئة تحرير الثقافة الجديدة ومدرساً في الجامعة المستنصرية ونائب رئيس جمعية الاقتصاديين العراقين ورئيس تحرير مجلة الاقتصادي. ك. حبيب

إن المطالعة المدققة لتقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي قبل إقراره من المؤتمر سيجد فيه ما يؤكد وجود احتمالين في اتجاه تطور العراق، وربما كان يميل نحو الاحتمال القائل بإمكانية تطور البعث صوب الأفضل في حكم البلاد. وقد تعرض هذا التقرير للنقد الواسع من جانب المشاركين في لمؤتمر، وكان الحوار شفافاً وصريحاً وواضحاً، مما تطلب إعادة النظر في الكثير من فقراته من قبل لجنة اختيرت لهذا الغرض. وورد في التقرير النهائي الذي أقره المؤتمر والذي نشر ضمن وثائق المؤتمر ما يؤكد تشدد أعضاء المؤتمر بشكل عام في الموقف من ذهنية ونهج الاستبداد في حزب البعث والمعاداة للديمقراطية والشيوعية والحريات العامة. فعلى سبيل المثال جاء في التقرير حول مؤسسات الدولة وفضحه للوجه المناوئ للديمقراطية في الحكم ما يلي:

"أ – إن الدساتير المؤقتة وتعديلاتها والإجراءات القانونية المتخذة بعد انقلاب ١٩٦٨ والتي أقرت بمعزل عن الشعب وقواه الوطنية، قد ركزت السلطات العليا في الدولة بيد مجلس قيادة الثورة المؤلف في البدء من خمسة عسكريين كبار، ثم وسع ليضم القيادة القطرية لحزب البعث ثم عدل ليركز السلطات بيد رئيس الجمهورية وألغي مجلس الوزراء وأصبح الوزراء موظفين مختصين أو مأمورين تحت تصرف رئيس الجمهورية. ولم يعودوا مسؤولين سياسيين من الوجهة الفعلية، وقد تجنب الدستور المؤقت أي تحديد يلزم الحكومة بإنهاء الوضع الاستثنائي وإعادة حق الشعب الطبيعي، في انتخاب حكامه ... وابتدع الدستور المؤقت الجديد تأليف هيئة استشارية باسم "المجلس الوطني" تتحدد صلاحياته باقتراح بعض التشريعات ويفترض تأليفه من الشخصيات وممثلي بعض المنظمات الاجتماعية، ولكن هؤلاء في الغالب ليسوا خارج إطارات القيادات البعثية لتلك المنظمات، بل من السائرين في ركاب البعث.

إن إيجاد مثل هذه الهيئة سوف لن يغير من طبيعة الحكم باعتباره حكم أقلية سياسية، ولا يمكنه أن يطمس مطلب الشعب في أن يكون له مجلسه الوطني المنتخب من قبله والذي يتمتع بحق السيادة في الدولة.

ب – لقد احتفظ الحكم بكافة القوانين والتشريعات الرجعية والمقيدة لحريات المواطنين والتي تبطل مفعول النصوص الواردة في الدستور المؤقت في احترام تلك الحريات. وشرع بعض القوانين التي أوغلت في تقييد الحريات كما هو الحال بالنسبة لقانون العمل الجديد الذي حرم حق الإضراب كلياً عل العمال العاملين في مؤسسات القطاع العام.

كما احتفظ الحكم بالمؤسسات والأجهزة القمعية واتجاه نشاطها المكرس بالدرجة الأولى لمحاربة حريات الجماهير والأحزاب والعناصر الوطنية كأجهزة الاستخبارات العسكرية والأمن.

ومما وسع وعمق النهج الإرهابي ابتكار الحكم البعثي لأجهزة جديدة خاصة للقمع كجهاز "الأمن القومي" المرتبط بقيادة حزب البعث مباشرة. ووضع تحت تصرف هذه الأجهزة المبالغ الطائلة وخصصت لها الأوكار السرية ووضعت فوق الدستور والقوانين وخولت الصلاحيات الواسعة غير القانونية في الاعتقال واستخدام التعذيب حتى الموت والاغتيالات السياسية والإعدام بصورة كيفية وهدر كرامات المواطنين"[٦٤].

كما أشار التقرير إلى عمليات تبعيث أجهزة الدولة وكسب العناصر الانتهازية والرجعية إلى حزب البعث في جميع أنحاء البلاد وفي المؤسسات العسكرية من جهة، وطرد من يرفض ذلك أو العناصر الوطنية المتميزة بالكفاءة والاستقلالية.[٦٥]

ويؤكد التقرير إلى "أن أعمال القمع والإرهاب قد تفاقمت بعد إعلان اتفاقية السلم في كردستان مباشرة، حيث فرقت بالقوة تجمعات الشيوعيين في مظاهرات ١٢/آذار/ ١٩٧٠ للابتهاج بإحلال السلم في كردستان، واعتقل المئات منهم في مختلف أنحاء العراق. وفي ٢١ آذار ١٩٧٠ فرق بالعنف تجمع الشيوعيين والتقدميين الذي شارك في مسيرة عيد نوروز ورافق ذلك اعتداء بالضرب من قبل البعثيين، وشن حملة اعتقالات. ومنذ ذلك الحين توسعت حملة الاعتقالات والمطاردات في معظم أنحاء القطر، وشملت مئات جديدة من الشيوعيين ومؤازري حزبنا. وكالعادة لجأت الأجهزة القمعية إلى استخدام وسائل التعذيب

---

٦٤ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٢/٤٣.

٦٥ المصدر السابق نفسه. ص ٤٣.

الفاشي في قصر النهاية والأماكن السرية الأخرى وشملت بالإضافة إلى الشيوعيين قادة وأعضاء مختلف الفئات والأحزاب الوطنية من المدنيين والعسكريين"[٦٦]. إن النبرة الصريحة في شجب الإرهاب البعثي ضد الشيوعيين والديمقراطيين كانت مثار ارتياح في القاعدة الحزبية والكثير من الكوادر الشيوعية والجماهير الواسعة. ورغم ذلك لم تكن قاعدة الحزب مرتاحة ومؤيدة للوجهة التي تلمستها في الخط العام للحزب، خط احتمال قيام تعاون مع البعث الحاكم.

وبصدد الإعدامات التي نفذتها سلطة البعث بعدد كبير من المتهمين بالتجسس لحساب الإمبريالية والصهيونية جاء في تقرير اللجنة المركزية الذي أقره المؤتمر ما يلي:

"ج – لقد أنزلت السلطة الجديدة ضربات رادعة ببعض شبكات التجسس الاستعمارية التي اكتشف أمر نشاطاتها التآمرية، والتي ضمت عدداً من المتآمرين الكبار على الاستقلال الوطني وحريات الشعب ومن فرسان مكافحة الشيوعية في بلادنا.

وكانت أهم العيوب التي نبه إليها حزبنا عند ضرب هذه الشبكات التجسسية هي تجنب الحكومة أسلوب المحاكمات العلنية والقانونية الضرورية لضمان حقوق المتهمين القانونية وتجنب إدانة الأبرياء ولخلق اليقظة لدى أوسع الجماهير تجاه القوى المعادية وأساليب عملها والطرق التي تستخدمها لاستثمار بعض البسطاء وفقراء الناس وإيقاعهم في شراكها، والتي كانت ضرورية أيضاً لسد الطريق أمام الدعايات الاستعمارية والرجعية التي استثمرت نقاط الضعف في أساليب المحاكمات وخلقت ضجة خارجية واسعة مناوئة لإجراءات الحكومة ضد شبكات التجسس، كانت من ضمن العوامل التي أثرت عملياً في موقف الحكومة اللاحق منها.

إن ما اتخذ من إجراءات ضد بعض شبكات التجسس لا يعني زوال خطرها، كما لا تزال شبكات التجسس البريطانية والألمانية الغربية والفرنسية وغيرها، بعيدة عن أية إجراءات"[٦٧].

---

٦٦ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. مصدر سابق. ص ٤٤.

٦٧ وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. أيلول ١٩٧٠. مصدر سابق. ص ٤٠/٤١.

لقد أعدت نشر هذا المقتطف الطويل بهدف تبيان الخلفية الفكرية التي حكمت موقف الحزب من موضع التجسس. فالحزب لا يعترض على محاكمة هؤلاء الناس ولا على أحكام الإعدام الصادرة بحقهم وتنفيذها فعلاً، بل كان يرى بأن الفائدة أفضل لو عمد الحكم إلى إقامة محاكمات علنية وقانونية لكي يتسنى للمتهمين الدفاع عن أنفسهم، ولكي يتبين للرأي العام العالمي أسباب هذه الأحكام، ولكي لا تستثمر هذه القضية ضد الحكومة. يضاف إلى ذلك أن الحزب الشيوعي لم يعترض على الأحكام الصادرة ولا على تنفيذ أحكام الإعدام، بل أيدها عملياً خاصة حين أشار إلى أنهم معادون للشيوعية يفترض التخلص منهم، في حين أن الحزب كان يتهم أقطاب الحكم في أدبياته بمناوأة الشيوعية أيضاً. ولم يكتف الحزب الشيوعي بذلك بل طالب بمواصلة حملة ملاحقة الجواسيس من بريطانيا وألمانيا وتقديمهم للمحاكمة أيضاً. لم يكن هذا الموقف عقلانياً وحكيماً حينذاك ويصعب فهمه الآن، إلا أنه وكما يبدو كان مقبولاً حينذاك، في حين أن الموقف مليء بالمفارقات والتناقضات، سواء في طبيعة المحاكمة أم في موقف الحزب الشيوعي العراقي منها. وقد تعرض الحزب في ما بعد إلى إجراءات مماثلة من جانب حزب وحكم البعث العراقي. إن الذهنية التي كانت تسير عمل الحزب الشيوعي لم تكن ذهنية ديمقراطية وعادلة، بل كانت ذهنية متطرفة وذات طبيعة استبدادية أيضاً وتريد الخلاص من الضد أو الآخر بأي ثمن كان، وهي في هذا المجال لا تختلف كثيراً عن ذهنية الاستبداد في الرأي والموقف والسلوكية.

وبعد ارفضاض المؤتمر بفترة وجيزة تعرض الحزب الشيوعي إلى ضربات متلاحقة من الحكم البعثي، حيث تم اعتقال السكرتير الأول للجنة منطقة بغداد "توفيق أحمد" وتعرض إلى تعذيب شرس وطويل أدى إلى انهياره وإلى تعريض تنظيمات الحزب في بغداد وفي مناطق أخرى إلى ضربات موجعة، إذ كان توفيق أحمد قد شارك في المؤتمر الوطني الثاني، كما كان عضواً في اللجنة المركزية، وكان مناضلاً قديماً وسجيناً سابقاً يعرف الكثير من الشيوعيين ومن أسرار الحزب الشيوعي العراقي وتنظيماته[٦٨]. وأضطر الحزب إلى اللجوء

---

٦٨ أثناء وجودي في الإبعاد في بدرة حكم علي بالسجن لمدة شهرين بسبب نشري مقال بعنوان "نظرة نقدية في كتاب أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث" للكاتب البريطاني والضابط في جيش الاحتلال

إلى العمل السري الشديد في ما عدا بعض الشيوعيين المعروفين الذي استمر ظهورهم العلني، وإلى استمرار صدور مجلة الثقافة الجديدة، رغم أن أغلب أعضاء هيئة التحرير اضطرت على الاختفاء أو الهروب إلى كردستان أو الخارج.

لقد مارس البعث في هذه الفترة سياسة ثابتة في تقريم الحزب الشيوعي وتقزيمه وأضعاف قدراته التنظيمية وعلاقاته الجماهيرية وتأثيره وقدراته التعبوية، ثم إرغامه على انتهاج سياسة أكثر مهادنة حتى مع الإرهاب المسلط على قواعد وكوادر الحزب ليدفع به إلى مزيد من العزلة عن فئات المجتمع المختلفة، كما كان يريد أن يفرض نهجاً محدداً يبتعد بالحزب الشيوعي عن العمل في القوات المسلحة، مستفيداً في ذلك من ثلاثة عوامل، وهي:

١. ممارسة سياسات خارجية تساهم في كسب بلدان المعسكر الاشتراكي إلى جانب النظام، وكذلك حركات التحرر الوطني العربية والدولية وحركة عدم الانحياز والمنظمات غير الحكومية الدولية، مثل حرك السلام العالمية واتحاد نقابات العمال العالمي واتحاد لمحامين العرب ...الخ.

٢. ممارسة سياسات اقتصادية واجتماعية داخلية فيها نوع من المزايدة على سياسة الحزب الشيوعي، كما في الموقف من قطاع الدولة أو قانون الإصلاح الزراعي ...، مما يجعل سياسة الحزب الشيوعي ضعيفة أمام ما يمارسه في العراق!

٣. زيادة الضغط على الحزب الشيوعي العراقي من خلال عاملين: أ) البلدان الاشتراكية التي بدأت تلح بضرورة التعاون مع النظام العراقي، بسبب علاقاته الجديدة معه، وب)

البريطاني في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ستيفن هامسلي لونگرگ. وفي سجن بعقوبة الجديد التقيت بتوفيق أحمد الذي كان سجيناً أيضاً. كنت في حينها أقضي فترة المحكومية في غرفة انفرادية وكنت ألتقي أثناء فترة الخروج لمدة ساعة من الانفرادي ببعض السجناء ومنهم توفيق أحمد. كان يتحدث لي بحيوية ورؤية ناضجة عن معركة كاورباغي في كركوك مع شركات النفط الاحتكارية ومشاركة الحكومة في المعركة وسقوط ضحايا غير قليلة. كان توفيق أحمد، الكردي القومية، طويل القامة ومتين البنيان ورشاقة ظاهرة، كان إنساناً لطيفاً دمث الخلق ومتحدثاً لبقاً يتسم بالحيوية والتواضع. كان مؤمناً بالقضية التي يناضل من أجلها. وانهياره في المعتقل يؤكد القسوة البالغة التي مورست معه وخشيته من احتمال موته كما حصل لآخرين من رفاقه. ك. حبيب

بسبب الإرهاب الشرس وسقوط أعداد كبيرة من الشيوعيين في قبضة العدو وتسليط أقسى أشكال التعذيب الهمجي الفاشي ضد المعتقلين.

هكذا تميزت الفترة من نهاية ١٩٧٠حتى خريف عام ١٩٧١، حين تم الاتفاق، وكما تشير إلى ذلك الكثير من المعطيات، بين لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق والحزب الشيوعي العراقي عبر وساطة مباشرة من الحزب الشيوعي السوفييتي على تعهد من السكرتير الأول للحزب والمكتب السياسي، ودون علم اللجنة المركزية للحزب في الكف عن العمل في القوات المسلحة العراقية والبدء بمفاوضات حول تكوين الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في مقابل إطلاق سراح الشيوعيين المعتقلين من المعروف عن كونهم من المسؤولين عن تنظيمات الحزب الشيوعي في القوات المسلحة، ومنهم ثابت حبيب العاني، عضو المكتب السياسي للحزب حينذاك.

ومنذ خريف العام ١٩٧١ عاد الهدوء إلى الحزب نسبياً، ولكن كان الحزب قد نزف الكثير من الدماء وفقد المئات من الشيوعيين لأسباب كثيرة، ولكن في مقدمتها الانهيار السياسي، وعدم الثقة بقدرة الحزب على التصدي للصعوبات الكبيرة التي تواجه العراق.

ومن الممكن اعتبار المؤتمر الوطني الثاني في العام ١٩٧٠ كان خط المقاومة الأخير ضد التعاون والتحالف مع حزب البعث، ورغم أهميته لم تكن قواه متماسكة وموحدة، مما فسح في المجال استخدام الثغرات في قراراته للدخول في المفاوضات الطويلة مع الحزب الحاكم، مع بروز عوامل أخرى شجعت على تسريع عملية المشاركة في الحكومة وتعجيل الحوار حول إقامة تحالف سياسي بين حزب البعث والحزب الشيوعي العراقي.

ونشير في أدناه إلى أبرز تلك العوامل الإضافية التي عجلت بإقامة التحالف البعثي – الشيوعي، وهي:

- الضعف الشديد الذي أصبح عليه الحزب الشيوعي بعد الضربات القاسية لتنظيمات منطقة بغداد وغيرها من قبل البعث الحاكم وأجهزته القمعية.
- عقد اتفاقية الصداقة بين الاتحاد السوفييتي والعراق وإمكانية منح الحكومة العراقية للسوفييت موطئ قدم أو قاعدة عسكرية في العراق، وفق الوساطة التي بدأ بها عامر

عبد الله في حينها والزيارة التي قام بها كوسيگين، رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي، للتوقيع على معاهدة الصداقة بين البلدين. ويبدو للمتتبع أن معركة النفط مع شركات النفط الاحتكارية وصدور قرار التأميم في العام ١٩٧٢ كان لهما أكبر الأثر في التعجيل بمفاوضات التحالف الجبهوي وتقديم التنازلات من جانب الحزب الشيوعي، بسبب الأهمية الفائقة التي كان يوليها الحزب الشيوعي إلى مسألتي العلاقات مع الاتحاد السوفييت والنفط الخاضع لسيطرة شركات النفط الأجنبية العاملة في العراق.

- مفاوضات الحكومة مع شركات النفط الاحتكارية قد انتهت بصدور قرار تأميم شركة نفط العراق (كركوك) مع استثناء المصالح الفرنسية وشركات أخرى جرى تأميمها فيما بعد. وقد قاد هذا الإجراء الاقتصادي والسياسي الحكومي إلى اندفاع البعض من قادة الحزب الشيوعي صوب التعاون المشترك وتركيز الدعاية والعمل الفكري والسياسي بهذا الاتجاه.
- التعاون بين البعث الحاكم والحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي شعر الحزب الشيوعي من خلاله أنه قد أهمل وأن البعث يستثمر سكوت الديمقراطي ليمارس سياسة إضعاف الحزب لا على مستوى الوسط والجنوب فحسب، بل وفي كردستان وعموم العراق أيضاً. وأن الحزب الديمقراطي الكردستاني لا يحتج على ذلك ولا يشجب هذه الإجراءات القمعية. كما أن الحزب الشيوعي شعر بوجود استبعاد له في كردستان العراق من قبل الحزب الديمقراطي الكردستاني، بسبب مشاركة الأخير في الحكم من جهة، وبسبب سيطرته على الحكم الذاتي في كردستان العراق ومحاولة إبعاده عن الساحة السياسية من جهة ثانية.
- التصور بأن الدخول مع حزب البعث في تحالف سياسي سيساعد على تلطيف الأجواء السياسية وإجراء تغيير إيجابي لصالح الجماهير في سياسة البعث الحاكم.

أثناء الحوار حول تشكيل الجبهة الوطنية بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث طرح الأخير شروطه للتحالف. وكان الحزب قبل ذاك قد طرح برنامجه لتشكيل الجبهة الوطنية. وفي العام ١٩٧٢ شكل الحزب الشيوعي لجنتين إحداهما لخوض الحوار مع حزب

البعث حول برنامج الجبهة، والأخرى حزبية داخلية لمناقشة مجريات التفاوض والموقف من البرنامج الجبهوي المشترك. استمر الحوار طوال عام تقريباً، وكان الحزب يتردد في القبول بعدة مسائل نشير إلى أبرزها فيما يلي:

- الموقف من انقلاب ١٧–٣٠ تموز، حيث كان حزب البعث يصر في أن يقال عنها أنها ثورة، وكان الحزب الشيوعي يرفض ذلك.
- الموقف من قيادة البعث للجبهة، حيث كان البعث يصر على ذلك باعتباره يقود السلطة، في حين كان الحزب الشيوعي يرفض ذلك، وكان يطالب بالعلاقات المتكافئة في إطار التحالف الجبهوي.
- التعهد بعدم إقامة أي علاقات سياسية مع أي فئة سياسية ترفض حكم البعث وتناضل ضده.
- جعل الجيش حكراً على حزب البعث وتحريم علم الحزب الشيوعي فيه.

وفي فترة الحوار التي بدأت على صفحات الصحف منذ عام ١٩٦٩، كان موقف الحزب الشيوعي من تلك الشروط في البداية هو الآتي:

"إننا لا نتجنى على الحقيقة والواقع إذا قلنا أن الشروط التي يطرحها البعث كأساس لإقامة الجبهة لا يمكن أن تحظى بتأييد الحزب أو منظمة وطنية في العراق بما فيها الحزب الديمقراطي الكردستاني الذي يتحالف مع البعث على أساس اتفاقية ١١/آذار/١٩٧٠ ويطمح بجعل هذا التحالف "قاعدة رئيسة للجبهة" ويتطلع إلى توسيعها كي تضم جميع الأحزاب والهيئات الوطنية في العراق. كان ذلك في العام ١٩٧٠. ولكن الكثير من التغيرات قد طرأت على هذا الموقف منذ خريف عام ١٩٧١.

ومنذ أن بدأ الحوار الرسمي في العام ١٩٧٢ والذي استمر أكثر من عام واحد تقريباً، أمكن تغيير مواقف حزب البعث في البعض من تلك القضايا ومواقف الحزب الشيوعي في البعض الآخر التي كان يعير لها حزب البعث اهتماماً خاصاً. إذ كان البعث لا يصر على الكثير من الأمور، خاصة وأنه كان يمتلك السلطة السياسية، وفي يديه مجلس قيادة الثورة الذي تتركز وتتمركز بيديه السلطات الثلاث، فهو الجهة التي تصدر التشريعات، ويمتلك

مجلس الوزراء الذي يتخذ الإجراءات والقرارات وينفذها. وكانت الحياة الدستورية والديمقراطية التي أقر بها حزب البعث في برنامج الجبهة لا تشكل معياراً حقيقياً لمدى جدية البعث في تنفيذها، إذ كان يرى الأمور كلها باعتبارها مسألة مؤقتة بما في ذلك التحالف مع الحزب الشيوعي أو مع أي حزب أو كتلة سياسية أخرى. ومن الجدير بالإشارة أن اللجنة الحزبية التي شكلت لتهيئة الموقف والنقاش حول برنامج الجبهة لم يناقش موقف الحزب من الجيش، إذ كان، كما بدا فيما بعد وليس في حينها، أن المكتب السياسي قد حسم الموقف أثناء وجود عزيز محمد في موسكو بموافقة الحزب على الابتعاد عن العمل في الجيش أو في عموم القوات المسلحة. وهي إحدى الأخطاء الفادحة في ظل حكومة مثل البعث، وليس في ظل حكومة ديمقراطية يتقرر أن يكون الجيش مؤسسة وطنية يشارك فيها الجميع ولكن لا تستثمر للأغراض الحزبية الضيقة أو تستثمر لتحقيق مصالح أي حزب من الأحزاب.

لقد تشكلت الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في العراق بين الحزبين في منتصف تموز العام ١٩٧٣ حيث تم التوقيع على الميثاق وقواعد العمل في الجبهة. جاء ذلك في أعقاب المحاولة الانقلابية الفاشلة لمدير الأمن العام، ناظم گزار، ضد قيادة حزبه. وكان الرجل أداة التعذيب والقتل المباشرة بيد حزب البعث خلال الفترة المنصرمة.

لم يكن موقف الحزب من المسألتين الأولى والثانية موحداً، وكان الضغط باتجاه القبول الشكلي بالمسألتين لعبور أزمة التحالف. وكان الاتحاد السوفييتي أكثر الضاغطين غير المرئيين، إضافة إلى مجموعة المثقفين في الحزب. وقد أدى ذلك إلى قبول الحزب بقيادة البعث للجبهة والسلطة أولاً، واعتبار ١٧–٣٠ تموز ثورة ثانياً.

لا تكمن إشكالية الجبهة بين الحزبين في هاتين النقطتين فحسب، بل في مجمل التحالف الذي لم يكن يستند إلى أرضية قائمة على مبادئ الحرية والديمقراطية والحياة الدستورية والدولة المؤسساتية، بل على دولة تستند إلى مبدأ تغييب الحريات الديمقراطية والحياة الدستورية والمؤسساتية بالكامل ولا تعترف إلا بالفرد القائد، وأن مجلس قيادة الثورة هو الذي يقود البلاد وبيديه كل السلطات ولا سلطة فوقه، وبالتالي ففي مقدوره التحكم في كل

الأمور، بما في ذلك التحكم بسياسة واتجاهات ومضامين العمل الجبهوي. وكان هذا النوع من النظام الشمولي يعمل وفق مبدأين أساسيين، وهما:

- لا يقبل بمشاركة قوى أخرى في قيادة البلاد ولا يقبل بأنصاف الحلول أو المشاركة في السلطة الفعلية.
- ولا يقبل إلا بقيادة الفرد القائد للبلاد ولا يقبل بمشاركة فعلية من شخص آخر في قيادة الحزب الواحد أو مجلس قيادة الثورة.

وفي حالة حصول أي من الأمرين، فلن يكونا إلا لوقت قصير وإلى حين توفير مستلزمات تغيير الوضع باتجاه الحزب الواحد أولاً وباتجاه الفرد الواحد في قيادة السلطة المطلقة في البلاد والمجتمع ثانياً. ويمكن أن نشير إلى أكثر من حالة في هذا الصدد، منها التحالف مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وإنهائه بسرعة فائقة، والتحالف مع الحزب الشيوعي العراقي والقضاء والتخلص منه بسرعة. وفي الحالتين استخدام العنف والقسوة في التخلص من التحالفين. والحالة الثانية هي العلاقة بين البكر وصدام حسين. كان البكر يقود البلاد بمفرده، وكان صدام حسين يوفر مستلزمات الانقضاض عليه وعلى مؤيديه. وتسنى له ذلك في العام ١٩٧٩ حيث لم تنته سلطة البكر فقط، بل وربما حياة البكر ومؤيديه بشكل عدواني وسادي مريع.

كان على قيادة الحزب الشيوعي العراقي أن تدرك بأن الجبهة التي تشكلت لم تكن سوى أداة بيد البعث للوصول إلى أهدافه الدولية من خلال الحصول على تأييد الحزب الشيوعي، وخاصة في الدول الاشتراكية وحركات التحرر الوطني، وفي سبيل عزله عن حليفه الطبيعي الحزب الديمقراطي الكردستاني والحركة الديمقراطية الكردستانية، وعزله عن قاعدته الشعبية تدريجاً من خلال تبويش الأرضية التي يقف عليها الحزب الشيوعي.

لقد أعار الحزب اهتماماً خاصاً بموضوع تأميم النفط والتوسع في قطاع الدولة، أي الاهتمام بالجانب الاقتصادي من التحولات التي كانت تجري حينذاك وبالعلاقات العراقية – السوفييتية، بعيداً عن ربطها العملي، وليس النظري فقط، بالحياة الديمقراطية والدستورية المؤسسية في رسم وتنفيذ سياسة البلاد وحقوق القوميات. وهو واحداً من أكبر الأخطاء

التي ارتكبتها الحركة الشيوعية وليس الحزب الشيوعي العراقي وحده، وبضمنها أحزاب وحكومات البلدان الاشتراكية، في عدم فهم عميق وحقيقي لطبيعة العلاقة الجدلية بين السياسة والاقتصاد، أو بتعبير أدق بين الحياة السياسية الديمقراطية وحقوق الإنسان وبين السياسات الاقتصادية التي تمارسها الدولة، إذ يمكن أن تفقد السياسات الاقتصادية مضمونها الكامل مهما بدت تقدمية حين تغيب عن البلاد مبادئ الحرية الفردية والحياة الديمقراطية وحقوق الإنسان والمؤسسة الدستورية ودولة القانون الديمقراطي. ما تزال تدور في ذاكرتي تبرز كتابات الباحثين السوفييت حول أهمية وتفضيل الإجراءات الاقتصادية والعلاقات مع الاتحاد السوفييتي على الحياة السياسية الديمقراطية. وقد أطلق على هذه الوجهة بـ"طريق التوجه الاشتراكي" أو "طريق التطور اللارأسمالي" بقيادة "الفئات الثورية" للبرجوازية الصغيرة!

وبسبب التحالف مع حزب البعث والموقف من لحزب وسياسته في كردستان تدهورت العلاقة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي إلى حد الصراع واتخاذ الحزب موقف التحالف ضد الحزب الديمقراطي. لق\ حصل في كردستان صراع فريد من نوعه يمكن تحديد معالمه بالمفردات التالية:

- كان هناك صراع بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحب البعث على ممارسة السلطة في إقليم كردستان العراق والسيطرة على مؤسسات الحكم الذاتي، في وقت لم يكن قانون الحكم الذاتي قد صدر بسبب خلافات واختلافات حول جغرافية المنطقة وغيرها، وخاصة الموقف من كركوك.
- كان الحزب الشيوعي قد دخل لتوه في تحالف مع حزب البعث، في حين بدأ لتوه الصراع بين حزب البعث والحزب الديمقراطي الكردستاني، مما أدى إلى تدهور في العلاقة بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي.
- وكان حزب البعث يصب الزيت على العلاقة المتوترة بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي. ويقيناً أن الحزب الديمقراطي الكردستاني والحزب الشيوعي العراقي قد ارتكبا أخطاءً غير قليلة في العلاقة في ما بينهما التي استطاع البعث أن يستثمرها ليزيد

مـن التـوتر والصـراع والنـزاع وجـر الحـزب الشـيوعي إلى مواقعـه ليقـف ضـد الحـزب الديمقراطي الكردستاني، ولم تكن العملية في مصلحة العراق عموماً.

- وكـان حـزب البعـث يهيـئ الفرصـة للانقضـاض علـى التحـالف والحـزب الـديمقراطي الكردستاني ويفرغ الحكم الذاتي من مضمونه الأساسي باعتباره شكلاً من أشكال حق تقرير المصير. وقد نشأت عن تلك التهيئة اتفاقية الجزائر الغادرة الـتي توجهـت بنصـل الخنجر إلى ظهر الحركة المسلحة في كردستان العراق.
- وبهذا دخل الحزب الشيوعي في معارك عسكرية وسياسية ضد الحركة الكرديـة المسـلحة وضد قيادتها المتمثلة بالملا مصطفى بارزاني والحـزب الـديمقراطي الكردسـتاني. كمـا تعـرض أعضـاء الحـزب الشـيوعي إلى تعسـف وملاحقـة مـن قـوى الحـزب الـديمقراطي الكردستاني، حيث قتلت مجموعة مـن الكـادر الشـيوعي الـذي كـان قـد أنجـز دراسـته الحزبية في موسكو وعاد إلى الوطن، وكان عددهم ثمانية.

لم تكن علاقة حزب البعث ودية بالحزب الشيوعي العراقي، بل كانت قيادة البعث تسعى إلى تأمين ثلاث مستلزمات في مواجهة الحزب الشيوعي بالرغم من كون التحالف كان قد بدأ لتوه ولم تنتهي السنة الأولى على التحالف، وهي:

١. إضعاف الحزب الشيوعي قدر الإمكان على الصعيد الداخلي من خلال ممارسة سياسات منافسة في شكلها، ولكن ليست مساوية لها في المضمون، وإعطاء مؤشر سياسي إلى أن وجود الحزب ليس ضرورياً ما دام البعث قادراً على حمل ذات الشعارات الـتي يطرحهـا الحزب الشيوعي. وفي هذا الإطار كان الحـديث يجـري عـن الطريـق الثالـث الـذي يسـعى البعث إلى انتهاجه ليمثل الطريق الجديد لحزب البعث والذي صدر بكتاب لطارق عزيز.

٢. إضعاف مكانة ودور الحزب الشـيوعي في حركـة التحـرر الـوطني وفي المنظمـات الدوليـة والحلول محله، سواء أكان ذلك في اتحاد الطلبة أم الشبيبة أم المـرأة أم حركـة السـلام العالمي والحركة النقابية العمالية العالمية. كما كان يسعى إلى إقامة علاقات مع الأحزاب الشيعية في الدول العربية ومساعدتها مالياً لربطها بحـزب البعـث أو الحكـم لتتخلـى عـن دعم الحـزب الشـيوعي في حالـة الضـرورة في الصـراع مـع الحـزب الشـيوعي الـذي كـان متوقعاً.

٣. إضعاف مكانة ودور الحزب الشيوعي في العلاقة مع البلدان الاشتراكية وأحزابها الشيوعية من خلال سياسة تطوير علاقات حزب البعث بتلك الأحزاب، وربط عقد الاتفاقيات التجارية والاقتصادية المجزية مالياً بتلك البلدان من خلال موافقتها على عقد الاتفاقيات الحزبية.

كان الغرض من تلك الاتفاقيات والسياسات عزل الحزب الشيوعي العراقي عن وسطه الشعبي، سواء مع الشعب الكردي أم مع أوساط الشعب العربي وبقية القوميات في العراق، وعن وسطه الإقليمي والدولي، إضافة على استمرار عملية تقريم وتقزيم الحزب الشيوعي. وقد حقق حزب البعث والحكم البعثي في العراق خلال الفترة الواقعة بين ١٩٧٥–١٩٨٠ مكاسب مهمة على طريق إضعاف الحزب الشيوعي العراقي وتوفير مستلزمات توجيه الضربات السياسية والتنظيمية له دون أن تثار ضجة محلية وإقليمية ودولية حول هذه السياسية الاستبدادية.

في كانون الثاني/ يناير من العام ١٩٧٤ عقد حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم مؤتمره القطري الثامن وعرض في التقرير السياسي الذي قدمه أحمد حسن البكر الذي تضمن سياسة الحزب الجديدة إزاء الوضع السياسي والاقتصادي الداخلي وإزاء السياسات العربية والإقليمية والدولية. وفي ها المؤتمر طرح البعث خمس قضايا أساسية برزت لاحقاً بصورة عملية في سياساته حتى سقوط النظام، وأعني بها ما يلي:

١. تكريس سلطة البعث وقيادته المركزية الفعلية المنفردة للبلاد والمجتمع، رغم مشاركة ثانوية جداً للحزب الشيوعي العراقي في الحكومة بوزيرين أحدهما للدولة والثاني للري.

٢. الانطلاق من العراق باعتباره قاعدة للوثوب والعمل في الدول العربية على أساس قومي وربط الجانب القطري بالقومي من خلال تنشيط قوى البعث هناك وتحمل مسؤولية إقامة الوحدة العربية.

٣. تطوير وتعزيز القوات المسلحة العراقية وتحديثها وتأمين مستلزمات النهوض بمهمات الأمة العربية من أرض العراق باعتبارها مركز الانطلاق.

٤. استثمار كل الطاقات المتوفرة في العراق لتأمين استخراج وتصدير النفط في أعقاب تأميم بعض أهم مواقع شركات النفط الأجنبية في حقول النفط العراقية، ووضع تلك الأموال في خدمة المهمات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

٥. تنظيم عملة "التنمية الانفجارية" في المجال الاقتصادي التي روج لها البعث وخاصة صدام حسين ومكتب الشؤون الاقتصادية بتوجيه مباشر من صدام حسين، والتي استهدفت في واقع الأمر تحقيق عدة مهمات، وهي:

أ. وضع يد الدول على كامل النشاط الاقتصادي في البلاد والتحكم به مركزياً من خلال مجلس قيادة الثورة.

ب. فتح الأبواب أمام الشركات الأجنبية، وخاصة الشركات الغربية فقامة المشاريع الاقتصادية في مختلف المجالات ودون تخطيط حقيقي مسؤول وموجه.

ت. ضخ المزيد من الأموال لتنشيط السيولة النقدية وتكوين فئات اجتماعية جديدة حديثة النعمة.

ث. البداية الفعلية لبروز أوسع لظاهرة الفساد المالي والوظيفي وفي النهب المشترك لأموال الدولة والمجتمع، وخاصة إيرادات النفط الخام. ولم يقتصر هذا النهب على عائلة صدام حسين ورهطه وجمهرة من أتباعه فحسب، بل انتقل إلى الجيش وإلى أجهزة الدولة العليا وفي محاولة جادة لإفساد السلوك الإنساني العراقي وشراء ذمته عل ى نطاق واسع بمختلف السبل وبصورة هادفة وخبيثة.

ج. التعاقد على إقامة مشاريع صناعية وزراعية أروائية وخدمية، إضافة على المشاريع والقواعد والثكنات والطرق العسكرية بمبالغ طائلة وببذخ كبير يفوق التصور.

ح. فتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستيراد وإغراق الأسواق المحلية بالمزيد من السلع الاستهلاكية والكمالية وتكريس النزعة الاستهلاكية في المجتمع وإلهاء الناس عن توجهات السلطة السياسية الداخلية والعربية والدولية.

خ. وقد اقترنت هذه الوجهة العامة بعملية تضخم غير معهودة في أجهزة الدولة بهدف ربط الناس وأرزاقهم بالدولة من جهة وخلق فئة اجتماعية جديدة ترتبط مصالحها بمصالح الحزب الحاكم ودولة البعث. وكانت هذه السياسة تستنزف موارد مالية هائلة.

ورغم الحديث عن الجبهة الوطنية والقومية التقدمية في التقرير المذكور باعتباره أحد المكاسب التي يفترض تعزيزها، إلا أن المؤتمر القطر الثامن يعتبر البداية الفعلية لتنظيم عملة التخلص من عدد من القوى السياسية، ومنها الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي لم يعد هناك عمل مشترك بينهما، والحزب الشيوعي العراقي، العضو الضعيف الذي انفرد به البعث في الجبهة. وقد جاء في التقرير حول الجبهة ما يلي:

"٤. تعزيز البجهة الوطنية واقومية التقدمية وتطوير نشاطها الوطني في مختلف الميادين، وتمتين العلاقات الجبهوية الكفاحية بين حزب البعث العربي الاشتراكي وأطراف الجبهة والتمسك الحازم والمبدئي والعملي بالطريق السلمي والديمقراطي لحل المسالة الكردية بما فيه التطبيق الشامل لبيان آذار وتحقيق الحكم الذاتي في موعده المقرر ليكون الإطار الديمقراطي الفعال لممارسة جماهير شعبنا الكردي حقوقها ومطامحها القومية المشروعة في إطار الوطن الواحد والأهداف والمصالح المشتركة وتطوير المنطقة الشمالية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بشكل شامل وسريع وبصيغ استثنائية، وصيانة الحقوق والمكتسبات التي تحققت للأقليات القومية المتآخية في البلاد وتطويرها باتجاه تعزيز الوحدة الوطنية والتطور الديمقراطي التقدمي في البلاد"[٦٩]. لقد نقلت هذا النص الطويل نسبياً لسبب أساسي واحد، هو أن العمل الفعلي نحو تخريب المسألتين المذكورتين، القضية الكردية والجبهة الوطنية والقومية التقدمية، والتنصل من الالتزامات الواردة في اتفاقية آذار/مارت ١٩٧٠ وفي ميثاق الجبهة، كان قد بدأ العمل الفعلي فيه مع عقد المؤتمر القطري الثامن ومع صدور التقرير السياسي عنه، بعكس الادعاء بما هو وارد في

---

٦٩ حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. القطر العراقي. كانون الثاني ١٩٧٤. بغداد. مطابع دار الثورة. ص ٢١٦.

هذا البيان، حيث تمت صياغة هذه الفقرة بلغة أقرب ما تكون إلى الخطاب السياسي للحزب الشيوعي العراقي.

وبهذا الواقع الجديد انتقل الحزب الشيوعي العراقي في علاقته مع البعث والحكم إلى الفترة الثانية، أي الفترة بين ١٩٧٥–١٩٧٩/١٩٨٠ والتي لها خصائصها التي سنبحث بها لاحقاً.

المبحث الثاني

سياسات ومواقف الحزب الديمقراطي الكردستاني إزاء حزب البعث وحكمه وسياساته في العراق

كانت قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لها تجربتها الغنية في العلاقة مع حزب البعث العربي الاشتراكي ومع سياساته إزاء المسألة الكردية وحقوق الشعب الكردي قبل ثورة تموز ١٩٥٨ وما بعدها وفي أعقاب التحالف الفوقي بين الحزبين وقوى أخرى لإسقاط حكومة الجمهورية الأولى، حكومة عبد الكريم قاسم. كما تعرفت قيادة الحزب وقيادة الثورة الكردية على مواقف البعث من القضية الكردية والحياة الديمقراطية والحريات العامة في أعقاب سقوط نظام البعث الأول ومجيء حكومة عبد السلام محمد عارف ومن بعده حكومة أخيه عبد الرحمن محمد عارف. وأخيراً عاش الشعب الكردي وقيادته السياسية ممارسات حكومة البعث الجديدة في أعقاب سقوط نظام حكم عارف حتى قبل فترة وجيزة من عقد اتفاقية آذار/مارت ١٩٧٠. ثم تكونت لهما تجاربها الجديدة بعد التوقيع على هذه الاتفاقية.

اتخذ حزب البعث العربي الاشتراكي موقفاً واضحاً وصريحاً من مطالب الشعب الكردي الأساسية التي كانت ترفض من حيث المبدأ وفي الممارسة العملية عدة مسائل جوهرية، نشير في أدناه إلى أهمها:

- حق الشعب الكردي في تقرير مصيره بنفسه.

- حقه في إقامة الحكم الذاتي في ظل جمهورية عراقية ديمقراطية باعتباره الشكل المناسب لحق تقرير المصير في تلك المرحلة.
- حقه في اقتسام السلطة والموارد المالية على أسس عقلانية يتم الاتفاق عليها.
- اعتبار مدينة كركوك وخانقين وسنجار جزءاً من جغرافية كردستان وتعود للحكم الذاتي الذي يراد إقامته في إقليم كردستان العراق.
- حقه في استخدام اللغة الكردية باعتبارها اللغة الرسمية الثانية في العراق والأولى في إقليم كردستان العراق.

وكان حزب البعث في أفضل الحالات يعلن موافقته على إقامة إدارة لامركزية في ثلاث محافظات كردستانية هي أربيل والسليمانية ودهوك، والتي كانت تدور في أذهان وتصريحات بعض قياديي البعث "المتساهلين" مع القضية الكردية، أي أنهم وافقوا على المقترح الذي قدمه الدكتور الراحل عبد الرحمن البزاز في مشروعه في العام ١٩٦٦ والذي كان قد طرحه في محاضرات له في معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة بدعوة من إدارتها في العام ١٩٥٤.[٧٠]

وكان هذا الموقف الشوفيني الرافض لمطالب الشعب الكردي يصطدم بموقف قوي صارم وعادل من جانب قيادة الشعب الكردي الوطنية التي تمثلت في الحزب الديمقراطي الكردستاني وبالحركة المسلحة وقوات البيشمركه وقيادة البارزاني لها، ولكنها مستعدة في الوقت نفسه على الدخول بحوار لإيجاد الصيغ التفصيلية المناسبة حول بعض القضايا.

---

٧٠ البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال إلى الاستقلال. الطبعة الرابعة. لندن. دار البراق. ١٩٩٧. ص ٢٠٩-٢١٩.

ملاحظة يشير الكاتب والسياسي العراقي السيد أحمد الحبوبي في مقدمة الطبعة الرابعة لكتاب الأستاذ الدكتور البزاز حول مصير البزاز في عهد البعث الثاني إلى أن الراحل البزاز "... ولأنه غير صدامي ويؤمن بالحوار طريقاً إلى فهم الصحيح فقد عاد إلى العراق بعد انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ رغم نصح الناصحين بعدم العودة وراح يزاول مهنة المحاماة ولكن رجال الانقلاب الجديد لم يمهلوه فاعتقلوه وعذبوه ولم يطلقوا سراحه إلا بعد أن شُل جسده وفقد النطق ونقل إلى لندن للعلاج ولكن روحه الطاهرة فاضت إلى بارئها". راجع المصدر السابق ص ٨.

كان الحزب الشيوعي العراقي يساند باستمرار قضية الشعب الكردي في مطلبه الخاص بحق تقرير المصير والحكم الذاتي وإشاعة الديمقراطية في العراق. كما كانت الحركة الديمقراطية تساند ذلك أيضاً.

وانطلاقاً من تجربة قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني كان الحزب حذراً من سياسة البعث ومن تصريحات قادته التي كانت تؤكد رغبة البعث في إيجاد حل سلمي وديمقراطي للقضية الكردية، في وقت كانت سياسة حزب البعث تراوح في مكانها، وكذا الحكومة البعثية.

بعد ثلاثة أيام من نجاح انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ تحرك رئيس الوزراء الجديد، عبد الرزاق النايف، وشريك حزب البعث في تنفيذ الانقلاب، باتجاه إقامة علاقة مع قيادة الثورة ودعوتها للحوار لإيجاد حل سلمي للمسألة الكردية. ففي العشرين من شهر تموز توجه الراحل السيد صالح اليوسفي إلى البارزاني وهو يحمل رسالة رئيس الوزراء التي تدعوه إلى تسمية وزيرين من أجل المشاركة في تشكيلة الوزارة الجديدة. استجاب البارزاني ونسب السيدين محسن دزيي وإحسان شيرزاد. ولكن سرعان ما وقع انقلاب الثلاثين من تموز ١٩٦٨ ضد النايف والداوود من جانب قيادة حزب البعث وشكلت وزارة جديدة أدخل فيها الوزيران إضافة إلى الوزير الجديد طه محي الدين معروف، وهو من مؤيدي المكتب السياسي المنشق عن الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة الكردية[٧١]. مما أدى إلى رفض البارزاني المشاركة في الوزارة وسحب مرشحيه.[٧٢] لقد كان الحزب الديمقراطي الكردستاني يعتبر مجموعة المكتب السياسي قد خانت الثورة ومشاركتها قوات الحكومة منذ فترة عارف في النضال ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني والثورة الكردية، في حين كانت تتحدث جماعة المكتب السياسي القديم بأن البارزاني قد تسلط على الحزب وأن الشرعية في الحزب تعود إلى المكتب السياسي بأكثرية أعضائه.

---

٧١ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦–٢٠٠١. ط ١. بيروت–لبنان. مؤسسة البلاغ. ٢٠٠١. ص ١٧١/١٧٠.

٧٢ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥ مع ملحق وثائقي. أربيل. دار ئاراس للطباعة والنشر. ٢٠٠٢. ص ٢٠٤.

أقام حزب البعث علاقة طيبة مع جماعة المكتب السياسي السابقة للحزب الديمقراطي الكردستاني التي حصل الانفصال بين المجموعة وقيادة ملا مصطفى البارزاني للحزب منذ النصف الأول من الستينات، وبشكل خاص في العام ١٩٦٤. وكان السيدان إبراهيم أحمد وجلال طالباني على رأس المجموعة السياسية التي شكلت فيما بعد الاتحاد الوطني الكردستاني. وكان المحامي السيد مام جلال الطالباني يصدر جريدة سياسية تحت اسم "النور". وكان حزب البعث يحاول استخدام ورقة هذه المجموعة السياسية بهدف المساومة على القضية الكردية مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، خاصة وأن هذه الجماعة لم تكن دون تأييد من جمهرة واسعة من المثقفين والطلبة الكرد في داخل البلاد وخارجه. ولكن لم يتسن للبعث لعب هذه الورقة وفشل في ممارستها. ولكن شهدت الفترة التي سبقت اتفاقية آذار/مارت ١٩٧٠ صراعات متفاقمة ونزاعات دموية وخاصة في الأعوام ١٩٦٦–١٩٧٠. والتي سنتحدث عنها في مكان آخر من هذا الكتاب. وأحياناً كانت تحصل المعارك بين الطرفين وبمشاركة القوات الحكومية إلى جانب طرف المكتب السياسي القديم.

كانت قيادة الثورة، وخاصة ملا مصطفى البارزاني، لا تثق بقيادة البعث وتخشى الاتفاق معها، إذ لا حرمة لأي اتفاق يعقد البعث مع القوى الأخرى، إذ سرعات ما يتخلى عنه ويسعى إلى فرض تصوراته على الجميع. كان البارزاني، قائد الثورة الكردية، يربط بصورة عقلانية وواعية بين قضيتين نتيجة التجارب المريرة التي مرَّ بها الشعب الكردي والبارزاني ذاته، بين السياسة العامة إزاء العراق وبين الموقف من القضية الكردية. فقد جاء في تصريح مهم جداً أدلى به إلى جريدة اللوموند الفرنسية بتاريخ ١٩٦٨/٨/٤، أي بعد الانقلاب الثاني الذي نظمه البعث ضد النايف والداوود، ما يؤكد على رؤيته الواضحة لهذه العلاقة، العلاقة بين النظام الديمقراطي وحل المسالة الكردية سلمياً وديمقراطياً، إذ جاء فيه ما يلي: "طالما ظلت الدكتاتوريات العسكرية تتعاقب على الحكم في بغداد لن يكون حل مشكلتنا ممكناً، فالحقوق القومية للأكراد ووحدة الدولة العراقية لن تتأمن إلا في ظل الديمقراطية الحقيقية. وهذه الديمقراطية أن توجد إلا عندما تتفق جميع التنظيمات

السياسية على العمل معاً لتحقيق مصلحة جميع الفئات التي يتألف منها الوطن العراقي"[٧٣].

كانت قيادة الثورة قد أعدت، واقتراناً بهذا التصريح، وجهة نظرها بشأن الموقف من القضية الكردية والسياسة العراقية، والتي تضمنت النقاط التالية:

١. اشتراك البارتى في الحكومة بأربع حقائب وزارية على أن يستبعد من الوزارة أي عنصر معادٍ للثورة بما فيه تنظيم المكتب السياسي.

٢. أن يكون الحكم ائتلافياً، ويضم ممثلين من كافة الفئات الوطنية المخلصة.

٣. إصدار بيان من قبل الحكومة بحل القضية الكردية، على أن يكون الحد الأدنى للحل هو ما جاء في بيان ٢٩ حزيران ١٩٦٦.

٤. إصدار عفو عام عن جميع المحتجزين والسجناء السياسيين في كافة السجون والمعتقلات.[٧٤]

وحين لم تسفر تلك الاتصالات عن نتائج إيجابية وتحول البعث صوب مغازلة جماعة المكتب السياسي السابق بقيادة إبراهيم أحمد وجلال الطالباني، وتصاعد عمليات الاحتكاك العسكري بين قوات المكتب السياسي وقوات الثورة الكردية، إضافة إلى إغلاق جريدة التآخي الناطقة باسم الحزب الديمقراطي الكردستاني في ١٩٦٨/١١/١١ وتحشيد القوات المسلحة في مناطق كردستان وتقديم الدعم العسكري واللوجستي لجماعة المكتب السياسي السابق، قررت قيادة الثورة الكردية ممارسة أساليب أخرى ضاغطة على قيادة البعث ومجلس قيادة الثورة.

توجه سعي الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة صوب فرض المفاوضات على الطرف الحكومي من خلال تكثيف العمليات العسكرية التي تلحق أضراراً بسمعة الحكومة وقدراتها العسكرية على الصعيد الداخلي، وكذلك بسمعتها على المستويين

---

٧٣ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٧١/١٧٢.

٧٤ المصدر السابق نفسه. ص ١٧٢.

الإقليمي والدولي. وكان على القيادة الكردية أن تختار مواقع مهمة تمس العصب الحساس في الدولة، أي الجانب الاقتصادي والمالي المرتبط باستخراج وتصدير النفط الخام وما يدره من إيرادات سنوية على العراق.

فنظمت بعض العمليات العسكرية، ومنها بشكل خاص الهجوم العسكري الذي شنته قوات البيشمرگه على (معمل التركيز) في بابا گرگر التابع لمحافظة كركوك.[٧٥] ويشير السيد مسعود البارزاني في كتابه الموسوم "البارزاني والحركة التحررية الكردية"، الجزء الثالث، إلى أن العملية التي نفذت في ١–٢ آذار/مارت ١٩٦٩ قد حققت نجاحاً تاماً حيث تصاعد لهيب هائل بلغ عنان السماء من معمل التركيز واعترى المدافعين إرتباك عظيم ... وكان الهدف منها إحداث تأثير معنوي أكثر من إيقاع أضرار مادية.وكانت الرسالة واضحة للنظام بأن يد الثورة الكردية تستطيع أن تطال أهم مصدر اقتصادي حيوي يعتمد عليه"[٧٦].

وبدلاً من أن يعمد النظام إلى تكثيف الاتصال والحوار، قرر البدء بخوض المزيد من المعارك ضد الحركة الكردية المسلحة. فحصلت الكثير من المعارك على امتداد الفترة الواقعة بين شباط ١٩٦٩ ونهاية العام، منها، كما وردت في كتاب السيد مسعود البارزاني، منها القتال في شهرزور وحلبچه ومعركة دوكان التي تحمل الكرد فيها خسائر بشرية غير قليلة، إضافة على مجازر الحكومة ضد سكان قريتي دَكان وصويا وحي زيوكه في عقرة. كما يشير إلى المعارك التي دارت في منطقة گرميان وقَرَداغ وشوان وشيخ بزيني وأغجلر، إضافة إلى معارك دشت أربيل، التي شاركت فيها القوات الحكومية وجماعة المكتب السياسي القديم. ويذكر الكاتب إلى عدد آخر من لمعارك حيث كان النصر فيها لقوات البيشمرگه مثل معركة مرگه، حيث سقط ٢٣٠ قتيلاً وإغراق ناقلتين برمائيتين وتدمير الكثير من الأرزاق والأعتدة، إضافة إلى الجرحى. ثم يتطرق الكاتب إلى معركة پيرمگرون

---

٧٥ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٠٩.

٧٦ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٠.

ومعركة الالتفاف على جبل سورداش، حيث كانت كلها نجاحات لقوات البيشمركه وتحملت القوات الحكومية وقوات جماعة المكتب السياسي القديم وقوات الجحوش خسائر كثيرة.[٧٧]

لقد كانت هذه المعارك ونتائجها نقطة التحول في موقف الحكومة صوب التحري عن حل سلمي، ولو مؤقت، للقضية الكردية. وكان مثل هذا الموقف يحتاج إلى قفزة موانع فكرية وسياسية لحزب البعث على المستوى المحلي والعربي والدولي، ولكنه كان مجبراً عليها، خاصة وأنه كان يبيت من حيث المبدأ دربا آخر حين تتوفر مستلزمات الحل العسكري المنشود من قبل قيادة البعث. كان بدء الحوار مع قيادة الحركة الكردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكردستاني مناسباً لحزب البعث لعدة عوامل أساسية، وهي:

- عجز القوات المسلحة العراقية عن تحمل خسائر جديدة وعلى مواجهة الضربات العسكرية لقوات البيشمركه في كردستان العراق، والتيقن من عدم قدرتهم على إحراز النصر.
- النقص المتزايد في العتاد والسلاح لمواجهة متطلبات المعارك المستمرة.
- التيقن من عدم قدرة مجموعة المكتب السياسي القديم على مساعدتهم في إحراز النصر على قيادة ثورة ايلول/سبتمبر ١٩٦١ التي أصبحت لها جماهيرية عالية وتأثير أوسع، إضافة إلى تعرض قوات جماعة المكتب السياسي لضربات قاسية وسقوط الكثير من القتلى والجرحى في صفوفهم.
- تزايد النشاط السياسي للقوى القومية المناهضة لحزب البعث من أمثال عبد الغني الراوي وعبد الرزاق النايف والداوود وتعاونهم مع السيد مهدي الحكيم وبدعم إيراني واسع لقيادة انقلاب عسكري ضد البعث.[٧٨] ورغم الكشف عن المحاولة وضربها واعتقال مؤيديها في العراق، فأن البعث أدرك بأن هذه المحاولات سوف لن تتوقف إن تواصل

---

٧٧ المصدر السابق نفسه. ص ٢١٣–٢٢٢.

ملاحظة: من أجل الحصول على معلومات أوسع حول هذه المعارك ونتائجها، يمكنه العودة إلى كتاب السيد مسعود البارزاني المشار إليه في أعلاه، الجزء الثالث منه.

٧٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٢–٢٢٣.

القتال في كردستان وتزايد الخسائر المادية والبشرية وعجز الميزانية لحكومية عن الإيفاء بمتطلبات خوض الحرب ضد الشعب الكردي. ولا يمكن استبعاد أن تكون المملكة السعودية ضد تلك المحاولة أيضاً بسبب العلاقة الحميمة بين عبد الغني الراوي وحكام السعودية. كما لا يمكن استبعاد أن يكون لإسرائيل نصيب في ذلك بسبب العلاقات السياسية والعسكرية المعروفة بين إيران وإسرائيل ومحاولة إيران التوسط لإقامة علاقات بين إسرائيل والحرجة التحررية الكردية بقيادة الملا مصطفى البارزاني.

- سعي صدام حسين، باعتباره الأمين العام المساعد للقيادة القطرية ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة، إلى تكريس وتعزيز موقعه في القيادة القطرية لحزب البعث وفي مجلس قيادة الثورة، إضافة إلى موقعه في القيادة القومية لحزب البعث، خاصة وأن المنافسة بين الكوادر القيادية لهذا الحزب كانت شديدة، إضافة على الصراع بين الجناح المدني والجناح العسكري في الحزب والقوات المسلحة، رغم عدم بروزها على سطح الأحداث. ويؤكد ذلك ما قاله صدام حسين إلى الملا مصطفى البارزاني بعد أن طلب الانفراد به حيث استمر ثلاث ساعات حول أهمية الوصول إلى حل سلمي للمسألة الكردية، إذ جاء في كتاب السيد مسعود البارزاني بهذا الصدد ما يلي:
- "طلب مني صدام أن أكون عوناً ليتقوى مركزه في القيادة عندهم وأنه مستعد لحل المشكلة الكردية على أساس الحكم الذاتي"[٧٩].
- كما أن إيجاد حل سلمي للقضية الكردية على أساس الحكم الذاتي سيرضي الحزب الشيوعي، الذي كان يشارك حتى ذلك الحين بقوى الثورة الكردية، ويرضي القوى الديمقراطية والتقدمية في البلاد، وبالتالي فأن الفرصة كانت مواتية لصدام حسين أن يتقدم إلى أمام ويكتسح أمامه جميع أعضاء قيادته ويفرض نفسه عليهم جميعاً.

ولا شك في أن بدء الحوار بين الحكومة والحركة الكردية كان مناسباً للقيادة الكردية والشعب الكردي، إذ غالباً كان مسعى الكرد سلمياً، إلا أن الحكومات المتعاقبة كانت

---

٧٩ المصدر السابق نفسه. ص ٢٣٥.

ترفض الاستجابة لحقوق الشعب الكردي وتفضل السلاح على الكلمة ولغة الحوار. وكان الموقف للكرد مناسباً لثلاثة أسباب، وهي:

- إحراز مكاسب جديدة للقضية الكردية تفرض على نظام استبدادي وقومي شوفيني جائر، الاعتراف للشعب الكردي ببعض حقوقه القومية.
- يمنح القيادة الكردية شعبية جديدة ويكسب لها قوى جديدة، إضافة على أنها تمنح الشعب الكردي والپيشمرگه إمكانية الاستراحة من القتال والتهيؤ للمستقبل واحتمالاته المختلفة.
- التخلص من جماعة المكتب السياسي التي تعمل بحرية نسبية في بغداد وتتعاون مع قيادة حزب البعث، ولها قوات مسلحة في كردستان، إذ أن صدام حسين أعطى وعداً للقائد البارزاني بنزع سلاحهم والكف عن التعاون معهم، حيث ورد ضمن ما ذكره البارزاني من حديث صدام حسين، ما يلي:

" وقطع على نفسه عهداً ينزع سلاح المرتزقة كافة وبدون تمييز. وطلب منّا عدم التعرض بسوء للمرتزقة بعد نزع سلاحهم. ومما قاله إننا لا نطالبكم بتسليم الأسلحة الخفيفة بل مستعدون لإعطائكم كل ما تطلبون منها. إلا أننا نتوقع منكم أن تسلموا لنا الأسلحة الثقيلة بعد توقيع الاتفاق. ووعد بأن يحتفظ بقسم من الپيشمرگه باسم حرس الحدود"[٨٠].

في ضوء ذلك كان الحوار مفيداً من الناحيتين التكتيكية والاستراتيجية للشعب الكردي وقيادته السياسية والعسكرية.

إن العودة إلى الوثائق الخاصة بهذه الفترة يجد الباحث فيها ما يؤكد أن القيادة الكردية كانت تسعى إلى عدد من النقاط الأساسية التي كانت تطرح باستمرار لغرض الاتفاق وحل المسالة الكردية بالطرق السلمية التفاوضية، منها بشكل خاص:

---

٨٠ نف المصدر السابق. ص ٢٣٥.

- الحصول على ضمانات لتنفيذ الاتفاقيات التي تعقد بين الطرفين، إذ لم تكن هناك ثقة متبادلة[٨١].
- الاعتراف بحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي وإصدار قانون يتفق عليه بشأنه، وكل ما يرتبط بهذا الحقوق من شؤون، سواء أكان بالنسبة للغة الكردية أو الدوائر الحكومية في إقليم كردستان ...الخ.
- إقرار اعتبار كركوك وخانقين وسنجار جزءاً من إقليم كردستان، أي ضمن الحكم الذاتي.
- إطلاق سراح السجناء والمعتقلين السياسيين وإعادة المفصولين إلى وظائفهم.
- التخلي عن دعم جماعة المكتب السياسي السابق، إضافة إلى التخلي عن قوات الجحوش[٨٢].
- مسألة الإعاشة خلال فترة الاتفاق.[٨٣]

لقد كان الحوار قد بدأ فعلاً بين الطرفين واستثني منه الحزب الشيوعي العراقي، رغم كونه كان طرفاً في القوى المسلحة المكافحة في كردستان العراق، إذ كان البعث يرفض مثل هذه المشاركة ويريد أن يكون الحل بين الطرفين فقط. وقد تفهمت قيادة الحزب ذلك ولم ترغب بتعقيد لوحة الحوار، بل ساندت موقف قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني والثورة والملا مصطفى البارزاني مؤيدةً قرار البارزاني بخوض الحوار مع حزب البعث والحكم وإيصاله إلى نتائجه المطلوبة.

كان صدام متعجلاً الوصول إلى قرار بهذا الصد، ولهذا تكثفت المفاوضات وسافر صدام إلى كردستان التقى بالبارزاني. وقبل ذاك كانت وفود بعثية حزبية وحكومية تصل إلى كردستان وأخرى كردية تصل إلى بغداد لتنضج الاتفاق بين الطرفين. ولعب عزيز شريف،

---

٨١ المصدر السابق نفسه. ص ٢٢٨. رسالة الراحل السيد دارا توفيق إلى الملا مصطفى البارزاني.

٨٢ المصدر السابق نفسه ورسالة دارا توفيق.

٨٣ المصدر السابق نفسه. رسالة دار توفيق.

الذي كان مسانداً للقضية الكردية وحقوق الشعب الكردي، بعد أن طلب منه أحمد حسن البكر العودة إلى بغداد للتوسط بين الحركة الكردية والحكومة العراقية، وبعد أن دعم السوفييت جهود عزيز شريف بهذا الخصوص.

ورغم الاختلاف بين مشروعي الحكم الذاتي لقيادة الثورة الكردية ومجلس قيادة الثورة وانقطاع المفاوضات لفترة، إلا أن تدخل السوفييت عبر السفير السوفييتي في بغداد ومبعوث الرئيس السوفييتي يفگينى بريماكوف، وكذلك عبر الأستاذ عزيز شريف، صديق الشعب الكردي والقيادة الكردية وصديق السوفييت، قد ساعد على تقريب وجهات النظر والتوصل إلى حل معين بشأن نقاط الاختلاف والخلاف، إذ أن بعضها بقي عالقاً إلى حين آخر.[٨٤] .وتم الاتفاق بسرعة نسبية وتمت تهيئة بيان الحادي عشر من آذار/مارس ١٩٧٠، الذي تضمن الموافقة على إقامة الحكم الذاتي في إقليم كردستان وأن القانون الخاص بذلك يفترض أن يقر بعد أربع سنوات من تاريخ التوقيع على بيان ١١ آذار. وقد عمت الفرحة في جميع أنحاء العراق، رغم عدم ثقة الغالبية العظمى من مؤيدي الحكم الذاتي من العرب والكرد بصدق نوايا البعث. (راجع الملاحق رقم حول مشروع الحكم الذاتي الحكومي ومشروع الحكم الذاتي الذي قدمته القيادة الكردية، إضافة إلى بيان الحادي عشر من آذار/مارت ١٩٧٠). وكانت النقاط العالقة كثيرة، كما يتبين ذلك من قراءة المشروعين والتي ستطفو على سطح الأحداث في فترة لاحقة حين أصر البارزاني على تطبيقها، في حين رفضها صدام حسين. وابرز تلك النقاط: "الموقف من عائدية محافظة كركوك لإقليم كردستان العراق، تحديد منطقة الحكم الذاتي، الاشتراك الفعلي من قبل ممثلي الثرة الكردية في السلطتين التشريعية والتنفيذية، الموقف من عودة الأجهزة الأمنية إلى المناطق الخاضعة للثورة الكردية ودورها هناك، حرية البارتى في ممارسة النشاط الحزبي بين الأكراد من منتسبي القوات المسلحة التي أصبح العمل الحزبي فيها حركاً على الحزب الحاكم"[٨٥].

وأضيف إلى الوزارة خمسة وزراء كرد هم السادة صالح اليوسفي وزيراً للدولة، ومحمد محمود عبد الرحمن (سامي) وزيراً لشؤون الشمال، ونوري شاويس وزيراً للأشغال، ونافذ

---

٨٤ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٧٩.

٨٥ المصدر السابق نفسه. ص ١٨٠/١٨١.

جلال حويزي وزيراً للزراعة[٨٦]، وإحسان شيرزاد وزيراً للبلديات.[٨٧] ومنه يبدو أن هذه الوزارات لا تشكل أهمية كبيرة بالمقارنة مع الوزارات الأساسية كالخارجية والداخلية والدفاع والمالية التجارة الخارجية والصناعة. ومع ذلك فالمشاركة ذاتها كانت لها أهمية خاصة في أعقاب صدور البيان المذكور وأهميته التاريخية للشعب الكردي. كما صدرت جريدة التآخي ثانية.

يشير السيد مسعود البارزاني إلى موضوع الاتفاقية وصدام حسين فيقول:

"ليس بوسعي وأنا بصدد هذا الحدث العظيم في تاريخ الشعب الكردي أن أغفل الشجاعة والجدية التي أبداها صدام حسين في هذا المجال ولا بدوره المركزي من الجانب الحكومي في إخراج هذا الاتفاق إلى حيز الوجود.

لأول مرة في التاريخ الحديث جرى الاعتراف بوثيقة قانونية من دولة ذات سيادة بحقوق الشعب الكردي السياسية لا سبيل إلى طمسها ولا حجبها وستبقى إلى الأبد، لا يمكن الانتقاص من قيمة القرار الذي تتضمنه. كان اتفاق الحادي عشر من آذار للعام ١٩٧٠ حلاً تقدمياً عادلاً للمشكلة الكردية ونصراً عظيماً للشعب العراقي عموماً والشعب الكردي خصوصاً وفوزاً عظيماً للحزب والثورة. ولم يكن فيه أي عيب أو قصور إلا أنه تعثر عند التنفيذ. وعليَّ أن اقر هنا أن مسؤولية تعثره تقع على عاتق الطرفين، علينا وعلى الجبهة الحكومية، لكن ليس على سبيل المناصفة فنصيب الجهة الحكومية من التنكر للاتفاق كان أكبر من نصيبنا نحن"[٨٨].

من النبل بمكان أن يعترف الإنسان بجرأة وجدية خصمه أولاً، وبأن حزبه وقيادته تتحمل مسؤولية تعثر التنفيذ أيضاً ثانياً، رغم الدور الأكبر الذي تتحمله الحكومة العراقية المركزية.

---

٨٦ توفي السيد الوزير نافذ جلال حيزي إثر حادث سيارة حصل له في ١٩٧٢/٧/١٠، وحل محله في الوزارة السيد محسن دزئي.

٨٧ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٤٩.

٨٨ المصدر السابق نفسه. ص ٢٤٣.

لا يجوز التقليل من هذا المكسب الكبير الذي جاء ثمرة نضال الشعب الكردي على مدى عقود كثيرة وتقديم أغلى التضحيات في سبيل ذلك، إضافة إلى تضحيات الشعب العراقي وقواه الديمقراطية على هذا السبيل. وأن هذا النصر كان البداية لما تحقق اليوم من مكاسب مشروعة وعادلة للشعب الكردي. إلا أن هذا الاعتراف بالجرأة والجدية لصدام يفترض فيها أن لا تخفي عدة حقائق جوهرية تمس موقف صدام حسين، وأعني بها:

- إن صدام حسين ومنذ البدء كان في أزمة سياسية حادة ومستفحلة حين أدرك بان لا حل له سوى التفاوض والقبول بحل معين.
- إن الموافقة على إقامة الحكم الذاتي في إقليم كردستان جاءت وفق رؤية تكتيكية صارمة وواضحة لاستراتيجية بعيدة المدى لا تقيم وزناً لهذا الحكم.
- أن حزب البعث لا يقيم تحالفات سياسية سوى تلك المؤقتة التي تنتهي بانتهاء الظروف التي أنتجتها.
- وأن حزب البعث وصدام حسين لا يقبلان باقتسام السلطة على صعيد العراق كله، بل أن القبول به لن يكون مستمراً بل مؤقتاً وتأمين مستلزمات تغييره الوضع لاحقاً.
- العمل من أجل عقد تحالفات أخرى تقود إلى إلغاء التحالف السابق.
- العمل من أجل إفراغ الحكم الذاتي من محتواه الأساسي، إضافة على كونه لم يكن مقترناً بالاعتراف بحق الشعب الكردي في تقرر مصيره.

وقد برهنت الحياة على أن صدام لم يكن جاداً ولا منفرداً بالموقف من الحكم الذاتي، بل كان رؤية مشتركة للعدد الأكبر من القيادة البعثية المدنية، على أمل أن يبقى هذا الحل مؤقتاً، إذ سرعان ما بدأ العمل لنسفه، سواء بالتآمر على حياة البارزاني، أم على مضمون الحكم الذاتي، أم باتجاه ووسائل تنفيذه. وأن الظروف المعقدة التي كان يمر بها البعث هي التي أفرزت هذا الحل ودفعته إلى الواجهة. ومع ذلك أتفق في واقع أن هذا المكسب الذي انتزع حقاً، لم يعد في مقدور أحد أن ينتزعه، بل تحقق اليوم ما يفوق ذلك بكثير وفي ظروف أخرى، ولكن ما تحقق اليوم بني على أساس مكسب عام ١٩٧٠. ودون أدنى ريب فقد ارتكبت القيادة الكردية في حينها العديد من الأخطاء التي ساهمت في تعقيد اللوحة

وأضعفت تحالف القوى الديمقراطية العراقية في مواجهة البعث وتسلطه، ومنها الموقف من الحزب الشيوعي العراقي عموماً ومن تنظيم الحزب الشيوعي في كردستان على وجه الخصوص، إضافة إلى الموقف المتشدد الذي يرفض أي وجود لأي قوى سياسية خارج إطار الحزب الديمقراطي الكردستاني وقواه المسلحة في كردستان، في ما عدا الحزب الشيوعي باعتباره حزباً عراقياً ولم يكن حزباً كردستانياً أو كردياً بحتاً.فالموقف من جماعة المكتب السياسي والحرب التي لا هوادة فيها ضدها كانت شديدة الوطأة على مناضلي تلك المجموعة التي اعتبرت منشقة ولا مكان لها في كردستان وفي النضال المنفرد. وهي نظرة ضيقة في العمل السياسي. ولا شك في أن الحزب الشيوعي العراق قد ارتكب بعض الأخطاء المبدئية التي كلفته غالياً، سواء في الموقف من الحزب الديمقراطي الكردستاني والثورة الكردية، أم في الموقف من التحالف مع حزب البعث.

وأرى ضرورة تأكيد حقيقة مهمة في مجرى الحوار بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة من جهة، وحزب البعث ومجلس قيادة الثورة من جهة أخرى، بروز اتجاهين في قيادة الحزب الديمقراطي وقيادة الثورة من جهة، واتجاهين متباينين في الأسلوب، ولكنهما متفقان بالهدف، في مجلس قيادة الثورة وقيادة حزب البعث وقواهما العسكرية.

ففي الوقت الذي كان القائد البارزاني لا يثق بالبعث وسياساته ومواقفه ويتجنب الاتفاق السريع معه، ومعه إدريس البارزاني، كانت غالبية أعضاء المكتب السياسي تتخذ موقفاً آخر يدعو إلى مواصلة المفاوضات والخروج بها إلى نهايتها المرجوة. ضمت هذه المجموعة السادة مسعود البارزاني وحبين محمد كريم ومحمود عثمان ومحمد محمود عبد الرحمن (سامي)[٨٩]. ولكن هذه المجموعة لا يعني بأي حال أنها كانت تثق بوعود واتفاقات أو نوايا البعث إزاء المسألة الكردية، ولكنها كانت تنطلق من تقديرها للظروف السياسية التي تمر بها الحركة وعموم العراق حينذاك.

وفي الطرف الأخر كان حزب البعث قد انقسم على مجموعتين إحداهما ترى ضرورة الاتفاق مع القيادة الكردية لتجاوز أزمة الحكم والحزب حينذاك والمصاعب التي تواجه

---

٨٩ الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٨٢/١٨٣.

الحكومة داخلياً وإقليمياً ودولياً، وفيما بعد يمكن اتخاذ إجراءات أخرى. وكان على رأس هذا الاتجاه أحمد حسن البكر وصدام حسين وعبد الخالق السامرائي ومجموعة أخرى من المدنيين بشكل خاص. أما الجماعة الثانية فكانت تتمثل بالجماعات العسكرية التي كانت لا ترى فائدة من المفاوضات وعلى الحكومة أن تمارس القوة لتصفية الحركة الكردية المسلحة. وقد تسنى لصدام النجاح في إمرار مشروعه بدعم من القيادتين القطرية والقومية على أمل تصحيح المسار في فترة لاحقة.

وفي أعقاب التوقيع على بيان آذار ١٩٧٠ مارس البعث سياستين متعارضتين على الصعيد الداخلي إزاء الحزب الديمقراطي الكردستاني من جهة، وإزاء الحزب الشيوعي العراقي من جهة ثانية. وهي التي ساهمت في دق إسفين الخلاف بين الحزبين لصالح حكم البعث. فقد بدأ البعث بتنفيذ أولي لبعض المطالب المتفق عليها وذات الطبيعية التكتيكية لكسب المواطنات والمواطنين إلى جانب الحكم، ومنها:[٩٠]

- الاعتراف بالأمر الواقع القائم على الأرض بقيادة البارزاني للثورة ولشعب كردستان باعتباره الممثل الوحيد للقومية الكردية في العراق. وقد ساعد هذا القرار على اضطرار البعث في التخلي عن التعاون مع جماعة المكتب السياسي السابق، وإلى اندماج المجموعة بالحزب الديمقراطي الكردستاني الأم. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى صدور عفو عن أعضاء المكتب السياسي وعودتهم للحزب ثانية.
- انضمام مجاميع كبيرة من (الفرسان) الجحوش إلى قوات البيشمرگه أو إلى الحزب.
- إعادة المفصولين السياسيين مدنيين وعسكريين من منتسبي البارتى إلى أعمالهم مع احتساب مدة فصلهم لأغراض الترفيع والتقاعد.
- احتفاظ قيادة البارتى بقوات وأسلحة ثقيلة وجهاز إذاعة مع مقر مركزي قرب الحدود مع إيران.
- تعيين عدد كبير من كوادر الحزب الديمقراطي في أجهزة الدولة، وخاصة في المناطق ذات الأغلبية الكردية.

---

٩٠ قارن: الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٨٥/١٨٦.

- تخصيص رواتب شهرية لقوات البيشمركه واعتبارهم جزءاً من حرس الحدود.
- صرف مخصصات شهرية لقيادة البارتى ...الخ.
- نزول قادة ومنتسبي البارتى بكامل أسلحتهم إلى مدن وقرى كردستان.

وفي الجانب الثاني، وفي أعقاب التوقيع على بيان الحادي عشر من آذار مباشرة، بدأت عمليات مناهضة للديمقراطية والحزب الشيوعي العراقي من جانب الأجهزة الأمنية بتوجيه مباشر من قيادة البعث ومجلس قيادة الثورة. حيث اختطف الكادر الشيوعي المتقدم محمد الخضري وعذب وقتل ورمي على قارعة الطريق في يوم ١٩٧٠/٣/٢١، أي في يوم الاحتفال بعيد نوروز، إضافة إلى تجاوزات كثيرة أخرى وقعت في حينها ضد الحزب الشيوعي وقوى سياسية أخرى.

لقد بدأ حزب البعث بممارسة حلف جديد مؤقت مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، فلا بد له أن يستثمره لتصفية حساباته مع القوى السياسية الأخرى التي بدأها قبل ذاك، ولكنه واصلها وشدد منها بعد عقد الاتفاقية، وخاصة ضد الحزب الشيوعي العراقي. فأحلاف البعث مؤقتة ولا تعرف الدوام.

لم تستمر فرحة الشعب العراقي عموماً والشعب الكردي خصوصاً وكل القوى الديمقراطية بالحكم الذاتي والحل السلمي للقضية الكردية طويلاً، إذ سرعان ما وجهت قيادة النظام الجهود الكبيرة والدؤوبة لتخريب التحالف القائم مع الحزب الديمقراطي الكردستاني.

فخلال الفترة الواقعة بين التوقيع على اتفاقية آذار ١٩٧٠ والتوقيع على اتفاقية الجزائر في آذار/مارت من العام ١٩٧٥ عمل حزب البعث الحاكم ومجلس قيادة الثورة، وكلاهما حتى ذلك الحين كان واحداً، بعدة اتجاهات مترابطة ومتشابكة ولكنها جميعاً تصب من وجهة نظر البعث في غاية واحدة هي الإجهاز التدريجي على الاتفاق الذي تم مع قيادة الثورة الكردية والحزب الديمقراطي الكردستاني في اتفاقية آذار وللهيمنة على السلطة كاملة في العراق كله، بما فيه كردستان أو ما سميت بمنطقة الحكم الذاتي. ويمكن تلخيص هذه الاتجاهات فيما يلي:

١. المبادرة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات السياسية التي تساهم في تحسين وجه البعث أمام أنظار الجماهير الشعبية والعالم العربي وقوى حركة التحرر الوطني والرأي العام التقدمي العالمي. ومن أبرز هذه الإجراءات: إصدار قانون الإصلاح الزراعي، خوض المفاوضات مع شركات النفط الأجنبية وثم اللجوء إلى التأميم، البدء بعملية تنمية واسعة وإغراق الأسواق بالسلع وتنشيط التشغيل في البلاد في ضوء الموارد المالية المتأتية من تصدير النفط الخام ...الخ.

٢. بذل أقصى الجهود لضمان تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفييتي والبلدان الاشتراكية الأخرى لضمان حيادها في حالة نشوء صراع مع الحزب الديمقراطي الكردستاني، ومنها بشكل خاص عقد اتفاقيات اقتصادية واسعة كانت تلك البلدان بأمس الحاجة لها، وتوقيع معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتي حيث حصل الاتحاد السوفييتي مكاسب سياسية وعسكرية وفق اتفاقات خاصة خارج إطار المعاهدة، ومنح الاتحاد السوفييتي عقوداً في مجال التنقيب واستخراج النفط الخام ...الخ.

٣. وتواصلاً مع هذا النهج العمل من أجل كسب التعاون والتحالف مع الحزب الشيوعي العراقي الذي أيد بحرارة كبيرة الاتجاه الجديد في التعاون مع البلدان الاشتراكية، وخاصة مع الاتحاد السوفييتي، من جهة وتخريب العلاقة بين الحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني، من خلال الإصرار على عدم تعاون الحزب الشيوعي مع أحزاب ترفض دعم الثورة والحكم في العراق، وكان المقصود بالأساس الحزب الديمقراطي الكردستاني، والتي قاومها الحزب في البداية ولكنه وقع تحت تأثيرها عملياً من جهة ثانية.

٤. البدء العملي بالتآمر على حياة قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة الكردية، فبدأت أولاً بالتآمر على حياة أدريس البارزاني في بغداد حين كان بمهمة تمثيل قيادة الثورة هناك في كانون الأول من العام، أي حتى قبل التوقيع على اتفاقية آذار من نفس العام ١٩٧٠، والذي نجا من الحادث بسبب عدم وجده في السيارة المهداة إليه من الحكومة العراقية[٩١]. ثم كانت محاولة اغتيال ملا مصطفى البارزاني نفسه في مقره في

---

٩١ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. ص ٢٥٧.

كردستان، والتي أدت إلى قتل منفذي العملية وقتل وجرح بعض أفراد البيشمرگه في مقر البارزاني وجرح البارزاني نفسه بجروح طفيفة. كان ذلك في أيلول/سبتمبر من العام ١٩٧١[٩٢]. ولم يمض على هذه المؤامرة حتى هيأ النظام محاولة أخرى لاغتيال الزعيم الكردي ملا مصطفي البارزاني ثانية عبر مواطن كردي سوري كشف المكلف بتنفيذها

---

٩٢ المصدر السابق نفسه. ص ٢٦١.

ومن المفيد والمهم هنا المرور على المؤامرة المحكمة التي سعى البعث إلى تنفيذها ضد البارزاني والتي جسدت مدى الحقد والكراهية التي تحملها تلك الجماعات الشوفينية ضد الشعب الكردي وقيادته واستعدادها للتضحية بعدد كبير من البشر ممن لا صلة له بالمؤامرة في سبيل القضاء على قائد الثورة الكردية. كان الوفد القادم لزيارة البارزاني مكوناً من السيد عبد الحسين مهدي الدخيلي، الشيخ عبد الوهاب الأعظمي، الشيخ عبد الجبار الأعظمي، الشيخ إبراهيم الخزاعي، الشيخ هادي الخزرجي، الشيخ باقر المظفر، غازي الدليمي، أحمد عبد الله ياسين الهيتي، نوي الحسيني، أحمد محمد القاسم، والسائقين سليمان كوخي ومحمد كامل إسماعيل. وكان الحزام الناسف مشدود على بطن الشيخ إبراهيم الخزاعي. جاء في كتاب التيارات السياسية في كردستان العراق بهذا الصدد ما يلي: بعد وصول الوفد بعشر دقائق "حضر الملا لوحده، إذ أنه اعتاد على عدم اصطحاب حرسه الشخصي عند استقباله لضيوفه، وبعد إلقاء التحية وتبادل السلام قدم له أحد أعضاء الوفد هدية هي عبارة عن نسخة فاخرة من القرآن الكريم طبع ديوان رئاسة الأوقاف وكتاب آخر عن الشريعة الإسلامية فتقبلها شاكراً، بعد ذلك بدأ الحديث وفي الأثناء دخل أحد العاملين في المقر وهو يحمل أقداح الشاي، فبدأ أولاً بالشيخ هادي الخزرجي الذي كان يجلس قبالة البارزاني الذي " ما أن تفوه بأول كلمة وهي أشكركم حتى استغل الخزرجي فرصة وقوف الحارس أمامه وطقطقة أكواب اشاي فضغط على زر جهاز التسجيل المربوط حول بطنه، إذ كان قيل له في بغداد أن عليه أن يسجل كل ما يقوله الملا كاملاً، وإذا باللخزرجي ينفجر وتتطاير أشلاؤه وسط الغرفة وتمتلئ الغرفة بدخان خانق". كما قتل ثلاثة آخرين من أعضاء الوفد كانوا جالسين إلى جانب الخزرجي، وأصيب رابع بجروح خطيرة وسط دهشة وذهول الجميع، وعلى الأثر سارع الملا مصطفى البارزاني والدكتور محمود عثمان اللذين لم يصابا باذى إلى معغادرة القاعة وعند الباب لمحمها السائقين من بعيد "فقال أحدهما للآخر الملا ما زيال حياً"، فقام الثاني بإلقاء قنبلة يدوية عليهما أدت إلى مصرع أحد الحراس وجرح ١٤ آنرين فيما اصيب الملا بجروح خفيفة في وجهه من أثر الشظايا" الخرسان، ص ١٩٩. ملاحظة: يشير السيد مسعود البارزاني إلى أن الحزام الناسف كان مشدوداً حول بطن إبراهيم الخزاعي وليس هادي الخزرجي. كما في الرواية أعلاه.

راجع: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. مصدر سابق. ص ٢٦٤.

الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. مصدر سابق. ص ١٩٦/١٩٧.

للمسؤولين في كردستان العراق، ثم جاء في الموعد المقرر لتنفيذ المحاولة وسلم الحقيبة المخصصة للتفجير إلى السيد مسعود البارزاني، عضو قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. كان ذلك في الخامس عشر من تموز/يوليو من العام ١٩٧٢، وفق ما جاء في كتاب السيد مسعود البارزاني[٩٣]. أي أن البعث كان دائم العمل للتخلص من قيادة البارزاني ومن التحالف معه والعودة بالعراق إلى نقطة الصفر في موضوع الحل السلمي للقضية الكردية والديمقراطية.

ومن هنا أؤكد مرة أخرى بأن البعث الحاكم، ومعه البكر وصدام حسين، لم يكن متجهاً بشكل حقيقي وصادق صوب السلام مع الحركة الكردية المسلحة وقيادة الثورة الكردية، بل كان توجه البعث ثابتاً صوب كسب الوقت وتطوير الإمكانيات لإنهاء التحالف المؤقت مع الحزب الديمقراطي الكردستاني وإيجاد فرصة وسبل أفضل لتصفية القضية الكردية. لا شك في أن الشعب الكردي قد حقق جملة من المكاسب في أعقاب التوقيع على اتفاقية آذار، ولكن الكثير من المكاسب الشعبية لم تستمر طويلاً، إذ سرعان ما بدأ البعث بتوفير جميع مستلزمات تجديد القتال بعد أن نجح في تخريب العلاقة مع الحزب الشيوعي العراقي وانسحاب قوات الأنصار الشيوعيين من صفوف قوات البيشمرگه الكردستانية والتحالف مع البعث في مواجهة الثورة الكردية، خاصة وأن القوات الكردية قد ارتكبت هي الأخرى الأخطاء بحق الحزب الشيوعي مما شدد من الاختلاف والتباعد والصراع ثم الدخول مع قوات البعث في النزاع المسلح ضد الكرد. وهنا يمكننا إيراد الرأي الذي سجله السيد مسعود البارزاني حين وجه سؤالاً إلى كريم أحمد، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي حينذاك جاء فيه:

– كيف يُقّوم حزبكم ما وقع بيننا؟ أهو يضع اللوم في ما حصل على البارتى. أم أن الخطأ مناصفة؟ أجاب كريم أحمد: كلا، الخطأ كان من الطرفين؟ وقد وافق السيد مسعود البارزاني على رأي السيد كريم أحمد حين قال قبلت منك هذا. ....[٩٤]

---

٩٣ البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٢٦٨/٢٦٩.

٩٤ المصدر السابق. ص ٢٨٤.

ولكن أين يكمن خطأ الحزب الديمقراطي الكردستاني في هذه الفترة الواقعة بين ١٩٧٠–٢٩٧٥؟

لا شك في أن قيادة الثورة الكردية تميزت بالسمات التقليدية للثورات الفلاحية وذات القيادة العشائرية التي تستند بالأساس إلى دور رجل واحد هو القائد للثورة الذي تلتف حوله القوى الأخرى ويسعى إلى كسب العشائر إليه والتحالف معها لخوض النضال من أجل تحقيق المصالح الكردية. تمثل هذا القوى بالملا مصطفى البارزاني وعائلته ذات التقاليد النضالية العريقة في كردستان. ومثل هذه القيادة لا يمكنها الاعتراف بأي قيادة نضال أخرى في المنطقة أو أي حزب يدعي المشاركة في هذا النضال، إذ يفترض في الجميع أن يكون تحت خيمة قيادة الثورة وإطاعة أوامرها وتنفيذ مقرراتها. ومن هنا نشأ صراع شديد بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وقيادة الثورة حين اتخذ إبراهيم أحمد وجلال الطالباني وغالبية أعضاء المكتب السياسي للحزب المذكور موقفاً آخر يختلف عن موقف الثورة، ورفض أي وجود لهؤلاء في إقليم كردستان أو حمل السلاح للنضال بأي شكل كان. ولكن البارزاني القائد عفا عن هؤلاء في أعقاب عقد اتفاقية آذار ١٩٧٠ وعادوا إلى كردستان، ولكن سرعان ما دب الخلاف وتفجرت الصراعات مجدداً، وغادر الكثير من قادة المكتب السياسي كردستان إلى الخارج، ولكنهم حافظوا على نواتات لهم في كردستان.

وعندما تسلم الحزب الديمقراطي السلطة في كردستان في أعقاب اتفاقية آذار انفرد الحزب في الحكم وحاول تقليص وجود ونشاط الحزب الشيوعي، رغم أن الحزب الشيوعي لم يكن حزباً قومياً كردستانياً، بل حزباً عراقياً وبطابع أممي ومؤيد شديد للقضية الكردية. وبدأت عمليات المضايقة للحزب الشيوعي حين بدأ الحوار مع حزب البعث يأخذ مجرى احتمال قيام التحالف. ومن الجدير بالإشارة إلى أن الحزب الديمقراطي فرض في فترة هيمنته على الوضع في كردستان سياسة تهدف الانفراد بالسلطة وفرض وجهة قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني على الجميع في كردستان. وقد اصطدمت هذه السياسة برفض من مجموعة المكتب السياسي السابق ومن الحزب الشيوعي العراقي. وكلما كان الاقتراب يتم بين الحزب الشيوعي وحزب البعث، كان في مقابل هذا يتسع الابتعاد بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني، حتى سحب الحزب الشيوعي قواته المسلحة من صفوف

البيشمرگه الكردستانية. وكانت هذه الخطوة هي التي قسمت ظهر البعير في العلاقة بين الحزبين وتفاقمت التداعيات السلبية بين الحزبين في كردستان العراق. وكلما كان الحزب الشيوعي يجد نفسه مبعداً عن الساحة السياسية الكردستانية وعن التأثير في أحداثها، كلما كان يقترب من حزب البعث ليشكلا تحالف غير طبيعي مناهض لسياسات الحزب الديمقراطي الكردستاني في كردستان. وكان هذا التحالف، كما بدا في حينها، موجهاً ضد الحزب الديمقراطي الكردستاني وضد وجود الأخير في قيادة الحكم الذاتي.

إن الأخطاء التي ارتكبت في حينها لم تكن حقاً من طرف واحد، ولكن الذي يفترض أن نؤكده بأن الاثنين كانا تحت ضغط الظروف الاستثنائية التي كان يمر بها العراق. فمن طرف كان الحزب الشيوعي يتعرض لضغوط متزايدة من جانب حزب وحكم البعث، ومن طرف آخر كان يتعرض لضغوط متزايدة من جانب الاتحاد السوفييتي، وفي الوقت نفسه لم يكن الحزب الديمقراطي الكردستاني يوفر الأرضية المناسبة لعمل مشترك معه، بل كان يريد الحزب الشيوعي أن يكون ذيلاً له، ولم يكن لك ممكناً في تلك الظروف المعقدة، رغم أن المنطق السياسي كان يتطلب العمل من أجل الاتفاق مع القيادة الكردية على إيجاد حلول عملية لمشكلاتهم الثانوية في مواجهة البعث الذي عرف بعدائه للحزب الشيوعي العراقي وللحزب الديمقراطي الكردستاني في آن واحد. لقد كان للمنافسة الحزبية الضيقة دورها البارز في تدهور العلاقة بين الحزبين، وكان البعث يلعب دوره في تشديد الصراع والإيقاع بالاثنين في مطب النزاع السياسي والذي وقع حقاً ابتداءً من عام ١٩٧٤ بشكل خاص.

كان العام ١٩٧٤ عام عودة القتال إلى كردستان وبمبادرة من مجلس قيادة الثورة التي أصرت على رفض المطالب الكردية من جهة وأصرت على إصدار قانون الحكم الذاتي الذي لا يتماشى مع حقوق ومطالب الشعب الكردي.

كان الخلاف يتركز بالدرجة الأساسية على خمس نقاط جوهرية، وهي:

- الموقف من منطقة الحكم الذاتي، حيث كان الطرف الكردي يطالب في أن تكون محافظة كركوك ضمن المنطقة، إضافة إلى خانقين وسنجار بشكل خاص، في حين كان

حكم البعث يرفض ذلك. وكان الكرد يتابعون عمليات تعريب كركوك وتنشيط الهجرة إليها من المنطقة العربية من العراق.

- الموقف من هيئات الحكم الذاتي وسعي الحكم المركزي على جعلها تحت وصايته، سواء أكانت قوى الشرطة أم الأمن أم الجنسية، إضافة إلى تحديد شديد لصلاحيات الحكم الذاتي.
- الموقف من مشاركة الكرد في الحكومة المركزية في بغداد وفي مختلف المؤسسات الدستورية، إذ كان الطرف الكردي يطالب بذلك وفق أسس واضحة.
- الموقف من اللغة الكردية باعتبارها لغة ثانية على صعيد العراق واللغة الرسمية الأولى في كردستان، إضافة إلى الموقف العام غير المناسب من الثقافة الكردية ونشرها ودورها في حياة المجتمع الكردي وضرورة التلاقح بين الثقافتين العربية والكردية وليس من جانب واحد.
- الموقف من الأمور المالية وحصة كردستان منها التي يفترض أن تكون كحد أدنى وفق عدد سكان الحكم الذاتي ونسبتهم إلى مجموع الشعب العراقي، وكان البعث يرفض ذلك دون أسباب معقولة ويريد التصرف بالمالية كما يشاء ويحدد لمنطقة الحكم الذاتي كما يراه مناسباً.
- ولا شك فيه بأن موضوع العراق وموقعه من الوطن العربي والأمة العربية كانا موضع خلاف دائم وعلى امتداد الحكومات السابقة، إذ ليس في تلك الحكومات المتعاقبة من أقر فعلياً للكرد بمسألتين، وهما:
  - أن الشعب الكردي جزء من الأمة الكردية وليس جزءاً من الأمة العربية.
  - وأن العراق ليس كله جزءاً من الوطن العربي، إذ أن كردستان العراق هي جزء من كردستان الكبرى.

لا شك في أن هاتين المسألتين ترتبطان عضوياً ومباشرة بقضية ثالثة، وهي التي تشكل الأساس المادي للاختلاف في وجهات النظر، وأعني به عجز القوى القومية عموماً والشوفينية منها على وجه الخصوص عن الاعتراف للشعب الكردي بحقه في تقرير مصيره بنفسه.

وقادت تلك الخلافات إلى تفجر الوضع السياسي والعسكري، إذ بدأت أولى المعارك في صيف عام ١٩٧٤ وتواصلت حتى عقد اتفاقية الجزائر في آذار/مارت من العام ١٩٧٥ وانهيار الحركة الكردية المسلحة ولو مؤقتاً.

لقد خاضت قوات البيشمركه معارك قاسية وشرسة تميزت أحياناً بالمجابهة المباشرة وأحياناً على شكل حرب أنصار، وكانت بين كر وفر، رغم غياب التكافؤ بين قدرات الجيش العراقي من حيث الأفراد وصنوف القوات والتدريب وتنوع الأسلحة المستخدمة والتي كانت تتدفق على الحكم من الاتحاد السوفييتي وبعض البلدان الاشتراكية بالمقارنة مع قوات الثورة الكردية ذات العدد المحدود والعدة المحدودة. وقد شملت المعارك أغلب مناطق كردستان العراق، وخاصة تلك المناطق التي كانت مقراً لقيادة الثورة والبارزاني وخطوط التموين الأساسية، وخاصة في منطقة بالك. ويمكن لحجم الخسائر في صفوف القوات المسلحة من جهة، وفي صفوف قوات الثورة الكردية من جهة أخرى توضح سعة وشدة المعارك التي دارت في ربوع كردستان خلال فترة وجيزة لا تزيد عن عام واحد، أي مع التوقيع على اتفاقية الجزائر.

"خسائر القوات الحكومية في الأرواح والممتلكات
خلال للفترة من ١٩٧٤/٣/١١ لغاية ١٩٧٥/٣/١١

القتلى	١١٦٨٠
الجرحى	١٨٢٧٠
الأسرى	٢٣٠
الملتحقون	٢٣٤٦ بينهم جنود والبقية مرتزقة
الدبابات وناقلات الجنود التي دمرت	٢٩٦
الطائرات التي أسقطت	٣٩
المدافع الثقيلة التي دمرت	٩٦
السيارات العسكرية من مختلف الأحجام التي دمرت	٥٧٧

خسائر قوات الثورة في الأرواح

من ١٩٧٤/٣/١١ لغاية ١٩٧٥/٣/١١

شهداء البيشمرگه	١٥٣٥
جرحى البيشمرگه	٢٣٦٠
شهداء في صفوف الأهالي	١٤٩٣
جرحى في صفوف الأهالي	١٩٥٢
قرى تعرض للقصف الجوي	٧٤١
غارات جوية شنت على كردستان	٤٣٩٩"[٩٥].

لم يكن هناك أي تكافؤ في القوى، ومع ذلك كانت قوات البيشمرگه تحقق نجاحات باهرة في مواجهة القوات العراقية. فما هي العوامل الكامنة وراء هذا الواقع؟ أرى بأن أربعة عوامل أساسية كانت وراء عجز الحكومة عن إحراز الانتصار على الحركة الكردية في المعارك في كردستان، وهي:

- إن قوات البيشمرگه كان تناضل من أجل قضية عادلة ومشروعة، في حين كانت القوات الحكومية غير مقتنعة بما تقوم به في كردستان العراق، وهي تحارب لقضية غير عادلة.
- وأن قوات البيشمرگه تحارب على أرض كردستان وفي جبالها ووديانها، في حين كانت القوات العراقية في أغلبها عربية ومن الوسط والجنوب ومن الفلاحين الكادحين الذين لا يعرفون المنطقة وغير متعودين على جبالها.
- كان الشعب الكردي يقف ظهيراً لقوات البيشمرگه ويمدها بالدعم بالرجال والمساعدات التي يستطيع عليها، في حين كانت القوات العراقية لا تحظى بتأييد الشعب، بل تقف ضد سياساته الاستبدادية وضد الحرب في كردستان.

---

٩٥ قارن: البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. مصدر سابق. ص ٦٩٧/٦٩٨.

- وكانت قوات البيشمرگه تمتلك قيادة مخلصة وجادة وتخوض معها المعارك وتعيش في وسطها، في حين كانت قياد البعث بعيدة عنهم وكثرة من الضباط لم يكونوا مقتنعين بسياسات البكر وصدام حسين.
- وكانت قوات { تحصل على دعم خارجي يصلها عبر إيران ومن إيران ذاتها. ولا شك في أن الحكومة العراقية كانت تحصل على الدعم من السوفييت. ويشير السيد مسعود البارزاني إلى أن طيارين سوفييت كانوا يقومون بتدريب القوات العراقية أولاً ويقوموا بغارات عسكرية على مناطق كردستان ومواقع قوات البيشمرگه، إضافة إلى قيام خبراء عسكريين من ألمانيا الديمقراطية وتشيكوسلوفاكيا بتقديم الكثير من المعدات العسكرية للقوات العراقية... الخ .[٩٦]

---

٩٦ المصدر السابق نفسه. ص ٣٤١.

الملاحق

الملحق رقم ١ : أسئلة وأجوبة

الأستاذ الدكتور كاظم حبيب المحترم

تحية ود واحترام

مع خالص التقدير لمساعدتكم، سأكون سعيداً وممتناً لأجابتكم حول هذه التساؤلات، وعلى موافقتكم على أن تكونوا أحد مصادر دراستي:

١. **أي موقف اتخذته من خط أب؟ هل تعتقد بأنه كان من الصواب أن يتخذ هكذا قرار مهم من قبل أعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا يعيشون خارج العراق حينها؟ أي بديل أو بدائل كان يمكن أن تتبع حسب رأيكم؟**
٢. **لماذا اتخذت اللجنة المركزية موقفاً إيجابياً تجاه البعث بعد انقلاب ١٧ ـ ٣٠ تموز، أي بعد خمسة أعوام من مجازر شباط ١٩٦٣؟ هل كان على وفاق مع الحزب في هذه المسألة؟**
٣. **هل ترك أتفاق حزب البعث مع البارزاني في آذار ١٩٧٠ تأثيراً على القضية الكردية في اللجنة المركزية؟ بأية صيغ نوقشت هذه المسألة؟ هل كانت هناك انقسامات بين الأعضاء العرب والأعضاء الكرد في اللجنة المركزية بصدد هذه المسألة؟**
٤. **حول الضغوط السوفييتية: هل كان مهماً اعتماد رأي السوفيت حين تتم مناقشة المسائل المختلفة في اللجنة المركزية؟**
٥. **هل كانت المسائل المختلفة تناقش بصيغ طبيعية مبدئية (على أساس أيديولوجي) أم بصيغ براگماتيه (على ضوء ما يفرضه الواقع)؟ أيهما كان الأكثر اعتماداً عند اتخاذ القرارات المهمة في اللجنة المركزية؟**

٦. هل تعتقد الأن بأن الديمقراطية الحزبية كانت مفعّلة؟ هل كان لديك دور واضح في اتخاذ القرارات المهمة، كعضو قيادي، لقرارات اتخذت من وراء ظهرك في المكتب السياسي؟

مع التقدير

يوهان فرانزين

١٢ كانون الثاني ٢٠٠٦

لندن

برلين في ٢٠٠٦/٠١/١٧

الأخ الفاضل السيد يوهان فرانزين المحترم

تحية طيبة وبعد،

شكراً جزيلاً على اهتمامكم بالشأن العراقي وبتاريخ ونضال القوى السياسية المختلفة. أرجو أن أوفق في الإجابة عن أسئلتكم المهمة، وهي بحاجة إلى تدقيق جيد قبل الإجابة عنها.

س١. أي موقف اتخذته من خط أب؟ هل تعتقد بأنه كان من الصواب أن يتخذ هكذا قرار مهم من قبل أعضاء اللجنة المركزية الذين كانوا يعيشون خارج العراق حينها؟ أي بديل أو بدائل كان يمكن أن تتبع حسب رأيكم؟

ج١. عند سقوط حكم البعث الأول في تشرين الثاني ١٩٦٣ كان رأي الحزب الشيوعي العراقي يتلخص في كون الجماعة التي هيمنت على السلطة ليست سوى مجموعة من العسكريين الرجعيين، وأن وجهة الحكم لم تتغير عن وجهة حكم البعث السابقة في الموقف من أهم القضايا المطروحة حينذاك، أي الموقف من الديمقراطية والحريات العامة والمسألة الكردية ومصالح الشعب والموقف من شركة النفط الوطنية والشركات الأجنبية العاملة في قطاع النفط.

اتخذ هذا الموقف في الداخل. وكان في خطوطه العامة صائباً، إذ كان التحالف الذي وصل إلى السلطة يمثل مجموعات من القوى القومية الرجعية المشحونةً بشحنات دينية إسلامية ذات وجهة طائفية سياسية ومناهضة لقضايا الحرية والديمقراطية والتعددية السياسية وحقوق الشعب الكرديّ والقوميات الأخرى، كما أنها كانت مناهضة للشيوعية بشكل قاطع. ولكن علينا أن نشير هنا إلى أن الحكم العارفي الجديد كان مجبراً على تخفيف الإرهاب والضغط على الحريات والقيود الشديدة التي مارسها نظام البعث. ولكن من حيث الجوهر كان النظام البعثي والذي تلاه من طبيعة واحدة ولم يطلق سراح أي من السجناء، بل واصل سياسة الاعتقال وإصدار الأحكام الثقيلة بحق الشيوعيين واليساريين عموماً.

لم أكن في حينها عضواً في اللجنة المركزية، ولكني كنت من الكوادر المتقدمة ومن الذين تقرر عودته إلى العراق بطلب من عضو المكتب السياسي الذي لم يكن معتقلاً حتى ذلك الحين جمال الحيدري بحدود شهر مايس/أيار – حزيران/ يونيو ١٩٦٣ إلى العراق. إلا أن إلقاء القبض عليه أجل عودتي وعودة آخرين فترة من الزمن وعدت في عام ١٩٦٤ بصورة سرية إلى الوطن.

كان موقفي إلى جانب الخط الذي التزم به المركز القيادي للحزب بعد سقوط البعث. وكانت غالبية أعضاء وكوادر الحزب تساند هذا الخط. ولكن لم يكن جميع أعضاء اللجنة المركزية والمتبقين من المكتب السياسي إلى جانب تلك الوجهة التي عبر عنها الحزب في أعقاب سقوط البعث مباشرة، وخاصة مجموعة الرفاق الذين كانوا يعيشون في الاتحاد السوفييتي وفي المدرسة الحزبية حتى ذلك الحين، في حين كان أغلب أعضاء اللجنة المركزية ومجموعة مهمة من الكوادر في براغ إلى جانب الخط الذي عبر عن رفضه للحكم العارفي.

كان الحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي قد اتخذ موقفاً تميز بمناهضة حكم البعث الذي جاء في انقلاب شباط/فبراير ١٩٦٣ وتجلى ذلك في الكثير من المواقف بما في ذلك صدور كتب عن علماء سوفييت بهذا الصدد. ولكنه لم يناهض قادة انقلاب تشرين الثاني ١٩٦٣ ولم يتعاون معهم رأساً. تم ذلك فيما بعد.

كما تعرفون وقف نظام حكم عبد السلام محمد عارف إلى جانب النظام المصري وأيده بحرارة ودعا إلى وحدة البلدين. والتقى قادة النظامين في مايس/أيار ١٩٦٤ في القاهرة للتنسيق بشأن الوحدة. تدخل جمال عبد الناصر بين النظام العراقي والاتحاد السوفييتي إزاء قضيتين، وهما:

١. إعادة العلاقات الطبيعية بين الاتحاد السوفييتي والعراق، وتطوير العلاقات الاقتصادية وتنفيذ المشاريع المقررة في أعقاب ثورة تموز ١٩٥٨.

٢. قيام الاتحاد السوفييتي من جديد ببيع السلاح إلى العراق.

كان الحزب الشيوعي السوفييتي والحركة الشيوعية العالمية قد طرحت لأول مرة موضوع طريق التطور اللارأسمالي وأشار، ومعه ألمانيا الديمقراطية والعديد من الدول الاشتراكية، إلى أن الجمهورية العربية المتحدة (مصر) تسير في طريق التطور اللارأسمالي صوب التحول التدريجي نحو الاشتراكية. لقد كان هذا الموق خاطئاً وقد انتقدته في رسالة الدكتوراه التي أعددتها حينذاك عن الاقتصاد المصري وعن طبيعة الحكم هناك ونشرت مقالات منها في مجلة الطليعة المصرية في عامي ١٩٦٧ و١٩٦٨.

العلاقات الودية بين النظام المصري والنظام العراقي من جهة، والعلاقة المتينة اقتصادياً عسكرياً بين الاتحاد السوفييتي والنظام المصري من جهة أخرى، قد دفعت بالحزب الشيوعي السوفييتي أن يدعو ويحبذ ويثقف باتخاذ أربع خطوات بالنسبة للأحزاب الشيوعية في كل من مصر والعراق وسوريا، إضافة إلى الجزائر والمغرب والعديد من البلدان النامية، وهي (ما يمس العراق والدول العربية):

١. أن تتبنى الأحزاب الشيوعية في هذه البلدان موضوعة طريق التطور اللارأسمالي.

٢. أن تحل أحزابها وتنخرط في أحزاب تقودها البرجوازية الصغيرة مثل الاتحاد الاشتراكي، كما حصل في مصر في فترة وجود الدكتور فؤاد مرسي على رأس الحزب وحين كان في السجن في عام ١٩٦٤ وأطلق سراحه بعد ذلك وعين رئيساً للمؤسسة العامة للسيارات في مصر)، أو أن يتم تشكيل حزب جديد يتخذ وجهة التحالف مع أحزاب البرجوازية

الصغيرة "الثورية" (كما حصل في الجزائر في الموقف من حزب جبهة التحرير الوطني الجزائرية حيث شكل حزب الطليعة الجزائرية بدلاً من الحزب الشيوعي الجزائري).

٣. أن تخفف من تأكيدها على ضرورة الديمقراطية السياسية في بلدانها وتقدم الديمقراطية الاجتماعية على الديمقراطية السياسية.

٤. أن تؤيد الأحزاب الشيوعية، سواء اندرجت ضمن أحزاب البرجوازية الصغيرة أم شكلت أحزاباً مستقلة جديدة، وتساند نظم البرجوازية الصغيرة القائمة باعتبارها قادرة على السير قدماً نحو التحول الاشتراكي عبر طريق التطور اللارأسمالي.

كانت هذه النقاط الأساسية تشكل جوهر خط آب/أغسطس عام ١٩٦٤. ومن هنا جاءت تسمية خط آب بالخط التصفوي، أي تصفية الحزب الشيوعي العراقي لصالح حزب البرجوازية الصغيرة.

تبنت مجموعة من قيادة الحزب وكوادره هذه الوجهة في الفكر والممارسة السياسية لا بسبب ضغط من الحزب الشيوعي السوفييتي والعلماء السوفييت فحسب، بل وبقناعة منهم إلى حدود بعيدة، إلا أن الموقف السوفييتي كان مشجعاً ومثقفاً وداعياً إلى اتخاذ مثل هذا الموقف.

كان من حق الكادر القيادي في الحزب الشيوعي أن يقترح مثل هذه السياسة، ولكن كان من واجبه قبل تعميمها والتبشير بها واعتبارها سياسة رسمية للحزب أن يطرحها على القياديين والكوادر الحزبية في الداخل والخارج للمناقشة، لكي يتفق الاتفاق عليها أو رفضها ولكي لا تحصل فجوة في صفوف الحزب إزاء هذا الموضوع. ويبدو لي أن الضغط السوفييتي جاء في هذه اللحظة، أي لحظة إعلان الموقف من أجل منع الخط الآخر إلى البروز والتأثير في سير حركة الحزب في الداخل.

لم أكن إلى جانب خط آب في كل تفاصيله وأبعاده. كنت أرى وجود تغير واضح في الوضع القائم يسير ببطء شديد، ولكنها لم تكن قادرة على تغيير طبيعة السلطة وسياساتها. ولهذا لم يكن خط آب ١٩٦٤ منسجماً مع تحليلي للواقع العراقي حينذاك، ولكني كنت أرى أيضاً بأن الحزب غير قادر بطاقاته حينذاك على إسقاط الحكم الجديد،

كانت وجهة نظري التي ثبتها في رسالة الدكتوراه التي دافعت عنها في أوائل عام ١٩٦٨ حول طبيعة إجراءات التأميم في مصر والتي بدأت في كتابتها في العراق ابتداءً من عام ١٩٦٥ وفي ظروف سرية العمل والاستفادة من مكتبة بغداد العامة بصورة غير مباشرة، إذ كنت أرى ما يلي:

١. توجد إمكانية في سير بعض البلدان النامية على طريق التطور اللارأسمالي، ولكن لا يمكن أن يتم هذا إلا تحت قيادة الطبقة العاملة وحزبها الشيوعي وبالتحالف مع فئات الشعب الأخرى. أي أن البرجوازية الصغيرة غير مستعدة وغير قادرة موضوعياً على سلوك هذا السبيل وإنجاز مهمات المرحلة. ولكن الحزب الشيوعي غير قادر بدوره وفي تلك المرحلة الوصول إلى السلطة، سواء أكان ذلك في مصر أم في العراق. وهذا يعني أننا لم نكن نسير على طريق التطور اللارأسمالي، ولا مصر أيضاً.

٢. كان نظام الحكم القائم في زمن عبد السلام محمد عارف في العرق نظام حكم قومي عسكري ويميني رجعي لا يمكن التعاون معه بأي حال لأنه من النظم المعادية للحياة الديمقراطية والحياة الحزبية الحرة والتعددية ولأنه نظاماً معادياً للشيوعية ويجب الخلاص منه.

٣. لا يجوز حل الحزب الشيوعي العراقي بأي حال والولوج في أحزاب برجوازية صغيرة، إذ أنها ستنهي دور الحزب.

٤. وكنت مؤيداً للنضال المسلح للخلاص من حكم الأخوين العارفين.

في حينها كنت عضواً في لجنة منطقة بغداد للحزب الشيوعي العراقي وعضو مكتب اللجنة ومسؤولاً عن عدة خطوط حزبية في بغداد.

كنت منسجماً فكرياً مع القوى التي لا ترى إمكانية الخلاص من حكم عارف بالطرق الاعتيادية، ولكني رفضت الانشقاق ووقفت ضده. عندما غادرت العراق للدفاع عن رسالة الدكتوراه في صيف عام ١٩٦٧ التقيت بعضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي حينذاك، عزيز الحاج، وكان في دعوة لحضور مؤتمر الحزب الاشتراكي الألماني الموحد في برلين.

حذرته من احتمال حصول انشقاق في الحزب، إذ أن اللجنة التي كنت أعمل فيها (لجنة منطقة بغداد ومكتب منطقة بغداد) ومكتبها كانا يميلان إلى تشديد الصراع داخل الحزب، وكانا بحاجة إلى رفيق قيادي لشق وحدة الحزب في حالة العجز عن تغيير اللجنة المركزية بشكل كامل. وفي حينها أكد لي بأنه سينتبه إلى ذلك وسيتجنب كل ما من شأنه الدفع بهذا الاتجاه. ولكن وقع المحذور، إذ بعد عودته بفترة وجيزة وقع الانشقاق، وكان على رأسه عزيز الحاج وغالبية أعضاء لجنة ومكتب بغداد.

كنت في حينها ما أزال في خارج العراق أحضر للدفاع عن رسالة الدكتوراه. اجتمعنا في براغ، بحضور الرفيق عزيز محمد، السكرتير الأول للحزب، وعدد من أعضاء اللجنة المركزية والكادر القايدي، ومنهم مهدي عبد الكريم ونوري عبد الرزاق ورحيم عجينة والدكتورة نزيهة وتوفيق أحمد، وشجبنا الانشقاق ودعونا الحزب إلى رص الصفوف، علماً بأن الحزب كان قد تخلى عن خط آب سياسياً وأقر خطاً مختلفاً تماماً، ولكن جزءاً كبيراً من اللجنة المركزية ومكتبها السياسي لم يكن قد تخلى عن جوهر هذا الخط في الممارسة العملية، ولهذا شكك البعض في أن الحزب لا يريد تنفيذ هذا الخط ولا بد من الخلاص من تلك القيادة.

س٢. لماذا اتخذت اللجنة المركزية موقفاً إيجابياً تجاه البعث بعد انقلاب ١٧ ـ ٣٠ تموز، أي بعد خمسة أعوام من مجازر شباط ١٩٦٣؟ هل كان على وفاق مع الحزب في هذه المسألة؟

ج٢. كان أحمد حسن البكر قد طرح على الحزب عبر وسطاء المشاركة في حركة انقلابية ضد نظام حكم عبد الرحمن محمد عارف. رفض الحزب ذلك لثلاثة أسباب أساسية، وهي:

١. لم تكن هناك أي ثقة بحزب البعث من جانب قيادة الحزب الشيوعي وكوادره وقواعده. وكانت الجماهير المحيطة بالحزب سترفض ذلك لو عرفت باحتمال تعاون الحزب مع القيادة العفلقية في العراق.

٢. كانت للحزب الشيوعي خطته الخاصة لإسقاط النظام والتي أطلق عليها بالعمل الحاسم التي تربط بين ثلاث فعاليات، وهي/

أ. تفعيل دور قوات الجيش العراقي (خط هاشم)

ب. تنشيط الجماعات الحزبية المسلحة شبه العسكرية التي نظمت في (خط حسين).

ت. تحريك الجماهير الشعبية من خلال النشاط الحزبي بين الجماهير ونشاط المنظمات الديمقراطية المرتبطة بالحزب.

٣. وكان الحزب يسعى إلى تكوين جبهة بعيدة عن الجناح اليميني لحزب البعث المرتبط بميشيل عفلق وتضم القوى الوطنية والديمقراطية.

٤. كما كان الحزب قد ارتبط بتعاون أولي مع الجناح "اليساري" لحزب البعث المرتبط بسوريا.

وعندما وقع الانقلاب أعد الحزب بياناً سمي بيان ٢٩ تموز ١٩٦٨ تضمن موقفاً ليناً عموماً يطالب حزب البعث بتنفيذ جملة من المستلزمات التي تبرهن على أنه لا يمارس ذات السياسة التي مارسها سابقاً.

عرض هذا البيان على منطقة بغداد وجرى نقاش طويل حوله. وكانت غالبية أعضاء منطقة بغداد ترفض البيان بصيغته تلك، وكنت من بين الرافضين له أيضاً، إذ كنت عضواً في مكتب منطقة بغداد ومسؤولاً عن أكثر من خط حزبي. اقترحت منطقة بغداد، بحضور مسؤولها وهو عضو في اللجنة المركزية، وعضو من المكتب السياسي، عدداً من التعديلات المهمة التي وافقت قيادة الحزب من حيث المبدأ الأخذ بها. وأتذكر بأن البيان قد صدر وأخذ العديد من تلك التعديلات، التي وضعت الحزب بعيداً عن احتمال الاتفاق مع حزب البعث، وكان هذا هو هدف منطقة بغداد في حينها، ولكنه بقي مفتوحاً حين أكد على أن على البعث أن يبرهن على صدق نواياه من خلال تنفيذ جملة من السياسات التي حددها البيان في حينها.

اعتقد بأن الحزب الشيوعي لم يكن يرغب حينذاك الدخول في مجابهة مع حزب البعث الذي سيطر لتوه على الحكم، خاصة وأن الحزب الشيوعي كان، رغم نهوضه الجديد، ما

يزال يعاني من عواقب ضربات حكم البعث والحكم العارفي ونتائج الانشقاق الذي وقع في عام ١٩٦٧.

غالبية أعضاء الحزب وكوادره ومجموعة من قياديه كانت تخشى المرحلة الجديدة وترى مخاطر جدية على الحزب والحركة الوطنية بمجيء حزب البعث إلى السلطة ثانية. إلا أنه كانت هناك مجموعة من القياديين في الحزب ممن كانت تؤمن بنهج خط آب ١٩٦٤ الفكري والسياسي حتى بعد رفضه، وكانت ترى إمكانية التعاون مع حزب البعث لأن البعث قد قام بإعادة النظر بسياساته السابقة ولن يكرر التجربة إذ عرف عواقبها. أي أن الموقف الجديد لم يكن بأي حال على وفاق مع قاعدة الحزب وجمهرة واسعة من كوادره ولا مع أصدقاء الحزب من الديمقراطيين.

اعتقد أن الحزب قد اتخذ هذا الموقف لثلاثة عوامل:

١. تجنب ضربة تنظيمية يلحقها حزب البعث به.

٢. وجود تيار داخل القيادة وفي المكتب السياسي كان يؤيد هذا الموقف.

٣. وكان هذا ينسجم مع الموقف السوفييتي العام، رغم عدم ثقة السوفييت بحزب البعث وقيادته.

٤. وخشية انجرار الحزب إلى اتجاهات يسارية، كما حصل في الخط الذي انتهجته القيادة المركزية بقيادة عزيز الحاج، وكانت لها نتائج سلبية.

تبلورت المواقف المتباينة للحزب في مؤتمر الحزب الثاني في عام ١٩٧٠ وكنت حاضراً فيه، وكنت قد وقفت ضد التعاون وقدمت مطالعة ضد الرفيق عامر عبد الله حول تأييده لطريق التطور اللارأسمالي واحتماله في العراق. كنت في حينها أعمل مدرساً في الجامعة المستنصرية ببغداد.

لم يكن على الحزب أن يتخذ موقف المرونة إزاء البعث، كما لم يكن بالضرورة أن يشدد من الصراع في تلك الفترة، بل كان يفترض أن يعزز تنظيماته ويدفع بها إلى السرية ويحميها من الضربات وأن يستفيد من الرفض الدولي للبعث لتجنب توجيه ضربات قاسية له،

خاصة وأن البعث قد برهن في مظاهرة أكتوبر في بغداد، التي كنت مسؤولاً عن متابعتها من جانب لجنة منطقة ومكتب بغداد، من خلال ضرب المتظاهرين واضطرار التجمع الجماهيري على إلغاء الفعالية بمناسبة ذكرى ثورة أكتوبر في ساحة السباع في بغداد.

س٣. هل ترك أتفاق حزب البعث مع البارزاني في آذار ١٩٧٠ تأثيراً على القضية الكردية في اللجنة المركزية؟ بأية صيغ نوقشت هذه المسألة؟ هل كانت هناك انقسامات بين الأعضاء العرب والأعضاء الكرد في اللجنة المركزية بصدد هذه المسألة؟

ج٣. لم تترك اتفاقية آذار ١٩٧٠ بين حزب وسلطة البعث مع الحركة الكردية المسلحة والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة البارزاني تأثيراً سلبياً مباشراً على قيادة الحزب وسياسة الحزب، إذ كان الحزب الشيوعي يدعو إلى ضمان حق تقرير المصير للشعب الكردي، بما في ذلك حقه في إقامة حكم ذاتي في كردستان العراق.

كما لم تكن هناك خلافات فعلية داخل قيادة الحزب الشيوعي العراقي بهذا الصدد، بل كانت هناك تساؤلات ومخاوف تسير باتجاهات ثلاثة مهمة، سواء أكان ذلك في صفوف القيادة أم الكوادر المتقدمة، ولكن بشكل خاص في قاعدة الحزب الشيوعي، وهي التي تبلورت فيما بعد حقاً وظهرت على سطح الأحداث، ويمكن بلورتها في الأسئلة التالية:

١. هل حزب البعث جاد حقاً في سياسته هذه أم أنه يمارس تكتيكاً سرعان ما يتخلى عنه بعد تحسن أوضاعه، خاصة وأن الثورة الكردية كانت تستنزف جزءاً مهماً من الموارد المالية للبلاد وعجز الحكومة عن تصفية الحركة؟

٢. هل سيحاول حزب البعث زرع الشقاق بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني وبشك خاص في كردستان العراق، وكيف يمكن تجاوز هذا الاحتمال؟

٣. هل يمكن تعزيز التعاون بين الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي الكردستاني أم أن الحزب سيحاول الانفراد بالوضع في كردستان ويترك الحزب الشيوعي خلفه وتنشأ عن ذلك مشكلات يستثمرها حزب البعث؟

٤. هل سيحاول النظام الاستفادة من الخلافات داخل الحركة الكردية لتوسيعها ثم تأمين ظروف أفضل لضربها؟

ولكن لم تكن هناك إجابات فعلية وصريحة إزاء مثل هذه التساؤلات، كما لم يجري تعميق هذه الأسئلة. لقد كانت فرحة اتفاقية آذار ١٩٧٠ كبيرة لدى الشعب الكردي وأغلب قواه السياسية ولدى رفاق الحزب الشيوعي الكرد بحيث أصبح من المتعذر مواجهة مثل هذه الأسئلة بهدوء وروية.

وكانت المخاوف في محلها، إذ حصلت كلها دون استثناء، وشملت الكارثة الجميع دون استثناء وأن كان حدوثها قد وقع تدريجاً وفي فترات متفاوتة، إذ نجح البعث في تفتيت القوى السياسية المعارضة له وتوجيه ضربات لها واحدة تلو الأخرى وليس كلها دفعة واحدة.

٤. حول الضغوط السوفييتية: هل كان مهماً اعتماد رأي السوفيت حين تتم مناقشة المسائل المختلفة في اللجنة المركزية؟

لم تكن رؤية السوفييت تطرح في اجتماعات اللجنة المركزية، بل كانت اجتماعات اللجنة المركزية تناقش الأفكار التي يطرحها المكتب السياسي، سواء أكانت أفكاراً واردة من الحزب الشيوعي السوفييتي أم أفكار المكتب السياسي ذاته.

إلا أن السياسة السوفييتية كانت مرئية للجميع، وبالتالي كان لها دور ضاغط بصورة غير مباشرة على أعضاء اللجنة المركزية وكوادر الحزب وقاعدته بصورة أقل كثيراً. إلا أن هذا لا يمكن أن يعمم أيضاً، إذ كانت كثرة من الرفاق لا تهتم بذلك بل تطرح تصوراتها ورؤيتها للأمور.

من المسائل السلبية الحادة في الحزب الشيوعي العراقي خلال تلك الفترة وقبلها أو حتى بعدها تبرز في حقيقة أن المكتب السياسي كان يأتي إلى اجتماع اللجنة المركزية موحد الفكر والسياسة ويترك اللجنة المركزية تناقش الأمور، في حين أن خلافات المكتب السياسي كانت لا تطرح داخل اجتماعات اللجنة المركزية. أي أن المكتب السياسي كان في موقفه الموحد، بغض النظر عن مدى عمق وشدة خلافاته وصراعاته الداخلية، لا تظهر

في اجتماعات اللجنة المركزية، إلا من خلال العلاقات الخاصة والتي كانت تعتبر تسيباً مرفوضاً يحاسب عليه الرفيق.

إن معرفتي بالأمور في قيادة الحزب، وكنت لفترة (١٩٨٥–١٩٨٩) عضواً في المكتب السياسي للحزب، أن السوفييت كانوا لا يطرحون تصوراتهم على شكل أوامر على قيادة الحزب الشيوعي، وبتعبير أدق على المكتب السياسي، بل كانت تطرح وجهات نظرهم على أنها رؤيتهم للأمور. وكان هذا العرض لوجهة النظر كافية لعدد غير قليل من قياديي الحزب وكوادره أن يصبح وكأنه الأمر الصائب بسبب الثقة بأن الحزب الشيوعي السوفييتي، بسبب تجاربه وغنى أفكاره وقيادته للحركة الشيوعية، لا يمكن أن يرتكب الأخطاء! وكان هذا الموقف خاطئاً حقاً وبرهنت الحياة على خطأ هذا التصور وهذه القناعة. أعتقد أن اللقاءات التي كانت تتم بين قادة الحزب الشيوعي السوفييتي والعلماء السوفييت هي التي كان لها أكبر الأثر على قادة الحزب الشيوعي العراقي وعلى تبنيهم لوجها نظر السوفييت، وهي لم تكن، حسب قناعتي، أوامر، بل كانت على شك أراء وإرشادات ونصائح غالباً ما يؤخذ بها. لقد برزت فترة في حياة الحزب كان الحزب يخوض النضال المسلح وكان الحزب الشيوعي السوفييتي يعارض من حيث الجوهر ذلك، ولكنه لم يستطع منع الحزب من ذلك. ولكنها كانت فترة قصيرة جداً، ولم تكن سياسة الحزب الشيوعي العراقي في بعض جوانبها بالضرورة صائبة، وأعني بها فترة حرب الأنصار التي انخرط الحزب الشيوعي بها مع حلفائه الأحزاب السياسية الكردستانية. ومن الممكن العودة إلى الرفيق عزيز محمد لمعرفة موقف الحزب الشيوعي السوفييتي من سياسات الحزب الشيوعي العراقي وكيف كانت تجري الحوارات معه، إذ غالباً ما تتم هذه المسائل في العلاقات بين الحزبين على أعلى المستويات، أي بين السكرتير وعضو قيادي في الحزب الشيوعي السوفييتي.

وأود أن أشير، حتى وأن كنت لم تسأل هذا السؤال، إلى أني، وبعد جملة من الإجراءات التي اتخذها البعث أيدت التحالف مع حزب البعث وكنت عضواً في اللجنة الحزبية التي كانت تعد النقاط لوفد الحزب في حوارات الجبهة. ولكني انقلت على هذا التحالف

ابتداءً من خريف عام ١٩٧٦ حين التقيت مطولاً بصدام حسين وحاورته لمدة ساعتين تقريباً تيقن لي وجهة البعث كلية وانعكس ذلك على التقرير الذي كتبته للحزب عن هذا اللقاء وعن نقاشاتي العلنية المضادة للسياسات الاقتصادية لحزب البعث مع صدام حسين في المؤتمرات الزراعية وفي جمعية الاقتصاديين العراقيين والتي كانت تعرض في تلفزيون بغداد، وأشرت إلى أن حزب البعث يسير إلى ضرب الحزب الشيوعي وإلى محاولة تصفيته ونعت فيما بعد سياسات حب البعث بالسياسة الفاشية حين أعدم ٣٤ شيوعياً وديمقراطياً في عام ١٩٧٨ بحجة كونهم كانوا يعملون في الجيش.

٥. هل كانت المسائل المختلفة تناقش بصيغ طبيعية مبدئية (على أساس أيديولوجي) أم بصيغ براغماتية (على ضوء ما يفرضه الواقع)؟ أيهما كان الأكثر اعتماداً عند اتخاذ القرارات المهمة في اللجنة المركزية؟

يمكنني القول بأن السياسة التي كانت تمارس في ظروف العراق، أو أي سياسة كانت أو ما تزال تمارس لا في العراق فحسب، بل وفي أي بلد من البلدان، لا يمكن أن تكون أيديولوجية بصورة كاملة ولا براگماتيه بصورة تامة. بل كانت السياسة مزيجاً من الاثنين، إذ كانت الأولى تتغلب أحياناً على الثانية وأحياناً الثانية على الأولى. لم تظهر هذه الحالة في مناقشات اللجنة المركزية ومكتبه السياسي فحسب، بل وفي القاعدة الحزبية ولدى الكوادر أيضاً، على أن القاعدة الحزبية كانت في تصوراتها أكثر مبدئية وحرصاً على صيانة المبادئ، ولهذا كانت تبدو أحياناً متزمتة ومتوترة، ولكنها كانت في الغالب الأعم صائبة.

لقد اتخذت أنا نفسي مواقف براگماتيه لم تكن صائبة بأي حال، واتخذت أحياناً مواقف مبدئية لم تكن مناسبة أيضاً. وأشعر في الحالتين بالندم لأنها ربما تسببت بأضرار معينة إزاء هذه القضية أو تلك من قضايا الحزب أو الشعب. ولكن من يعمل يخطأ، وفي السياسة بشكل خاص. ولكن عليه أن يمتلك الجرأة ليقول بأني قد أخطأت.

ومع ذلك أدعي بأن أغلب، إن لم اقل كل، قادة الحزب الشيوعي حينذاك، وأنا منهم ولا أفصل نفسي عنهم، قد اتخذنا قرارات براگماتيه أكثر مما هي مبدئية، ولا أجد مبرراً لها.

وعلينا أن ننتبه إلى عدد من الملاحظات التي أمل أن يأخذها الباحث بنظر الاعتبار، ومنها:

١. لم يكن جميع قادة الحزب الشيوعي حينذاك بمستوى فكري أو سياسي واحد، بل كانت الفجوة كبيرة جداً بين البعض والبعض الآخر، والأمثلة على ذلك كثيرة وصارخة.

٢. وهذا الواقع ترك تأثيره على مدى استيعاب وفهم المواقف المبدئية والتمييز بينها وبين المواقف البراگماتيه، فهناك من يعتبر هذا الموقف مبدئي، في حين بجواره آخر يعتبر الموقف براگماتى.

٣. ورغم أنهم جميعاً في قيادة الحزب الشيوعي العراق، ولكن تبقى الخلفيات القومية والاجتماعية والثقافية والمصالح الذاتية تلعب دورها في كل ذلك.

٤. ولم أشك يوما أثناء وجودي في قيادة الحزب بأن مستوى الكثير من أعضاء في القاعدة الحزبية أو في صفوف الكادر الحزبي هم أفضل بكثير، من النواحي الفكرية والسياسية والرؤية وتفضيل مصالح المجتمع على مصالحهم الذاتية، من عدد غير قليل من أعضاء اللجنة المركزية. وهذه المسألة مرتبطة عضوياً بواقع حياة الحزب ذاتها، إذ أن سرية العمل ولفترة طويلة جداً، فرضت نفسها وشروطها على الحزب وسمحت بتقديم رفاق لأنهم كانوا يجيدون العمل السري أو الاستعداد والجرأة، ولكنهم كانوا من حيث المستوى الفكري والسياسي غير مؤهلين لهذا الموقع.

٥. هل تعتقد الآن بأن الديمقراطية الحزبية كانت مفعّلة؟ هل كان لديك دور واضح في اتخاذ القرارات المهمة، كعضو قيادي، لقرارات اتخذت من وراء ظهرك في المكتب السياسي؟

ليس اليوم، ولكن قبل ذلك بفترة طويلة كنت أرى بأن الديمقراطية غير متوفرة كما يفترض فيها أن تكون في تنظيمات الحزب الشيوعي العراقي. وهذه المسألة مرتبطة بعدد من الأمور التي لا يمكن فصلها عنها:

أ. التزام الحزب بمبادئ عديدة لا تتناغم مع الديمقراطية ومنها مثلاً مبدأ المركزية الديمقراطية على الطريقة اللينينية، والطاعة الواعية، ونفذ ثم اسأل، أو التنظيم

الحديدي ورفض التعبير عن وجهات النظر الخاصة، بل يفترض الالتزام بوجهة نظر الحزب، أي وحدة الفكر والعمل ... الخ.

ب. السرية التي فرضت على الحزب بسبب أوضاع البلاد ورفض منح الحزب إجازة بالعمل الشرعي.

ت. عبادة الفرد بصيغها المختلفة على مختلف المستويات.

ث. تقديم الرفاق في المراكز الحزبية أو اختيارهم لعضوية اللجنة المركزية أو للجان أخرى.

ج. قلة عقد المؤتمرات الحزبية والاجتماعات الموسعة مع الكوادر والقاعدة الحزبية وطريقة الترشيح والانتخاب.

لم تكن ظروف تفعيل الديمقراطية في الحزب الشيوعي في الفترة التي تسأل عنها متاحة. والكثير من القرارات قد اتخذت بدون علمي حتى في فترة وجودي في المكتب السياسي، وهي إحدى إشكاليات العمل السري. لم أكن أسكت عنها عندما أعرف أنها قد اتخذت دون علمي.

نعم، أعتقد أن كان لي وفي الفترة التي عملت فيها، سواء أكان ذلك في اللجنة المركزية أم في المكتب السياسي، دوراً في اتخاذ بعض القرارات المهمة، بغض النظر عن مدى صوابها أو خطأها.

إلا أن المشكلة في الأحزاب السياسية عموماً، وخاصة الأحزاب السرية، تبرز في أنها تخلق آلية معينة في العمل يتقلص معها دور الفرد في التأثير على الأحداث، وخاصة إن لم يكن في المكتب السياسي أو اللجنة المركزية، وأحياناً حتى لو كان في هاتين الهيئتين. ولهذه المشكلة أسبابها الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية وقواعد وأساليب وأدوات العمل والخطاب السياسي ودور القاعدة الحزبية والكوادر في مناقشة ورسم السياسات والاضطلاع بالمهمات والمركزية الديمقراطية وحرية امتلاك الرأي والتعبير عنه والعلاقة بين الأكثرية والأقلية ... الخ، إضافة إلى مشكلة أزلية تعاني منها كل الأحزاب، بما فيها

الأحزاب غير الشيوعية، وهي الجماعات التي تتشكل وتفرض رأيها بطرق مختلفة على الآخرين، وربما بأساليب ابعد ما تكون عن الديمقراطية.

مع خالص التقدير والموفقية بالنجاح في إعداد الرسالة والعمل العلمي الذي تسعى إليه.

برلين في ٢٠٠٦/٠١/١٩

كاظم حبيب

الملحق رقم ٢ : اتفاقية اقتصادية بين العرق والاتحاد السوفييتي

اتفاقية بين العراق والاتحاد السوفيتي للتعاون الاقتصادي والفني وتطوير صناعة النفط

ان حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية انطلاقا من علاقات الصداقة والتعاون القائمة بين البلدين ورغبة منهما في تنمية علاقات اقتصادية اوسع بين الجمهورية العراقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية قد اتفقتا على ما يأتي :ـ

المادة (١)

١ ـ أن حكومة الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية تتعاونان في تطوير صناعة النفط الوطنية الانتاجية للجمهورية العراقية ولهذه الغاية تقوم المؤسسات السوفيتية على اساس العقد العام بتنفيذ الاعمال الاتية :

ـ تهيئة وتشغيل حقل النفط في شمال الرميلة لغرض الانتاج بسعة ٥ مليون طن في السنة مع امكانية زيادة الانتاج الى ١٨ مليون طن في السنة .

ـ انشاء خط انابيب النفط من منطقة انتاج النفط الى ميناء الفاو .

ـ تقوم المؤسسات السوفيتية بالاعمال التصميمية الخاصة لتهيئة وتشغيل حقل النفط لغرض الانتاج ولانشاء خط أنابيب النفط ولجميع المرافق الاخرى وفقا للتعليمات التصميمية المقدمة من قبل الطرف العراقي .

٢ ـ يقوم الطرف العراقي بتسديد نفقات جميع المواد المحلية والنفقات الداخلية بما في ذلك المواد والمعدات والانابيب اللازمة لخط انابيب النفط والتراخيص الصناعية من اي بلد ثالث .

٣ ـ يقوم الطرف العراقي بشراء المواد المحلية وتنفيذ الجزء الخاص بأعمال الهندسة المدنية من العمل بحدود متطلبات العقد ووفقا للجدول الزمني المثبت فيه .

٤ ـ يتم انجاز جميع الاعمال للمباشرة بتشغيل المشاريع خلال الربع الاول من عام ١٩٧٢ شريطة تنفيذ الجانب العراقي التزاماته المنصوص عليها في العقد الذي سيتم التوقيع عليه في أسرع وقت ممكن ٠

المـادة (٢)

١ ـ تقوم المؤسسات السوفيتية بتحضير مشروع التطوير والمسح واعمال التصميم لتهيئة وتشغيل حقول النفط الخمسة في جنوب العراق (نهر عمر ، لحيس ، راجي ، دجيلة حلفاية) ومن ثم النظر في امكانيات تقديم المساعدة الفنية في تنفيذ اعمال وتهيئة وتشغيل الحقول النفطية الخمسة المذكورة اعلاه ٠

٢ ـ يقدم الجانب السوفيتي ايضا المساعدة الفنية في تهيئة وتشغيل حقل نفط الرطاوي وللقيام بعمليات المسح الجيولوجي والجيوفيزيائي وعمليات الحفر للبحث عن النفط والغاز في المناطق ووفقا النطاق العمل الذي سيتفق عليه بين المؤسسات المختصة للطرفين ٠

٣ ـ يقوم الجانب العراقي بتسديد نفقات المواد المحلية والنفقات الداخلية بما في ذلك المعدات والمواد والتراخيص الصناعية من اي بلد ثالث واللازمة لتقديم المساعدة الفنية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من هذه المادة ٠

٤ ـ يتفق الطرفان على جدول تنفيذ الالتزامات لتقديم المساعدة الفنية للقيام بالمسح الجيولوجي وعمليات الحفر المنصوص عليها في الفقرة (٢) من هذه المادة وذلك خلال فترة ٦ اشهر من تاريخ توقيع هذه الاتفاقية ٠

المـادة (٣)

تقدم حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية لحكومة الجمهورية العراقية قرضا بملغ (٦٠) ستين مليون روبل (يعادل الروبل الواحد ٠٫٩٨٧٤١٢ غرام من الذهب الخالص) بفائدة قدرها ٢٫٥٪ سنويا ٠

يستخدم القرض المقدم بموجب هذه المادة لغرض تسديد نفقات المؤسسات السوفيتية الخاصة بتنفيذ مشروع التطوير والمسح وأعمال التصميم لتهيئة وتشغيل حقلي نفط شمال الرميلة والرطاوي ولانشاء خط أنابيب النفط والمحقول الخمسة المذكورة أعلاه ، وكذلك لتجهيز المعدات والمواد من الاتحاد السوفيتي سي اند اف الموانيء العراقية اللازمة للتنفيذ عن النفط والغاز ولتهيئة وتشغيل حقلي نفط شمال الرميلة والرطاوي ولانشاء خط أنابيب النفط من منطقة الانتاج الى ميناء الفاو وكذلك للنفقات المتعلقة بأقامة المواطنين العراقيين الموفدين لاغراض التدريب المهني والفني في الاتحاد السوفيتي ٠

في حالة تجاوز المبلغ الاجمالي لنفقات المؤسسات السوفيتية لتقديم المساعدة الفنية المنصوص عليها بموجب هذه الاتفاقية عن مبلغ القرض المذكور يقوم الجانب العراقي بتغطية ذلك التجاوز بتسليم النفط الى الاتحاد السوفيتي بموجب أحكام وشروط الاتفاقية التجارية العراقية السوفيتية المعمول بها و/أو بعملة قابلة للتحويل تثبت ويتفق عليها بين بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتحويل منه بوآسطة بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) والبنك المركزي العراقي ٠

تحتسب الفائدة المترتبة على القرض المذكور أعلاه من تاريخ استعمال ذلك الجزء من القرض ٠

المـادة (٦)

يقوم الجانب العراقي بتسديد مصروفات المؤسسات السوفيتية في العراق بالدينـــار العراقي والمتعلقة بتهيئة وتشغيل حقل النفط في شمال الرميلة لغرض الانتاج وانشاء خـــط انبوب النفط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية خارج نطاق القرض وحسب العقود المتفق عليها بين الجهات المختصة للطرفين ٠

المـادة (٧)

تدفع حكومة الجمهورية العراقية الى الطرف السوفيتي نفقات المؤسسات السوفيتيـــة المتعلقة بايفاد الاخصائيين السوفيت الى العراق لغرض تقديم المساعدة الفنية في انشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وذلك بتسجيل المبالغ بالدينار العراقـــي والمنصوص عليها في العقود بحساب خاص يفتح في البنك المركزي العراقي لصالح بنك الدولة للاتحاد السوفيتي للمؤسسات السوفيتية ٠

يمكن استعمال المبالغ المسجلة في هذا الحساب لتسديد المصاريف الجارية للمؤسسات السوفيتية في العراق علما بان الرصيد المتبقي من الحساب غير المستعمل يمكن تحويله الى عملة قابلة للتحويل يتفق عليها من قبل بنك الدولة للاتحـــاد السوفيتي والبنك المركزي العـــراقي ٠

المـادة (٨)

بغية تسجيل المبالغ المستعملة من القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية وتسديده مـــع فوائده ، يحدد بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتحويل منه بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) والبنك المركزي العراقي باتفاق مشترك بينهما الترتيبات الفنية لتصوية الحسابات الخاصة بالقرض كما يتفقان على الترتيبات الفنية لتسوية الحسابات بالعملة المحلية المنصوص عليها في المادة ٦ من هذه الاتفاقية ٠

المـادة (٩)

يقوم كل من الطرف العراقي والطرف السوفيتي في موعده بابلاغ كل منهما الاخر عن المؤسسات العراقية والسوفيتية على التوالي المخولة بتنفيذ هذه الاتفاقية ويحق لاي من الطرفين تبديل المؤسسات المخولة بتنفيذ الاتفاقية بموجب هذه المادة وسيتم ابلاغ ذلك الى الطرف الاخـــر ٠

المـادة (١٠)

تقوم كل من المؤسسات العراقية والسوفيتية المخولة بتنفيذ هذه الاتفاقية بتزويد جميع المعلومات وتقديم المساعدات المعقولة في الطرف الاخر والتي قد يطلبها احد الطرفين للتنفيذ المناسب للالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية والعقود المبرمة بموجبها وبالاخص سيهيء الـــى الطرف الاخر المعلومات المتعلقة بتقديم العمل والمعلومات الاخرى التي تخص برامج تنفيذ انشاء المشاريع بموجب هذه الاتفاقية ٠

المـادة (١١)

يضمن الجانب العراقي منح سمات الدخول والخروج باسرع وقت ممكن للاخصائيين السوفيت الموفدين الى العراق لتقديم المساعدة بموجب هذه الاتفاقية كما يوفر للاخصائيين

يعتبر تاريخ استعمال القرض لغرض تسديد أثمان المعدات والمكائن والمواد هو تاريخ تقديم وثائق الشحن الى بنك الدولة للاتحاد السوفيتي ، كما يعتبر تاريخ تقديم قائمة الحساب الى البنك المذكور تاريخا لاستعمال القرض لغرض تسديد نفقات التصاميم والمسوحات الاسكشافية الجيولوجية والاعمال الاخرى .

يدفع بنك الدولة للاتحاد السوفيتي مبالغ قوائم الحساب والمستندات بتاريخ تقديمها من قبل المؤسسات السوفيتية وبموجب العقود الموقعة بين المؤسسات العراقية والسوفينية وذلك في حالات تأخير اصدار كتب التخويل بموجب العقود المذكورة من قبل البنك المركزي العراقي الى بنك الدولة للاتحاد السوفيتي بانتظار استلام كتب التخويل من قبل بنك الدولة للاتحاد السوفيتي .

في حالة حدوث أي تغير في المحتوى الذهبي للروبل المشار اليه في هذه المادة يعاد احتساب المبالغ المستعملة من القرض والمبالغ غير المستعملة من القرض بنفس ذلك التغير للمحافظة على قيمة القرض بما يساويه من الذهب .

المادة (٤)

تقوم حكومة الجمهورية العراقية بتأمين تسديد المبالغ المستعملة قبل ١ كانون الثاني ١٩٧٣ من القرض المنصوص عليه في المادة الثالثة من هذه الاتفاقية باقساط سنوية متساوية خلال مدة اربع سنوات ابتداء من ١ كانون الثاني ١٩٧٣ .

تسدد الاجزاء المستعملة من القرض بعد تاريخ ١ كانون الثاني ١٩٧٣ نيسان ١٩٧٣ بسبعة أقساط سنويا متساوية ابتداء من الحلة التي تلي السنة التي استعمل فيها ذلك الجزء من القرض .

تسدد الفوائد المترتبة بتاريخ ١ كانون الثاني ١٩٧٣ قبل ١ نيسان ١٩٧٣ والفوائد المترتبة لكل سنة متتالية قبل ١ نيسان من السنة التي تلي السنة التي ترتبت خلالها .

بامكان الجانب العراقي تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه بتواريخ سابقة بدلا من السنوات السبع المنصوص عليها في هذه المادة .

المادة (٥)

يجرى تسديد القرض والفوائد المترتبة عليه عن طريق تسليم النفط من العراق الى الاتحاد السوفيتي بالاسعار المتحققة في سوق النفط العالمي الحر وبمقادير حسب شروط واحكام يتفق عليها بين المؤسسات المختصة للطرفين .

ولهذه الغاية يقوم البنك المركزي العراقي بفتح حساب خاص بالدينار العراقي (الدينار الواحد يحتوى على ٢٫٤٨٨٢٨ غرام من الذهب الخالص لصالح بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتخويل منه لصالح بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) ويجرى تحويل الروبل الى الدينار العراقي على أساس سعر التعادل بالذهب للروبل والدينار العراقي في يوم التسديد، وستستعمل المؤسسات السوفيتية المبالغ المسجلة في هذا الحساب لشراء النفط العراقي

في حالة حدوث أي تغيير في المحتوى الذهبي للدينار العراقي يقوم كل من بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتخويل منه لبنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) والبنك المركزي العراقي باعادة احتساب الرصيد المتبقي من الحساب المذكور أعلاه في يوم حدوث ذلك التغير .

المـادة (٦)

يقوم الجانب العراقي بتسديد مصروفات المؤسسات السوفيتية في العراق بالدينـار العراقي والمتعلقة بتهيئة وتشغيل حقل النفط في شمال الرميلة لغرض الانتاج وانشاء خـط انبوب النفط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية خارج نطاق القرض وحسب العقود المتفق عليها بين الجهات المختصة للطرفين ٠

المـادة (٧)

تدفع حكومة الجمهورية العراقية الى الطرف السوفيتي نفقات المؤسسات السوفيتيـة المتعلقة بايفاد الاخصائيين السوفيت الى العراق لغرض تقديم المساعدة الفنية في انشاء المشاريع وتنفيذ الاعمال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وذلك بتسجيل المبالغ بالدينار العراقـي والمنصوص عليها في العقود بحساب خاص يفتح في البنك المركزي العراقي لصالح بنك الدولة للاتحاد السوفيتي للمؤسسات السوفيتية ٠

يمكن استعمال المبالغ المسجلة في هذا الحساب لتسديد المصاريف الجارية للمؤسسات السوفيتية في العراق علما بان الرصيد المتبقي من الحساب غير المستعمل يمكن تحويله الى عملة قابلة للتحويل يتفق عليها من قبل بنك الدولة للاتحـاد السوفيتي والبنك المركزي العـراقي ٠

المـادة (٨)

بغية تسجيل المبالغ المستعملة من القرض المقدم بموجب هذه الاتفاقية وتسديده مـع فوائده ، يحدد بنك الدولة للاتحاد السوفيتي (أو بتخويل منه بنك التجارة الخارجية للاتحاد السوفيتي) والبنك المركزي العراقي باتفاق مشترك بينهما الترتيبات الفنية لتصوية الحسابات الخاصة بالقرض كما يتفقان على الترتيبات الفنية لتسوية الحسابات بالعملة المحلية المنصوص عليها في المادة ٦ من هذه الاتفاقية ٠

المـادة (٩)

يقوم كل من الطرف العراقي والطرف السوفيتي في موعده بابلاغ كل منهما الاخر عن المؤسسات العراقية والسوفيتية على التوالي المخولة بتنفيذ هذه الاتفاقية ويحق لاي من الطرفين تبديل المؤسسات المخولة بتنفيذ الاتفاقية بموجب هذه المادة وسيتم ابلاغ ذلك الى الطرف الاخـــر ٠

المـادة (١٠)

تقوم كل من المؤسسات العراقية والسوفيتية المخولة بتنفيذ هذه الاتفاقية بتزويد جميع المعلومات وتقديم المساعدات المعقولة في الطرف الاخير والتي قد يطلبها احد الطرفين للتنفيذ المناسب للالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية والعقود المبرمة بموجبها وبالاخص سيهيء الـى الطرف الاخر المعلومات المتعلقة بتقديم العمل والمعلومات الاخرى التي تخص برامج تنفيذ انشاء المشاريع بموجب هذه الاتفاقية ٠

المـادة (١١)

يضمن الجانب العراقي منح سمات الدخول والخروج باسرع وقت ممكن للاخصائيين السوفيت الموفدين الى العراق لتقديم المساعدة بموجب هذه الاتفاقية كما يوفر للاخصائيين

السوفييت بدون مقابل الدوائر وأماكن السكن المؤثثة والمجهزة بالخدمات اللازمة وكذلك الخدمات الطبية ووسائط النقل للسفرات المتعلقة بالعمل داخل الجمهورية العراقية ٠

المـادة (١٢)

ان تنفيذ التصاميم والمسح وأعمال البحث الجيولوجي وتسليم المعدات والمكائن والمواد السوفيتية وايفاد الخبراء السوفيت للعراق والتدريب المهني والفني للمواطنين العراقيين في الاتحاد السوفيتي والمساعدات الفنية الاخرى المقدمة من قبل الطرف السوفيتي المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ستتم على اساس العقود التي سيجرى عقـدها بين المؤسسات المختصـة والمؤسسات السوفيتية المخولة بذلك من قبل حكومة الجمهورية العراقية وحكومة الاتحـاد السوفيتي على أن يتم النظر في هذه العقود والتوقيع عليها في أقصر وقت ممكن من تاريـخ تقديمها من قبل المؤسسات السوفيتية ٠ وتحدد هذه العقود نطاق الكميات والمواعيد والاسعار (على أساس أسعار السوق العالمية) وضمانات الجودة للمعدات والالات ومسؤولية الطرفين في حالة حدوث الظروف القاهرة كما تحدد هذه العقود الظروف والشروط الخاصة بتنفيـذ التزامات الطرفين المشتركة الناجمة من هذه الاتفاقية ٠

المـادة (١٣)

ان كميات النفط التي ستتسلم من العراق الى الاتحاد السوفيتي تسديدا لنفقـات المؤسسات السوفيتية عن تقديم المساعدات الفنية في تطوير صناعة النفط الوطنية الانتاجيـة العراقية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية وكذلك مواعيد واحكام وشروط تسليم النفط سيتم تثبيتها بعقود بين شركة النفط الوطنية العراقية ومؤسسة (سويوز نيفتي اكسـبورت) السـوفيتية ٠

ومن المقصود ان أسعار النفط العراقي ستحدد على أساس الاسعار المتحققة في سـوق النفط العالمية الحـرة ٠

وفي حالة عدم امكان الطرف العراقي من تسليم النفط الى الطرف السوفيتي وفقـا لمـا تنص عليه المادة الخامسـة من هذه الاتفاقية تكون التسديدات من قبل الجانب العـراقي بعملة قابلة للتحـويل ٠

ويجرى تحويل الدينار العراقي الى عملة قابلة للتحويل على أساس السعر التعـادل بالنسبة للدينار العراقي والعملة القابلة للتحويل في تاريخ التحويل ٠

يضمن الطرف العراقي تسليم النفط الى الاتحاد السوفيتي من الموانيء العراقية بضمنها الارصفة العميقـة ٠

المـادة (١٤)

للمؤسسات السوفيتية ان تتعاون مع مؤسسات مماثلة من بلدان ثالثة خلال تسـليم المعدات والمواد وتقديم المساعدة الفنية الاخرى المقدمة من قبل الطرف السوفيتي ولكنه في حالة ظهور ضرورة ايفاد خبراء من البلدان الثالثة المذكورة أعلاه تقوم المؤسسات السوفيتيه بالحصول مقدما على موافقة الجانب العراقي على ذلك ٠

المـادة (١٥)

في حالة حدوث أي خلاف بين المؤسسات العراقية والمؤسسات السوفيتية حول أيـة مسألة ناجمة عن هذه الاتفاقية أو عن العقود التي سيتم توقيعها بموجبها يقوم ممثلوا حكومة

الجمهورية العراقية وحكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بالتشاور وبذل الجهود لحل تلك الخلافات .

المادة (١٦)

يجتمع ممثلوا الطرفين مرة واحدة في السنة على الاقل بطلب من احدهما وذلك لغرض متابعة تنفيذ هذه الاتفاقية وتقديم التوصيات اللازمة اذا تطلب الامر ذلك .

وتقدم التوصيات اعلاه الى حكومتي الطرفين المتعاقدين للنظر فيها .

وتعقد هذه الاجتماعات في موسكو وبغداد بالتناوب

المادة (١٧)

ان هذه الاتفاقية خاضعة للمصادقة حسب الاصول المتبعة في كلا البلدين وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل وثائق المصادقة عليها والذي سيتم في بغداد .

حرر في موسكو في اليوم الرابع عشر من شهر تموز ١٩٦٩ بنسختين أصليتين باللغات العربية والروسية والانكليزية وان النص الانكليزي هو المعول عليه .

عن حكومة الجمهورية العراقية

عن حكومة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

موسكو في ٤/تموز/ ١٩٦٩

صاحب السيادة الفريق اول صالح مهدي عماش

أود ان أشير الى الاتفاقية الموقعة بتاريخ اليوم بين حكومة الجمهورية العراقية وحكومة النفط في الجمهورية العراقية وبالنظر للمباحثات التي تمت بين الوفدين بشأن نتائج التبدل المحتمل في السعر الرسمي للذهب بالدولار الامريكي المساوي في الحال الحاضر الى ٣٥ دولار للاونس الواحد من الذهب الخالص ، لي الشرف أن أؤكد بهذا ان طرفي الاتفاقية سيقومان باتخاذ الاجراءات اللازمة لعدم وقوع اي خسارة لاي منهما من خلال تنفيذه التزاماتهما الواردة في الاتفاقية .

وتقبلوا يا صاحب السيادة فائق احترامي .

ف. ن. نوفيكوف

نائب رئيس الوزراء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

موسكو في ٤/تموز/١٩٦٩

صاحب السيادة الفريق اول الركن صالح مهدي عماش

اشارة الى طلب الجانب العراقي لي الشرف ان ألبث بان الاتفاق الذي تم التوصل اليه بيننا هو ما يلي :-

١ - ان المؤسسات السوفيتية المختصة سوف ترسل خبراء سوفيت مع الاجهزة اللازمة لدراسة مواضيع تقديم المساعدة الفنية وتجهيز المكائن والمعدات الى الجمهورية العراقية **لامكانية تنفيذ المشاريع التالية :**

ا ـ دراسة موضوع انشاء معمل الصلب والحديد وبضمنها أعمال التحري والتنقيب وتطوير مناجم خامات الحديد في الجمهورية العراقية .

ب ـ دراسة امكانية تنفيذ تحسين الملاحة في نهر دجلة ما بين بغداد والموصل .

ج ـ اعادة دراسة سد الفاو وفي حالة ثبوت اقتصاديته يجرى اعداد التصاميم النهائية لسد الفاو لمسافة ١٨ كيلو مترا .

د ـ اكمال أعمال التصاميم النهائية لمشروع انشاء وتصليح السفن النهرية والساحلية في مدينة البصرة وفي حالة عدم تمويل تنفيذ هذا المشروع من قبل المؤسسات السوفيتية فسيتم اعداد وثائق التصاميم بشكل يكون صالحا للاعلان بمناقصة .

٢ ـ ستقوم المؤسسات السوفيتية باجراء دراسة امكانية انشاء سد على الفرات في منطقة راوة بدلا من منطقة حديثة من الناحيتين الفنية والاقتصادية .

كما ستقوم المؤسسات السوفيتية باعادة الدراسة واكمال التصاميم وتقديم المساعدات الفنية لبناء منشآت تحسين الملاحة على نهر دجلة في منطقة قلعة صالح ـ الكسارة وفي حالة ثبوت صلاحية واقتصادية سد راوة فان نفقات المؤسسات السوفيتية الناجمة عن المساعدات الفنية لهذه المشاريع ستدفع من قبل الجانب العراقي وفقا لاحكام وشروط القرض المخصص لبناء السد في منطقة حديثة .

٣ ـ سيتم التعاقد بين المؤسسات السوفيتية والعراقية خلال فترة اقصاها ثلاثة اشهر على عقود تتضمن الشروط والتفاصيل لارسال الخبراء وتسليم المعدات اللازمة لانجاز مسوحات المشاريع المنصاص عليها في هذا الكتاب وتفضلوا ياصاحب السيادة بقبول فائق الاحترام .

ف. ن. نوفيكوف

نائب رئيس الوزراء لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية

قائمة ببعض المشاريع الصناعية التي تنفذ باسلوب المشروع الجاهز

اسم المشروع	الكلفة الكلية	الجهة المنفذة
١ ـ المجمع البتروكيماوي	٣٢٥ مليون دينار	المانيا الغربية ـ امريكا
٢ ـ مجمع صناعة الاسمدة (عكاشات)	٢٤٧ مليون دينار	بلجيكا
٣ ـ مشروع الاسمدة الكيماوية رقم ٣ ـ خور الزبير	٢٠٠٠ مليون دينار	اليابان
٤ ـ مشروع الحديد والحديد الاسفنجي	١٩٥ مليون دينار	فرنسا
٥ ـ محطة كهرباء الهارثة	١١٠ مليون دينار	اليابان
٦ ـ مشروع كهرباء الناصرية	٨٨ مليون دينار	الاتحاد السوفيتي
٧ ـ مشروع سمنت (الكوفة)	٧٥ مليون دينار	الدانمارك ـ فرنسا
٨ ـ مشروع الورق في ميسان	٧٠ مليون دينار	سويسرة
٩ ـ عشرة معامل للطابوق الفني	٤٧ مليون دينار	المانيا الغربية
١٠ ـ مشروع منجم عكاشات	٤٢ مليون دينار	بلجيكا
١١ ـ مشروع توسيع معمل الورق (البصرة)	٤٠ مليون دينار	سويسرة
١٢ ـ مشروع الالمنيوم (الناصرية)	٣٩ مليون دينار	فرنسا
١٣ ـ مشروع النسيج القطني (الديوانية)	٣٥ مليون دينار	المانيا الغربية
١٤ ـ توسيع معمل الاسمدة رقم (٢) في البصرة	٣٣ مليون دينار	اليابان
١٥ ـ مشاريع استخراج الحصا والرمل والحجر	٣٠ مليون دينار	ايطاليا
١٦ ـ المحطة التوربينية (خور الزبير)	٣٠ مليون دينار	المانيا الغربية
١٧ ـ توسيع محطة كهرباء (الدورة)	٣٠ مليون دينار	المانيا الغربية
١٨ ـ مصفى الدهون (رقم ٣)	٢٧ مليون دينار	اليابان
١٩ ـ مشروع المراوح السقفية (بعقوبة)	٢٢ مليون دينار	المانيا الغربية ـ هولندا
٢٠ ـ مشروع سمنت الجنوب	١٨ مليون دينار	الاتحاد السوفيتي
٢١ ـ مشروع الاعمدة الكونكريتية (البصرة)	١٨ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٢ ـ القابلوات الهاتفية (الناصرية)	١٧ مليون دينار	النمسا
٢٣ ـ مشروع سمنت حمام العليل	١٧ مليون دينار	فرنسا
٢٤ ـ مشروع سمنت باتوش	١٦ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٥ ـ توسيع معمل سمنت باتوش	١٦ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٦ ـ المحطة التوربينية (النجف)	١٢ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٧ ـ مشروع السمنت الابيض	١٢ مليون دينار	المانيا الغربية
٢٨ ـ مراكز التدريب المهني	١٠ ملايين دينار	الاتحاد السوفيتي

المصادر

المصادر العربية

- البارزاني، مسعود. البارزاني والحركة التحررية الكردية. الجزء الثالث. ثورة أيلول ١٩٦١–١٩٧٥ مع ملحق وثائقي. أربيل. دار ئاراس للطباعة والنشر. ٢٠٠٢.
- البزاز، عبد الرحمن د. العراق من الاحتلال إلى الاستقلال. الطبعة الرابعة. لندن. دار البراق. ١٩٩٧.
- بطاطو، حنا. العراق. الكتاب الثالث. الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار. ترجمة عفيف البزري. بيروت. مؤسسة الأبحاث العربية. ط ١. ١٩٩٢.
- الحاج، عزيز. شهادة للتاريخ (أوراق في السيرة الذاتية السياسية). ط ١. لندن. مؤسسة الرافد. ٢٠٠١.
- حبيب، كاظم د. دراسات في الإصلاح والتعاون الزراعي. النجف. مطبعة الغري. ١٩٧٦.
- حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. بغداد. كانون الثاني/يناير ١٩٧٤.
- حزب البعث العربي الاشتراكي. التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن. القطر العراقي. كانون الثاني ١٩٧٤. بغداد. مطابع دار الثورة. ١٩٧٤.
- حسين، صدام. حول كتابة التاريخ. بغداد. دار الحرية للطباعة. ١٩٧٨.
- الخرسان، صلاح. التيارات السياسية في كردستان العراق. قراءة في ملفات الحركات والأحزاب الكردية في العراق ١٩٤٦–٢٠٠١. ط ١. بيروت–لبنان. مؤسسة البلاغ. ٢٠٠١.
- الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق ١٩٦٨–١٩٧٨. القاهرة. دار المستقبل العربي. ١٩٨٣.
- خيري، زكي. دراسات في تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. إصدار اليوبيل الذهبي. المجلد الأول. ١٩٨٤.
- الدرة، صباح د. القطاع العام. سبل بناءه. دوره وطبيعته. آفاقه ومشاكله.دار الرواد للطباعة– بغداد. ١٠٧٧.
- زيني، محمد علي د. الاقتصاد العراقي في ظل نظام صدام حسين، تطور أو تقهقر. الرافد للنشر والتوزيع. لندن. ط ١. ١٩٩٥.

- سلوغلت، ماريون فاروق وبيتر. من الثورة إلى الدكتاتورية. العراق منذ ١٩٥٨. منشورات الجمل. ٢٠٠٣.
- قانون الخطة القومية للفترة ١٩٧٠–١٩٧٤. ملاحظات حول الخطة القومية وزارة التخطيط. . بغداد. ١٩٧٠.
- محمد، عزيز. تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي أمام المؤتمر الوطني الثاني، ألقاه الرفيق عزيز محمد السكرتير الأول للجنة المركزية. وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول ١٩٧٠.
- محمد، عزيز. خطاب الرفيق عزيز محمد رئيس وفد الحزب الشيوعي العراقي في اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية في موسكو (٥–١٧، حزيران ١٩٦٩. صادر عن الحزب الشيوعي العراقي. بغداد. ١٩٦٩.
- النصراوي، عباس. الاقتصاد العراقي. ١٩٥٠–٢٠١٠. ترجمة الدكتور محمد سعيد عبد العزيز. بيروت. دار الكنوز الأدبية. ١٩٩٥.
- هاشم، جواد د. مذكرات وزير عراقي مع البكر وصدام حسين. دار الساقي. لندن. ٢٠٠٣.
- وثائق المؤتمر الوطني الثاني للحزب الشيوعي العراقي. بغداد. أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.
- وزارة الثقافة والإعلام. الاستثمار المباشر للنفط في العراق. مديرية الإعلام العامة. بغداد. مطبعة الجمهورية. ١٩٧٠.

الجرائد والمجلات

- الاقتصاد. مجلة. ملحق العدد ١٧/مايس ١٩٧٢. ملف كامل عن آخر تطورات معركتنا النفطية. النص الكامل لمحضر المفاوضات بين الحكومة وشركات النفط. بغداد. مطبعة الشعب.
- الخفاجي، عصام. التصنيع والطبقة العاملة العراقية خلال السبعينات. الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣،آب/أغسطس ١٩٨١.
- الخفاف، عبد المعطي د. المكننة الزراعية مسيرة متطورة وتقدم منظور. بغداد. مجلة الثورة الزراعية. العدد ٣٦م١٩٧٧.
- عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/أغسطس ١٩٨١.
- عبد الله، عامر. السياسة الاقتصادية في العراق. مجلة الثقافة الجديدة. العدد ١٣٣. آب/أغسطس ١٩٨١.

- عبد الله، عامر. مذكرة عامر عبد الله حول الوضع الاقتصادي وأسلوب المشروع الجاهز الموجهة إلى رئيس الجمهورية في ٢١ حزيران/يونيو ١٩٧٧. مجلة الثقافة الجديدة. العدد١٣٣/آب/أغسطس ١٩٨١. ١٣/١٢.
- عبد الله، عامر. وسائل استخدام النفط والأرصدة المالية العربية. العراق. مجلة الثقافة الجديدة العدد ١٤٩. كانون الأول ١٩٨٣.
- مجلة الاقتصاد العراقية، العدد ٨/ كانون الثاني ١٩٧٨، بغداد،
- نشرة الأخبار الاقتصادية للحزب الشيوعي العراقي. اللجنة الاقتصادية (لقم). العدد ٩/ ١٩٧٤.

المجموعة الإحصائية والتقارير

- إجمالي تكوين رأس المال الثابت في العراق للسنوات ١٩٧٣–١٩٧٥. بغداد. وزارة التخطيط. ١٩٧٦.
- التقرير السنوي ١٩٧٠. البنك المركزي العراقي. دائرة الإحصاء والأبحاث. بغداد. مطبعة العاني. ١٩٧٠.
- الجهاز المركزي للإحصاء. المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧ و١٩٧٨ على سبيل المثال لا الحصر. بغداد. وزارة التخطيط.
- المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط؟ بغداد. ١٩٧٦.
- المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٣. الجهاز المركزي للإحصاء. بغداد. ١٩٨٣. ص ١١٩.
- المجموعة الإحصائية لسنة ١٩٦٩. الجهاز المركزي للإحصاء. وزارة التخطيط. بغداد. ١٩٦٩.